المجتمع المصري والعالم المعاصر

الأستاذ الدكتور
محمد ياسر الخواجة
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة طنطا

٢٠٠٧



بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ إنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتحاً مُبيناً لِيَغفِرَ
لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ
وَيُتِمَّ نِعمَتَهُ عَلَيكَ وَيَهدِيَكَ صِرَاطاً
مُستَقِيماً ﴾
صدق الله العظيم
سورة الفتح الآية (١-٢)

مقدمة

يضم هذا الكتاب مجموعة من البحوث والدراسات التى تتناول المجتمع المصرى من كافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تهتم الدراسة الأولى بأهم المداخل الأساسية لفهم المجتمع المصرى بالتعريج على الملامح العامة للمجتمع المصرى منذ العصور القديمة حتى القرن العشرين ، والدراسة الثانية تتناول ظاهرة البطالة والنظريات المفسرة لها وواقع هذه القضايا عالميا ومحليا فى المجتمع المصرى ، والدراسة الثالثة تهتم بعرض الاتجاهات النظرية الحديثة فى دراسة الفقر مع إلقاء الضوء على واقع الضوء فى المجتمع المصرى . أما الدراسة الرابعة فتناقش أزمة التعليم فى مصر باعتبارها أزمة ناجمة عن أزمة المجتمع ككل ، والدراسة الخامسة فتتناول عملية العولمة وظاهرة الاستهلاك فى المجتمع المصرى موضحة اثر العولمة فى تنامى ثقافة استهلاكية عالمية أثرت على زيادة أنماط الاستهلاك فى المجتمع المصرى . أما الدراسة السادسة والأخيرة فتتناول أهم التحولات العالمية الجديدة وأثرها على بنية المجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى خاصة .

ولعل هذا التصور الموجز لواقع المجتمـع المصـرى ، والعـرض الملم لما فيه حاضرة والتشوق لملامح مستقبله يثير فى الطـالب المصـرى والقارئ العربى جوانـب إيجابيـة وأخـرى سـلبية تبعـث فـى نفسـه ضرورة تجنـب الجوانـب السـلبية وتنميـة الجوانـب الإيجابيـة مـن خلال الإقبال على العمل وعوامل الجهد والبناء ، ولاشـك أن بداخـل هذه الدراسات روح الالتزام بقضايا المجتمع المصرى وقيمــه الرفيعـة لرفع روح التضامن والانتماء إلى المجتمع المصــرى وقضايـاه المصيريـة ةالتضامن القائم على التعاون والمحبة لتحقيق مجتمــع أفضـل لمصرنـا الحبيبة .

المؤلف
أ.د. محمد ياسر الخواجة
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
بآداب طنطا وكفر الشيخ

الفصل الأول

رؤية تحليلية
لتاريخ مصر الاجتماعى

رؤية تحليلية لتاريخ مصر الاجتماعى

١- مدخل.

٢- المداخل الأساسية لفهم تاريخ مصر الاجتماعى.

٣- أهم الملامح العامة للمجتمع المصرى منذ العصور القديمة حتى القرن العشرين.

٤- أهم العوامل التى شكلت تخلف المجتمع المصرى.

٥- خاتمة.

١- مدخل:

في الواقع أن الباحث السوسيولوجي الذى يهتم بالتاريخ ليس مهمته أن يتحول إلى مؤرخ وإنما هو يستفيد فقط من عملية تحقيب التاريخ كى يفهم جوانب الثبات والتحول فى المجتمع أو الأحداث الهامة فى التاريخ وتأثيرها على التغير الاجتماعى داخل المجتمع، والحقيقة أن التاريخ الاجتماعى ليس إبناً لعلم الاجتماع بقدر ماهو ابن للتاريخ ولكن من خلال تأثره بعلم الاجتماع ومنظوراته الفكرية إذا رؤية علماء الاجتماع للتاريخ ينبغى أن تكون رؤية موجهة أساساً بمجموعة من المقولات النظرية، وهذا يدفع عالم الاجتماع أن ينتقى المادة التاريخية التى تخدم أهدافه التى تتميز عن أهداف المؤرخ فى تحليل الأحداث التاريخية.

لذا عندما نحاول أن نضع تاريخ مصر الاجتماعى موضع التحليل السوسيولوجى نحتاج إلى منظور أو أسلوب تحليلى يمكن أن يترجم كل ما أسفرت عنه التجربة التاريخية من مشاكل وصولاً إلى نموذج أو شكل جديد بالاعتماد على الطريقة المنهجية.

وفى إطار ذلك يحدد المقصود بالتاريخ الاجتماعى بأنه دراسة حركة القوى الاجتماعية فى مجتمع ما والعلاقات التى نشأت فيما بينها من حيث الانسجام أو التناقض والنظم والقوانين والأعراف التى حكمت هذه العلاقات وبيان القوى الأساسية والقوى الثانوية والأخرى الهامشية، وموقع كل منها فى الحركة العامة للمجتمع.

وهذا يفرض على الباحث السوسيولوجى التعامل مع المجتمع الذى يقوم بدراسته من الناحية الاجتماعية على أساس أنه ينقسم إلى قوى أو شرائح أو طبقات وليس على أساس أنه يمثل كلاً واحداً متجانساً ونسيجاً منسجماً أو قوة واحدة.

ولهذا فإن الباحث السوسيولوجى الذى يدرس مجتمعاً أو أحد ظواهرة بالاعتماد فقط على ما يسمى بالمعطيات الامبريقية دون البعد التاريخى فإنه يتوصل إلى مجموعة من الحقائق المقطوعة الصلة بالعوامل الحقيقية التى أوجدتها.

وعلى هذا يحاول هذا الفصل أن يلقى الضوء على أهم المداخل الأساسية لفهم تاريخ مصر الاجتماعى، وتوضيح الملامح العامة للمجتمع المصرى منذ العصور القديمة حتى القرن العشرين ثم استخلاص أهم العوامل التى شكلت تخلف المجتمع المصرى.

٢- المداخل الأساسية لفهم تاريخ مصر الاجتماعي:

لاشك أن محاولة فهم تاريخ مصر الاجتماعي مرتبطة إلى حد كبير بمقولات متفاعلة، فبجانب الأرض هناك الحكومة والفلاح كما أنها مرتبطة إلى حد كبير بالريف المصرى والزراعة المصرية.

وعلى الرغم من أهمية عامل المكان الجغرافى، إلا أن هناك عوامل هامة مؤثرة كالعقيدة والمستوى الثقافى. لذا فقد رأى جمال حمدان أنه بالرغم من تأثير الجغرافيا كان أساساً لقيام الدولة والمجتمع، والطابع الذى تميزت به الحكومة فى معالجتها للنظام الاجتماعى. إلا أنه أدرك وبحق أن الجغرافيا (البيئة) ليست وحدها المحك الأساسى لقيام المجتمع أو تغيره بل أدخل الإنسان، ولعل إدخاله الإنسان فى التحليل مع ثبات البيئة النسبى يؤدى إلى القول بأن العوامل الدائمة منهجياً ربما لا تكون فى النهاية المرجع الأول فى التفسير، وحسنا فعل فى التركيز على تأثيرات البيئة الإيجابية، والجغرافيا (البيئة) كما هو سائد فى المدارس المعاصرة هى (التباين الأرض) أى التعرف على الاختلافات الرئيسية بين أجزاء الأرض على مختلف المستويات، ومن الطبيعى أن الجغرافيا هى التى تساعد أيضاً على التعرف على الشخصية الإقليمية للمجتمع، والشخصية الإقليمية فى تصور جمال حمدان هى شىء أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الإقليم ، أنها تتسائل أساساً عما يعطى منطقة تفردها وتميزها بين سائر المناطق وتريد أن تنفذ إلى روح المكان لتستشف عبقريته الذاتية التى تحدد

شخصيته الكامنــة ولا شك أن هـذه النظـرة ليسـت تحليليـة وإنمـا هـى تركيبية فى المقام الأول، وكذلك فإنها لا تقتصر على الحاضر وإنمـا هـى تترامى بعيداً عبر الماضى وخلال التاريخ، لأنه بالدور التـاريخى وحـده يمكن أن نتعرف على الفاعلية الإيجابية للشخصية الإقليمية.

والجغرافيا (البيئة) قد تكون فى بعض الأحيان خرسـاء ولكنـها تنطق خلال الإنسان، وربما تكون الجغرافيا صماء، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها، ولقد قيل بحق أن التاريخ ظل الإنسان على الأرض بمثل ما أن الجغرافيا هـى ظـل الأرض علـى الزمـان[1]. لكـن كمـا يـرى جمـال حمدان أنه ليس من السهل الكتابة عن مصر لأنها غنية خصبة كما أنـها أرض المتناقضات Land of Paradox بسـبب تأثـير التبـاين الشـديد بـين الفروق الاجتماعية الصارخة من ناحية، أو من ناحية أخرى بـين خلـود الآثار القديمة وتفاهة المسكن القروى، أو بـين الـوادى والصحـراء حيـث يتجـاوران جنبـاً إلى جنـب، ولهـذا يقـال وكـم بمصـر مـن المضحكـات المبكيات.

كما أنها تجمع بين أطراف متعددة غنية وجوانب كثـيرة خصبـة وثرية، بين أبعاد وآفاق واسعة، بصورة تؤكد فيها "ملكة الحد الأوسـط" وتجعلها سيدة الحلول الوسطى، تجعلها أمة وسـطاًبكل معنـى الكلمـة، ولكن ليس أمة نصفاً، وسط فى الموقع، والدور الحضارى والتاريخى، فى

(١) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسـة فـى عبقريـة المكـان، كتـاب الهـلال، العدد ٥٠٩، مايو ١٩٩٣، ص ص ٥-٦.

الموارد والطاقة، فى السياسة والحرب، فى النظرة والتفكير...الخ.

ولعل هذه الموهبة الطبيعية هى سر بقائها وحيويتها على مر العصور إن مصر جغرافياً وتاريخياً تطبيق عملى كمعادلة هيجل تجمع بين التقرير، والنقيض فى تركيب متزن أصيل، ونحن لهذا لانملك إلا أن نقول أننا كلما أمعنا تحليل شخصية مصر، وتعمقناها استحال علينا أن نتحاشى هذا الانتهاء، وهى أنها "فلته جغرافية" لا تتكرر فى أى ركن من أركان العالم، فالمكان (الجغرافيا كالتاريخ) لايعيد نفسه أو تعيد نفسها تلك هى حقيقة عبقريتها[٢].

لذا فإن مصر – كما يقول سعد الدين إبراهيم – هى كيان معقد متشعب يختلط فيه الماضى السحيق بالحاضر المتواتر وتتداخل فيه عناصر المادة بعناصر الروح وتتصارع فيه اعتبارات الوطنية باعتبارات القومية، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا يخضع فى أنماط الحياة لأنظمة متسقة من القيم، ولا تستقيم فيه وفرة السكان مع قلة الموارد ولا تتناسب فيه مقومات القوة مع مظاهر القوة، وفى ضوء ذلك يطرح سعد الدين إبراهيم تساؤلاً رئيسياً يتعلق بكيف يمكن فهم مصر؟

ويقترح فى هذا الصدد أربعة مداخل أساسية على النحو التالى[٣]:

---

(٢) نفس المرجع السابق، ص ص ١٣-١٤.

(٣) سعد الدين إبراهيم، مدخل إلى فهم مصر فى كتاب "مصر فى ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧)، دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى، تحرير سعد الدين إبراهيم، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٨١، ص ص ١٥-٥٤.

المدخل الأول: النسق الايكولوجي:

يشكل النسق الايكولوجى الأساس المادى للمجتمع، وهو نتاج التفاعل بين البيئة الطبيعة والجماعات البشرية، وهنا يفرق جمال حمدان بين الموضع Site والموقع Situation، فالموضع بقصد به البيئة الطبيعية بخصائصها وحجمها ومواردها فى ذاتها أى البيئة النهرية الفيضية بطبيعتها الخاصة، وجسم الوادى بشكله وتركيبه...الخ. أما الموقع فهو صفة نسبية تتحدد بالنسبة إلى توزيعات الأرض والناس والإنتاج حول إقليمنا وتضبطه العلائق المكانية التى تربطه بها، أى أن الموضع خاصية محلية داخلية ملموسة، ولكن الموقع فكرة هندسية غير منظورة. بهذين العنصرين الجوهريين والعلاقة المتغيرة بينهما تفسر شخصية مصر[٤].

خاصة وإن لمصر ايكولوجيتها الخاصة فهى بمثابة واحة فى وسط الصحراء تسقط عليها كمية ضئيلة من المطر والتضاريس المصرية بسيطة وإن كانت صارمة التحديد، ومع ذلك شهدت ضفتا النيل ظهور الزراعة منذ سبع آلاف سنة، وقد دفعت هذه الخصائص إلى اتفاق المفكرين على ثلاث خصائص أساسية الأولى تكنولوجية محتواها أ اعتماد الزراعة على الرى الصناعى يتطلب حفر القنوات والمصارف وإنشاء السدود والخزانات واستحداث وسائل مختلفة لتخزين المياه وتوزيعها.

---

(٤) جمال حمدان، مرجع سابق، ص ص١٤-١٥.

الثانيـة تنظيميـة وتشـير إلى الإنشـاءات العامـة الضخمـة التـي يستلزمها التحكم فى النهر وإدارة وصيانة هذه الإنشاءات.

الثالثة سياسية وتتضمن أن العنصرين السابقين لايمكن تحققـهما إلا بسلطة مركزية على جانب كبير من الحزم والشدة.

المدخل الثاني: الأرض والحاكم والفلاح:

لا ريب أن الأرض الزراعية هي الأساس المادى المباشر لنسق مصر الايكولوجي، وأن الفلاح هو صانع القيمة الاقتصاديـة، والمنتـج المباشـر، فالأرض بدون من يزرعها لا تساوى شيئاً. وبالتالى فإن العلاقـة الجدليـة بين الأرض، والفلاح والحاكم تلخص الجزء الأكبر من تاريخ مصر، فمـن يمتلك الأرض يمتلك الثروة، ومن يتحكم فيها يمتلـك السلطة والعكـس صحيح. فمن يصل إلى السلطة - أياً كانت وسـيلته - لابـد أن يتحكـم فـي الأرض والفـلاح بوسـيلة أو بـأخرى إذا أراد لسـلطته أن تسـتمر وتنمـو. ويؤكد ذلك الحقائق التالية:

١- أن فى مصر تطابق بين حدود الدولة (الوحـدة السياسـية) مـع حـدود المجتمع (الوحدة الحضارية والثقافية) مما أدى إلى درجة عالية مـن التجانس والتماسك الداخلى، فحتى حينما كانت تدخل مصر عناصر بشرية وثقافية جديدة أو أجنبية فإن تمثلها وصهرها وهضمـها كـان يتم بسرعة فائقة بحيث تذوب فى الجسم الجمعى المصرى.

٢- أن السـلطة السياسـية سـلطة مركزيـة وحدانيـة لا تقبـل التجـزؤ أو اللامركزية، لذلك كانت تصر على الطاعة من ناحية المحكومـين مـن

جهة وكان المحكومون يفضلون استمرارها حفاظاً على وحدة المجتمع وتماسكه من جهة أخرى.

٣- أن الدين جعل من الحاكم إلهاً أو ولياً أو خليفة الله على الأرض حيث ظهر فى مصر مفهوم "الملك الإله أو الفرعون الإله، وكل من حاول أن يحكم مصر من خارجها قبل المسيحية والإسلام كان يحاول أن يتمصر كفرعون أو يتفرعن كإله أو يتأله كفرعون.

٤- نظراً لوحدانية الحاكم وطاعة المحكومين فإن المظهر السلوكى كان يتجسم فى العمل الجماعى فى مشاريع الحاكم أو الدولة وفى ملاحة الأرض، ودفع الضرائب والامتثال للقوانين. وقد تطلب هذا فى مصر الفرعونية وجود جهازاً بيروقراطياً مركزياً كبيراً، وكانت طبقة البيروقراطيين هى الركيزة الأساسية التى يستند إليها الحاكم.

٥- لقد ساعدت هذه الخصائص على خلق نظاماً طبقياً واضح المعالم منذ بداية التاريخ المصرى، وهو نظام أشبه ما يكون بالهرم الذى أتقن المصريون بناءه، على قمة هذا الهرم يتربع الحاكم الإله أو الخليفة أو السلطان أو الرئيس المؤمن وتحته مباشرة يجلس بقية أفراد الأسرة المالكة أو أقارب الحاكم يليهم فئتا كبار الكهنة وكبار البيروقراطيين، هذه الفئات الثلاث معاً تكون الجزء الأعلى من الهرم الطبقى فى مصر أما النصف الأسفل فيتكون من فئات وشرائح الطبقة المتوسطة من رجال الدين والإدارة والتجار والصناع والحرفيين إلى أن نصل إلى قاعدة الهرم وهى أكبر الطبقات

الاجتماعية حجما وهم الفلاحون.

المدخل الثالث: مصر والعالم والأديان:

ويرتبط هذا المدخل بالعوامل الجيوبوليتكية أى "الجوانب الجغرافية والسياسية" التى تؤثر فى تاريخ مصر الاجتماعى، فموقع مصر الجغرافى وخصوبة أرضها الزراعية جعلاها تلعب دورا رئيسيا عبر التاريخ، فكانت مصر إما مركزا للحضارة المهيمنة أو جزءا من الحضارة المهيمنة، كانت أما مركزا لإمبراطورية تسيطر على ما حولها أو كانت تحت سيطرة إمبراطورية أخرى ذات مركز خارج مصر، لم تعرف مصر العزلة إلا لفترات قصيرة جدا بالمقارنة مع تاريخها الطويل.

ومع ذلك لم يتأثر المجتمع المصرى فى كثير من الأحيان بمعظم القوى الأجنبية، فالقوة العسكرية وحدها لم تكن كافية للتأثر الدائم فى ثقافة الشعب المصرى، إلا أن هناك ثلاث مؤثرات حضارية تركت بصماتها العميقة تتمثل فى الحضارة الهيلينية والديانة المسيحية والديانة الإسلامية.

١- الحضارة الهلينية:

وتأتى أهمية الهلينية للمجتمع المصرى (التى بدأت بفتوحات الاسكندر الأكبر) (٣٣٣ق.م إلى ٣٠ق.م) فى أنها أول المؤثرات الحضارية الواسعة النطاق التى تأتيها من خارج محيطها البرى فى آسيا وأفريقيا

عبر المتوسط، والتى أدت إلى تفاعل الثقافة الإغريقية (اليونانية) مع الحضارتان المصرية والفينيقية. حيث أن الاختلاط والتفاعل والتزاوج ظل على مر ثلاثة قرون فبدأت تدخل كلمات يونانية كثيرة إلى اللغة المصرية القديمة، ومع كل تأثير الهلينية ظل المصريون على دياناتهم القديمة التى كانت بالنسبة إليهم أكثر عمقاً فى تفسير الحياة والموت والبعث.

٢- الديانة المسيحية:

حيث وجد المصريون فى الديانة المسيحية خلاصاً رمزياً من واقعهم المثقل بالآلام، فالوحدانية والبعث واليوم الآخر والتسامح والحب وكلها مبادئ للديانة المسيحية قد وجدت فى مصر تربة خصبة، لهذا لم يقتصر اعتناق المسيحية على طبقة دون أخرى وإنما كان انتشارها بين كل طبقات المجتمع المصرى، حتى أصبحت مصر كلها إبان القرن الرابع الميلادى مسيحية الدين قبطية الكنيسة.

٣- الديانة الإسلامية:

فى الواقع كان دخول الإسلام فى مصر يمثل تحولاً عميقاً صاحبة تحول لغوى وثقافى وحضارى عام، ساعد على هذا التحول توافد هجرات متتالي من الجزيرة العربية واستطيانها وتزاوجها مع أهل البلاد، وقد سهل اعتناق المصريين للإسلام شمولية ووحدانية الدين الجديد، فهو يعترف باليهودية والمسيحية وبرسلهما وبأنبيائهما وبالتوحيد واليوم الآخر، وما يتمتع به الإسلام من تسامح، وعدالة، وقد

ساعد اعتناق المصريين الإسلام انتشار اللغة العربية ثم أصبح الأزهر الشريف معقلاً علمياً ومنارة للدعوة الإسلامية منذ نهاية القرن العاشر الميلادى.

علاوة على هذه المؤثرات الثلاث فقد تأثر المجتمع المصرى كذلك باتصاله بالغرب فى العصر الحديث، فقد بدأ المصريون يدركون تحت تأثير الليبرالية الغربية أن خضوعهم لسلطة مركزية ينبغى أن يلازمة خضوع هذه السلطة نفسها لسلطان القانون والمساءلة أن لم يكن المراقبة الشعبية.

المدخل الرابع والأخير: نسق القيم السائد فى المجتمع المصرى:

وفى مصر لايوجد نظام أو نسق قيم واحد وإنما أنظمة متعددة وتعدد الأنظمة وتعايشها فى الوقت نفسه داخل المجتمع ككل وفى داخل كل فرد من أفراده يخلق نوعاً من التعقيد الهائل، فكل نسق قيمى قد نشأ فى ظروف تاريخية معينة، وكان تلبية لاحتياجات جماعية خلقتها تلك الظروف، وظهور نسق قيمى آخر معناه أن الظروف التاريخية المجتمعية قد تغيرت وخلقت احتياجات جماعية أخرى نشأ نظام القيم التالى تلبية لها.

ويتميز المجتمع المصرى بتعايش مستمر لأنظمة القيم التى يفصل بين ظهور بعضها البعض آلاف السنين يجعل السلوك المصرى الفردى والجماعى معقداً وأحياناً غير مفهوم، والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا

الصدد لماذا هذا التعايش والاستمرارية بين عدة أنظمة قيمية متعارضة ومتناقضة فى المجتمع المصرى؟

ويمكن تفسير هذا التعايش فى ضوء مقولات الثوابت والمتغيرات والتراكمية فى التراث المصرى. فالثوابت أفرزت نظاماً من القيم استمر طوال التاريخ المصرى، والمتغيرات جلبت إلى مصر أنظمة متتالية من القيم خدم كل منها مرحلة تاريخية معينة، ولكن بدل أن يلفظ بانتهاء المرحلة حدث له تخزين أو حفظ أرشيفى فى الذاكرة الجماعية للشعب المصرى، فالمصريون لا يرمون شيئاً سواء كان صحفاً أو أحذية قديمة أو زجاجات فارغة أو معايير وقيماً بعد أن تكون قد استنفدت دورها ووظيفتها. فكل شىء قابل لإعادة الاستخدام وقت اللزوم.

٣- أهم الملامح العامة للمجتمع المصرى منذ العصور القديمة حتى القرن العشرين:

رغم إن هناك اختلافات وتباينات فى الظروف والملابسات والمتغيرات التى مر بها التاريخ المصرى إلا أنه يمكن إبراز عدد من الملامح التى تواترت أو تواكبت على التاريخ الاجتماعى المصرى عبر مراحله المختلفة من خلال بناء أوسع لإطار تحليلى سوسيولوجى يراعى خصوصية المجتمع المصرى عندما تقارنه بمجتمعات أخرى تاريخية سواء كانت نامية أو متقدمة.

(أ) ظل الإنتاج الزراعى هو الأساس الشامل للاقتصاد المصرى فى المقام الأول مما خلق علاقة ثابتة بين الإنسان المصرى والأرض الزراعية

ساعدت على حياة الاستقرار، ونمو العلاقات الاجتماعية التقليدية المحافظة. وفى هذا يقول أحمد صادق سعد "أنه لما كان الإنتاج الزراعى هو أساس الاقتصاد فى مصر الفرعونية، فقد كان ريع الأرض من نصيب المالك أى الدولة، ولما كانت السخرة مستخدمة فى الإنشاءات والرى...الخ. فقد كان ناتج العمل الفلاحى ينقسم إلى جزئين، جزء يعطى احتياجاته المباشرة، وجزء يسلم للدولة على صورة ضريبة عينية من مختلف المنتجات وخاصة الحبوب، وقد استطاع حكام مصر الفرعونية أن يجمعوا حصيلة هائلة من هذه الضريبة.

وقد استمرت الدولة فى تولى المهام الاقتصادية الجماعية فى مصر الهيلينية، حيث ظلت الدولة قائمة بالأشغال الحكومية، والمالكة الوحيدة للغالبية العظمى من الأراضى الزراعية، وفرضت ضريبة الجزية على الفلاحين، ورغم التطور الذى طرأ على أساليب الإنتاج والقوى الإنتاجية فى الفتح العربى ومصر الفاطمية إلا أن التكوين المصرى ظل فى أساسه كما كان من قبل طبقة تستحوذ على ثمار فائض العمل وهى منتمية إلى جهاز الدولة بصورة أو بأخرى وتشكل عموماً المشترك الأعلى، وطبقة تنتج وقد عزلت عنها وسائل الإنتاج بشكل عام وتنتظم فى مشتركات دنياً[٥].

---

(٥) أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى، دار بن خلدون، بيروت، ١٩٧٩، ص ص ٤٤-٢٦٥.

ولما جاء العثمانيون إلى مصر لم يتغير الأمر كثيراً، وإن ظهر ما يسمى بالملتزم، وهو شخص آخر غير الإقطاعى الأوربى، إذ كان يلعب دور الوسيط بين الفلاحين والدولة فى جمع الضرائب، وكانت حصص الالتزام موزعة بين مساحات صغيرة فى عدة قرى، ولكن حين ضعفت سلطة الدولة العثمانية على أقاليمها أخذ الملتزمون على عاتقهم مسئولية إدارة الأقاليم حتى فاق سلطانهم ولاء الحكومة نفسها[٦]، حتى جاء محمد على وقام بإلغاء نظام الالتزام واستيلاؤه على جميع ما كان تحت أيدى المماليك من أطيان الالتزام ولم تنقل هذه الأراضى إلى ملتزمين جدد كما كان عليه الحال من قبل، ولكنها ظلت فى يد الدولة، وأصبحت تعرف باسم (أراضى المضبوط) وقد تمت مصادرة جميع الأراضى فى فبراير ١٨١٤م بناء على أمر محمد على يقضى، بضبط جميع أراضى الالتزام، ورفع أيدى الملتزمين من التصرف فى حصصهم.

وهكذا وبهذا الأسلوب العملى، تمكن محمد على - فى أقل من عشر سنوات - من إحداث انقلاب حقيقى فى بناء الملكية الزراعية فى مصر. واستحداث العديد من الوسائل والأساليب النظامية الجديدة التى أتاحت فرصة السيطرة الكاملة على أراضى المعمور، حتى كانت معظم الأراضى التى يحوزها الأفراد إما قد انتزعت منهم الأرض وحتى الجزء الأكبر من الأرض المزروعة فى مصر قد فرضت عليه الضرائب وبذلك

---

(٦) عاصم الدسوقى، نحو منهج لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى، سلسلة فكر للدراسات والأبحاث، العدد ١٠، ١٩٨٦، ص ١٠٦.

حول محمد على معظم أراضى مصر إلى مزرعة حكومية شاسعة، تحت الإدارة المباشرة لجهاز الدولة، واعتمد العائد المتدفق منها فى الصرف على المشروعات الحكومية ونفقاته الخاصة.

وبالرغم من أن التغييرات التى أدخلها محمد على قد أدت إلى تدمير طبقة الملتزمين ومهدت لظهور طبقة جديدة من المنتفعين بالأراضى الزراعية، فإن كل هذه التغيرات والتعديلات البنائية لم ترتب لهؤلاء المنتفعين الجدد أية حقوق سوى حق الانتفاع بما تحت أيديهم من أراضى طوال حياتهم أما حق الرقبة أو حق التصرف فقد ظل وقفاً على محمد على وحده خاصة بعد أن أصبحت الأراضى إما مملوكة ملكية مباشرة لأسرة محمد على وأتباعه، أو تحت تصرفهم الشخصى(٧).

وهكذا يتضح من خلال استقراء تاريخ الملكية الزراعية فى مصر أن الأراضى الزراعية كانت فى معظم فترات التاريخ المصرى ملكاً خالصاً للدولة ممثلة فى شخص الحاكم الذى كانت له الهيمنة التامة على مياه الرى، سواء كان هذا الحاكم ملكاً أو امبراطوراً أو خليفة أو سلطاناً أو ولياً، وحتى حينما تمتعت بعض الفئات من خلال بعض المراحل التاريخية - بنوع من الحقوق على مساحات محددة من الأرض تقرب من

---

(٧) السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقى والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى (دراسة سوسيوتاريخية ١٨٠٥-١٩٥٢) الجزء الأول، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ص ٥٠-٦١.

الملكية الخاصة، فإن الدولة - ممثلة فى شخص الحاكم - بقيت هى المالك الوحيد لرقبة الأرض فى النهاية. ومن ثم تؤكد معظم المصادر التاريخية" أن رقبة أطيان القطر المصرى دامت أربعين قرناً قبل المسيح، وثمانية عشر قرناً بعده، ملكاً لمالك مصر: فى عهد الفراعنة، وفى زمن الفرس، وفى عصر اليونان، وفى حكم الرومان، وفى أيام الفتوحات العربية، وفى سلطنة الترك، وفى فترة المماليك، أما المنفعة فكان الحكام يوجهونها لمدة سنة أو لبعض سنين لمن يختارونه من القادرين على زراعة الأرض[٨].

لذا ظل الإنتاج الزراعى، مصدر القوة والاكتفاء الذاتى ومطمعاً للغزاة فى نفس الوقت، إلا أن وحدانية النشاط الزراعى لم يمنع وجود محاولات لصناعات وحرف ومهن مكملة أصبح لها تاريخياً مكاناً بارزاً فى الاقتصاد المصرى.

(ب) تميز البناء الطبقى فى المجتمع المصرى خلال مراحله التاريخية المختلفة بأبعاد متعددة وبخصوصية ذاتية، فمنذ آلاف السنين عرفت مصر الدولة المركزية، ولم تعرف أمراء الإقطاع الذين يملكون السلطات الثلاث (القانونية، والتشريعية) والتنفيذية) ويتمتعون بالاستقلال الذاتى فى مقاطعاتهم بعيداً عن أية سلطة مركزية (على غرار النمط الإقطاعى الأوربى) وحتى فى الفترة التى اقتسم فيها الأمراء الترك والشركس الدولة الإسلامية فى

(٨) نفس المرجع السابق، ص ص ٤٦-٤٧.

المنطقة العربية كانت هناك شريعة واحدة تحكم الجميع فى أخص شئون الحياة والتعامل اليومى وهى الشريعة الإسلامية وبمقتضاها لايجوز لمالك الأرض أن يملك الفلاحين الذين يعملون عليها وإن كانت له عليهم سلطات قانونية معينة نابعة من حق ملكية الأرض، لهذا يرى بعض المؤرخين من الصعوبة إطلاق لفظ "إقطاع" على نظام ملكية الأرض فى مصر، ويفضلون إطلاق كلمة "شبة إقطاعى" وإن كان البعض يرى أن هذا المصطلح غير علمى حيث أن قسمات أى نظام تكون علامة عليه وحده، فإذا وجدت بعض تلك القسمات فى مجتمع آخر دون كل القسمات فلا يعنى هذا أنهما يتشابهان بدرجة أو بأخرى، والأفضل أن يكون هناك مصطلح بديل لوصف هذا التشبيه. وبالتالى يرى بعض المؤرخين أنه لم يكن هناك إقطاع إذن فى مصر وبالتالى لم يكن ثمة ثورة برجوازية على الإقطاع ووصف ثورة (١٩١٩م) بأنها ثورة بورجوازية به كثير من التعسف، فكلمة بورجوازية تسمية أوربية صرفة استمدت صفتها من جغرافية المجتمع الأوربى وهى تعنى الطبقة الجديدة التى امتلكت المال عن طريق التجارة والصناعة ولم تتملكه عن طريق الامتيازات الإقطاعية، وبالتالى فإن محاولة البحث فى مدلول هذه الطبقة فى المجتمع المصرى فيه شىء من الصعوبة الجمة، لأن رؤوس الأموال التى تراكمت فى يد المصريين جاءت أساساً من عائدات الأرض ومدخرات الملاك الزراعيين التى وجهت للعمل فى الصناعة أو التجارة، ولا يقتصر الأمر على القطاع الزراعى بل امتد

إلى القطاع الصناعى، حيث أن الصناعات التى نشأت فى مصر كانت محتكرة فى يد الحكومة أصلاً ثم تنازلت عنها للشركات الأجنبية بموجب امتيازات تصل إلى تسعين سنة، ولعل هذا التطور مخالف من الإقطاع إلى الرأسمالية، فالمعروف أن المؤسسات الرأسمالية كانت ملكاً للأفراد فى العالم الأوربى فيما عدا بعض المشروعات التى يحجم عن الاستثمار فيها رأس المال الخاص، ونتيجة لبعض الأزمات التى لحقت بالنشاط الخاص وبالرأسمالية العالمية فى الثلاثينات بدأت الدولة تتدخل جزئياً فى تخطيط الإنتاج تجنباً لأزمات قادمة.

وعلى هذا فمن الصعب القول أن المجتمع المصرى شهد طبقة بورجوازية بالمعنى الأوربى ولكن كان هناك رأسماليون يعملون فى بعض الصناعات ولهم مصالح اقتصادية مختلفة عن مصالح الملاك الزراعيون ولكنها ليست فى كثير من الأحيان متناقضة أو متضاربة(٩).

وهذا ما يؤكد أن لكل بناء طبقى اجتماعى طابع خاص وسمات مميزة تعكس بشكل أو بآخر ديناميات التطور العام للمجتمع المصرى وخصوصية العوامل والأسباب التى ساعدت على إحداث هذا التطور العام.

لذا فقد اتسم البناء الطبقى فى مصر كما ورد فى بعض المصادر التاريخية مثل كتاب المقريزى المسمى "إغاثة الأمة بكشف الغمة" حيث

---

(٩) عاصم الدسوقى، مرجع سابق، ص ص ١٠٥-١١١.

ذكر أن الناس بإقليم مصر تنقسم إلى سبعة أقسام (أى طبقات) الأول أهل الدولة، والقسم الثانى أهل اليسار من التجار، وأولى النعمة من ذوى الرفاهية، والقسم الثالث، الباعة وهم متوسطى الحال من التجار، ويلحق بهم أصحاب المعايش وهم السوقة والقسم الرابع، أهل الفلح، وهم الزراعات والحرث، سكان القرى والريف.

والقسم الخامس، الفقراء وهم أهل الفقهاء وطلاب العلم، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم، والقسم السادس، أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن، والقسم السابع، ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم.

ولعل استقراء ما قدمه المقريزى يبين أن مصدر التمايز الطبقى فى تصوره يكمن فى تفاوت دخول الأفراد، إذ أن كل طبقة تتحدد بقدر ما تملك من أموال، وبنوع المهنة وبأسلوب أو نمط الحياة[١٠].

(جـ) تميزت مصر عبر تاريخها الطويل بنظام اجتماعى متماسك إلى حد كبير، صمد أمام محاولات اختراقه من خلال الغزوات والهجرات، ويمكن القول أن عناصر الديناميية فى هذا النظام كانت أقل من عناصر ثباته، ولهذا ظلت "مقومات العلاقات الاجتماعية التقليدية تتوارث ولا تفقد مصداقيتها لفترات طويلة، وقد ظهر هذا جلياً فى النظم القرابية كالبدنات والعائلات والأسرة، حتى أن

---

(١٠) تقى الدين المقريزى، إغاثة الأمة بكشف الغمة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص ٧٢-٧٥.

الوحدات القرابية فى المجتمع المصرى، كانت أساس بناء المجتمع ومصدرا من مصادر الاكتفاء الذاتى اقتصاديا واجتماعيا وقضائيا. وهو أمر ساعد دون قصد "سلطة الدولة" على أحكام سيطرتها على الأفراد وخاصة عندما تتجه الدولة إلى فض المنازعات أو المخالفات إلى كبار السن أو المجالس العرفية لحسم هذه المنازعات، ولعل نظام القرابة (العائلة) فى مصر كان من أكثر النظم العريقة تاريخيا التى لم تنل نصيبا من الدراسات السوسيولوجية الجادة[١١].

لذا فإن العائلة كما تشير المصادر التاريخية تشكل الوحدة الأساسية فى الحياة الاجتماعية المصرية بشكل عام وفى المجتمع الريفى بشكل خاص ولازالت على الرغم من مظاهرها المتغيرة لها هذا الوضع فلقد لاحظ كثير من الباحثين - مثل حامد عمار- أن العائلة هى الوحدة الاجتماعية التى تدور فى إطارها حياة الفرد[١٢].

فكانت العائلة تقوم بإشباع كافة احتياجاته المادية والنفسية علاوة إنه كان يحس بالأمن لأن عائلته كانت تضمن له كل أسباب الطمأنينة فهى مسئولة عن أخطائه، وتفاخر به إن أظهر شجاعة أو

---

(١١) مريم أحمد مصطفى، دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ص ٥١-٥٢.

(١٢) حامد عمار، التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية (سلوا) ترجمة غريب سيد أحمد وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

تفوقاً، وفـي علاقاتـه مـع الغربـاء كـان يحـس دائمـاً بعائلتـه ومركزهـا الاجتماعي الذى يطـابق مركـزه هـو، وكـانت الأبعـاد الاجتماعيـة التـى يرسمها تقوم على هذه الاعتبارات جميعاً، ومع هذا لم يكن ليشـعر بـأن فرديته لا وجود لها، ولكنه إذا حاول أن يخرج علـى نمـوذج الشـخصية والقيم المتعلقة بالسلوك الاجتماعى، لوجـد ضغطـاً اجتماعيـاً لا يلبـث أن يعود به إلى النموذج.

فالحياة الاجتماعية للفرد من مولده إلى مماته من حيث التدريـب الاجتماعى والعادات والتقاليد وطرق العمل والزواج والترفيه وغـير ذلـك تستغرق إلى حد كبير داخل نطاق العائلة، ولذلك لا تكون بـه حاجـة إلى إنشـاء علاقـات تتخطـى حـدود العلاقـات القرابيـة، خصوصـاً وأنـها إذا اقتضى الأمر مناقشة بعض الأمور التى لها صلـة عامـة بـالمجتمع، فـإن كبار السن أو رؤساء العائلات منهم هم الذين يقومون بذلك. إذن فالعائلة بالنسبة للفرد عبارة عن مجتمع صغير داخل مجتمع أكبر تقوم العلاقات فيـها علـى أسـاس المشـابهة فـى حـدود علاقـات القرابـة ذات الأهميـة العظمى[١٣].

لذا فقـد أكـدت الدراسـات السوسـيولوجية بـأن الإحسـاس العـام بالجماعة والحيـاة الجمعيـة وإدراك ضـرورة مسـاعدة المحتـاجين فيمـا يتعلـق بـالعمل أو الطعـام أو الحيوانـات، واسـتمرار أشـكال الإنتـاج

---

(١٣) عاطف غيث، غريب سيد أحمد، المجتمع الريفى، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ص١٥٠ – ١٥٧.

الفلاحية والملكيات الزراعية العائلية تشكل سمة أو ظاهرة مميزة للعلاقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى عامة والمجتمع الريفى خاصة، وهذا يتطلب اعترافاً أكبر بها كظاهرة اجتماعية - اقتصادية كما أن هناك حاجة أكثر لأبحاث جادة إذا ما أريد إدراك طبيعة وحيوية هذه العلاقات[١٤].

(د) ساد المجتمع المصرى قديماً وحديثاً حركة هجرة داخلية واسعة النطاق، تتمثل فى الهجرة من الريف إلى الحضر، وقد أكدت الدراسات أن هذه الظاهرة يمارسها سكان الريف فى فئات العمر الشابة وأنهم من الدهماء غير المهنيين الذين يتركون الريف لأسباب اقتصادية ومعظمهم من الأميين وفئات العزاب حيث يكونوا أكثر قدرة على الانتقال بحرية من منطقة إلى أخرى، كما أن تيار الهجرة بين المصريين والدول العربية- كما تقول عزة النصر- لم تنقطع خلال جميع العصور التاريخية المختلفة رغم عوائق الحدود الجغرافية والتفرقة السياسية، ولا غرابة فى ذلك، فالبلاد العربية يتمم بعضها بعضاً فى النواحى البشرية والاقتصادية.

ولكن من الملاحظ أن المصريين هم أقل الشعوب العربية جنوحاً إلى

---

(١٤)كاثى جلا فانيس وباندلى جلا فانيس، سوسيولوجيا العلاقات الزراعية فى الشرق الأوسط، استمرار الانتاج العائلى، ترجمة سامى الرزاز،دار البيادر، القاهرة،١٩٨٦، ص ١١٧.

الهجرة خارج حدود وادى النيل على أن الريفيين منهم يهجرون قراهم ويستقرون فى المدن بحثاً عن الرزق وفرص العمل[١٥].

وبالتالى فقد خبرت مصر إنشاء المدن والقرى، أو بمعنى آخر كان هناك وجود حضرى، ووجود ريفى متميزاً أو متصل، فضلاً عن أن التوسع فى الاستفادة من مياه النيل، قد شجع قيام مجتمعات جديدة سكنها وامتزج فيها، السكان التقليديين مع مافى ذلك من عمليات تخطيط واندماج وقيام ثقافات فرعية أو على الأقل ظهور نمط غير تقليدى يختلف قليلاً أو كثيراً عن الحياة المعروفة ذات التاريخ فى الوادى، وهذا يدل على حركة عمرانية وديموجرافية، فرضتها ظروف متغيرة لم تعبر عنها سوى كتابات قليلة حتى الآن.

(هـ) تميزت ثقافة المجتمع المصرى بخصوصيتها الذاتية بكل أفكارها وعناصرها ومركباتها وأنساقها، التى نبعت من تجربة الحياة المستقرة وعبرت عن النجاحات والانتكاسات أو لحظات الإزدهار أو أوقات الأزمات التى مر بها المجتمع المصرى. وتفرعت إلى ثقافات فرعية sub – cultures .

لكن الثقافات الفرعية والعامة اجتماعياً قد لا يتطابقان ثقافياً إلا فى مرحلة تاريخية كبرى ذات خصائص نوعية كالتحولات الاجتماعية العامة فى بعض العصور التاريخية، ففى العصور القديمة كانت الأمية تسود العامة والخاصة، وكانا يشتركان فى مصادر معرفية وأدبية وفنية

---

(١٥) عزة النصر، احول السكان فى العالم العربى، القاهرة،١٩٥٥.

متقاربة، تقوم على النقل والتداول الشفهى، كما أن المؤسسات الدينية والاجتماعية والتربوية لعبت دوراً واضحا فى تداخل وتفاعل ثقافتى الخاصة والعامة، كما ذهب البعض إلى أن الثقافة الشعبية هى التعبير المكثف عن طموحات وآلام الناس، التى أسهم وجودهم الاجتماعى فى صياغتها، والتى لا يجدون قنوات متاحة ومشروعة للتعبير عنها عبر أجهزة ومؤسسات الثقافة والأعلام والاتصال الرسمى، ومن ثم محجورة أو تكاد، يسعى الناس للحفاظ عليها فى الصدور والذاكرة، حتى لا تتعرض للتشويه وخشية التعرض للعقاب،حال إتيانها بإشارات ورموز وتعبيرات موجهة نحو السلطة الرسمية، وفى هذا السياق ذهب البعض إلى القول بأن هذه الثقافة عبرت فى أحوال غير قليلة عن غياب الحاكم وعدم اضطلاعه بدوره فى نهضة الناس وتلبية تطلعاتهم وطموحاتهم اكثر منها تعبيراً عن حضور المحكومين، وفى أحوال أخرى عبرت عن حضور المحكومين، اكثر من غياب الحاكم، وبخاصة فى فترات الاحتلال الأجنبى وجود حاكم،يتطابق خطابه السياسى وممارساته الفعلية مع آمال وتطلعات المحكومين كما فى حال صلاح الدين الأيوبى مثلاً(١٦).

كما أوضحت بعض عناصر الثقافة الشعبية المصرية أن الثقافة المادية تعكس بعض القيم الثقافية السائدة، فتشير فى هذا الصدد بعض

---

(١٦) عبد الباسط عبد المعطى، التدين والإبداع: الوعى الشعبى فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٥ – ١٦.

المصادر الشعبية للثقافة المصرية أن نوافذ الدار المطلة على الطرف المحيطة بهذا الدار غالباً ما كانت تصمم، سعة وارتفاعاً حتى تحجب عن المارة على أقدامهم أو المتطين دوابهم، رؤية من داخل الدار، نساءً وأطفالاً، فمثلاً بيوت الأغنياء والفقراء كانت توضح ذلك، فكان للأغنياء عادة منزل فسيح يبنى أساسه بالحجر والجير من الجبال المجاورة ثم من الآجر المطبوخ بالنار، وكانت هذه المنازل لا تتعدى الدور الأول إلا بالدور الثانى. كان الأغنياء يتفننون فى تزيين البيوت لأنواقهم الخاصة، وفى زخرفتها زخرفة توفر الهناء، وللبيت باب يفتح غالباً إلى الداخل، وأحياناً إذا كان الباب كبيراً عمل فى وسطه باب صغير للدخول والخروج العاديين، وعادة كانوا يبنون جدار أمام الباب حتى إذا فتح لا يرى المارة من بداخل البيت، وواجهت المنزل عليها شبابيك ركبت فيها قضب حديدية خوفاً من اللصوص، وهذه القضب متشابكة ضيقة المنافذ لا تمنع الضوء والهواء من الدخول، وتمنع الجار من رؤية ما يجرى فى البيت، وتسور عادة بسور نحو القامة، وفى داخل الدار صحن يمد البيت بالضوء والهواء، وحوله غرف يتخذ بعضها للخدم وبعضها للحيوانات ومنظره للرجال، أما بيوت الفقراء، فقد كانت تتكون عادة من حجرة واحدة للنوم، ومكان للبهائم وفناء صغير، وقل أن يكون فيها شبابيك، كما كانت هناك آلاف البيوت تتكون من مكان واحد دون أفنية أو حظائر[١٧].

---

(١٧) نفس المرجع السابق، ص ٢١.

وقد أكدت المصادر التاريخية أن هذه الثقافات سواء كانت الفرعية أو العامة حافظت جميعاً على هوية المجتمع المصرى، وصارت فى كل الأحوال فى أكثر تفرعاتها غير قابلة للذوبان فى ثقافة أخرى، بل أنها أثرت فى ثقافة الدخلاء، والغزاة، والدلائل على ذلك كثيرة، منذ البطالمة والرومان والعثمانيين والفرنسيين والإنجليز، لأن الثقافة المصرية كانت انعكاساً لعلاقات ثابتة بين الإنسان والإنسان، وبين الإنسان والأرض، أخذت وقتها كاملاً فى الامتزاج والتكامل، واكتملت لها عناصر البقاء والاستمرار، واستطاعت أن تأخذ وتستوعب، ولكنها لم تسلم إلى ثقافة أخرى، ومن يتتبع ما فى الثقافة المصرية الحالية يستطيع أن يضع يده على جذور عميقة لم تقتلعها الأيديولوجيات (المذاهب الفكرية) التى مرت عليها، حتى وإن تلونت بلون بعضها[١٨].

(و) لاشك أن الاعتقادات الدينية لعبت دوراً بالغ الأهمية فى بناء الدولة المصرية وحركة المجتمع، وكان الدين عاملاً موحداً أحياناً وعامل تفرق وصراع فى أحيان أخرى، ولذا فإن فهم العقيدة الدينية يعتبر مدخلاً أساسياً لفهم الشخصية المصرية، وبالتالى لايمكن فهم الفلكلور أو العادات أو التقاليد بدون التعرف على معالم الاعتقادات الدينية فى المجتمع المصرى، فمثلاً إذا كان الفتح الإسلامى فى ... قام مجتمعاً متماسكاً فى مصر عززته العقيدة ... بعة السمحاء ونظام حكم تميز بالعدالة والطهارة،

ى، مرجع سابق، ص ص ٥٣ – ٥٤.

فإن مرور السنين طرح التناقضات، وما لبثت الانحرافات وفساد السلطة أن خرقت أبواب مصر مرة أخرى مثلها فى ذلك مثل ما مر فى التاريخ القديم، وهذا ما يؤكد أن ديناميـة الدين تعمل بشكل مضطرد، وأن حركة التاريخ تنتهى إلى تناقضات مرحلية لا تلبث أن تؤدى إلى تفككات واسعة النطاق لكن على الرغم من دخول الإسلام مصر وتوالى الهجرات إليها، إلا أن الأساس المادى للمجتمع المصرى ظل كما هو، ومن ناحية البناء الفوقى فقد انتشرت اللغة العربية بكل ما تحمل من أفكار ومعتقدات، فضلاً عن العقيدة المتمثلة فى الدين الإسلامى الذى اعتنقه الغالبية العظمى من المصريين، وبالتالى فكانت مصر المسلمة أحد القلاع التى تحصن فيها الإسلام حتى اليوم دفاعاً عن العقيدة التى صنعت الإطار العقلانى والروحى للأفكار التى لم تتكامل بصورة متناسقة، ولهذا فإن مصر حتى اليوم تعتبر واحدة من أكبر حماة أيديولوجية الإسلام حتى اليوم(١٩).

لذا فقد أكدت المصادر التاريخية اعتقاد المصريين فى سلطة الدين وقدرته على أداء الحاجات وتيسير الأمور، وقد ارتبط ذلك باستخدام أنماط سلوكية مثل ظاهرة النذور، التى لا تزال قائمة فى المناطق الشعبية الحضرية وفى المناطق الريفية، وكذلك ظاهرة إرسال الرسائل إلى أضرحة الأولياء والتى سبق وسجلها وحللها "سيد عويس" فى عمل ذائع الصيت

---

(١٩) نفس المرجع السابق، ص ص ٣٨ – ٣٩.

مـن أعمالـه، تلـك الظـاهرتين (النـذور وإرسـال الرسـائل) تعنيـات مـن الناحية القيمية وجود اعتقاد فى دور الأولياء كوسطاء بين العبد وخالقـه من ناحية، وكقوة لنصرة الأضعف نسبياً فى موقف ما من ناحية أخـرى. كما تعنيان من الناحية الواقعية أن المرء يتوجه بمطلبه لكل قـوى عـادل منصف، مما يشيع عن الأولياء مـن كرامـات وبركـات يحمـل فـى بعـض مضامينة قوة الأوليـاء علـى قـهر مـن تسـبب فـى قـهر للموطـن العـادى كالمرض، وأصحاب النفوذ من الطغاة والظلمـة وهـى ظواهـر تختلـط فيـها الحقائق الدينية بالرؤى الذاتية الإنسانية، وإعادة بحث بعـض التقـاليد القديمة التى تمتد إلى العصور الفرعونية حيث كـان الملـك إلهـاً، تمـتزج سلطته الدينية بالدنيوية، وكان الكهنة يمارسون أدواراً شبيهـة اعتمـاداً على اعتبارهم امتداداً دينياً ودنيوياً للملك الإله[٢٠].

(ن) تمـيز الشـخصية المصريـــة عـبر التـاريخ الاجتمـاعى فــى مصـر بالاستمرارية والمحافظـة، لأنـها صفـة مشـتركة بـين كـل جوانـب الشخصية الأخرى، فما من كاتب تناول تاريخ مصر الاجتماعى دون أن يصـر فـى إلحـاح علـى عنصـر الاسـتمرارية فـى كــل مقوماتــها ومقدراتها، وقد أوضحت بلاكمان أمثلة معروفة حين تتبعت خـلال التـاريخ منـذ الفراعنـة حتـى الوقت الحـالى عشـرات مـــن الملامـح الاجتماعيـة والثقافيـة، والتقـاليد، والألفـاظ والأفكـار ابتـداءً مـن المحراث حتى شم النسيم ومن وفـاء النيـل حتـى الختـان، فالمـاضى

---

(٢٠) عبد الباسط عبد المعطى، التدين والإبداع، مرجع سابق، ص ص ٩٧-٩٩.

دائماً يعيش فى الحاضر أو يرقد خلفه، حتى أن البعض يرى أن مصر التى لا تتغير immutable Egypt وأن روح المحافظة الشديدة هى طابع قومى عميق الجذور وبالتالى فإن القاعدة العامة فى الخلفية التاريخية لمصر هى الاستمرارية بقدر أو آخر، وإن كنا لا نذهب مع ما ذهب إليه مارش فيلبس بين أن مصر بالتأكيد - "من بين كل بلاد العالم - هى التى تقترب فيها الطبيعة أشد ما تقترب من الانتظام الميكانيكى والتكرار الآلى، ونمط ترتيب الإقليم نفسه نمط رياضى بسيط من التكرار الذى لا يتقدم ولا يتغير" ومثله يفعل "فيدن" حين يقول عن مصر الحديثة المعاصرة، أمامك ترقد مصر القديمة بلا تحنيط، وإنما محفوظة فى بلسم الشمس وفى غرائز السكان المحافظة. لاشك أن تلك الآراء مغالاة فى تصورها بدرجة واضحة.

لذا فإن الاستمرارية المصرية لا تعنى التكرار Repetitive بقدر ما تعنى التراكمية Cumutative. ولعل قول نيوبرى Newbarry أقل من أن تعبر عن هذه الحقيقة، بأن مصر وثيقة من جلد الرق، الإنجيل فيها مكتوب فوق هيرودوت وفوق ذلك القرآن، وخلف الجميع لا تزال الكتابة القديمة مقروؤة جلية. وعلى هذا يمكن القول أنه إذا كانت جغرافية مصر تراكبية وليست تحليلية أساساً فإن تاريخها تراكمى فى الدرجة الأولى، وإذا كانت ثمة استمرارية - واستمرارية لاشك هى - فإنها معتدلة ونسبية.

وليس من الصعب بعد هذا أن نفسر تلك الاستمرارية، فالمركب

الحضارى الذى نمتــه مصـر منـذ البدايــة كـان يمثـل حالـة تـلاؤم بيئـى محكمة، وحقق علاقة فعالة مع ظروف البيئة الطبيعيــة، كذلـك لا شـك أن دور الصحـراء فـى مصـر كـان سـلبيا أكـثر منـه إيجابيـا، فـهو منــع انحراف الحضارة المحلية فى طوفان من التيارات الأجنبية، ولهذا فـإن الموقع والموضع وفرا لمصر استمرارية تاريخية، تخلو من الهزات العنيفة والانقطاعات الفجائية، وقد ظلت هذه الاستمرارية تتمثـل فـى نـوع مـن التوازن الاستاتيكى Static equilibruim فى جوهرة طوال الجـزء الأكـبر من تاريخ مصر، ويتضح هذا خاصة فى الزراعة العمود الفقرى للحضــارة المادية واللامادية المصرية، فتاريخ الفن الزراعى المصـرى يمكـن أن يقسم إلى مراحل متمـيزة المرحلـة الأولى مرحلـة الغنـى القديـم ويمثـل الجـزء الأكبر من تاريخ مصر فمنــذ أيـام اليونـان أخـذت مصـر بـالطنبور ومنـذ البطالمة أدخلت الجاموس ومن الفرس الإبل، ومــن العـرب عرفـت مصـر محاصيل جديدة كالقطن والأرز، أما المرحلة الثانية وهـى مرحلـة الغنـى الزراعى الحديث فقد اعتمدت فى تحريكها على قوى حضارية خارجيــة وكانت انقلابا اقتصاديـا وحضاريـا جذريـا كـاملا فـانقلاب الـرى الدائـم بالنسبة لمصر كــالانقلاب الميكــانيكى بالنســبة لإنجلــترا أو انقــلاب القطـن كـالانقلاب الصنـاعى فيـها. أمـا مـن الناحيــة الاجتماعيــة فــلا جدال أن مصر اليوم تحمل مجتمعا يختلف كما وكيفا عـن مجتمـع مصـر القديمـة التقليـدى، فـلا مجـال للمقارنـة بـين حجـم الســكان بــالأمس واليوم بعد أن تضاعف سـكان الـوادى بـل وتخطـوا فعـلا ضعـف الطاقـة

القصوى القديمة، وأما كيفيا فالثورة السياسية الاشتراكية طفرة فلته فى تاريخ مصر الإجتماعى غيرت كل تركيبها السياسى والاجتماعى، مثلما أتت ثورة التحرير قلبا كاملا لتاريخنا الاستعمارى الذى طال أزمان عدة.

لذا يرى البعض أن هذا الانقلاب المعاصر هو أخطر عملية انقطاع حضارى فى تاريخ مصر الاجتماعى، لكن يمكننا أن نستخلص أن هناك أربع علامات كبرى فى تاريخ مصر الاجتماعى والحضارى أثرت تأثيرا هائلا فى كيانها :

- اكتشاف الزراعة وبدء الحضارة نفسها.
- التعريب والإسلام.
- تحول التجارة إلى طريق الرأس.
- وأخيرا وحديثا الحضارة الغربية، كل واحدة من هذه كانت انقلابا كاملا وانقطاعا جوهريا، فهناك إذن بطريقة ما تطور عن طريق الثورة، ولكن شدة ترامى الوراء التاريخى لمصر يجعلها جميعا تبدو غير متعارضة مع الاستمرارية العامة أو محطمة لها وهى إذن – فى معنى – ثورة بطريق التطور Revolution evolution .

من هذه العلامات يمكننا أن نستبعد اكتشاف الزراعة باعتباره نقطة ابتداء لا تقاس قبلها، كما أن تحول التجارة لم يكن تغييرا بقدر ما كان هبوطا وانحدارا، وأما الحضارة الغربية فهى طارىء حادث جدا وليس مقصورا على مصر بل هى أول حضارة عالمية فى التاريخ، ولهذا لا

يتبقى لنا فى تاريخ مصر سوى انقلاب التعريب الذى من بعده أصبحت مصر جزءا لا يتجزأ من العالم العربى، وعاشت غالبا إقليما أو رأسا فى دولته السياسية وفى ظل وحدته القومية.

ولهذا إذا كنا نقول أن إنجلترا مثلا تمتاز بالاستمرارية السياسية والانقطاع الاجتماعى، بينما تمتاز فرنسا بالاستمرارية الاجتماعية والانقطاع السياسى، فإننا يمكننا القول أن تاريخ مصر الحضارى يمتاز بالاستمرارية فى حضارتها المادية، والانقطاع فى حضارتها اللامادية.

تلك الاستمرارية المادية التى تسود التاريخ المصرى لا ينبغى إذن أن تغفلنا عن ذلك الانقطاع الهام من الناحية اللامادية فى الحياة الثقافية والروحية[٢١].

(ى) عرفت مصر قديما وحديثا على مر تاريخ مصر الاجتماعى مشاكل عديدة واجهت الدولة والمجتمع فى الوقت ذاته. كان أغلبها نتيجة لمراحل الانطلاق الأولى فى كل دورة من دورات التغير. كان أوضحها قديما نجاح أحمس فى طرد الهكسوس. وإقامة ما يسمى تاريخيا بالدولة الحديثة التى بدأت مشروعات تنموية واسعة النطاق، شملت توسيع الإنتاج بكل أنواعه، وتطوير التنظيمات الحكومية، والإدارية، وازدهار فنون العمارة والنحت والآداب، ولعل من الظواهر المميزة لهذا العصر "التوسع فى الأرض الزراعية

---

(٢١) جمال حمدان، شخصية مصر، مرجع سابق، ص ص ٢٧١-٢٧٩.

وإقامة المجتمعات الجديدة على الأراضى التى لم تكن مزروعة من قبل.

ولعل التجربة المصرية القديمة فى هذا المجال تعتبر تجربة رائدة إنسانيا وعالميا، لا تنال نصيبها من الدراسة والبحث فى علوم المجتمع الحديثة التى تركز على خبرات عالمية حديثة لا يتجاوز عمرها مائة عام، وتطبيقا لفكرة "دورة التغير" ما لبث الفساد والتفكك والانحراف وفقدان الانتماء أن تسلل إلى المجتمع المصرى، وظهرت الأزمة الاقتصادية التى انعكست فى تعاظم الإقطاع الزراعى واستغلاله المخيف للغالبية العظمى من الفلاحين، وقد شجع ذلك كله الغزاة من الفرس على احتلال مصر مرتين منذ عام ٥٢٥ق.م وحتى عام ٣٤١ق.م تخللها فترة استغلال لم تدم طويلا حتى وقعت مصر فريسة للاحتلال الإغريقى على يد الإسكندر الأكبر[٢٢].

وكذلك تجربة محمد على فى العصر الحديث فى إنشاء دولة مركزية حديثة فى بداية القرن التاسع عشر، وقد اتخذ محمد على خطوات جادة لبناء تلك الدولة الحديثة من أهمها إلغاء نظام الإلتزام وأصبحت كل الأراضى الزراعية ملكا للدولة وشق القناطر والترع وتنوع المحاصيل الزراعية كما أعطى محمد على دفعة قوية للصناعة المصرية وفى ظل حكمة انتعش نوعان من الصناعات أولهما الصناعات المرتبطة بالحرب التى أسسها محمد على لكى يزود الجيش بالسلاح والذخيرة

(٢٢) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.

ووسائل الانتقال والزى العسكرى والطعام، ولـذا فقد شيدت كثير مـن الترسانات ومراسى السفن، وثانيـهما الصناعات القائمـة علـى الزراعـة التى انتشرت فى أرجاء مصر لتصنيع المنتجـات الزراعيـة ومنـها نسيج القطن والغزل والكتابة والصباغة والسكر، كما بدأ محمد على فى إرسـال المصريين للتعليم بالخارج لوضع معارفهم وخبراتهم فى خدمة الدولة.

كما سعى محمد على إلى تأسس جيش وبحرية قويـين ليـس فقط من أجل حماية مصر مـن الإمبراطوريـة العثمانيـة وأوربـا، ولكـن أيضـا لتحقيـق طموحاتـه الشخصية وتوسيع نطاق نفوذه ليشـمل السـودان والجزيرة العربية، وأدى هـذا إلى صراعـه مـع كـل مـن تركيـا وإنجلـترا اللتان رأتا فى مصر المستقلة تهديدا حقيقيا لمصالحهما فى المنطقة، كذلك ابتكر محمد على نظاما للاحتكار والحماية ليحمى الصناعـات الناشـئة، وكان يطمـح إلى اسـتبدال البضـائع الأوربيـة المستوردة بـأخرى مصنعـة محليا. غير أن محاولة مصر للاستقلال أثناء محمـد علـى لاقـت تـهديدا خطيرا من الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا انتهى بفرض اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ والتى أرغمت محمد على تقليل حجـم قواتـه المسلحة وفـرض تغيرات على تعريفة التصدير وبـذا حرمـت الصناعـة المصريـة مـن سـوق كبيرة أو مصادر للمواد الخام، وبذلك فقد اجهضت محاولـة محمـد علـى بتآمر الدول الكبرى ضده.

وأخيرا تجربة جمال عبد الناصر فى تأسيسـه دولـة حديثـة مـن خلال الاهتمام بتنمية المجتمع المصرى والتعامل مع القضايا الاجتماعيـة

من خلال التخطيط الشامل لخطط التنمية الخمسية والتوزيع العادل للثروة من خلال تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى والتوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة وبناء السد العالى وتأسيس صناعات وطنية رائدة، وتأسس جيش قوى، وكان النظام يتطلع إلى الإسراع برفع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفتح مجالات التعليم على مصراعيها لجميع فئات وطبقات الشعب، وكانت آليات تطبيق هذه الفلسفة هى جهاز الدولة والتخطيط الشامل والقطاع العام وشخصية الزعيم عبد الناصر نفسه بما له من صفات قيادية وبكل قدراته على مخاطبة الجماهير وإلهاب حماسهم وسرعة تعبئتهم فى داخل مصر[٢٣].

غير أن تآمر الدول الإمبريالية ضده بضرب تلك التجربة فى حرب يونيه ١٩٦٧م أدت إلى إجهاض تلك المحاولة وتعثرها فى استكمال مسيرة التنمية والتحديث، ولكن يظل المجتمع المصرى قادرا بتاريخه وحيويته على اجتياز تلك التحديات والإنطلاق من جديد مرة أخرى.

---

(٢٣) أنظر: سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ص ٢٢٩-٢٣٣.

الفصل الثانى

الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى دراسة البطالة فى العالم العربى

المقدمة:

أصبحت ظاهرة البطالة من أهم القضايا الأساسية التى تواجه معظم دول العالم المتقدم والنامى على حد سواء، علاوة على ذلك أخذت معدلات البطالة تتزايد بشكل لافت للنظر فى ظل تنامى عملية العولمة، مما جعل كثير من الباحثين والسياسيين يربطون بين العولمة والبطالة بشكل طردى، بمعنى أن العولمة أدت إلى تزايد معدلات البطالة فى دول العالم أجمع، بحيث يمكن الحديث الآن عن ما يسمى بالنمو بلا فرص عمل Jobless- growth وذلك يعنى أن البطالة تطورت أشكالها لتصبح قضية هيكلية (بنائية) طويلة المدى، ولم يعد النمو الاقتصادى فى حد ذاته يؤدى تلقائيا – كما كان فى الماضى – إلى علاج ظاهرة البطالة، وتوسيع فرص العمل المنتج، وتحسين مستوى الأجور، أى أن الصلة بين النمو الاقتصادى وزيادة معدلات البطالة قد ضعفت، إن لم تكن قد انقطعت تماما، ومن ثم تتفاقم ظاهرة البطالة أى التزايد المستمر والمطرد فى عدد الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين بجدية عنه دون جدوى. لذا يشكل موضوع الأبعاد الاجتماعية للبطالة أحد الموضوعات الهامة التى تحظى فى الوقت الحاضر باهتمام كبير لدى الدوائر الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمنظمات، والهيئات الدولية، والإقليمية والمحلية، وينعكس ذلك فى النظريات الحديثة

التى تعالج ذلك الموضوع من أبعاد متعددة سواء فى مجال علم الاقتصاد أو فى نطاق علم الاجتماع الاقتصادى، بعد أن بات من المؤكد أن ظاهرة البطالة تكتسب أبعاداً جديدة من حيث حجمها ومعدلات تفاقمها المطرد أو من حيث أسبابها أو العوامل التى تؤدى إليها سواء كانت اقتصادية أو سكانية أو إدارية أو تكنولوجية أو اجتماعية وثقافية أو بالنظر إلى مصاحبتها الاجتماعية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى على المجتمع عامة والشباب بوجه خاص. خاصة وأن البطالة تعد الآن من أخطر الظواهر التى يواجهها المجتمع المصرى، ومنبع الخطورة ليس فى تزايد عدد المتعطلين عن العمل فحسب، وإنما مكمن الخطورة ينبع أيضا من النتائج الاجتماعية السلبية التى ترافق حالة التعطل حيث أضحت البطالة هى البيئة الخصبة والمواتية لنمو التطرف وأعمال العنف، والجريمة، وتعاطى المخدرات، وتدهور قيم الانتماء لدى الشباب ناهيك عن عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية، وهى أمور ظهرت على السطح فى المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة، ورغم أن الاتجاهات الفكرية والدراسات الامبريقية التى اهتمت بظاهرة البطالة قد تمت أغلبها فى نطاق علم الاقتصاد إلا أنها لفتت مؤخرا انتباه الباحثين فى علم الاجتماع، وظهرت دراسات تعالج البطالة من منظور علم الاجتماع، وشهدت السنوات القليلة الماضية نموا

سريعاً لدراسة ما يسمى بثقافة البطالة، والآثار الناجمة عنها. وبالتالى شكلت ظاهرة البطالة أحد أهم القضايا التى صدرتها النظرية السوسيولوجية فى بُعدها الاجتماعى إلى لغة الحياة اليومية. ومع هذا لاتوجد حتى الآن نظرية اجتماعية تعالج ظاهرة البطالة من منظور علم الاجتماع، وأن الدراسات التى تمت على البطالة معظمها دراسات هامشية من جانب علماء الاجتماع، ولم تحاول أن تتعمق فى فهم هذه الظاهرة فهماً متعمقاً.

وفى سياق ما سبق تهتم هذه الورقة بتحليل الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى دراسة الأبعاد الاجتماعية للبطالة. وأبدأ بتحليل مفهوم البطالة وأبعادها وأشكالها المختلفة، ثم أناقش أهم الاتجاهات النظرية، الاتجاه الاقتصادى، والاتجاه الاجتماعى، والاتجاه الديموجرافى واتجاه العولمة، وبعد مناقشة هذه الاتجاهات الأربعة أعرض لبعض المتغيرات الحديثة التى ترتبط بظاهرة البطالة وهى الفقر، والتعليم، والجنس والسن، والريف والحضر، ويلى ذلك تقديم إطلاله هامة حول ظاهرة البطالة على المستوى العالمى والمحلى بالتركيز على أبعاد البطالة فى مصر، وأسبابها وأهم خصائصها، ثم تناولت بعد ذلك أهم الآثار الناجمة عنها سواء على الصعيد الاقتصادى، أو الصعيد الاجتماعى أو الصعيد السياسى، وقد أفردت جزءاً

خاصاً لعرض التناول المنهجى الحديث فى دراسة ظاهرة البطالة موضحاً أهم الأساليب المتبعة فى دراستها وهما أسلوب تحليـــل البيانات المقطعية Cross- Sectional data وأســـلوب تحليـل البيانات الطولية أو التتبعية Longitudinal data مبرزاً أهـــم الأدوات الكمية والكيفية فى معالجة ظاهرة البطالة، ونختتم هـذه الورقة بالرؤية المستقبلية فى دراسة ظاهرة البطالـــة، وكيفيـــة مواجهتها.

أولا: حول مفهوم البطالة وأبعادها:

يعد تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمرا ليس سهلا، فرغم سهولة إدراك الناس العاطلين عن العمل فى الواقع إلا أن محاولة التحديد العلمى، والعملى لهذا المفهوم تواجه بصعوبات جمة، فكما يقول انتونى جيدنز أن البطالة تعنى أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل، ولكن العمل هنا يعنى العمل المأجور Paid work ، كما أن العمل يعنى المهنة أيضا، وهناك بعض الناس الذين يسجلون كعاطلين وربما يعملون فى أنماط عديدة من الأنشطة الإنتاجية مثل الخادم أو الجناينى، كما أن هناك عديد من الناس يعملون بأجر لبعض الوقت أو الذين يعملون فى وظائف على فترات متقطعة، وكذلك لايعد المتقاعد عن العمل فى نطاق البطالة، علاوة على هذا يرى عديد من الاقتصاديين أن مفهوم البطالة يجب أن يستكمل بمعيارين آخرين هما:

(١) العمالة المحبطة. Discouraging workers التى تتمثل فى أولئك الذين يرغبون فى العمل ولكنهم فشلوا فى العثور عليه ولذلك كفوا عن البحث عنه.

(٢) والعمالة التى تعمل إجباريا لبعض الوقت Part – time وهم الذين لايستطيعون أن يجدوا عملا كل الوقت حتى لو أنهم أرادوا ذلك[١].

لذا فقد رأى فالنتينو بياناً Piana أن البطالة تعنى هـؤلاء الناس الذين يرغبون فى العمل ولا يجدونـــه حاليــاً، وبالتــالى تشمل البطالة كل الأشخاص الذين فوق ســن معينـــة، وخـــلال الفترة المرجعية Reference period علاوة على ثلاثة شـــروط أساسية هى:

١- عدم وجود عمل بمعنى الذين ليس لهم وظيفـــة مدفوعـــة الأجر أو يعملون أعمالاً حرة Self- employment .

٢- البحث عن العمل بمعنى اتخاذ إجـــراءات للحصـــول علـــى وظيفة مدفوعة الأجر، وتتمثل هذه الإجراءات فى التســـجيل بالمكاتب الخاصة، والعامة للتشغيل، وكذلـــك الـــذى يتـــابع الإعلانات فى الصحف والمجلات، أو أجرى مقـــابلات مـــن أجل العمل أو الوظيفة.

٣- الرغبة فى قبول الوظيفة مدفوعة الأجر أو العمل الحر[٢].

وعلى صعيد آخر فقد عرفت البطالة فى إطار القواميـــس المتخصصة بشكل عام وغير محدد، فقد عرفت دائـــرة معـــارف علم الاجتماع البطالة باعتبارها الحالة التى يبحث فيـــها الفـــرد بدرجة كافية عن العمل المأجور، ولكنه لايجده لأن عدد الأفـــراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة أو المعلن عنها[٣].

ويقترب من هذا التعريف للبطالة، تعريف موسوعة علـــم الاجتماع التى ترى أنها حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيـــع

قوة عمله فى سوق العمل رغم رغبته فى ذلك[٤].

لكن تعـــرف البطالـــة فـــى إطـــار الـــتراث الاقتصـــادى والاجتماعى المعاصر بمعنيان:

التعريف الأول: عام وموسع ينظر إلى البطالة باعتبارهـــا الحالة التى يكون الفرد فيها بلا عمـــل، بمعنـــى أن الفـــرد لـــم يمارس أى عمل لأيه فترة من الزمن، ولم يكن متغيباً بصـــورة مؤقتة عن العمل.

أما التعريف الضيق فيشترط، استعداد الفرد للعمل حالياً، وباحثاً عنه ولكن لايجد العمل المناسب له[٥].

ويلاحظ أن هذين التعريفيين غير دقيقين لأن الفرد لايعتبر عاطلاً إلا بعد أن يصل إلى عمر معين يمكنـــه أن يعمـــل فيـــه، بالإضافة إلى أن هناك بعض الأفراد الذين يعملون لبعض الوقـت بغير إرادتهم، ويرغبون فى العمل طوال الوقت، ومثـــل هـــؤلاء الأفراد لايدخلون ضمن العاملين لو كانوا يعملون ساعة واحـــدة فى الأسبوع، وبالتالى لا تصلح هذه التعريفات الفضفاضة لقياس مفهوم البطالة، وعلى هذا فقد وضعت منظمة العمـــل الدوليـــة (ILO) معياراً مهماً لتحديد مفهوم المتعطل بأنه الشخص الـــذى لايعمل أكثر من ساعة واحدة أثناء اليوم الواحد، وخلال وقـــت التعداد، ولكنه قادر على العمل، ويبحث بنشـــاط وجديـــة عـــن العمل[٦].

ولذا فقد حدد مفهوم البطالة بمعنى عدم توافـــر العمـــل

لشخص راغب فيه، وقادر على أداء مهنة تتفق مع اســتعداده، نظراً لحالة سوق العمل، وعلى هذا تحدد البطالة بنسبة العمــال المتعطلين بالقياس إلــى مجمــوع الأيــدى العاملــة، ويشــمل المتعطلون جميع الأشخاص فوق سن معينة (عادة تزيــد عــن خمسة عشر عاماً) ممن لا يعملون بالأجر أو لايعملون لحسابهم الخاص، والذين لديهم الاســتعداد للعمــل بــأجر أو لحســابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن عمل[٧].

ولعل هذا التعريف - رغم شيوع استخدامه – يكاد يعكس غالبية الشروط الموضوعية التى تتحقق فى ظلها حالة البطالــة إلا أنه لم يوضح مدى قبول المتعطل لمستوى الأجر السائد أم لا ولا يوضح فشله فى الحصول على العمل. ووفقاً لذلك فإننا نتفق مع التعريف المحدد والواضح الذى وضعته منظمة العمل الدولية لتعريف مفهوم البطالة "بأنها الحالة التى يكون فيها الفرد قــادر على العمل، وراغباً فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى".

ثانياً: أشكال البطالة وأنماطها:

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التى تناولت ظاهرة البطالة أن أنماط البطالة وأشكالها ليست ثابتة أو نهائية، وإنما هى متغيرة ومتجدد باستمرار طبقاً لجوانب الاهتمام من قبل الباحثين بالإضافة إلى معيار التصنيف المتبع فى دراسة ظاهرة البطالة، وكذلك وفقاً لمدة البطالة التى تعانيها الفئات المتعطلة، وعلى هذا يمكن تقسيم أنماط البطالة إلى الأنواع التالية:

النمط الأول: تقسيم البطالة حسب نمط التشغيل إلى ثلاثة أشكال هى:

أ – *البطالة السافرة* : Open unemployment

ويقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التى يعانى منها جزء من قوة العمل المتاحة، أى وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى، ولهذا فهم فى حالة تعطل كامل لايمارسون أى عمل، كما أن مدته الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومى مثل بطالة الخريجين.

ب ـ البطالة الجزئية أو نقص التشغيل: Underemployment

وتعنى الحالة التى يمارس فيها الشخص عملاً ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب، وبالتالى فهى تتضمن فى معناها الواسع ظهور جماعة من الناس يعملون ساعات عمل وأيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون من خلال عقود تختلف عما هو مرغوب، والعمل فى أماكن ليست بأهلية كاملة التشغيل، كما أن إنتاجاتهم عادة ما تكون أقل من الأعمال الأخرى(٨).

جـ - البطالة المقنعة أو المستترة: Disguised unemployment

وهى تلك الحالة التى يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، وبالتالى تكون إنتاجيتهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم متدنية حسب معيار ما، وهذه أخبث أنواع البطالة خاصة فى الدول النامية، حيث أن البطالة المستترة هى الوجه الآخر لتدنى الإنتاجية الاجتماعية للعمل المبذول(٩).

النمط الثانى: تقسيم البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادى السائد إلى ثلاثة أنماط هى:

أ - البطالة الاحتكاكية (الفنية): Frictional unemployment

وهى تلك الحالة التى تحدث عندما يتعطل بعض

الأشخاص، رغم ما قد يكون هناك من طلب على العمال لم يتــم إشباعه بعد، لأن هؤلاء العمال المتعطلين ليســـوا هــم النــوع المؤهل الذى يسد حاجة هذا الطلب. وعادة ما ينشأ هذا النــوع من البطالة بسبب إحــــلال الآلات محــل العمـــال فـــى بعــض الصناعات، وصعوبة تدريب هؤلاء العمال على الأعمال التى لــم يسبق لهم التدريب عليها. والتى يتزايد عليها الطلب فى ســـوق العمل(١٠).

ب – *البطالة الدورية*: Cyclical unemployment

وهى التى تنشأ نتيجة للدورات التجارية المعروفة جيدا فـــى النشاط الاقتصادى المتكامل عندما يحدث انخفاض عابر فى الطلــب على البضائع الأمر الذى يرغم أصحاب المصانع علـــى تخفيــض عدد عمالها أو تخفيض عدد ساعات عملهم(١١).

جـــ – *البطالـــــة الهيكليـــــة (البنائيـــــة)*: Structural unemployment

ويقصد بها ذلك النوع من التعطل الذى يصيب جانبا مـــن قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث فـــى الاقتصـــاد القومـــى وتؤدى إلى وجود حالة من عدم التوافق بيـــن فـــرص التوظــف المتاحة، ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين فى العمـــل والباحثين عنه، وتحدث بسبب تغير فى هيكل الطلب على الســـلع والمنتجات أو إلى تغير فى الفن التقنى المستخدم أو إلى تغيـــرات

فى سوق العمل نفسه[١٢].

النمط الثالث: تقسيم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى:

أ – البطالة الموسمية: Seasonal unemployment

وهى البطالة التى تحدث أساساً فى القطاع الزراعى بسبب موسمية الإنتاج الزراعى، حيث أصبحت الزراعة مهنة لبعض الوقت، خاصة وأن صغر حجم الحيازة الزراعية بفعل تفتت الحيازة بسبب الميراث قد أدى إلى الحد من العمالة الزراعية وبالتالى الحد من اتساع سوق العمل[١٣]. فى الريف، كذلك قد تحدث فى بعض الصناعات بسبب التغيرات الموسمية فى النشاط الاقتصادى نتيجة للظروف المناخية أو للتغيرات التى تطرأ على أنماط الاستهلاك.

ب – البطالة الاختيارية: Voluntary unemployment

وهى الحالة التى يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل الذى كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ وإما لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى High paying job وظروف عمل أحسن أو للانسحاب من سوق العمل بإرادته كجماعات التكفير والهجرة التى ترفض العمل فى الحكومة.

جـ - البطالة الإجبارية أو القسرية. Involuntary unemployment

ويقصد بها الحالة التى يتعطل فيها العامل بشكل قسرى أى من غير إرادته أو اختياره، وهى تحدث عن طريق تسريح العمال بشكل قسرى رغم أن العامل راغب فى العمل - مثل ظاهرة المعاش المبكر الإجبارى - وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لايجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظف رغم بحثهم الجدى عنه، وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد[١٤].

وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح فى مراحل الكساد الدورى فى البلدان الصناعية أو فى حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة فى الاقتصاد القومى.

والجدير بالذكر هنا أن عرض أشكال البطالة لا يمثل هدفاً نهائياً أو غاية
فى حد ذاته، بل تتوقف جدواها على ما تقدمه من وصف موضوعى واقعى، لأنماط البطالة القائمة حتى يساهم ذلك فى تشخيص دقيق لها، ومن ثم تحليل أعمق وأشمل لكل عناصرها وأبعادها، الأمر الذى يساعد بلا شك فى وضع تصور علمى لمواجهة تأثيراتها الناجمة والتخفيف من حدتها.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا السياق هو كيف يمكن حساب أو قياس معدل البطالة داخل المجتمع؟

لاشك أن معرفة حجم وأبعاد ظاهرة البطالة يتطلب الأمـر حساب معدل البطالة، أى حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قـوة العمل المتاحة، ورغم بساطة هذا المعدل فـإن حسـابه يواجـه صعوبات كثـيرة، ليـس أقلـها صعوبـة تحديـد المفـهومات Conceptualizing (١٥) التى تتعلق بتحديد المقصود بالعـاطل unemployed على نحو ما عرضنا فى تعريف البطالـة، ومـا يشير إليه هذا المفهوم من مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد، من حيث الأطـر والمؤسسـات التنظيمية والقانونية، وحالة عرض العمل والطلب عليـه فـى أسواق العمل المختلفة، كذلك صعوبة تحديد هذا المفـهوم فـى ضوء حالة ترك الفرد الوظيفة السابقة، ووضع الوظيفة الحاليـة لديه، فضلاً عن صعوبات إحصائية لايستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل بعد تعريفهم وأيضاً بشأن حصر قـوة العمل. لذا فقد أشار جونار ميردال إلى صعوبة تحديد مقـاييس واضحة لمفهوم البطالة بشكل مبسط، فالبطالة على سبيل المثال فى التعدادات العامة لها معنى بسيط فى الـدول الناميـة وهـو الشخص الذى لا يعمل أو خارج قوة العمل لكن البطالة بـالمعنى الإحصائى تشير إلى موقف يكون الشخص فيه ليس له مصـدر أساسى لكسب الدخل، ويبحث بنشاط عن العمـل، وأنـه يقبـل الوظيفة عند مستوى الأجر السائد. وغير قادر علـى أن يجـد

العمل، كما أن مفهوم البطالة فى الدول المتقدمة لا يتضمن الشخص الذى فقد وظيفته ويبحث عن وظيفة أخرى(١٦).

كذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، والمقصود بذلك هل يعلن معدل البطالة كل شهرين أم كل ثلاثة شهور أم كل نصف عام أم كل عام، ففى بعض الدول التى تقل فيها الامكانات المادية والإحصائية كما هو الحال فى البلاد النامية يكتفى بتقدير الإعلان عن هذا المعدل كل عام وأحياناً حسب الظروف. وتجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لإحصاءات العمل فى بعض البلدان الصناعية المتقدمة ينسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية فقط أى بعد استبعاد من يعملون فى القوات المسلحة، وفى بلاد أخرى ينسب المعدل الإجمالى لقوة العمل بمن فيهم من يعملون فى الجيش، ومن الواضح أنه إذا حسب المعدل على أساس إجمالى قوة العمل (شاملة من يعملون فى القوات المسلحة) فإنه سيكون أقل مما لو حسب على أساس قوة العمل المدنية فقط، ويقدر البعض الفرق بين حساب المعدلين بما يتراوح بين (٠,٠١%) ، (٢%) كما أن حساب معدلات البطالة على أساس التعريف الذى تأخذ به الإحصاءات المنشورة حول البطالة وهو الفرد الذى يكون عند سن معين بلا عمل، وقادر عليه، وراغباً فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجده، فإن هذا التعريف رغم أهميته يستبعد بعض فئات من المتعطلين التى لاتحسب فى الإحصاء الرسمى وهى:

العمال المحبطين (الذين يبحثون بجدية عن فرص العمل وفشلوا فى العثور عليها وكفوا عن البحث عنها) والأفراد الذين يعملون مدة أقل من الوقت الكامل، والعمال الذين يعملون فى أنشطة هامشية وغير مستقرة، والعمال الذين يتطلعون موسمياً، وبالتالى فإن إحصاءات البطالة الرسمية أقل بكثير من الحجم الفعلى للبطالة والمقياس الأنسب هو شمول هذه الفئات عند حساب معدل البطالة.

وعلى أساس ذلك يمكن إعطاء صورة ديموجرافية لواقع البطالة الفعلى فى أوربا، حيث يوجد حوالى (٤) مليون من العمالة المحبطة، (١٥) مليوناً من الذين يعملون لبعض الوقت إجبارياً فى عام ١٩٩٣م بالمقارنة بحوالى (٣٤) مليوناً فى حالة بطالة رسمية عام ١٩٩٥م فى دول الاتحاد الأوربى[١٧].

وبالتالى فإنه إذا أضيفت الفئات السابقة إلى معدل البطالة الرسمى فى الدولة النامية فسوف يقفز معدل البطالة الفعلى قفزات كبيرة، وذلك لكثرتها، وتنوعها وانتشارها فى تلك الدول.

ثالثا: الاتجاهات النظرية الحديثة فى تفسير ظاهرة البطالة.

يرى كثير من الباحثين أن ظاهرة البطالة كانت- وما زالت – محور اهتمام الدراسات الاقتصادية وذلك بالمقارنة باهتمام الدراسات الاجتماعية، وقد أرجعوا ذلك إلى أن هناك جانبا كميا يسم ظاهرة البطالة ويسعى إلى تحديد حجمها وقياس معدلاتها فضلا عن إمكانات التنبؤ بأوضاعها المستقبلية[١٨].

رغم أن الاهتمام الاجتماعى بدراسة ظاهرة البطالة بدأ منذ عام ١٩١١م عندما قام كل من روانترى Rowntree ولاسكير Lasker بدراسة ظاهرة البطالة فى لندن من منظور اجتماعى لأول مرة[١٩].

وفى هذا الصدد يوضح كل من فيلدمان Feldman ولينا Leana إلى أنه إذا كان علماء الاجتماع قد أولوا قدرا كبيرا من اهتمامهم لموضوع التكيف مع الفقر والتعايش معه، فإنهم لم يعطوا قضية التكيف مع البطالة والتعايش معها نفس الدرجة من الاهتمام والأهمية [٢٠]. ومع هذا فإنه من المفيد فى هذا السياق معالجة ظاهرة البطالة من منظورات فكرية متعددة خاصة وأن ظاهرة البطالة فى حد ذاتها متعددة الأبعاد، متفاعلة العناصر لا يطغى أحدهما على الأخر إلا بقدر الاهتمام الموجه لتحليل الظاهرة أو الزاوية التى ينظر إليها من خلالها، كما أنها ليست

قضية اقتصادية بحتة بل هى قضية اجتماعية وسياسية فى المقام الأول، لأن قضية البطالة ذات طبيعة مركبة ومعقدة أسهمت فيها عوامل اقتصادية واجتماعية وديموجرافية بل أنها تأثرت سلبا بالتغيرات السريعة التى أحدثتها العولمة على الاقتصاد العالمى وبخاصة فى الدول النامية، ولهذا فمن الخطأ تقديم تشخيص سليم لهذه الظاهرة أو التوصل إلى تفسير دقيق لها أو المساهمة فى طرح استراتيجية فعالة لمواجهتها دون دراسة وتحليل كافة العوامل والمتغيرات التى أسهمت فى وجود هذه الظاهرة، ونظرا لتعدد العوامل والمتغيرات المصاحبة لظاهرة البطالة فقد تعددت الاتجاهات النظرية فى تفسيرها وبالتالى فإننى سوف أعرض إجمالا لأربعة اتجاهات نظرية فى دراسة ظاهرة البطالة وهى:

١- الاتجاه الاقتصادى.
٢- الاتجاه الاجتماعى.
٣- الاتجاه الديموجرافى.
٤- اتجاه العولمة.

وبعد مناقشة هذه الاتجاهات الأربعة فى دراسة ظاهرة البطالة أعرض لبعض الرؤى النظرية الحديثة التى تفسر العلاقة بين مفهومين حديثين فى علم الاجتماع وهما: البطالة والاستبعاد الاجتماعى من ناحية، والبطالة ورأس المال

الاجتماعى من ناحية أخرى.

(١) **الاتجاه الاقتصادى economic approach:**

لقد نوقشت ظاهرة البطالة فى الفترات الأولى بين علماء الاقتصاد فى إطار ما يسمى بالدورة التجارية، وقد سادت مسلمة فى تلك الفترة بأن الازدهار الاقتصادى يعمل على تحقيق التشغيل الكامل بينما الكساد الاقتصادى يؤدى إلى تفاقم البطالة(٢١). لذا فقد رأى الاقتصاديون أن البطالة توجد فى كل المجتمعات البشرية بشكل عام وفى المجتمعات النامية بوجه خاص نتيجة الخلل الواضح بين عمليتى العرض Supply والطلب Demand أو بمعنى أكثر تحديدا ترجع البطالة إلى زيادة المعروض من العمل عن الطلب الفعلى عليه(٢٢).

وعلى هذا فإن علماء الاقتصاد الكلاسيكيين يرون أن علاج هذا الوضع من البطالة يكون سهلا من خلال انخفاض الأجور، حيث تؤدى البطالة إلى إيجاد التنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف مما يجعلهم يقبلون أجورا أقل، والأجور الأقل تؤدى إلى انخفاض فى تكاليف الإنتاج، وانخفاض تكاليف الإنتاج تؤدى إلى زيادة الأرباح لدى رجال الأعمال، ومن ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج، وبالتالى زيادة الطلب على العمال إلى أن تختفى البطالة بين صفوفهم. ومعنى ذلك ببساطة شديدة هو أن الاقتصاديين الكلاسيكيين قد افترضوا أن علاج

البطالة إنما يأتى من خلال مرونة تغير الأجور بالاتجـــاه نحـــو الانخفاض فى إطار الآليات التى توفرها المنافسة الموجودة فـــى سوق العمل[٢٣]. كما أن البطالة تنخفض مع زيادة معدلات نمـــو الإنتاج الاقتصادى فى حين يرى الاقتصاديون الماركســـيون أن البطالة جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالى وهى شـــرط لوجوده، حيث يلجأ الرأسماليون إلى وسيلتين لزيـــادة الـــتراكم الرأسمالى capital accumulation هما:

١- تكثيف العمل labour intensive عن طريق إطالـــة يـــوم العمل.

٢- استخدام الآلات automation فى القطاع الصناعى لتحـــل محل العمل الإنسانى. وبالتالى تؤدى الوسيلة الثانيـــة إلـــى زيادة البطالة مكونة بذلك ما أطلق عليه ماركس بـــالجيش الاحتياطى للعمال الذى يحتاج إليـــها الرأســـماليون وقـــت الحاجة[٢٤].

لذا فقد رأى أحد الباحثين أن البطالة هى ظاهرة اجتماعية ناتجة عن تطور قوى الإنتاج الاجتماعية التى تحكمها علاقـــات الإنتاج الرأسمالية وبالتالى فإن تفسير وجود ظاهرة البطالة فـــى إطار ربطها بالتراكم الرأسمالى مع الأخذ فى الاعتبار العوامـــل الاجتماعية والسياسية يساعد علـــى تفســـير ظـــاهرة البطالـــة ومعالجتها[٢٥].

لكن شهد الاقتصاد الرأسمالى خلال حقبة الثلاثينيات أزمة اقتصادية كبيرة أعقبها انتشار ظاهرة البطالة المزمنــــة بشــكل ملحوظ، وانخفاض مستوى الناتج القومى، مما أدى إلى إعـــادة النظر فى أفكار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التى تقوم علـــى الأجور ومحددات العمل، وفى إطار ذلك ظهرت نظريتين هامتين لمحاولة تفسير تلك الأزمة وهما:

النظرية الأولى على مستوى الوحدات الصغـيرة الحجـم Micro وهى نظرية المنافسة غير الكاملة التى وضعها كل مــن جون روبرستون فى إنجلترا، وادوارد شامبرلين فـــى أمريكـــا، حاولا أن يفسرا طبيعة وآثار حرية السوق المطلقة التى تقـــوم على الاحتكار، وقد وجدت هذه النظرية أن المنافســـة الكاملـــة سوف تؤدى إلى تقليل درجة الاستفادة من الموارد بما فيها قوة العمل وبالتالى انتشار ظاهرة نقص التشغيل وانخفاض معـدلات الإنتاج. ومن ثم فقد أعطى فشل نظام حريـــة الســوق تــبريرا لزيادة التدخل الحكومى فى النسق الاقتصـــادى لتجنـب الآثـــار السلبية لحرية السوق على العمالة والناتج القومى.

أما النظرية الأخرى والتى كانت أكثر تأثيرا فـــى عــلاج الواقع الاقتصادى للكســاد العظيــم، وكـــانت علـــى المســتوى المجتمعى الكبير Macro بالتركيز على متغيرات الاقتصاد الكلى، فهى التى عرفت باسم النظرية الكنزية، والتـــى أطلـــق عليـــها

نظرية الدخل القومى وسياسة التشغيل الكامل، والتى نشرت عام ١٩٣٦م، وتعرف فى الدول الأقل نموا بأنها نظرية خاصة فـــى البطالة، وأساسا ترى النظرية الكنزية – والتى كان لـــها تـــأثير كبير فى أمريكا – أن محددات الناتج القومى والتشـــغيل يعتمـــد على مستوى الطلب الكلى من السلع والخدمات(٢٦). وبالتالى فإن البطالة ترجع نتيجة انعدام القوة الشرائية بدرجة كافية لشـــراء السلع والخدمات وبالتالى فإن الحكومة يمكن أن تتدخل لزيـــادة الطلب فى الاقتصاد مما يؤدى إلى خلق فرص عمـــل جديـــدة ، ووفقا لأفكار كينز أصبـــح الالـــتزام بالتشـــغيل الكـــامل Full employment جزءا من السياســـات الحكوميـــة فـــى جميـــع المجتمعات الغربية،وقد أثبتت هذه السياســـات جدواهـــا حتـــى السبعينيات من القرن العشرين فى ظل اقتصاد مســـتقر نســـبيا، ومع ذلك فقد ارتفعت معدلات البطالة خلال الخمسة عشر عامـــا الماضية فى دول عديدة، وتخلت كثير من الدول عن أفكار كيـــنز كوسيلة لضبط آليات النشاط الاقتصادي. ولقد لعبـــت مجموعـــة من العوامل دورا كبيرا فى ارتفاع معدلات البطالة السائدة فـــى كثيـــر مـــن الـــدول الصناعيـــة المتقدمـــة خـــلال العقديـــن الماضيين، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلى:-

(١) التنافس العالمى أو الدولى فى مجال الصناعات التى يعتمـــد عليها الاقتصاد الصناعى المتقدم اعتمادا كبيرا ففى عـــام

١٩٤٧م كان حوالى (٦٠%) من الإنتاج العالمى للصلـــب متركزا فى الولايات المتحدة، وانخفضت هذه النسبة اليــوم إلى (١٥%) فقط مع ازدهار إنتاج الصلـــب فـــى اليابـــان والدول النامية.

(٢) بروز أزمة النفط العالمية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م ممـــا جعل الاقتصاد العالمى يتعرض لانخفاض فى الإنتـــاج فـــى فترات عديدة.

(٣) تزايد استخدام الصناعات الإلكترونية الدقيقة فـــى القطـــاع الصناعى مما قلل من الطلب على القوى العاملة Labour. power

(٤) تزايد أعداد النساء اللاتى يبحثن عن فرص عمل مدفوعـــة الأجر مما أدى بالتـــالى التنـــافس علـــى فـــرص العمـــل المحدودة.

وفى الواقع- كما يقول أنتونى جيدنز- لا يبدو فى الأفـــق ما إذا كانت المعدلات المتزايدة من البطالة سوف تســـتمر فـــى المستقبل القريب على ما هى عليه أم تصبح أكثر حـــدة، لكـــن بعض الدول على ما يبدو أصبحت أفضل وضعـــا فـــى مكافحـــة البطالة على نطاق واسع من دول أخرى، فمعدلات البطالة قـــد انخفضت بنجاح فى الولايات المتحدة فى عـــهد كلينتـــون عـــن بريطانيا وبعض دول الاتحاد الأوربى الرئيسية، وهـــذا ربمـــا

يرجع إلى قوة الاقتصاد للدولة الذى يعطيها قوة أكثر فى السوق العالمى عن الاقتصاد الصغير[٢٧].

(٢) الاتجاه الاجتماعى Social approach

يمثل الاتجاه الاجتماعى أهم مداخل تفسير ظاهرة البطالة حيث يهتم بالأبعاد والعوامل الاجتماعية والثقافية ذات الصلة الجوهرية بأسباب البطالة والآثار الناجمة عنها، حيث ينظر إلى البطالة على أنها تمثل إفرازا لواقع اجتماعى مختل وظروف ثقافية معينة، وعاملا رئيسيا وراء العديد من الظواهر الاجتماعية والنفسية المرضية داخل المجتمع. لذا فقد اعتبر رايت ميلز أن البطالة هى التى تقدم لنا تصويرا حيا للتمييز بين المتاعب الخاصة والقضايا العامة وهى القضية التى اعتبرها جوهرية فى دراسة علم الاجتماع، وقد أوضحت بحوث البطالة مرارا وتكرارا أنه من النادر أن نستطيع تفسيرها بأنها مجرد مشكلة خاصة أو فردية ترجع إلى نقص فى الدوافع أو قصور فى الاستعدادات بل بالأحرى أنها قضية عامة ترجع المسئولية عنها إلى إخفاق عمليات السوق[٢٨]. ومع هذا يرى بعض علماء الاجتماع أن الآثار أو التكاليف الاجتماعية والنفسية للفرد المتعطل تقل عندما تزداد معدلات البطالة بين الآخرين، وبالمقابل تتأثر معدلات البطالة بالتفاعل الاجتماعى، وتظهر الآثار الاجتماعية والنفسية عندما يسود التعطل عن العمل

ويتوقف الحصول على الأجر. ولكن التفاعلات الاجتماعية يمكن أن تقلل من حدة الآثار النفسية والاجتماعيـــة المترتبـــة علـــى التعطل عن العمل، رغم أن استمرار حالة البطالة تـــؤدى إلـــى انتشار ما يسمى بثقافة البطالة[٢٩].

لذا فقد إهتم علماء الاجتماع بقيمة العمل وإعتبروه قيمـــة إنسانية عليا، كما اهتمت تقارير التنمية البشرية بأهمية العمـــل المنتج من خلال تعريفها للتنمية البشرية باعتبارها "العملية التى يتم من خلالها توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس، وهذا يتضمن تنمية الناس، والتنمية من أجل الناس، والتنمية بواسطة الناس، وتعنى تنمية الناس استثمار القدرات الإنسانية سواء فى التعليم أو الصحة أو المهارة حتى يمكن لهم العمل علـــى نحـــو منتج ومبدع، وتتطلب التنمية من أجل الناس أن يتـــم توزيـــع النمو الاقتصادى الذى يتحقق على نطاق واسع علـــى أســـاس عادل، وكذلك تعنى التنمية بواسطة الناس أن تتاح لكـــل فـــرد المشاركة فى عملية التنمية[٣٠]. كمـــا واصـــل تقريـــر التنميـــة الإنسانية الاهتمام بالقضايا المهمة التى تترتب علـــى سياســـات التكيف الهيكلى فى الدول النامية وبخاصة قضايا البطالة والفقـــر والتشرذم الاجتماعى، وأكد على ضرورة توافر فـــرص العمـــل المنتج ومكافحة الفقر والتكامل الاجتماعى باعتبارهـــا ضمانـــات للعيش الكريم لجميع أفراد المجتمع[٣١].

وفى إطار هذا المنظور يتضح أهمية العمـل وبخاصـة العمل المنتج والمبدع فى حياة الشخص لأنه يسهم فـى تنميـة الشخصية المتكاملة وبالتالى فقد اعتبر ماكس فيبر أن ممارسـة العمل لم ترجع أسبابها إلى كونه صاحب عمل بل أصبحت ترجع إلى الرغبة الذاتية للفرد فى ممارسة العمل كنشاط يحقـق مـن خلاله الرضا الذى ينشده، ومن ثم فقد أكد فيبر أن الرغبة فـى العمل ضرورة اجتماعية فى المقام الأول إلـى جـانب كونـها شخصية النزعة تحقق الرضا النفسى للفرد أيضا[٣٢].

وهذا ما يبرز الاختلاف بين علماء الاجتمـاع وعلمـاء الاقتصاد حول النظر إلى قيمة العمل المنزلى الذى لايعتبر عمـلا بالمفهوم الاقتصادى (العمل المأجور) بينما يرى علماء الاجتماع أن العمل المنزلى لايقل أهمية عن عمل المرأة خارج المنزل لأنه يتعلق برعاية الأبنـاء وتربيتـهم وإعدادهـم لبنـاء المجتمـع وتقدمه[٣٣].

لذا فقد نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق فى العمل والمقصود بالعمل هنا، العمل المـأجور، إلا أن انتشار البطالة على نطاق واسع ولمدة طويلة يبرهن على أن هذا الهدف يتعذر الوصول إليه، ولذلك يتعين علينا أن نفكر فـى تحديد ماهية العمل المأجور، ولكـن يذهـب عـالم الاجتمـاع الفرنسى أندريه جورز Andre Gorz إلى أن العمـل المـأجور

سوف يلعب دوراً أقل أهمية فى حياة الأفراد. وقد بنى جورز رأيه على تقييمه النقدى لكتابات كارل ماركس إذ توقع وتنبأ ماركس إلى أن الطبقة العاملة سوف تقود ثورة تفضى إلى نمط من المجتمعات أكثر إنسانية ويحتل فيه العامل مكانة هامة فى إشباع احتياجات المجتمع، ولكن خاب تنبأ ماركس وفشل توقعه، ولذا رفض جورز هذا الاعتقاد على الرغم أنه يسارى النزعة، وبدلاً من أن تصبح الطبقة العاملة أضخم جماعة فى المجتمع (كما كان يرى ماركس) فإنها سوف تتجه إلى الانكماش والتقلص، ومن ثم أصبح العمال ذوو الياقات الزرقاء Blue – Collar أقلية فى القوة العاملة الآن، بل وأقلية آخذه فى التناقص العددى، وفى اعتقاد جورز أن انتشار البطالة أدى إلى ما أسماه عدم انتماء العاطلين إلى طبقة واحدة. Non – class of non workers لأن نسبة السكان فى العمل المأجور المستقر أصبحت نسبة صغيرة نسبياً، ويضيف جورز إلى أن انتشار التكنولوجيا الدقيقة والربوت سوف يؤدى إلى انخفاض أعداد العاملين طول الوقت(*). وتكون النتيجة التخلى عن الرؤية الإنتاجية للمجتمع الغربى التى تؤكد على الثروة والنمو الاقتصادى والسلع المادية وسوف تظهر فى الأفق أساليب معيشية متنوعة بين غالبية السكان فى السنوات القادمة، وهذه الأساليب ستكون خارج نطاق العمل المأجور الدائم، ويتفق

جيدنز مع جورز فى أنه لا ينبغى أن ننظر إلـــى البطالـــة مـــن جانبها السلبى فقط بل يجب أن ننظر إليها أيضاً على أنها توفـــر للأفراد فرصاً لتطوير مهاراتهم وقدراتهم ومواهبهم.

إلا أن واقع الحال لا يسير فى هذا الاتجاه بدليل أن هنـــاك أعداداً متزايدة من النساء يبحثن عن فرص عمل مدفوع الأجـــو، وسوف يظل العمل المأجور بالنسبة لشرائح كبيرة من المجتمـــع يمثل حجر الزاوية للحصول علـــى المـــوارد الماديـــة اللازمـــة للمعيشة اللائقة(٣٤). وفى هذا الصدد ينادى جوردن مارشال على ضرورة وجود ما أطلق عليـــه علـــم اجتمـــاع بطالـــة المـــرأة Sociology of women's unemployment حيث يـــرى أنـــه برغم غزارة التراث النظرى وتنوعه بشـــأن طبيعـــة البطالـــة وتداعياتها الاجتماعية بشكل عام إلا أنه لاتوجد سوى دراســـات قليلة للغاية عن البطالة عند المرأة، ويـــبرر مارشـــال دعوتـــه بوجود أسباب اجتماعية واضحة بأن ردود الأفعال تجاه البطالـــة تختلف بين النساء عن الرجال، وتؤكد البيانات الميدانيـــة هـــذا الرأى، ويضيف أن الدراسات الاجتماعية للنساء المتعطلات عـــن العمل يمكن أن تسهم فى تطوير النظريـــات المتعلقـــة بـــالعمل المأجور والحياة الأسرية. والعمل المنزلى. كما أن بطالة المـــرأة لها دلالات اجتماعية على اساس أنها ترتبط مباشرة بنظريـــات التدرج الطبقـــى Social stratification والنظـــام الاجتمـــاعى

Social order تلك النظريات التى تعد هامة فى مجال الدراسة الاجتماعية بوجه عام. ومع هذا فهو يشير إلى أنه لاتوجد بحوث تتناول الآثار الناجمة عن البطالة على المرأة، فمعظم بحوث البطالة فى الواقع تركزت حول دراسة تداعيات البطالة على الذكور دون الإناث، وهذا يعكس مرة أخرى نقص البحوث التى تتعلق بأثر البطالة على دخل المرأة وكسبها(٣٥).

كما يؤكد علماء الاجتماع على أن البطالة لها علاقة وثيقة بثقافة المجتمع، ونسق القيم السائد فى المجتمع، حيث تؤثر القيم الاجتماعية التقليدية فى تفضيل أفراد المجتمع لبعض المهن، والعزوف عن مهن أخرى، ينعكس ذلك على المكانة الاجتماعية للمهن المختلفة، ولعل عزوف الخريجين عن الأعمال اليدوية، والمهنية والحرفية، وحرصهم على التوظف فى الأعمال المكتبية والإدارية حتى لو كان أجرها أو عائدها قليل لأوضح دليل على علاقة ذلك بالقيم التفضيلية السائدة فى المجتمع فضلا عن ارتباط الوظيفة أو العمل بالحكومة وقطاع الأعمال العام(٣٦).

لذا فقد اهتم علماء الاجتماع وعلى رأسهم انجبرسين Engbersen بتناول ظاهرة البطالة فى سياق مفهوم ثقافة البطالة Culture of unemployment ويلفت هذا المفهوم الانتباه إلى خطأ الإدعاء بأن المتعطلين يشكلون جماعة

متجانسة، حيث أنه يمكن التمييز بين نمطين من التعطل بشـــكل عام وهما:-

النمط الأول يتعلـــق بـــالمتعطل التقليـــدى Traditional unemployedالذى من الصعب عليه قبول الحياة بدون عمـــل، ومن ثم يبدى اتجاها سلبيا نحو حالة التعطل التى يعانى منها.

والنمـــط الآخـــر هـــو المتعطـــل الحديـــث Modern unemployed الذى لديه اتجاها إيجابيا نحـــو حالـــة التعطـــل والذى يملك زمام أمره تجاه هذه المشكلة.

ولا يبدو هذا التقسيم الثنائى المبسط للغاية ملائمـــا مـــن وجهة النظر الاجتماعية، لأنه لا يأخذ فى اعتبـــاره الأساليـــب المتعـــددة التـــى يتعامـــــل بهـــا المتعطلـــون مـــع ظـــاهرة البطالة(٣٧).

وتتجه الدراسات الحديثة إلى تبنى مدخـــل يســـعى إلـــى تفسير ردود الأفعال والإستراتيجيات السلوكية لمختلـــف أنمـــاط التعطل على أساس الثقافة الذين هم جزءا منـــها ويقـــوم هـــذا المدخل على مزيج من أفكار روبرت ميرتون- عن أنماط التكيف الفردى مع حالة الانحراف عن المعـــايير anomie (الامتثـــال، والتجديد، والطقوسية، والإنسحابية، والتمرد) – ونماذج الثقافـــة عند عالمة الأنثربولوجيا مارى دوجلاس Douglasالتى قســـمت نماذج الثقافة(*). إلى أربعة (وهى ثقافة المساواة،وثقافة التدرج،

والثقافة الفردية، والثقافة القدرية) ويضيف انجبرسين نموذجاً خامساً هو نمط الثقافة المستقلة، ووفقاً لهذا النموذج الذى يقوم على المزج بين أفكار روبرت ميرتون ومارى دوجلاس يصنف انجبرسين وزملاؤه المتعطلون أنماطاً ستة على أساس ردود الأفعال السلوكية لاستمرار حالة التعطل طويلة الأمد، وردود الأفعال هذه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعياتهم الشخصية، والمهارية، وثقافة البطالة الذين هم جزءٌ منها، والجدير بالذكر هنا أن هذا التنميط لم تتم صياغته مسبقاً بل أنه تطور وتأسس من خلال عملية البحث الميدانى، وتتمثل أنماط المتعطلين الستة فيما يلى:

١- *الامتثاليون conformists* وهم الذين يسعون إلى تحقيق هدف الحصول على عمل مدفوع الأجر بالطرق المقبولة فى المجامع مثل إجراءات التقدم بطلب للتوظف إلى مكاتب العمل، والانتظام فى برامج تدريبية لتطوير مهاراتهم.

٢- *الطقوسيون Ritualists* وهم الذين فقدوا الأمل فى العثور على عمل إلا أنهم يحدوهم الأمل فى الحصول على الوظيفة.

٣- *الانسحابيون Retrealists* وهم الذين لم يعد طموحهم فى الحصول على الوظيفة ولم يتمسكوا بالأساليب الملائمة فى الحصول على هذا الهدف (الوظيفة) مثل التقدم بطلب للتوظف، وعمل مقابلات، وبرامج تدريبية أو مشروع للعمل.

٤- *المجددون* ***Enterprising*** وهم الذين يسعون إلـــى تحقيــق هدفهم بالحصول على فرصة عمـــل ولكــن علـــى عكــس الممتثلون هم يحاولون تحقيق أهدافهم بطرق غير رســمية وذلك بالعمل فى القطاع غير الرسمى **informal sector**.

٥- *الحذرون* ***Calculating*** وهم الذين نادرا مـــا يســتخدمون الأساليب والطرق الرسمية فى الحصول على الوظيفـــة ولا يحدوهم الأمل فى الحصول على الوظيفة فى الوقت الراهن.

٦- *المستقلون* ***autonomous*** وهم الذين لا يرتبطون بدرجـــة كبيرة بأهداف العمل ولا يبذلون أى جهد فى البحـــث عــن الوظيفة ولديهم إحساس منخفض بالحاجة إلـــى أن يفعلـــوا ذلك. وفى إطار ذلك يرى انجبرسين أنه يجب أن نربط بيــن البيئة الاجتماعيـــة لأنمـــاط المتعطليـــن واســـتراتيجياتهم السلوكية التى تشمل دوافعهم، وتبريراتـــهم تجـــاه أنمـــاط التعطل[٣٨].

(٣) الاتجاه الديموجرافى Demographical approach:

إذا كانت البطالة قد تأثرت بالظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة داخل المجتمع، فإنه من الصعـــب تجاهل أهمية المتغيرات الديموجرافية وبخاصـــة التـــى تتعلـــق بالنمو السكانى المضطرد، حيـــث أكـــدت الدراســـات الســـكانية الكلاسيكية أن ثمة سباقا غير متكافئ يوجد بين نمو الســـكان،

ونمو الموارد الغذائية حيث يتزايد السكان بنسبة متوالية هندسية(*)، فى حين أن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية. وقد نظر إلى تلك العلاقة على أنها قانون طبيعى ذو صفة مستقلة من طبيعة النظام الاجتماعى القائم، وقد ترتب على ذلك أن مشكلات البطالة والجوع والفقر والحرمان إنما هى مشكلات حتمية ولا ذنب لأحد فيها[٣٩].

لكن فى الواقع كما يرى نفر غير قليل من علماء السكان والاقتصاد أن مشكلة الزيادة السكانية لاتتمثل فى التناقض القائم بين عدد السكان، والموارد الاقتصادية المتاحة، وإنما فى التناقض الحاصل بين نمو السكان، وبين درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تحققها طريقة الإنتاج Mode of production الذى يعيش فى مداره هؤلاء السكان[٤٠].

وبرغم صدق هذا الافتراض إلى حد كبير إلا أن الجدل حول العلاقة بين السكان والتنمية لم يتقدم كثيراً خلال العشرين عاماً الماضية، حيث تذهب أحد هذه الاتجاهات إلى أن الزيادة السكانية تمثل تهديداً للبيئة، وزيادة معدلات الفقر والبطالة داخل المجتمع، نظراً لمحدودية موارد المجتمع. أما الاتجاه الآخر فيرى أن الإبداع الإنسانى Human creativity مستمر لإيجاد حلول من خلال تطوير التكنولوجيا، واستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال ممكن[٤١].

ا التى إهتم بها علمـــاء الديموجرافيـا فـــى
بطالة هو ارتباط ظـــاهرة البطالـــة بـــالتركيب
للسكان المتعطلين عن العمل، فلقد أوضحـــت
نتائج ... الإمبريقية أن البطالة تتركز فـــى فئـــات ســـن
المراهقة والشباب التى تقع فى المرحلة العمرية مـــن ١٨-٢٥
عاماً، كما أن الإناث أكثر تأثراً بالبطالة من الذكور(٤٢).

كما أشارت بعض الدراسات والبحـــوث الميدانيـــة علـــى الدور الذى تلعبه الهجرة الريفية الحضرية فى زيـــادة معـــدلات البطالة فى المناطق الحضرية، وبخاصة الذين يـــهاجرون إلـــى المدينة فى سن مبكرة من أجل الحصول على فرص عمل(٤٣).

لذا فقد أكد الكثير من العلماء أن مشكلة البطالة أصبحـــت من أخطر المشكلات فى المدينة، فتوضح البيانات أن أكثر مـــن (٤٠%) من قوة العمل الحضرية فى عديد من مدن العالم الثالث فى حالة بطالة فى الوقت نفسه فإن فرص العمل المتولدة فـــى المدينة لم تكن بدرجة كافية لكى تمتص قوة العمل الذين بلغـــوا سن العمل فى الحياة الحضرية، كما أن هناك مشـــكلات تنشـــأ نتيجة الخلل فى التوزيع الجغرافى للوظائف فى الدول الناميـــة، حيث تتركز الوظائف بدرجة عاليـــة فـــى قطاعـــات الصناعـــة والخدمات والأنشطة التجارية عن القطاعات الأخرى، ففى مصر وبخاصة فى القاهرة يوجد أكثر من نصف العمالـــة المصريـــة

الماهرة وكبار التجار فى الصناعات التحويلية، وحوالى (٣٦%) من العمالة المنتجة[٤٤].

وعلى هذا فقد لوحظ أن مدن العالم الثالث تنمـــو نمـــواً سريعاً نتيجة تخصيص أغلـــب المـــوارد والخدمـــات للمنـــاطق الحضرية الكبيرة، مما أدى إلى تشويه نمط التنمية المتوازنة.

ورغم ذلك فإن هذه المدن الكبيرة تواجه مشكلات متفاقمة فى مناطقها المتخلفة Slum area بالدرجة التى تنعكس ســـلباً على توفير فرص العمل والإسكان وما إليها، ويتســـم التحضـــر الزائد over – urbanization فى مدن العالم الثالث بالخصائص التى تسهم فى ترسيخ التخلف والبطالة وهى:

(١) قيام هيكل العمالـــة علـــى تكثيـــف رأس المـــال Capital intensive تأثراً بالاستثمار الأجنبى مما يجعله يعجز عـــن توفير فرص العمالة المحلية.

(٢) يقف تزايد معدلات البطالة السافرة والمقنعة الحضرية عقبة كؤود أمام ارتفاع المعدل العام للإنتاجيـــة علـــى المســـتوى القومى.

(٣) تردى نوعية الحياة بسبب العجز عن توفـــير الاحتياجـــات الأساسية فى المناطق العشوائية الحضرية[٤٥].

(٤) *اتجاه العولمة* Globalization approach

يربط معظم منظروا هذا الاتجاه بين العولمـــة وزيـــادة

معدلات البطالة حيث أكد ميجى McGee إلى أنه بالرغم من أن العولمة الجديدة قد ساهمت فى تغيير الاقتصاد الدولى تغييرا جذريا، فإن تأثيرها على خلق فرص للعمل على المستوى العالمى كان أقل من المتوقع، بل أدت إلى انتشار ظاهرة البطالة بأنواعها السافرة والمقنعة فى ظل فرض تطبيق برامج وسياسات الخصخصة[٤٦].

خاصة وأن العولمة في جوهرها هى العملية التى تسعى بها القوى المهيمنة فى النظام الرأسمالى العالمى إلى إعادة هيكلة المجتمعات النامية لصالح النظام الرأسمالى العالمى، وهذا يعنى أن مفهومى العولمة والإمبريالية يتطابقان فى المعنى[٤٧].

وفى هذا الصدد يشير - زيجموند بومان Bauman - أنه برغم أننا نعيش الآن فى عالم سريع التغير بشكل مستمر إلا أن هناك البعض يصبح عالميا فى الواقع، والبعض الآخر يصبح مرتكزا على محليته، وهذه مأساة حقيقية، لأننا أصبحنا نعيش فى عالم يضبط حركته ويضع قواعده الآن "العالميون والكبار" وهذا يؤدى إلى الحرمان الاجتماعى للفئات الاجتماعية الضعيفة من الفقراء والمحرومين والعاطلين[٤٨]. فكما يشير تقرير التنمية فى العالم الصادر فى عام ١٩٩٧م أن التحول الاقتصادى والاجتماعى الذى حدث فى مختلف دول العالم فى ظل العولمة، والذى فرض على الدول النامية التوجه نحو الاقتصاد العالمى،

وخصخصة هياكلها الاقتصادية أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة، وبالرغم من الاصلاحات الاقتصادية التى تمت فى تلك الدول إلا أنها لم تحقق نجاحاً ملموساً فى مكافحة البطالة(٤٩).

بل إن القوى الجديدة للعولمة أدت إلى تقليص السيادة القومية لكل الدول النامية، وأصبحت هذه الدول تلعب دوراً هامشياً فى الاقتصاد العالمى، وأصبحت الخطورة الكامنة ليست فى مجرد الاستفادة من فوائد العولمة، وإنما الخطورة تزداد نتيجة الانخفاض الشديد فى نصيب هذه الدول من التجارة العالمية، وضعف تدفق رأس المال الدولى إلى هذه الدول للغاية(٥٠).

لذا فقد أدى ضغط المنافسة العالمية الشديدة وعمليات الخصخصة والدمج بين الشركات الكبرى والصغرى إلى زيادة عدد الأشخاص الباحثين عن العمل، والأشخاص الذين يقومون بأعمال مؤقتة وغير منتظمة إلى إجمالى قوة العمل إلى نحو (٣٠%) فى هولندا، (١٣%) فى اليابان، و(٣٩%) فى أمريكا اللاتينية. ومعنى هذا نهاية حقبة التوظيف الكامل، وزيادة القلق حول المستقبل من حيث انتظام الدخل والاستقرار الوظيفى(٥١).

فضلاً عن هذا تزداد معدلات البطالة السافرة بين الشباب على مستوى النطاق العالمى، فطبقاً لتقدير منظمة العمل الدولية، أن أكثر من (٧٠) مليون شاب فى حالة بطالة سافرة

على مستوى العالم، وفى دول مثل كولومبيا، ومصر، وإيطاليا وجاميكا، يوجد واحد من كل ثلاثة أشخاص يعانى من حالة البطالة(٥٢).

كما ألقت العولمة بتداعياتها فى المجال الاجتماعى وبخاصة لضحايا العولمة من فئات العاملين والمهمشين، والفئات المحرومة حيث بدأ يظهر خطر إتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية فى الدول النامية والدول المتقدمة، ويأتى فى مقدمة تلك الآثار ظاهرة البطالة، حيث تجاوز عدد العاطلين عن العمل فى الاتحاد الأوربى عام ١٩٩٧م (٢٠) مليونا، إذ أن التطور التكنولوجى الهائل فى دول المركز أدى إلى تكريس ظاهرة البطالة فى الدول النامية، حيث تعجز التكنولوجيا المتطورة عن خلق فرص عمل، إن لم تكن تؤدى إلى تراجع هذه الفرص، وهو ما يعرف بالنمو غير المصحوب بفرص عمل، وبالتالى تصبح العولمة الوجه الآخر للبطالة، وبخاصة البطالة المقنعة، والتى تعكس عدم التوزان بين قوة العمل وعناصر الإنتاج، حيث تساهم فى خلق فرص عمل ذات نوعية متدنية، وتشجيع الأجور المنخفضة، وتوفير فرص العمل من الباطن، والعمل الموسمى فى الوقت الذى تقتصر فيه الاستفادة على العمالة الماهرة فى ظل التحول من تشغيل أكثر مشقة إلى تشغيل أكثر مهارة، وإلى جانب تقلص العديد من المهن والأعمال وانقراض البعض

الآخر[٥٣]، خاصة مع تحول نظام الإنتاج الرأسمالى فى عصر العولمة من الفوردية (نسبة إلى نظام هنرى فورد القائم على أسلوب التنظيم الاقتصادى والاجتماعى المرتبط بالإنتاج والاستهلاك الضخم) إلى نظام مابعد الفوردية أو الفوردية الجديدة Neo – fordism الذى يقوم على التخصص المرن، وارتفاع مستوى المهارة، والعمل التعاونى لإنتاج منتجات عالية الجودة ومحددة حسب طلب الزبون، وقد اهتم جوتفريد Gottfried بتوضيح خصائص هذا النظام من خلال المقارنة بين الفوردية وما بعد الفوردية، والتى يوضحها الجدول التالى[٥٤]:

جدول رقم (١)

مقارنة بين الفوردية والفوردية الجديدة فى عصر العولمة

المتغير	الفوردية	الفوردية الجديدة
أسلوب النظام	الإنتاج ضخم الاستهلاك وفقا لمقاييس محددة (كميا)	الإنتاج يتم حسب طلب الزبون الاستهلاك وفقا لطلب الزبون (كيفيا)
عملية العمل	إنتاج مستمر وفقا لنموذج تايلور فى الإدارة. نظام التجميع تسلسل السلطة	إنتاج مرن فريق العمل التحكم الجماعي من خلال المهام الجماعية
السلطة	الحرية للديموقراطية الاجتماعية	الليبرالية الجديدة
نظام الدولة	تنظيمى الدولة القومية التوسع فى دولة الرفاهية نظام قانونى	فوضوى نظام الخصخصة التخلى عن دولة الرفاهية نظام تعاقدى قائم على التفاوض الفردى
التنظيم الصناعى	توطين ثابت سلطة مركزية المشروع على المستوى القومي	توطين غير ثابت سلطة غير مركزية المشروع على المستوى الفردى
أسواق العمل	المهارة المتخصصة التعاقدات الوظيفية مستمرة طرق المستقبل محددة الوظيفة عنوان الرقي والاستقرار	المهارة المتعددة مرونة التعاقدات الوظيفية طرق المستقبل غير محددة الوظيفة عنوان الانخفاض وعدم الاستقرار

ولعل هذا يوضح أن التخصص المرن يعد ملمحاً أساسياً من ملامح الإنتاج الرأسمالى فى عصر العولمة، وفى نظام الفوردية الجديدة، ويمكن أن يحدث التخصص بطرق متعددة، إلا أن هذه الطرق تتركز حول ارتفاع مستوى المهارة للعمال، لذا فقد رأى – أنتونى جيدنز – أن مستقبل العمل سوف يتصف فى عصر العولمة بالعامل متعدد المهارات Port folio worker، حيث يدعى بعض علماء الاجتماع والاقتصاد أن أعداد متزايدة من الأفراد فى المستقبل سوف يصبحون عمالاً متعددى المهارات نتيجة لتأثير الاقتصاد العالمى، ولزيادة الطلب على قوة عمل مرنة Flexible، وسوف يتمتع هؤلاء الأشخاص بمهارات متعددة أى بعدد من المهارات المهنية والمؤهلات المتنوعة التى سوف يستخدمونها فى التنقل بين مهن متعددة طيلة حياتهم المهنية، وسوف تظل نسبة قليلة نسبياً من العمال ممن سوف يستمرون فى مسار مهنى واحد، وبرغم أن الشواهد أو الأدلة الحديثة لا تؤيد أفكار من يتحدثون عن وصول العامل متعدد المهارات لأن دوران العمل Turnover يبدو مكلفاً من الناحية الاقتصادية ومضراً من الناحية المعنوية، حيث يفضل أصحاب الأعمال الإبقاء على العاملين لديهم بدلاً من إحلالهم بموظفين جدد، وإن كان ذلك لاينفى أن خفض أعداد العاملين فى التنظيمات حقيقة واقعية الآن. حيث تم طرد الآلاف من العمال –

في ظل الخصخصة – والذين كانوا يعتقدون أنهم حصلوا علـــى وظيفة دائمة فى سوق العمل، وبالتالى فلكى يعثر هؤلاء العمـال المتقاعدون على فرصة عمل جديدة فإنهم مجبرون على تطويـر مهاراتهم وتنويعها، ولكن هذا يكون صعبا على من أمضوا فـى مهنة ما فترات طويلة من حياتهم المهنية(٥٥).

ويؤيد أفكار جيدنز دراسة هامة عـن البطالـة والتغـير البنائى والعولمة، وتؤكد نتائج هذه الدراسة أن كل الاعتبـارات النظرية والأدلة الواقعية نفترض أن القدرة المهاريـة للعـامل تلعب دورا مهما فى تحديد معدل التركيب الداخلى للبطالـة فـى العصر الحالى، وإن كانت هذه النتائج لا تستبعد مطلقا المحددات الأخرى مثل العولمة، ولكن الدليل الامبريقى يؤكد أن الأسـباب الأخرى بما فيها العولمة هى من الناحية الكمية أقل أهمية مـن العمل المهارى المتعدد الذى يتطلبه التغير التكنولوجى(٥٦).

ولايقتصر الأمر على زيادة معدلات البطالة فـى الـدول النامية فحسب بل تشمل الدول المتقدمة حيث تشير الدلائل إلـى أن استخدام التكنولوجيا المتطورة فى أوربا أدى إلـى تضخـم أعداد المتعطلين عن العمل حيث يتوقع أن تقوم نسـبة ضئيلـة تبلغ (٥%) فقط من إجمالى السكان على خدمة بقية السكان(٥٧).

مما يعنى أن البطالة سوف تتضخم معدلاتها بشكل غـير مسبوق. فضلا عن عدم استقرار العمل الذى أصبح سـمة مـن

سمات العولمة، فى ضوء خضوع سوق العمل لمنطق الاقتصاد الرأسمالى الذى أبرز ظاهرة العمل المؤقت من خلال ثلاث وسائل هى:

١- عقود العمل المؤقتة والمحددة بمدة معينة.

٢- ارتباط العمل بانجاز مشروع معين، وينتهى بانتهاء المشروع.

٣- حق المؤسسات الإنتاجية فى تسريح العمالة الزائدة فى العمل من خلال التقاعد المبكر Early Retirement، ومع تزايد ظاهرة العمل المؤقت نتيجة عولمة نظام السوق فقد نجم عن ذلك حالات البطالة العابرة، والبطالة الهيكلية، وأشكال جديدة من الفقر والحرمان والتهميش الاجتماعى(٥٨).

وقد ذهب البعض إلى حد القول بأنه فى القرن الحادى والعشرين سيكون هناك حوالى (٢٠%) من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش فى رغد وسلام، أما النسبة الباقية (٨٠%) فتمثل السكان الفائضين عن العمل الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال أعمال البر والإحسان والصدقات، فالثورات المتلاحقة فى الأجهزة الإلكترونية، والانفجار المعرفى وشبكات الاتصال المتطورة فى عصر العولمة أدت إلى العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيداً إلى الشوارع

الخلفية للبطالة والتهميش والضياع، وقبول أى عمل وبمقــابل أقل مما يستحقه العامل، بل إن المنافسة العالمية أصبحت تطحن الناس طحنا، وتدمر التماسك الاجتماعى وتعمل علــى تعميـق التفاوت فى توزيع الدخل والثروات بين الناس[٥٩].

وبذلك فإن العولمة لم تفشل فى تحقيق نمو مرتفع والحد من ظاهرة البطالة فقط، بل أخطر النتائج أو التداعيات الســلبية للعولمة كما يقول دوجلاس كلينر Kellner هى أنــها وســعت الهوة بين الأقلية من الصفوة الاقتصادية والسياســية بدرجـة كبيرة، والغالبية الساحقة من الطبقات الدنيا والمتوسطة. أى أن العولمــة تحــابى الأغنيــاء وتفــترس الفقــراء والضعفــاء والعاطلين[٦٠].

حتى أصبحت الطبقة العاملة تعانى من البطالة، وتدهــور القوة الشرائية، والخوف من فقدان فرص العمل، وبدأت الطبقـة الوسطى تضمر وتتدحرج نحو حافة الفاقة، لذا تكاد تجمع معظم الدراسات الحديثة على أن ظاهرة البطالة ستظل تمثل أحد أهــم التحديات الفعلية فى عصر العولمة وما بعد الفوردية وفى ظــل تدويل الاقتصاد الوطنى بمعنى أن الاقتصاديات الوطنيــة تصبــح جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالى العــالمى، والــذى يتسـم بسهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الحــدود القوميــة، وتحويــل الأموال بغرض الاستثمار أى تحقيق مزيد من الأمــوال للطبقــات

الغنية على حساب تجاهل الأبعاد الاجتماعيـــة للطبقـــات الفقـــيرة والعاملة[٦١].

- البطالة والاستبعاد الاجتماعي:

يعد مفهوم الاستبعاد الاجتماعى social exclusion مـــن المفاهيم الحديثة – التى اهتم بها علماء الاجتماع البريطـــانيين – والتى ترتبط بظاهرة البطالة، وما تفرضه من الشعور بالعزلـــة الاجتماعية، حيث أشاروا إلى أن البطالة هى سلسلة من المأساة الشخصية، والنكبات القومية لأنها تحرم الفرد من العمل، لذا فقد أكد معظم العلماء على قيمة العمل وأهميتـــه بالنســـبة للفـــرد، فداروين وصف العمل "بأنه الأساس الأول لوجودنـــا الإنســـانى، وفرويد Freud أكد أن العمل هو رابطنا القوى بالواقع وليـــس هناك بديل لتحقيق الرضا بدونه، ومـــاركس أكـــد أن النشـــاط الإنتاجى هو الذى يعطى لحياتنا معنى من خلال إضفاء المعنـــى على نشاطنا الإنسانى، كما أكد كونراد Conrade أنـــه بـــالرغم من أننا لا نستمتع باستمرار بالعمل إلا أن العمل هـــو الوســـيلة الوحيدة لكى نكتشف أنفسنا وقدراتنا.

كما أكد آدم سميث على أن عملنا هو أعظم ما نمتلك لأنه مفيد لصحتنا وطبيعتنا البشرية بل ومفيد لاستمرار حياتنا ككل.

والعمل فى جوهرة يعنى الدخل، ولكنه فى الحقيقة يعنـــى ما هو أكثر من الدخل، فالعمل يساهم فـــى تعميـــق احتياجاتنـــا

بالناس الذين يكافحون من أجلنا، وبالتالى يجعلنا نشعر بحياتهم، فنحن فى حاجة إلى بناء حياتنا، وتوسيع خبراتنا الاجتماعية إلى ما هو أبعد من عائلتنا كما أننا فى حاجة للمساهمة فى الجهود الاجتماعية والتطوعية، كما أننا بحاجة لأن نعرف لماذا؟ وأين نكون فى المجتمع؟ وفى حاجة لتنظيم نشاطنا. وعلى هذا فالبطالة كما يقول ماكى Makey تفرض علينا الاستبعاد الاجتماعى، والبعد عن التفاعل مع الآخرين، فإعانة البطالة قد تكون تعويضا جزئيا عن فقد الدخل، ولكنها لايمكن بأى حال من الأحوال أن تعطينا المعنى والفائدة التى يقدمها لنا العمل فى حياتنا وتحقيق ذاتنا(٦٢).

وفى هذا السياق يرى جوردن مارشال أنه يمكن توضيح مفهوم الاستبعاد الاجتماعى من خلال المفهوم المقابل له وهو الانغلاق الاجتماعى Social closure والذى يعنى حشد القوة لاستبعاد وحرمان الآخرين من الامتيازات والمكافآت وبالتالى فإنه يساهم إلى حد كبير فى تفسير أشكال السيطرة والأيديولوجيات المشروعة المرتبطة باللامساواة، وبالتالى تتضمن عمليات الانغلاق الاجتماعى التهميش أو الاستبعاد من ناحية، والدمج أو الاحتواء من ناحية أخرى(٦٣). لذا فقد رأى ويلسون أن الطبقة الدنيا Underclass التى تقع خارج نطاق النظام المهنى والتى ينقصها التدريب والمهارة العالية والمعاناة

من البطالة وبخاصة بنمطيها المقنعة والسافرة، والذين يقعــون خارج نطاق قوة العمل الفعلية فإنهم يعانون من ظاهرة العزلــة والاستبعاد الاجتماعى[٦٤].

ويؤكد ذلك ما ذهب اليه كل من بيانتا وفيفرلى أنــه مــع تزايد معدلات البطالة على نطاق واسع بين العمالة غير الماهرة والتى من المتوقع أنها سوف تستمر وتصبح أكــثر حــدة فــى المستقبل، لزيادة الطلب على العمالة الماهرة، فإن المدخل القائم على النزعة المهارية هو الأقدر على فــهم أشــكال الاســتبعاد الاجتماعى فى الوقت الحالى [٦٥].

خاصة وأن البطالة تتضمن ثلاثة أبعاد أساسية: سياســية واقتصاديــة واجتماعيــة وبالتــالى فــالتركيز ســيكون علــى المصاحبات الناجمة عن ظاهرة البطالة فى المجتمع الرأســمالى بشكل عام وعلى عمليات الاستبعاد الاجتمــاعى الــذى يشــمل غالبية الأشخاص المتعطلين[٦٦].

-البطالة وراس المال الاجتماعى:

يعد مفهوم رأس المال الاجتماعى Social Capital مــن المفاهيم التى أصبحت ذائعة الصيت وواسعة الانتشار الآن، رغم حداثة استخدامه فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين علــى يد كل من بيير بورديــو Bourdieu عــام ١٩٨٣م وجيمــس كوليمان Coleman عام ١٩٨٨م ثم بــدأ البنــك الدولــى فــى

استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعى عام ١٩٩٧م ومن ثم فقد عقدت ورش العمل، ونظمت الندوات من أجل التعريف بهذا المفهوم، وصياغة أهم الاتجاهات النظرية التى تتناول أهم المشكلات الاجتماعية لإلقاء الضوء على هذا المفهوم.

خاصة وأن رأس المال الاجتماعى يلعب دورا بارزا فى صياغة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة، والبيئة، ومدى قدرة المجتمعات الإنسانية أن تتعايش مع بعضها البعض، كما أن رأس المال الاجتماعى له أهمية كبيرة لأنك حينما تذهب إلى أى مجتمع، فلابد أن تجد فيه رأس المال الاجتماعى حيث أنه يدعم زيادة الإنتاجية الاقتصادية، ويعالج المشكلات المجتمعية ذاتيا، كما أن رأس المال الاجتماعى كإطار اجتماعى وسياسى وإدارى يعطى أفضل بيئة لتشغيل آليات السوق المجردة بكفائة عالية. لذا فقد اعتبرت النظرية الليبرالية الجديدة أن رأس المال الاجتماعى يعد مفهوما جوهريا أثبت أن الإشراف الكامل للدولة على كل الموارد والخدمات الصحية والتعليمية يضعف من دور رأس المال الاجتماعى لأن ذلك يساهم فى خلق مواطنين تابعين ومعتمدين على الغير أكثر من خلق المواطنين الفاعلين والمنظمين مما يقلل ذلك من قدرة الأفراد على توليد رأس المال[٦٧].

والجدير بالذكر هنا أن مفهوم رأس المال الاجتماعى

مفهوم متعدد الأبعاد ويعرف بطـــرق مختلفـــة تتبـــاين بتبـــاين المنظورات النظرية التى تتعلق بدراسته، إذ يعرف بيير بـــيرديو رأس المال الاجتماعى من خلال شـــبكة العلاقـــات الاجتماعيـــة والأسرة، حيث يرى أن الأسرة هى التـــى تنظـــم رأس المـــال البشرى وتنقله عبر الأجيال، ثم أكد أن رأس المال الاجتمـــاعى هو الذى يحافظ على التفاعل الاجتماعى بين القـــوى الفرديـــة والجماعية داخل المجتمع الطبقى الذى تســـود فيـــه التباينـــات الاقتصادية والاجتماعية. فى حين يرى روبرت بوتنام Putnam (٢٠٠٢) أن رأس المال الاجتماعى يقوم على الثقة والتبادل بين الآخرين، كما يتمثل فى المشاركة فى منظمات المجتمع المدنـــى، فى حين يرى جيمس كولمان Coleman (١٩٩١) بـــأن رأس المال الاجتماعى كامن فـــى بنـــاء العلاقـــات الاجتماعيـــة مـــع الآخرين. بينما يعرف روزلندا ادواردز Edwards مفـــهوم رأس المال الاجتماعى بمعناه الواسع باعتبـــاره مجموعـــة المعـــايير والقيم التى يشترك فيها الناس والتى تنتج عن علاقات التفـــاعل الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية، لذا فإنه يرى أن هذا المفـــهوم يتكامل مع أنماط أخرى من رأس المال، مثل رأس المال البشرى (المتمثل فـــى القـــدرات والمؤهـــلات العلميـــة) ورأس المـــال الاقتصادى (الإنتاجى) ورأس المال الثقافى المتمثل فى (أنمـــاط التفكير) [٦٨].

وعلى هذا فقد أشارت فرجينيا مورو Morrow (١٩٩٩) بـأن مفهـوم رأس المال الاجتماعى مفهوم مطـــاط elusive ويعرف بأساليب مختلفة حيث يشير إلى حب الارتباط بالجماعـة Sociability، وشبكة العلاقات الاجتماعيـة Social networks والتساند الاجتماعى Social support والثقة Trust، والتبـادل Reciprocity والاشتراك فى منظمات المجتمع المدنـى Civic society[٦٩].

وفى إطار ذلك فقد عرف رأس المال الاجتماعى فى تقرير التنمية البشرية (الصادر عام ٢٠٠٣) بأنه يشير إلـى النظـام المؤسسى والعلاقات والعادات والتقاليد التى تؤثر علـى كافـة الجوانب فى المجتمع بما ينعكس على التفـاعلات الاجتماعيـة والاقتصاديـة، والتـأثير المباشـر علـى عمليـة التنميـة واستمراريتها[٧٠].

وبهذا يتضح أن رأس المال الاجتماعى ينبع من العلاقـات الاجتماعية المشتركة، ويعتمد على بناء الثقة والتبادل والعمـل الجمعى، ونظرا لأهمية هذا المفهوم فقد أظهرت الدراسـات دور رأس المال الاجتماعى فى برامج التنميـة والحـد مـن الفقـر والبطالة لأن الحرمات من كل أنواع رأس المال بما فيـها رأس المال الاجتماعى يؤدى إلى ندرة فرص العمل المنتجة، ويـترتب على ذلك انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعى[٧١].

كما تؤكد الدراسـات الامبريقيـة علـى أن رأس المـال الاجتماعى يزداد عند هؤلاء الأفراد الذين يتكاملون جيـدا مـع مجتمعاتهم المحلية، والذين يتميزون بالفاعلية الذاتيـة، وفـى المقابل ينخفض بدرجة كبيرة عند الأفراد الذيـن يعـانون مـن البطالة والمنعزلين اجتماعيا(٧٢).

ولـهذا فقـد رأى - نـادر فرجـانى - أن رأس المـال الاجتماعى هو نوع من رأس المال يتوقف على وجود الأفـراد فى مؤسسات اجتماعية، وبالتالى فإن المجتمعات التى يوجد بها عمل أهلى نشط وفعال تتسـم بارتفـاع معـدلات رأس المـال الاجتماعى، ولكن مع وجود ضغوط شديدة على ممارسـة كـل أشكال رأس المال الاجتماعى فى مصر، ومع اشـتداد عمليـة العولمة عن طريق زيادة حرية التدفقات الدولية، وفـى ضـوء هشاشة الهيكل الإنتاجى المصرى، والوضع المتدنى للعمالة بمـا فى ذلك انخفاض الإنتاجية سيؤدى، ذلك إلى احتمال كبير لتفـاقم مشكلات البطالة، وتدنى الإنتاجية، وزيادة مشكلة الفقر(٧٣).

رابعا: أهم المتغيرات الحديثة المرتبطة بظاهرة البطالة:

تهتم الكتابات الحديثة فى علم الاجتماع الاقتصادى بدراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بظاهرة البطالة فى كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، ويقصد بالمتغير Variable بأنه أى خاصية أو نوعية أو سمة يمكن قياسها، وتتخذ قيما مختلفة ومتنوعة تختلف باختلاف الأسباب الفردية، ومن الممكن أن تستخدم فى إطار العلاقة المغايرة أو المستمرة(٧٤).

وقد جرت العادة عند تناول العلاقة بين متغيرين أن نسمى أحدهما متغيرا مستقلا independent variable ، وأن نسمى الآخر متغيرا معتمدا dependent variable، أما المتغير المستقل فهو الذى يتغير بطريقة مستقلة، بينما تغير المتغير المعتمد يكون نتيجة لتغير المتغير المستقل، لكن ذلك لايعنى بالضرورة وجود علاقة علية أو سببية بين المتغيرين بل يعنى فقط أن كمية التغير فى المتغير المعتمد تتناسب مع التغير فى المتغير المستقل(٧٥).

وعلى هذا يمكن تحليل العلاقة بين ظاهرة البطالة وخمسة متغيرات أساسية هى:

١- البطالة والفقر.

٢- البطالة والتعليم.

٣- البطالة والجنس.

٤- البطالة والسن.

٥- البطالة والريف والحضر.

(١) **البطالة والفقر:**

في الواقع لقد برزت اهتمامات بحثية معاصرة تربط بين ظاهرة البطالة والفقر المدقع، ولقد أصبحت العلاقة بين البطالة والفقر وبخاصة في الدول النامية موضوعا لتحليلات علمية متزايدة في ظل الأخذ بسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية المطبقة في غالبية الدول النامية(٧٦). ومنها مصر بالطبع، ففي ضوء عولمة البطالة أو بالأحرى عولمة الاهتمام بقضايا البطالة، تزايد اهتمام المؤسسات الدولية بدراسة ظاهرة البطالة، وأصدرت التقارير مركزة على قضايا البطالة والاحتياجات الضرورية التي لايستطيع العاطلين والفقراء توفيرها من أجل البقاء، كالغذاء، والكساء، والمأوى، والتعليم، والصحة وغيرها، أي أن البطالة تعني انخفاض مستوى الدخل ومن ثم الوقوع في براثن الفقر وتدني مستوى المعيشة. ولاسيما أن مشكلة البطالة – التي تزداد حدة على مستوى العالم – تمثل إشكالية عالمية تقف أمام استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم وضع برامج عمل تأخذ في اعتبارها ضرورة تحقيق المزيد من

الوظائف وفرص العمل للفقراء وتحسين مستواهم الصحى وتوفير فرص تعليم أفضل إلا أن ذلك كله لايدخل فى إطار الجد من ظاهرة البطالة والتخفيف من حدة الفقر بقدر ما يدخل فى إطار إعادة التكيف مع ظروف البطالة(٧٧).

وبالتالى فإن هدف مكافحة البطالة بين الفقراء يتعين أن يكون قائما على بناء البنية الاقتصادية والمؤسسية الهادفة لتحقيق التشغيل الكامل الذى يقوم على توافر عمل جيد لكل من يطلب عملا، عمل منتج، يوظف الفرد فيه قدراته وإمكاناته ويحقق فيه ذاته، وتتوفر له فيه فرص النمو والتطور، تحت ظروف تتسق والكرامة الإنسانية، ويكسب فيه ما يكفى لتفادى الفقر والمعاناة، ووفقا لذلك يتضح أن البطالة صنو للفقر حينما يعرف الفقر حسب تقرير الأمم المتحدة الإنمائى الصادر عام ١٩٩٧م قصور القدرة الإنسانية عن الوفاء باحتياجات البشر فى حياة كريمة تتضمن الحرية، والكرامة، وآلاحترام الذاتى والاحترام من الآخرين(٧٨).

كما أنه يرى فى الضعف الاجتماعى أو قلة الحيلة سبب أساسى للفقر، حيث تعد القدرة على العمل رأس المال الوحيد أو الأهم للغالبية الساحقة من الفقراء، ورغم أن أفقر الفقراء لايطيقون ترف البطالة السافرة، حيث يتعين عليهم التعلق بعمل ما من أجل البقاء، فإن مستوى الحياة الناتج عن نوع الأعمال

التى يقومون بها أو ظروف العمل، تكون من التدنى بحيث لايمكن وصفها بأنها أعمال جيدة، وتندرج من ثم تحت صنف أو آخر من صنوف البطالة، وعلى هذا يصبح خلق فرص العمل المنتجة والتى تحقق كسبا فى المجتمعات التى ينتشر فيها الفقر، ويتفاقم فيها البطالة، وتضعف شبكات الحماية الاجتماعية أهم سبل مكافحة الفقر(٧٩).

كما أكدت الدراسات والبحوث أن هناك ارتباطا عكسيا بين المعدلات العالية من البطالة ونقص التشغيل underemployment من ناحية، وانتشار الفقر وعدم العدالة فى توزيع الدخل من ناحية أخرى، حيث أن أولئك الذين يصبحون بدون عمل ثابت أو منتظم أو يعملون على فترات متقطعة عادة ما يدخلون فى إطار الفقراء، بينما الذين يصبحون ولهم عمل مدفوع الأجر، سواء فى الحكومة أو القطاع العام أو الخاص يقعون فى إطار الطبقة المتوسطة التى تتميز بفئات الدخل الأعلى نسبيا(٨٠).

لكن الجدير بالذكر هنا أنه من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن كل فرد ليس له وظيفة يصبح بالضرورة فقيرا، وأن كل الذين يعملون معظم الوقت يصبحون أغنياء نسبيا، وذلك لأن هناك عديد من العمال الحضريين العاطلين عن العمل ولكنهم عاطلون بإرادتهم لأنهم يبحثون عن نمط معين من العمل يتفق مع

طموحاتهم وتوقعاتهم العالية، التى تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والمهارية، وبالتالى فإنهم يرفضون قبول بعض الوظائف التــى يشعرون بأنها أقل من مستواهم، فهؤلاء الأفراد يطلق عليــهم عاطلون وفقا للتعريف المحدد للبطالة ولكنهم ليســوا فقــراء، وبالمثل فهناك أفراد كثيرون يعملون كل الوقت ومع هذا فإنــهم يكسبون دخلا ضئيلا، كما أن هناك العديد من العمالة الحرة self employed – التى تعمل فى القطاع الحضرى غــير الرســمى لحسابها مثل الباعة الجــائلين، وماســحى الأحذيــة وغــيرهم يصنفون وفقا لتعريف البطالة بأنهم يعملون كل الوقت، ومع هذا فهم غالبا فقراء جدا. وبالرغم من هذه التحفظات السابقة عــن الارتباط الوثيق بين البطالة والفقر تبقى حقيقة هامة، وهــى أن إحدى الآليات الرئيسية لخفض حدة الفقر وعدم المســاواة فــى الدول النامية هى زيادة فرص العمل المنتج والمدفــوع الأجــر بدرجة كافية للفئات الفقيرة والمحرومة(٨١).

وفى إطار ذلك فقد أكد – ريموند ويليامز – أن البطالــة ترتبط بالكسل idleness والفقر poverty، والعمل المتقطــع أو غير المنتظم Casual labour الذى يرتبط بتطور نظم الضمــان الاجتماعى فى الدول المتقدمة التى تضع تأمينــا ضــد مخــاطر البطالة داخل المجتمع(٨٢).

وعلى هذا فالبطالة والفقر مشكلتان مرتبطتان ارتباطــا

وثيقا لدرجة أنه من الصعب الفصل بينهما، ووضع حلول سريعة لهما، فالمعدلات العالية من البطالة تتجه لزيادة أعداد الأفراد الذين يصبحون إن عاجلا أو آجلا فى عداد الفقراء، ومن هنا فإن إتاحة الوظائف وتوفير فرص العمل بشكل عام والوظائف العالية الأجر بشكل خاص هو الحل الرئيسى لتحقيق التضامن الاجتماعى بين فئات المجتمع[٨٣].

(٢) ***البطالة والتعليم:***

لاشك أن متغير التعليم يعتبر عنصرا مهما يساهم مساهمة أساسية فى ظهور البطالة باعتبار أن له ارتباطا قويا بالمهنة ومستويات الدخل، وهو أيضا مؤشر(لو أحسن إعداده) على قدرة الفرد فى الحصول على فرصة عمل أفضل، لكن تبين مؤشرات البطالة فى مصر من حيث علاقتها بالتعليم والإعداد والتأهيل المهنى فى عصر التكنولوجيا أنها ذات علاقة سلبية لأن حدوث البطالة يكون أعلى بين الحاصلين على مؤهلات متوسطة بنسبة(٣٣%) يلى ذلك الحاصلين على مؤهلات فوق المتوسطة بنسبة (١٩%) ثم خريجى التعليم الجامعى بنسبة (١٢%) بالمقارنة بحوالى (١%) فقط للعاملين بين فئة الأميين[٨٤].

كما تؤكد معدلات البطالة لخريجى النظام التعليمى فى مصر بين تعدادى ١٩٨٦م حتى عام ١٩٩٦م أنه على الرغم

من انخفاضها النسبى فى مصر إلا أن معدلات البطالة ما زالت على عكس ما هو متوقع هى الأعلى بين المؤهلات المتوسطة والعليا، وبخاصة انتشار نمط البطالة السافرة بين الخريجين فى سياق تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما أضفى على ظاهرة البطالة بين الخريجين طابعا قائما من حيث أنها تصيب أساسا الشباب المتعلم(٨٥).

وهذه خصائص فى غاية الخطورة حيث أنها تعبر عن فقد مزدوج، يتمثل فى هدر لإمكانية مشاركة الشباب المتعلم فى النشاط الإنتاجى من ناحية، وضياع لموارد اقتصادية وبشرية قد استثمرت فى تعليم وتأهيل الشباب لم تعد على المجتمع والشباب بأى فائدة من ناحية أخرى(٨٦).

ويمكن تفسير ذلك الوضع المختل بين البطالة والتعليم فى ضوء الخلل الواضح بين انفصال سياسات التعليم عن احتياجات سوق العمل الفعلية، فلم تستطع المؤسسات التعليمية أن تتطور لكى تواكب احتياجات سوق العمل من حيث النوع وليس الكم، حيث تزايد إعداد مخرجات النظام التعليمى التى لا تتوافق قدرتها وتخصصاتها مع متطلبات التنمية، ومتطلبات سوق العمل الفعلية، فلقد غلب على النظام التعليمى- وبخاصة التعليم العام- النمط التقليدى فى التعليم أو كما أسماه- إسماعيل صبرى عبد الله- طابع التمدرس على حساب تنمية القدرات الذاتية على التعليم(٨٧).

كما ارتبط التعليم الجامعى فى أغلب الدول النامية بالتوجه نحو إرضاء الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى من أجل الحصول على الشهادات التى هى جواز المرور إلى الوظائف الحكومية، والمكتبية والإشرافية السهلة والمريحة مثل مصر، ومع هذا فقد أكدت نتائج بعض الدراسات الامبريقية الحديثة على العلاقة بين البطالة وانخفاض المستوى التعليمى ، فقد توصل ماتيو Mateo فى دراسة عن البطالة طويلة الأمد Long-term unempbyment وانخفاض التعليم، إلا أن انتشار ظاهرة البطالة طويلة الأمد فى ست دول أوروبية هى فرنسا، والبرتغال، وأسبانيا، والسويد ، وبلجيكا، وإنجلترا ، وترجع فى الأساس إلى انخفاض القدرات التعليمية ونقص فى الإعداد المهنى، إذ توجد علاقة ذات دلالة قوية بين تفشى ظاهرة البطالة وجوانب انخفاض المستوى التعليمى(٨٨).

وهذا ما يؤكد أن الأمية فى عصر العلم والثورة المعلوماتية لم تعد مجرد الجهل بمبادئ القراءة والكتابة والعمليات الحسابية وإنما أصبحت الأمية هى عدم القدرة على استخدام الكمبيوتر والإنترنت باعتبارهما لغة العصر الحديث ومفتاح الدخول إلى سوق العمل.

(٣) **البطالة والجنس Gender:**

تؤكد الدراسات الامبريقية على أن ظاهرة البطالة ترتبط

بمتغير الجنس ارتباطا وثيقا، حيث تتزايد نسبة البطالة بين الإناث أكثر من الذكور فى الوقت الراهن، وربما يرجع ذلك إلى التوسع فى تعليمهن وزيادة مشاركتهن فى سوق العمل. ولذا تركزت معظم دراسات البطالة على دراسة آثار البطالة على الذكور أكثر من الإناث[٨٩].

فلقد بلغت نسبة البطالة بين النساء فى مصر إلى حوالى (٢٣%) بواقع (٩٥٤،٤٠٠)طبقا لبيانات يناير ٢٠٠١ على الرغم أن المعدل العام للبطالة فى تلك الفترة يبلغ(٨,٨%) من قوة العمل فى مصر فى حين بلغت نسبة البطالة بين الذكور(٤،٩%) فقط[٩٠].

ثم تزايدت نسبة البطالة بين النساء تحت تطبيق سياسات الخصخصة والتكيف الهيكلى مما أدى إلى تنامى ظاهرة تأنيث البطالة بمعنى أن المرأة هى أول من طرد من سوق العمل فى ظل تزايد البطالة، لذا فقد أكد تقرير اللجنة القومية للمرأة فى عام ١٩٩٤م أن تفاقم ظاهرة البطالة بين النساء- أكثر من الرجال- فى مجال الإنتاج الزراعى والصناعى وقطاع الأعمال العام كان بسبب مشروعات التكيف الهيكلى للاقتصاد المصرى[٩١].

وبالتالى فمن المرجح أن نسبة العمل بين الإناث تنخفض فى المرحلة القادمة، وتزايد نسبة البطالة بينهن للأسباب التالية:

أ - تطبيق القانون الجديد للإصلاح الزراعى فى أكتوبر ١٩٩٧م الذى أتاح للملاك طرد المستأجرين من أرضهم مما سيترتب عليه خلق قوة عاملة إضافية بالريف وبخاصة من العاملات فى الزراعة وهو ما سوف يدفع بهن إلى الانضمام إلى جيوش البطالة.

ب- إغلاق أو تحديث الصناعات التى تعمل فيها النساء بكثافة عالية مثل صناعات الغزل والنسيج، والملابس، والأدوية.

جـ- تقلص الوظائف الحكومية نتيجة لفقدان الدول لكثير من وظائفها فى ظل الخصخصة والتى يشكل النساء فيهن (٣١%) من إجمالى عدد العاملين بالجهاز الحكومى.

د - إنخفاض عدد العاملات فى الصناعات التحويلية بمقدار (٧%) خلال السنوات الخمس الماضية.

ومن الظواهر الملفتة للنظر فى إطار عصر العولمة ظهور عملية تأنيث متزايد لبعض الأعمال فى كل أنحاء العالم، حيث تشير البيانات إلى ارتباط مشاركة المرأة فى القوى العاملة بالأعمال ذات الأجر المنخفض أو الأعمال المؤقتة أو نصف الوقت مثل العمل فى الفنادق، والمطاعم، وفى خدمات الأطفال والمسنين فى البيوت، وفى خدمات المؤتمرات، وهى جميعا أعمال ذات أجور منخفضة وبلا ضمانات، وتشبه إلى حد كبير فى طبيعتها ما تقوم به المرأة فى المنزل[٩٢]. والتى تمثل فى

طبيعتها شكلا أو آخر من أشكال البطالة حسب التعريف العلمى لها.

(٤) **البطالة والسن:**

يوجد اتفاق شبه عام بين الإحصائيات والبحوث التى حللت طبيعة البطالة، على أن معدلات البطالة تتركز فى فئات السن الصغيرة، والشباب الذين ليس لهم خبرات سابقة بالعمل والذين يبحثون عن العمل لأول مرة فى سوق العمل ولم يجدوا حتى الآن فرصة العمل[٩٣].

لكن طول فترة التعطل عن العمل بين الشباب الباحث عن العمل لأول مرة فى مصر رفعت سن البطالة بينهم بشكل واضح، فلقد أوضحت معدلات البطالة بين التعدادين الآخريين، انخفاض معدلات البطالة قبل بلوغ الثلاثين عاما وارتفعت فى الثلاثينيات من العمر حيث كان كل المتعطلين تقريبا من الباحثين عن العمل لأول مرة، ويمكن تفسير هذا الاختلاف بزيادة طول مدة التعطل بين التعدادين، بمعنى أن رصيد المتعطلين قد أصبح فى عام ١٩٩٦م يتكون من دفعات أقدم من المتعطلين الذين مازالوا يبحثون عن عمل لأول مرة والتى استمرت فى أحيان كثيرة إلى أكثر من عشر سنوات بين المؤهلات المتوسطة، وستة سنوات بين المؤهلات العليا[٩٤].

ومن المؤكد أن التوسع فى نظام التعليم فى مصر، وزيادة

عدد الخريجيين فيه بشكل يفوق احتياجات سوق العمل مع بدء الدولة فى منتصف الثمانينيات والتسعينيات بوقف توظيف الخريجيين مما أسهم بشكل كبير فى تفاقم ظاهرة البطالة السافرة بين الشباب والتى بلغت أكثر من (٢٧%) بالمقارنة بالمتوسط العام للبطالة الذى يبلغ (١٠,٨%)(٩٥).

والتى بدأت هذه الظاهرة تأخذ نمطا جديدا وهو نمط أطلق عليه البعض بطالة الخريجين أو بطالة المتعلمين، فضلا عن ظهور نمط آخر جديد من البطالة بين الشباب وهو البطالة الاختيارية، وينتشر هذا النمط نتيجة لعزوف الشباب من الخريجين عن العمل نتيجة لعدم تناسب الأعمال المتاحة مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية أو بسبب اهتمام الخريجين بالبحث عن نمط معين من العمل وهو الأعمال الحكومية.

(٥) البطالة والريف والحضر:

فى الواقع يختلف نمط البطالة فى المجتمع الريفى عنه فى المجتمع الحضرى فمن المعروف تاريخيا أن البطالة المقنعة فى قطاع الزراعة هى النمط الذى عرفه الاقتصاد الريفى تقليديا، حيث أنه النمط الذى ظل شائعا فى الريف على مدى فترات طويلة فالارتفاع النسبى عن مستوى البطالة الظاهرة، وقد كان ذلك نتيجة لطبيعة الإنتاج، وللتفاوت الحاد فى متوسط عدد ساعات العمل التى يقضيها العمال الزراعيون فى إنتاج

المحاصيل الزراعية من موسم لآخر[٩٦].

وفى هذا الصدد أشار – عمرو محى الدين – أن ظاهرة البطالة المقنعة فى الريف المصرى ترجع إلى فائض العمل فى قوة العمل الزراعية حيث تسود المزارع العائلية الصغيرة التى تسمح باستيعاب أعداد من القوى العاملة تزيد بكثير عن احتياجات الإنتاج الزراعى من ساعات العمل، وبالتالى فإن شيوع العائلة كوحدة إنتاجية يفضى نوعا من البطالة المقنعة داخل العائلة، إذ أن جزءا من العمل المبذول فى عملية الإنتاج تعتبر غير ضرورية، وبالتالى فهى فى حكم الفاقد بالنظر إلى مستويات الإنتاج الزراعى السائدة[٩٧].

علاوة على ذلك فإن تطور أدوات العمل الزراعى، وانتشار استخدام الميكنة الزراعية، وتغير نمط التركيب المحصولى كان وراء انتشار ظاهرة جديدة من البطالة فى المجتمع الريفى وهى البطالة الفنية أو الاحتكاكية التى أدت إلى تهميش أدوار الذكور والإناث داخل العملية الزراعية[٩٨].

لكن فى الواقع – كما يقول ويس ورايزمان – أننا لا نستطيع أن نفصل البطالة فى الحضر عن البطالة فى الريف على الرغم من أن البطالة فى الريف هى بطالة مقنعة وجزئية فى شكلها النموذجى[٩٩].

لذا فإن الكثير من الريفيين الذين يعانون من البطالة

لديهم أسباب مقنعة لمحاولة الهروب من ندرة الأرض، والفقـر، والبطالة المقنعة، وقلة فرص العمل أو فى الحالات المتطرفة من المجاعات أو العنف، وعلى الوجه الآخر فبرغم مخاطر الحيـاة الحضرية إلا أن المهاجرين الريفيين تستهويهم الإمكانيات التـى تقدمها تلك الحياة فهى على الأقل من حيث المبـدأ تقـدم لـهم تعليما أفضل، وخدمات صحية أحسن، وفـرص عمـل أفضـل، ومستويات معيشية أعلى، وربما وظيفة مستقرة، وبالإضافة إلى ذلك فهناك أضواء المدينة والإثارة والتمدن والانفتاح مقارنة بما أسماه ماركس "بلاهة الحياة الريفية"(١٠٠). مما جعـل المدينـة تعانى من ظاهرة البطالة بأشـكالها المختلفـة وبخاصـة فـى ضواحى المدينة والمنـاطق العشـوائية التـى يسـتقر فيـها المهاجرون الريفيون.

خامسا: الآثار الناجمة عن انتشار ظاهرة البطالة:

لاشك أن البطالة ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشابكة الجوانب وتحدث نتيجة لمجموعة مركبة من العوامل والأسباب، فإنها أيضا لها آثارها العديدة والمتنوعة على المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، سواء من حيث آثارها الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السياسية، وبرغم أننا سوف نحاول عرض تلك الآثار كل منها على حدة-بغرض التحليل النظرى- إلا أنها على المستوى الواقعى مترابطة ومتشابكة مع بعضها البعض:-

(١) الآثار الاقتصادية للبطالة

باعتبار أن تأثير البطالة على الصعيد الاقتصادى يحمل دلالات خطيرة على البنية الاقتصادية عامة،والنواحى الإنتاجية خاصة، ولما كانت هذه الآثار متنوعة ومتعددة بحيث يصعب الإلمام بها وتحليلها تفصيليا، فإننا سوف نتناول أهمها، وهو الانخفاض فى مستوى الإنتاج، والانخفاض فى مستوى الدخل، والهدر فى الإنفاق التعليمى.

(أ) الانخفاض فى مستوى الإنتاج:

فى الواقع أن ظاهرة البطالة تعد واحدة من أخطر المشكلات التى يترتب عليها انخفاض الناتج الاقتصادى، لأن تزايد عدد المتعطلين عن العمل أى الراغبين فيه، والقادرين

عليه،والباحثين عنه دون جدوى يمثل إهدارا فى عنصر القــوى البشرية التى هى إحدى عناصر الإنتاج الهامة، وما يرتبط بــها من انخفاض فى الناتج الاقتصادى[١٠١].

حيث أن التأثير المباشر للبطالة على قيمة الناتج المحلــى سيكون بنفس نسبة البطالة داخل المجتمع، وذلك لأن الإنتاجيــة الحدية للعاطلين عن العمل عادة ما تكون أقــل مــن الإنتاجيــة الحدية للعاملين، بمعنى أننا إذا افترضنا أن نسبة البطالـــة فــى مصر تصل إلى (١٤%) فإن هذا يعنى أن تأثيرها المباشر هــو فقد (١٤%) من الناتج المحلى، وبالتالى فإن تشغيل هذه النسبة يؤدى إلى زيادة الناتج المحلــى بمقــدار $\frac{١٤}{٨٦}$×١٠٠ =١٦% تقريبا بصورة مباشرة .

(ب) إنخفاض مستوى الدخل:

لاشك أن البطالة تؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل بشكل عام داخل الاقتصاد القومى، لأن العرض فى قوة العمــل يفــوق بكثير الطلب على العمل مما يؤدى نسبيا إلى انخفاض مســتوى الدخول بالإضافة إلى ذلك تؤكد الدراسات الامبريقية أنه عندمــا تزداد معدلات البطالة بين أفراد المجتمع فإن ذلك يجعــل كثــيرا منهم يقبلون العمل بأجور أقل، وقبول أعمال هامشية عادة مــا تكون أقل من مستواهم النوعى[١٠٢].

خاصة وأن البطالة كما توضح منظمة العمل الدولية فــى

الدول النامية تتركز بشكل متفاوت بين فئات الشباب، والباحثين عن العمل لأول مرة والنساء والفئات الأكثر تعليما نسبيا وهؤلاء يعانون من عدم وجود مصادر ثابتة للدخل أما الأفراد الذين يندرجون تحت مسمى البطالة الجزئية أى الذين يعملون لبعض الوقت وهم يشكلون غالبية بين القوى العاملة فى الدول النامية يعانون من انخفاض مستوى الدخل الفردى بدرجة كبيرة تجعلهم غير قادرين على إشباع احتياجاتهم الأساسية(١٠٣).

كما أكد عالم الاقتصاد الإنجليزى فرانك ليفزى Livesey أن هناك علاقة متناوبة trade off بين البطالة والتضخم inflation ومستويات الدخول، حيث أن البطالة تؤدى إلى زيادة التضخم ومن ثم ارتفاع الأسعار، والتضخم بدوره يؤدى إلى انخفاض مستويات الدخول وخاصة بين الفئات الفقيرة والعاطلة(١٠٤).

(جـ) الهدر فى الإنفاق التعليمى:

فى الحقيقة أن الاقتصاد القومى يفقد جزءا كبيرا من التكاليف التى أنفقها على تعليم الأفراد فى حالة إذا كان بعض خريجى النظام التعليمى لم يعملوا، ورغم عدم توفر المعلومات حول الرقم المحدد للخريجيين فى الدول النامية والعربية، وتكلفة الفرد المتعلم فى كل بلد، وحجم الخريجيين العاطلين من المتعلمين، لذا فمن الصعب تحديد التكلفة الفعلية لبطالة

الخريجيين من النظام التعليمى، ومع هذا فإن بطالة الخريجيين تشكل بدون شك مشكلة استنزاف الموارد البشرية وسوء توظيفها خاصة وأن هؤلاء الخريجيين يمثلون مستوى متميز من التعليم والإعداد الأكاديمى والمهنى، وأن المجتمع قد استثمر فيهم أثناء تعليمهم موارد ونفقات لم تعد عليه بالفائدة المرجوة(١٠٥).

لذا فقد ظهرت بعض النظريات والاتجاهات الحديثة فى الغرب تشكك فى وزن القيمة الاقتصادية للتعليم، وذهبت بعض هذه النظريات إلى القول بأن تأثير النفقات التربوية والتعليمية على النمو الاقتصادى هو تأثير ضعيف، وهذا ما حدا – حسب أنصار هذه النظريات – بأن يفسر تفسيرا عكسيا نوع العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى(١٠٦).

وهذا ما يفرض ضرورة ارتباط سياسات التعليم بمجالات الاستخدام وسوق العمل بمعنى آخر المطلوب هو التخطيط المستمر لضمان مرونة التعليم وتكييفه لتحديات التنمية المستديمة.

ومن هذا يتضح أن للبطالة آثارها السلبية على معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادى، وانخفاض مستوى الدخل، والهدر فى الموارد البشرية، لكن ما هى الآثار الاجتماعية التى ترافق حالة التعطل وبخاصة بين الشباب المتعلم؟

(٢) الآثار الاجتماعية للبطالة:

رغم أن معظم الدراسات النظرية والامبريقية التى أجريت على ظاهرة البطالة قد اهتمت بـإبراز المصاحبات المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية وما يترتب عليها من تأثيرات تتصل بحجم ظاهرة البطالة ونوعياتها، والعوامل المؤدية إليها، والأساليب المستخدمة فى التخفيف من حدتها، إلا أن الدراسات التى اهتمت بتحليل المصاحبات الاجتماعية مازالت محدودة كما ونوعا وتأثيرا، لكن بات من الواضح فى الآونة الأخيرة أن الاهتمام يتزايد من قبل الباحثين الاجتماعيين بدراسة الآثار النفسية والاجتماعية للبطالة، على الرغم من أن هذه الآثار تتباين حسب طبيعة البطالة ذاتها، فلقد أكدت دراسة حديثة أنه بين العاملين الذين فقدوا وظيفة سابقة، ولهم خبرة كبيرة فى العمل تزداد الآثار الاجتماعية والنفسية، عندهم أكثر من الأفراد المستقرين وظيفيا، فى حين أن الذين هم خارج قوة العمل، وفى الفترات الأولى من البطالة يكونون أكثر ضررا من الناحية الاجتماعية والنفسية من الذين فقدوا وظائفهم فى المرة الأولى(١٠٧).

والجدير بالذكر هنا أن الآثار الاجتماعية للبطالة متعددة ومتنوعة وبالتالى يصعب حصرها جميعا إلا أننا سوف نحددها فى الآثار التالية، الجريمة والانحراف، والتطرف وأعمال العنف، وتعاطى المخدرات، وضعف قيم الانتماء، وتغير نسق قيم العمل

السائد، والحرمان من إشباع الحاجات الأساسية.

(أ) **الجريمة والانحراف**:

اتجهت معظم الدراسات التى أجريت فى مجال الجريمة والانحراف على اعتبار أن البطالة عاملا من بين العوامل الأخرى المسببة لمعظم أشكال السلوك الاجرامى والانحرافى، وبصرف النظر عن هذه العاقة العلية بين البطالة والجريمة، فإن الذى لا شك فيه أن ظاهرة البطالة تلعب دورا بالغ الأهمية فى زيادة معدلات الجريمة وانحراف الأحداث ،وفى هذا الصدد تقدم إحدى الدراسات الامبريقية أدلة كافية على العلاقة بين البطالة والسلوك الاجرامى، منها دراسة عاطف عجوة(١٠٨). عن البطالة فى مصر، وتونس والسودان وعلاقتها بالجريمة، وقد استخلصت الدراسة أن البطالة تؤدى إلى السلوك الاجرامى لدى الفرد العاطل عندما يتوفر الموقف المناسب كما يراه الفرد، إلا أن استجابة الفرد للموقف المناسب قد تصبح سلبية ثم انحرافية نحو الاجرام إذا أحاطت علاقات اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية بهذا الموقف وهو البطالة، كما أكدت الدراسة أن علاقة البطالة بالجريمة علاقة دينامية دائرية بحيث تصبح سببا ونتيجة فى نفس الوقت خاصة مع استمرارية العلاقة وتعقدها وتشابكها عبر الزمن .

(ب) التطرف وأعمال العنف:

لقد أكدت غالبية الدراسات- وبخاصة الامبريقية منـــــها- إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتطرف والعنف، حيث أن البطالة وبخاصة السافرة منها تؤدى إلى احباطـــات اجتماعيـــة ونفسية واقتصادية تسفر فى كثير من الأحيان عن إفراز حالـــة التطرف بمضمونة الأيديولوجى(الفكرى) أو محتـــواه الدينـــى (العقائدى) وقالبه العنصرى(العرفى) الأمر الذى يتخـذ صـــورة العنف تجاه الذات أو الجماعة أو المجتمع كله(١٠٩).

ففى كل مجتمع تتفاقم فيه البطالة وتتدهـــور الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية وتسيطر فيه وسائل الإعـــلام الحديثـــة التى تقوم بتزييف وعى الناس، تظهر البيئـــة الخصبـــة لنمـــو الأفكار المتطرفة والاتجاهات العنصرية التى تتوجه بالعنف إلـــى الآخرين الذين لاذنب لهم فى هذا الوضع(١١٠).

خاصة وأن هناك عوامل تدفع الجماعات المتطرفة إلـــى ممارسة العنف منها طبيعة الفكر الإنغلاقى، حيث يشـــكل هـــذا الفكر دافعا للعنف ومبررا له، وطغيان عنصـــر الشـــباب علـــى عضوية هذه الجماعات، فالشباب وبخاصة العاطل عـــن العمـــل بحكم تكوينـــه النفســـى والفســـيولوجى أكـــثر حساســـية إزاء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأكثر اســـتعدادا للاســـتجابة العنيفة، كما تشكل بعض مظاهر الأزمة المجتمعية مثـــل أزمـــة

الهوية وغياب القدوة السلوكية، واهتزاز القيم والمعايير وتزعزع الثقة فى النظم والحكام، وتزايد الإحساس بالفراغ الفكرى والثقافى قوة دافعة لانخراط الشباب فى أعمال العنف ورفع راية الرفض والاحتجاج ضد الأوضاع القائمة(١١١) التى عاشوا فيها وعانوا فى ظلها التخلف والفقر والحرمان من إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، وخاصة بين الأفراد الذين يعانون من البطالة ولا تتاح لهم فرصة العمل أو الهجرة حيث يجدون الطريق موصدا أمامهم لقلة الإمكانات(١١٢).

كل هذا فى الوقت الذى يشهدون فيه ذلك التفاوت الصارخ فى حظوظ البشر بين الأقلية التى تزداد ثراء والأغلبية الساحقة التى تزداد تدهورا وحرمانا وفقرا مع الأخذ بسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية التى انتهجها المجتمع المصرى.

(جـ) تعاطى وإدمان المخدرات:

فى الواقع أن تعاطى المخدرات له أبعاد وأشكال متعددة ولا نستطيع إرجاع كل هذه الأبعاد إلى عامل واحد بعينه(كالبطالة مثلا) خاصة وأن هناك دراسات عديدة تؤكد أن البطالة تلعب دورا مهما فى اتجاه الفرد نحو التعاطى، كما أن تعاطى المخدرات يؤدى بشكل أساسى إلى تقليل الاهتمام نحو العمل المنتج(١١٣).

كما أن هناك عوامل عديدة ومتباينة تؤدى فـــى شــكلها وتفاعلها إلى تعاطى وإدمان المخدرات حيث أن سلوك التعـاطى للمخدرات هو سلوك مركب المعالم، ويعنى تركيبه أن له سـياقه المعزز له وله أيضا سياقه الباعث على استمراره، هذا السـياق الدينامى هو المجتمع الذى يحيا فى نفوسنا بقدر ما نحيا فيــه، فالفرد ليس منعزلا عن مجال الحياة الاجتماعية وبالتالى فـــهو على الدوام متأثرا بها ومن ثم فلا يمكن تفسير سـلوك تعـاطى المخدرات إلا بالنظر فى الأحداث والظروف الجزئية التى تحيـط بالمتعاطى، والتى قد لا تتكرر هى نفسها عند سواه، وإذا كـــان تعاطى المخدرات بأشكاله المختلفة يتـأثر بـالضرورة بالبيئـة المجتمعية الشاملة فإن جانبا من التعـــاطى والادمــان يتشـكل استنادا إلى مجموعة خاصة من الاعتبــارات والشــروط التـى تتبلور جميعا فيما يمكن وصفه بأنه ظاهرة تمثل نتاجا لظــروف اجتماعية واقتصادية فيما يتصل بشريحة معينة، وعلى هذا فقـد أكدت إحدى الدراسات الهامة أن الفئات الأكثر تعاطيا للمخـدرات فى مصر هم العاطلون عن العمل، والعاملون فى مهن هامشـية وغير مستقرة[١١٤].

لأن البطالة وانخفاض مستوى الدخل ينجم عنهما درجــة عالية من الحرمان، وتنامى الشعور بالعجز فى مجتمع ينحـــاز للأغنياء، وهذا يخلق شعورا باليأس وعــدم الرضــا والإحبــاط

والانسحاق وهى الأمور التى كثيرا ما تدفع الفرد إلـــى تعــاطى المخدرات[١١٥]. وذلك بالحصول على المال بأى وســيلة ســواء بالسرقة أو التهديد للأهل أو الاقتراض من الآخرين مــن أجــل التعاطى للهروب من واقع البطالة الذى يعيش فيه.

(د) ضعف قيمة الانتماء:

فى الحقيقة تختلف درجة الانتماء belonging ونوعيتــه ليس فقط باختلاف المجتمعات البشرية وإنما أيضا بالنظر إلـــى طبيعة البناء الطبقى المتميز للمجتمع وبالعلاقات القائمـــة بيــن أبناء هذه الطبقات بعضهم ببعض من جـــانب، وتفاعلــهم مــع الأنساق المجتمعية الأخرى من جانب آخر لأن الانتماء كما يقول ميشيل ونتر، وكرستوفر شورت – يتضمن الإحساس المشـــترك الذى يشير إلى كل أولئك الذين لديهم ارتباطات قوية بجماعة أو تنظيم أو طائفة معينة، أو للمجتمع ككل، ويعمل الانتماء علـــى إفراز مشاعره وسلوكيات تعمل على تحقيق التضامن والتعاون، والغيرية واعتبار مصلحة الأفراد والجماعات هى مصلحة الوطن ككل[١١٦].

لكن كما تشير بعض الدراسات أن هناك عوامــل عديــدة تضعف هذا الشعور بالانتماء بعضها يتصل ببيئة المجتمع ذاتها، والبعض الآخر يتعلق بخصائص الفرد ذاته وظــروف معيشــته ونوعية حياته، وتمثل البطالة عاملا مهما وذا وزن نسبى كبــير

ضمن مجموعة العوامل التى تؤدى إلى إضعاف الشعور بالانتماء، إذ تجعل الفرد لا يحقق ذاته، وتحد إلى درجة كبيرة من إنجاز مستوى طموحاته، الأمر الذى ينعكس مباشرة على درجة إسهامه فى تنمية مجتمعه ومشاركته الواعية والإيجابية فى أنشطته إذ أنه لايجد أصلا الفرصة (المتمثلة فى العمل اللائق) التى تتيح ذلك[١١٧].

وعلى هذا يعانى الشباب المصرى عموما من هذه الظاهرة، وبخاصة الذين فى حالة بطالة سافرة حيث أصبح الاغتراب هو السمة العامة على اتجاه تفكيرهم وسلوكهم وانسحابهم من المشاركة فى الحياة العامة وقضايا المجتمع ككل.

(هـ) تغير نسق قيم العمل السائد:

يرتبط نسق القيم ارتباطا وثيقا بقضية العمل والبطالة على حد سواء، كما أن نسق القيم يرتبط بالسياق الاجتماعى المحيط به (أى المجتمع) ومن ثم فإن درجة استقرار نسق القيم وثباته تختلف باختلاف التغيرات التى تطرأ على السياق الاجتماعى والثقافى، فإذا تعرض النسق الاجتماعى والثقافى لتغيرات عنيفة وسريعة فإنه من المتوقع أن يصبح نسق القيم متناقضا ومهتزا من الداخل، وبالتالى فإن انعكاس التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التى شهدها المجتمع المصرى

على امتداد نصف القرن الماضى كـــان ولايــزال هــائلا بكـــل المقاييس، وكان من أخطر هذه التغيرات ذلك التغير الذى أصاب سلم القيم وأولياته بدرجة كبيرة حيث أصبحت قيم التجار تسيطر على قيم الزراع والصناع، وقيم الوساطة والسمسرة والشــطارة تسيطر على قيم العمل والإنتاج(١١٨)، فى مجتمع كهذا لابـــد أن تتراجع قيم العمل لدى الشباب فلقد أكد علماء الاجتماع أن القيم الإيجابية المرتبطة بالعمل وأخلاقياته آخذه فى التدهــور بشــكل ملحوظ فى الآونة الأخيرة حيث حلت بعض القيم التـــى ترتبــط باللهو والتسلية والاستمتاع بوقت الفراغ محل الكثير مـــن قيـــم العمل لدى الشباب(١١٩).

وبخاصة الشباب الذى يعانى من عدم وجود فرص عمـــل لائقـــة Decent Work تؤكـــد الكرامـــة dignity، والأمـــــن Security والمساواة الجنسية، والتضامن Solidarty فى ظـــل التغيرات البنائية التى صاحبت عملية العولمة(١٢٠).

لذا فقد رأى البعض أن هناك علاقة تبادلية التأثير بيـــن التغير فى نسق القيم، ونمو ظاهرة البطالة مثلمـــا يؤثـــر ذلـــك التغير فى تشكيل هذه الظاهرة ونموها، فإنها أيضا وفى نفـــس الوقت تؤدى إلى زيادة معدلات التغير فى نســق القيم وتوجيهه وجهة معينة(١٢١).

ولاشك أن ظاهرة البطالة تؤثر بشكل واضح على النسق

القيمى فى المجتمع المصرى وتغييره فى ظــل تزايــد معــدلات البطالة بين الشباب، ومن الطبيعى أن يكون هذا التأثير ســـلبياً على قيم العمل والعائد الاجتماعى والاقتصادى منه.

(و) الحرمان من إشباع الحاجات الأساسية:

درجت معظم الدراسات الحديثة على اعتبار البطالة عاملا أساسيا ضمن عوامل أخرى لعدم القدرة على إشباع الحاجـــات الأساسية للفرد المتعطل عن العمل، وتعرف هذه الحاجات مـــن منظور التنمية الإنسانية بأنها تشتمل على حاجات مادية كالمأكل والمشرب والمأوى والملبس والمياه النقية والحاجة إلى التعليـم والصحة وحاجات غير مادية أو كما يطلق عليها أما راتيا ســن Sen الأحقيات الأساسية مثل حق الحريـــة الإنســانية، وحــق المشاركة، وحق العدالة الاجتماعية(١٢٢).

ولاشك أن البطالة تؤثر فى كل المجتمعات على مســتوى تحقيق إشباع الحاجات الأساسية والطبقية والمجتمعية مما يسفر عنه تدنيا فى مستويات الحياة لدى أولئك الذين يعانون من هــذه الحالة وبخاصة البطالة السافرة فضلا عما ينجم عن ذلــك مــن انخفاض فى مستوى تطلعاتهم وطموحاتـــهم، وبخاصــة لــدى الفئات التى نالت قسطا كبيرا من التعليم، ولم تجد بعد مردودا أو عائدا له يتمثل فى فرصة عمل لائقة، وفى هذا الصدد أوضـــح تقرير التنمية البشرية (١٩٩٦) عن مصر(١٢٣) أن ما يقرب مــن

نصف الناس الفقراء وغير القادرين علـــى إشــباع حاجاتــهم الأساسية يعيشون فى أسر أربابها خارج قوة العمــل، ويعــانى أفرادها من البطالة بأشكالها المختلفة. علاوة على هذا توضــح البيانات أن الرقم النسبى لعدد الفقراء فى حضر مصر وفقا لخط الفقر المبنى على إشــباع الحاجـات الأساســية قــد زاد مــن (٢٠,٣%) عـــام ١٩٩١/٩٠م إلـــى (٢٢,٥%) عـــام ١٩٩٦/١٩٩٥م على الرغم من انخفاضه فى المجتمع الريفـــى خلال تلك الفترة من (٢٨,٦%) إلى (٢٣,٢%) ويمكن تفســير ذلك فى ضوء تفشى معدلات البطالة فى الحضر بصورة أعلـــى من انتشارها فى المجتمع الريفى، لكن مما يزيد من وطأة وتأثير البطالة على العجز عن إشباع الحاجات الأساســية لــدى تلــك الفئات هو الارتفاع الرهيب فى تكاليف المعيشة التى أصبحــت مشكلة – يخضع لوطأتها وحدتها – ولو بدرجات متفاوتة – كـل فرد فى المجتمع المصرى.

(٣) الآثار السياسية للبطالة:

لعل ظاهرة البطالة وبخاصة السافرة منـــها مــن أخطــر وأبرز الظواهر التى لها تداعيـــات خطــيرة علـــى المســتوى السياسى، ومبعث الخطورة الكامن فى أنها ليست فقــط إعــلان كاشف عن قصور المشاركة السياســـية والاجتماعيــة لفئــات

عريضة من المجتمع على وجه العموم، ولكـــن أيضـــا تـــهديد مستمر للاستقرار والأمن السياسى[١٢٤].

حيث تسود حالة من الغليان ضد الدولة وأجهزتـــها قـــد تتولد لدى هؤلاء المتعطلين وتجعل بعض الناشطين منهم أحزاب لمعارضة النظام القائم سواء فى إطار الشرعية أو خارج الأطـر الشرعية المسموح بها، أضف إلى ذلك أنه لما كان العمل ومـــا يناظره من أجر هو المصدر الرئيسى والوحيد للدخل لقطاعـــات واسعة من الشعب المصرى، فإن تزايد البطالة بين الشباب تعنى أنها تشكل قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر فـــى أى لحظـــة ضـــد الدولة والنظام القائم خاصة إذا استمرت معدلات البطالة لمـــدة طويلة إلى الحد الذى تعجز معه الروابط العائليـــة عـــن كفالـــة الشباب المتعطلين تبدأ الآثار السياسية للبطالـــة السـافرة فـــى الظهور، ويتركز الأثر السياسى لهذا النمط من البطالة فى نقمـــة المتعطلين فى الغالب على النظام السياسى باعتبـــاره المســـئول الأول عن بطالتهم وبشكل خاص فى البلدان التى اضطلع النظـــام الحاكم فيها لفترات طويلة بتشغيل خريجـــى النظـــام التعليمـــى وراغبى العمل بصفة عامة، ولا يتوقف الأمر عند حدود نقمـــة المتعطلين على النظام السياسى وإنما قد يمتد إلى رفضه كليـــه، وإذا لم تتوافر فرص تنظيم وتوظيف هذه النقمة وذلك الرفـــض فى إطار شرعى يستوعبه النظام السياسى، فإن الكارثة الكـــبرى

تبدأ حيث يشكل المتعطلون تربـــة خصبـــة للأفكـــار المتطرفـــة الرافضة للنظام مثل الإرهاب السياسى التى تقابلها الحكومـــات عادة بتصعيد العنف المضـــاد، وتكريـــس الأفكـــار الانقلابيـــة والإرهابية(١٢٥) كمدخل لتغيير النظام القائم لدى تلك الجماعات.

سادساً: ظاهرة البطالة على النطاق العالمى والمحلى:

١- البطالة على النطاق العالمى:

لاشك أن البطالة أصبحت ظاهرة عالمية، لأنــها تجتــاح جميع بلدان العالم دون استثناء، وإن كان ذلك بنسب متفاوتـــة بين بلد وآخر، وعلى المستوى العالمى يقدر حجــم المتعطليــن عن العمل بنحو (١٥٠) مليون متعطــل عــام ١٩٩٨م ونحــو (٩٠٠) مليون فرد يعملون عملاً جزئيــاً .Part – Time كمــا يتزايد عدم الأمان الوظيفى فى العمل، حيث يعمل جزء كبير مــن العمالة بشكل مؤقت، بحيث يتعرض للتسريح عن العمل فــى أى وقت نحو ربع العاملين فى انجلترا على سبيل المثال[١٢٦].

كما تفاقمت مشكلة البطالة فى الدول الصناعية المتقدمــة بشكل مستمر وهذا ما يوضحه الجدول التالى:-

جدول رقم (٢)

معدلات البطالة فى الدول الصناعية المتقدمة لعام ١٩٩٧

الدول	الدول الصناعية المتقدمة بشكل عام	دول الاتحاد الأوربى	الولايات المتحدة	اليابان
معدل البطالة	٧,٧%	١١.١%	٦,٧%	٥,١%

المصدر [١٢٧].

ووفقاً للبيانات الموضحة بهذا الجدول يلاحظ أن معدلات البطالة تنتشر بشكل ملحوظ في الدول الصناعية المتقدمة حيث بلغت (٧, ٧%) بينما بلغت أعلى معدلاتها في دول الاتحاد الأوربى بنسبة (١١,١%) فى حين وصلت فى أمريكا إلى (٦,٧%) وفى اليابان وصلت إلى (٥,١%) وكما تشير بعض التقديرات أنه بالرغم من أن البطالة قد انخفضت فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالى (٣,٤%) فى نهاية عام ١٩٩٨ إلا أنها كانت مرتفعة بين الشباب والأقليات الأثنية والعرقية، هذا بخلاف أن الإحصاءات الرسمية للبطالة تستبعد فى الدول الصناعية نمط العمالة المحبطة الذين يتوقفون عن البحث عن العمل لأنهم لايجدون وظائف تتفق مع نوعياتهم[١٢٨].

وهذا ما يوضح غلبة الطابع العنصرى على ظاهرة البطالة، حيث أن معدلات البطالة ترتفع بشكل واضح بين السود بدرجة أكبر من البيض فى أمريكا، وبين الشباب والإناث بشكل خاص، بل إنه فى أسبانيا يصل معدل البطالة إلى ما يزيد عن (٢١,٢%) وفى فنلندا إلى (١٥%) فى عام ١٩٩٧م حتى فى اليابان التى كانت إحصاءاتها توضح أنها تتمتع بأقل معدل بطالة فى العالم، فقد ظهرت فيها المشكلة على نحو واضح فى السنوات الأخيرة، فقد ارتفع فيها معدل البطالة من (٢,١%) فى عام ١٩٩١م إلى (٥,١%) فى عام ١٩٩٧م.

ومهما يكن من أمر تلك المعدلات المتزايدة التى شـهدتها البطالة فى الدول الصناعية المتقدمة فـإن الخطـورة هـى أن البطالة قد تطورت لكى تصبح مشكلة هيكلية (بنائيـة) وليسـت دورية بمعنى أنها أصبحت طويلة الأجـل، وأصبحـت لصيقـة بخصائص البناء الاقتصـادى والاجتمـاعى للـدول الصناعيـة الرأسمالية(١٢٩).

ولذا فقد أصبحت البطالة أخطر آفات الرأسمالية العالميـة لأنها أصبحت مرتبطة بتقدم العلم والتقنيـة أى تقـدم وسـائل الإنتاج، حيث أن استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تقدمـاً يـؤدى بصورة إجمالية إلى زيادة الإنتاجية وبالتالى إلى خفـض كميـة العمل اللازم للإنتاج، وخلق فائض فى الوقت، إنهدر هذا الفائض بتحويله إلى بطالة وحرمان من العمل والأجر(١٣٠).

وإذا كانت البطالة فى الدول الرأسمالية المتقدمة نتيجـة لفرط النمو الرأسمالى، فإنها فى الدول النامية نتيجـة لنقـص النمو من جهة، ولتحول الفائض الاقتصادى إلى الخـارج مـن جهة أخرى وذلك بدلاً من استثماره محلياً كما فى الرأسـماليات المتقدمة فى مرحلة صعودها، والتى كانت تضيف إلى الفـائض الاقتصادى المحلى الثروات المنهوبة من العالم الخارجى علـى عكس الدول النامية التى تقوم الطبقات المهيمنة فيـها بنـهب فائض نتاج عمل شعوبها بل ومداخلها الضرورية لتقدمها هديـة

مجانية للاقتصاديات والمجتمعات المتقدمة، ولـــهذا اســتفحلت ظاهرة البطالة فى الدول النامية لتشكل آفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية مركبة مما يجعل مهمة مكافحة البطالة مهمة سياســية واجتماعية بالدرجة الأولى أكثر من كونـــها عمليــة تقنيــة أو قطاعية(١٣١).

لذا أصبحت معدلات البطالة فى الدول النامية التى تعـثرت فيها تجارب التنمية المستقلة والتابعة أكثر تفاقما وحدة، حيـــث يزيد عدد العاطلين فى هذه الدول عن (١٠٠) مليون فرد، كمـــا أن نمو معدلات البطالة فيها أكبر من المعدلات التى تنمـــو بـــها فرص التوظيف التى تتبعها عمليات التنمية فى هذه الدول(١٣٢).

فلقد وصلت نسبة البطالة السافرة والبطالة الجزئية فـــى معظم الدول النامية إلى حوالى (٢٩%) فى عقد التسعينيات مـن إجمالى قوة العمل بها، ومما يجعل الصورة قاتمة هو أن أعـــداد ومعدلات البطالة ترتفع بشكل مستمر وليس هناك ما يؤكد توقـــع انخفاض معدلات البطالة فى الأجل القريب(١٣٣).

أما البطالة فى الدول العربية فليست أفضل حالا من الدول النامية، حيث تنتشر فيها معدلات البطالة بصور متفاوتة، فلقـــد تفاقمت البطالة فى الأردن بنسبة (١٨,٨%) من قوة العمل فـــى عام ١٩٩١م، وفى الجزائر ارتفع المعدل إلى (٢٤,٣%) عـــام ١٩٩٣م وفى تونس إلى (١٥%) فى عام ١٩٩١م وفى سورية

بلغت معدلات البطالة (ما بين ١٥-٢٠%) فـى عـام ٢٠٠٢م، لكن كانت أعلى معدلات البطالة وضوحاً فى الدول العربية كـانت بين صفوف العمالة الفلسطينية، إذ تقدر منظمة العمل العربيـة معدل البطالـة بينـهم بحوالـى (٤٧,٩%) فـى بدايـة عـام ١٩٩٢م[١٣٤].

على أن أكثر الصور قتامة فى طبيعة البطالة فى الـدول العربية والناميـة هى تلك المتعلقة بعمالة الأطفـال وعلاقتـها ببطالة الكبار، حيث أن هناك عشرات الملايين من الأطفال الذين يعملون فى ظروف استغلالية متطرفة، وفى مجـالات خطـيرة وصعبة وغير صحية، ولساعات طويلة كل يوم، وتسـبب لـهم هذه الأعمال الأمراض، والإصابة بالعاهات والعلل المزمنة ممـا يؤدى إلى تزايد معدلات الوفاة بينهم، خاصة وأن هؤلاء الأطفال ينتمون إلى الأسر الفقيرة والمحرومة.

وبعد أن عرضنا لصورة البطالة فـى العـالم الصنـاعى المتقدم وبعض الدول النامية والعربية يهمنا أن نعرض لحجـم تلك المشكلة فى مصر.

٢- ظاهرة البطالة فى مصر: أبعادها وأسبابها:

لقد ظهرت ظاهرة البطالة فى مصر كمشكلة رئيسية منـذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين وأخذت أبعـاداً جديـدة خاصة فى ظل التزايد السكانى المضطرد الذى بلـغ معدنـه (٢

٢,٢%) سنويا، وتزايد قوة العمل بمعدل سريع يبلغ (٢,٦%) فقط في العام فضلا عن عدم قدرة الاقتصاد المصرى علـــى توليـد فرص عمل جديدة لامتصاص ما يقرب من (٥٠٠ألف فرد كـل عام وهم الداخلون الجدد إلى سوق العمل سنويا) [١٣٥].

وبرغم فقر البيانات والإحصاءات الرسمية الدقيقة عــن معدلات التشغيل والبطالة في مصر، إلا أننا سوف نعتمد علـى البيانات المتاحة لكى نلقى الضوء على تطور هذه الظاهرة خلال ثلاث فترات تاريخية هى:

أ - *الفترة الأولى:* والتى تمتد من بداية الستينيات حتـى عـام ١٩٧٦م وهى الفترة التى شهدت فائض فى فـرص العمـل وانخفاض فى معدلات البطالة بشكل ملحوظ، حيـث بلغـت معدلات البطالة حوالى (١٧٥) ألـف فـرد وذلـك بنسـبة (٢,٣%) من إجمالى القوى العاملة، وهذا المعدل يقع تحـت المعدل الطبيعى للبطالة. وربما يرجع ذلك إلى الأخذ بسياسة التشغيل الكامل لتعيين جميع الخريجيين من مراحل التعليـم فى قطاعات الدولة المختلفة.

ب- *الفترة الثانية:* والتى تمتد من ١٩٧٦-١٩٨٩م وهى الفترة التـى شهـدت تزامن وجود تنامى ظاهرة البطالة مع الأخذ بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، على الرغم من أن هـذه الفترة قد شهدت ارتفاعا غير مسبوق فـى معـدلات نمـو

الاقتصاد المصرى حيث بلغت حوالى (٨%) فى المتوسط العام والتى اعتمدت بشكل ثابت على تدفقات الموارد من قناة السويس، وتصدير البترول من حقول سيناء، والسياحة، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، ولكن القطاعات غير التجارية قد فشلت فى خلق فرص عمل جديدة، كما أن هجرة العمالة إلى دول الخليج العربى قدمت حلاً جزئياً لحوالى (١٠-١٥%) من إجمالى قوة العمل.

وعلى هذا فقد أصبح السوق مرتبطاً بنقص فرص العمل الذى ارتبط بتزايد ظاهرة البطالة التى نجمت عن الاختلالات الهيكلية (البنائية) للاقتصاد المصرى، فلقد بلغت معدلات البطالة حسب تعداد ١٩٧٦م إلى حوالى (٧,٧%) لتصل ذروتها فى عام ١٩٨٦م إلى (١٤,٧%)[١٣٦]. أى تضاعفت معدلاتها تقريباً خلال عشر سنوات.

جـ- *الفترة الثالثة:* والتى تمتد من (١٩٩٠-٢٠٠٠) وهى الفترة التى شهدت استمرار ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادى، فلقد بلغ معدل البطالة عام ١٩٩٠م (١,٣) مليون فرد بنسبة (٨,٣%) من إجمالى قوة العمل فى مصر، ولكن النسبة الشائعة للبطالة تبدو أعلى من هذا الرقم بكثير، فطبقاً لبعض التقديرات تتراوح معدلات البطالة ما بين (٢-٤ مليون) فرد تمثل

حوالى (١٣-٢٠%) من قـوة العمـل حسـب البيانـات الصادرة من السفارة الأمريكية بالقـاهرة عـام ١٩٩٢م. وطبقاً لهذه البيانات فإن حوالى (٨٦,٩%) من البطالة هـم من العاطلين الجدد الذين يدخلون سوق العمل لأول مـرة، وحوالى (١٣,١%) فقط عم الذين كانوا يعملـون أعمـالاً سابقة، ويمكن تفسير ذلك الانخفاض فى ضوء القوانيـن الصارمة للعمل والتى تجعل من الصعب علـى كـل مـن القطاع العام والخاص تسريح أى نوع مـن العمالـة[١٣٧]. وإذا تأملنا فى طبيعة البطالة الحالية فى مصر فسوف نلحظ تطور معدلاتها بشكل مستمر وهذا ما يوضحـه الجـدول التالى:

جدول رقم (٣)

(تطور أعداد المتعطلين ومعدل البطالة فى مصر

فى الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٠)[١٣٨].

السنوات	أعداد المتعطلين بالآلاف	معدل البطالة بالنسبة لقوة العمل%	نسبة قوة العمل إلى عدد السكان%
١٩٩١	١٣٩٦٩	٨, ٨	٢٩,٠
١٩٩٢	١٤١٥٧	٨,٩	٢٨,٤
١٩٩٣	١٨٠٠٨	١٠,٩	٢٨,٩
١٩٩٤	١٨٧٣١	١١,١	٢٨,٨
١٩٩٥	١٩١٠٤	١١,٢	٢٨,٤
١٩٩٦	١٥٣٥١	٨, ٨	٢٨,٩
١٩٩٧	١٤٤٦٥	٨,٢	٢٩,١
١٩٩٨	١٤٤٧٥	٨,٠	٢٩,١
١٩٩٩	١٤٨١٨	٧,٩	٢٩,٤
٢٠٠٠	١٦٩٧٨	٨, ٨	٢٩,٧

وتكشف البيانات الموضحة فى هذا الجدول أنه برغم أن معدلات البطالة السافرة قد انخفضت من (١٤,٧%) بواقع (١.٥٧) مليون فرداً عام ١٩٨٦م إلى (٨, ٨%) بواقع (١,٥٣) مليون فرد عام ١٩٩٦م إلى أن وصلت إلى (١,٦٩) مليون فرد عام (٢٠٠٠) بنسبة (٨, ٨%) فإن هذه النسب يجب أن تؤخذ

بشيء من الحذر الشديد حيث أن هناك من يرى أنه من الصعب تصديق مقاييس البطالة هذه فى ضوء الاتجاه العام للبطالة الموثق من مسح قوة العمل بالعينة، ومؤشرات الأداء الاقتصادى فى الفترة ما بين التعدادين الآخرين، حيث أن معدل البطالة السافرة طبقاً لمسح قوة العمل بالعينة عام ١٩٩٥م توضح أنها قد قاربت إلى (١١%) وبالتالى فإن اعتماد معدل البطالة لمسح قوة العمل بالعينة يقلل من مصداقية المعدل الناتج عن تعداد ١٩٩٦م كثيراً(١٣٩).

ورغم تضارب البيانات الرسمية حول معدل البطالة الحقيقى فى مصر، فإن الواقع ومعايشة هذا الواقع يؤكد أن معدل البطالة يعد مرتفعاً ويتزايد باستمرار، وأن ظاهرة البطالة فى مصر أصبحت مشكلة مزمنة، خاصة فى ظل ارتفاع معدل الزيادة السكانية الحالية الذى وصل إلى (٢,١%) طبقاً لعام ٢٠٠٠ ودخول النسوة إلى سوق العمل (رغم أنهن لم يشكلن مشكلة فى الأربعينيات، ولم تكن هناك بطالة بل إن دخولهن ساهم فى استمرار دولاب العمل) وزيادة عدد الخريجيين، حيث توضح البيانات المستقاة من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م أن فترات البطالة كانت طويلة بالنسبة لكثير من الشباب حيث قدر أن (٢٥%) من الذكور المتعطلين ظلوا فى حالة بطالة لفترات تزيد عن أربعة أعوام متواصلة، وأن معدل

البطالة الجزئية يصل بين الذكور إلى (٧,٣%) وبين الإناث تصل إلى (١٣,٦%)[١٤٠].

والجدير بالذكر هنا أن ظاهرة البطالة قد أخذت منحى جديداً فى الآونة الأخيرة تحت تأثير التطبيق الصارم لبرنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى يعتمد على سياسة التقشف وترشيد الانفاق، لتقليل العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة وبالتالى كان لهذه السياسات تأثيراً جلياً فى خفض الطلب على العمالة وزيادة معدلات البطالة بسبب العوامل التالية [١٤١].

١- تخلى الدولة نهائياً عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومى، وعدم ارتباط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل.

٢- تقليص دور الدولة والقطاع العام فى النشاط الاقتصادى مما أدى إلى تراخى الاستثمار الحكومى فى خلق طاقات انتاجية جديدة تستوعب الأيدى العاملة العاطلة.

٣- خفض معدل الأنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والاسكان الشعبى مما أدى إلى خفض مواز فى طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه القطاعات.

٤- ضعف معدل النمو فى القطاع الزراعى بسبب تناقص الرقعة الزراعية، وضآلة الأراضى المستصلحة مما ترتب عليه

خلق فائض سكان نسبى بالريف أخذ يتدفق إلى المدن بحثاً عن العمل.

٥- زيادة أعباء الديون الخارجية التى أصبحت تلتهم أكثر من نصف إجمالى حصيلة الصادرات المصرية.

٦- انخفاض الطلب على العمالة المصرية فى دول الخليج وعودة الكثيرين منهم بعد انتهاء هذه الدول من مشروعات البنية الأساسية وسياسات التقشف التى تعانى منها فى ظل الهيمنة الأمريكية عليها.

٧- استخدام وسائل تكنولوجيا لاتسمح باستيعاب اعداد كبيرة من العمل سواء عبر الاستثمار العام أو الخاص أو الاجنبى.

٨- وأخيراً يأتى أخطر هذه العوامل وهو قضية نزع الملكية العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلى أو الاجنبى وهى ما تعرف باسم سياسة الخصخصة Privatization حيث نجم عن هذا التحويل تسريح أعداد ضخمة من العمالة المصرية، بلغت حتى فبراير ٢٠٠١م (٥٩٠, ١٥٩) فرد خرجوا على المعاش المبكر، الأمر الذى سوف يؤدى إلى تزايد معدلات البطالة فى مصر، فبدلاً من أن تسهم عملية الخصخصة فى التخفيف من حدة البطالة أدت إلى زيادتها(١٤٢).

لذا فقد أشار التقرير الاقتصادى الموحد لعام ١٩٩٦م إلى

أنه من المتوقع أن يؤدى استمرار تطبيق برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى إلى تفاقم ظاهرة البطالة، وأنه لايبدو أن تلك البرامج وما يرتبط بها من سياسات للتحرير الاقتصادى ستؤدى إلى تخفيض هذه المعدلات فى المستقبل المنظور أى أن جذور ظاهرة البطالة تكمن فى الاختلال والتشوه الذى أصاب هيكل الاقتصاد المصرى منذ أوائل السبعينيات والذى يتمثل فى انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات السلعية الرئيسية والاعتماد على القطاعات الخدمية والتوزيعية، بالرغم من الأهمية النسبية للقطاعات السلعية فى استيعاب الموارد المتاحة من قوة العمل بشكل منتج، وهو ما يعنى أن مشكلة البطالة فى مصر هى فى جانبها الأعظم بطالة هيكلية أو بنائية[١٤٣].

وهذا ما يوضح أن أسباب البطالة فى مصر – كما يقول الكردى – ليست كما يتصور البعض ترجع إلى زيادة أعداد طالبى العمل وتقليص الفرص المتاحة أمامهم، وإنما ترجع أساسا إلى عوامل كامنة فى الهيكل الاقتصادى والبيئة الاجتماعية والنظام السياسى السائد، فضلا عن غياب الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى أدت إلى بروز قضية البطالة كظاهرة عامة داخل المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة[١٤٢].

لكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا السياق: مـــا أهـــم الخصائص الأساسية لظاهرة البطالة فى المجتمع المصرى؟

فى الواقع إذا تأملنا كتلة البطالة الحالية فى ضوء تعـــداد ١٩٩٦م والبيانات التى تضمنها مسح قوة العمل بالعينة الأخيرة فى يناير ٢٠٠١ (للفئة العمرية أكثر من ١٥ عاماً، نلاحظ أنـــها تتسم بالخصائص التالية:

(١) أن الشطر الأعظم من البطالة يتمثل فى بطالـــة الشـــباب الذين تصل أعمارهم ما بين (١٥-٢٥عاماً) لتصل إلـــى (٢٧%) بالمقارنة بالمتوسط العام للبطالة ككـــل والـــذى يبلغ (٨ ,٨%) هذا بالإضافة إلى أن متوسط الاســـتمرار فى حالة التعطل يرتفع بين الشباب حيث يتراوح ما بيـــن ثلاثة سنوات وستة أعوام[١٤٥].

(٢) أن هناك تبايناً واضحاً فى التوزيع الجغرافى للبطالـــة، فلقد أظهرت البيانات أن أقل معدلات البطالة فى محافظات بورسعيد، والسويس والإسماعيلية ومرسى مطروح وهى المحافظات ذات الكثافة السكانية القليلة، ثم أقليم القـــاهرة الكبرى الذى يشمل القاهرة، الجـــيزة، القليوبيـــة بينمـــا سجلت أعلى المعدلات فى محافظـــات الدلتـــا (الغربيـــة، والدقهلية، والشرقية، والمنوفية، وكفر الشيخ، والبحيرة) وأقصى جنوب البلاد، حيث جاءت محافظة أســـوان فـــى

المرتبة الأعلى فـــى معـدلات البطالـــة وذلـــك بنســـبة (٢٠,٥٧%) وهو أعلـــى معـدل علـــى مســـتوى كـــل المحافظات تقريباً[١٤٦].

وهذا يعنى عدم العدالة فى توزيع فـــرص العمـــل بيـــن المناطق الجغرافية المختلفة.

(٣) ارتفاع نسبة البطالة بين النساء أكثر من الذكور وذلك فى كل من الريف والحضر على حد سواء، فلقد بلغت نســـبة البطالة بين الذكور (٤,٩%) من جملة قوة العمل الذكور، فى حين بلغت نسبة البطالة بين النساء حوالـــى (٢٣%) من جملة قوة العمل النسائية طبقاً لتعداد ينـــاير ٢٠٠١، وهذا ما يؤكد ظاهرة تأنيث البطالة.

(٤) انتشار معدلات البطالة بين حملة المؤهلات العلمية بشكل ملحوظ، فلقد أظهرت بيانات يناير ٢٠٠١، ارتفاع معدلات البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة بنسـبة (٦٦,٨%) ثم بفارق نسبى كبير حملة المؤهلات الجامعيـــة بنســـبة (٢٢,٥%) ثم حملة المؤهلات فوق المتوســـطة بنســـبة (٨%) ثم يأتى الحـــاصلين علـــى مؤهـــلات أقـــل مـــن المتوسطة والذين يعرفون مبادىء القراءة والكتابة بنسبة أقل من (١%) ثـــم تصـــل إلـــى نســـبة (٠٨,%) بيـــن الأميين[١٤٧]. وربما يرجع ارتفاع نسبة البطالة بين حملة

المؤهلات المتوسطة خاصة إلى نظام التعليم الفنى نفسه وعجزه عن إعداد كوادر مهنية ملائمة لسوق العمل.

(٥) ارتفاع معدلات البطالة فى المجتمع الحضرى عنه فى المجتمع الريفى، حيث وصلت نسبة البطالة فى الحضر طبقاً للتعداد الأخير (٩,٥%) فى مقابل (٨,٢%) فى المجتمع الريفى وربما يرتبط ذلك بارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية التى تبحث عن فرص عمل فى المدينة دون جدوى. ولعل هذا يوضح أن مشكلة البطالة ظاهرة متعددة الأبعاد، وذات جذور عميقة فى بنية المجتمع المصرى، وتتفاقم معدلاتها بشكل ينذر بالخطر، لذا فقد حذر تقرير دولى من تفاقم أزمة البطالة فى مصر – الذى يصدره منتدى المؤسسات الاقتصادية بالبحر المتوسط الصادر فى عام ٢٠٠٣م – فى ظل انخفاض معدل النمو إلى النصف تقريباً، وبالتالى أكد التقرير أن البطالة ستؤدى إلى القبول بفرص عمل أقل من امكانيات شاغليها، مما يؤدى إلى انخفاض المستوى العام للأجور[١٤٨].

التجربة المصرية فى مواجهة ظاهرة البطالة:

ترتكز التجربة المصرية فى مواجهة ظاهرة البطالة على عدة برامج وسياسات متعددة يمكن إيجازها فى الركائز الخمسة التالية:

(١) إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة.

حيث تم إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة بمصر فى إطار سياسة قصيرة ومتوسطة الأجل، وأخرى طويلة الأجل من أجل إقامة عدد من المدن الجديدة، وتقوم سياسة المجتمعات الجديدة قصيرة ومتوسطة الأجل على إقامة عدد من المدن التابعة Satellite cities والقريبة من مراكز المدن الكبرى (مثل مدن ١٥ مايو، ومدينة الأمل، ومدينة العبور، والمدن الجديدة جنوب الوادى) بهدف جذب السكان والأنشطة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة، أما سياسة المجتمعات الجديدة طويلة الأجل فتسعى إلى إقامة مدن مستقلة Self-contined ذات قاعدة اقتصادية مستقلة بذاتها (مثل مدينة العاشر من رمضان، ومدينة السادس من أكتوبر، ومدينة العامرية الجديدة، ومدينة الصالحية الجديدة، بهدف إنشاء أقطاب للنمو الاقتصادى تكون لها من الكيانات الاقتصادية المستقلة ما يؤهلها لتجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة فى أماكن معينة، لتوفير فرص عمل متزايدة ومنتظمة وبمعدلات للأجور تشجع العمالة على الانتقال إليها، ومن المأمول أن توفر هذه المدن حوالى (٧٥٠) ألف فرصة عمل فى قطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة[١٤٩].

ورغم أن هذه المدن الجديدة لم تحقق المستهدف منها فى خلق فرص العمل المخطط لها إلا أنها ساهمت فى استيعاب

جزء كبير من العمالة المصرية وساعدت على توطين الصناعات والمشروعات الاستثمارية فى مناطق محددة.

(٢) ***الصندوق الاجتماعى للتنمية.***

تم إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية عام ١٩٩١م بهدف توفير فرص عمل فى قطاع الصناعات الصغيرة بلغت فى مرحلته الأولى ١٩٩١-١٩٩٦ حوالى (٣٩٠) ألف فرصة عمل بما يعادل (٧٢) ألف فرصة عمل سنوياً فى المتوسط، فإذا علمنا أن فرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً على المستوى القومى (٥٠٠) ألف فرصة عمل تقريباً، فمعنى ذلك أن مساهمة الصندوق فى توفير فرص عمل تصل إلى (١٤,٣%) وهى مساهمة ضئيلة، فضلاً عن هذا أن هناك جانب كبير من فرص العمل عبارة عن عمالة مؤقتة.

وفى المرحلة الثانية الممتدة من ٩٦-٢٠٠١م فيقدر البنك الدولى عدد فرص العمل التى يوفرها الصندوق فى هذه المرحلة بحوالى (٢٠٠) ألف فرصة عمل دائمة، وحوالى (٨٠) ألف فرصة عمل مؤقتة، بالإضافة إلى عدد من فرص العمل الأخرى التى يتم توفيرها من خلال برنامج تحسين البنية الأساسية(١٥٠).

وهذا يوضح تضاؤل فرص العمل التى يوفرها الصندوق فى مرحلته الثانية عن المرحلة الأولى رغم تزايد معدلات

البطالة وتضخمها فى مصر، ناهيك عن المشاكل التى تواجه الصندوق كمشكلات التمويل، والضمانات، وعدم تفهم الفئات المستفيدة لفلسفة الصندوق وأهدافه.

(٣) برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة.

أنشىء برنامج شروق عام ١٩٩٤م بهدف تحقيق أربعة أهداف رئيسية وهى تنمية البيئة المحلية من خلال كفاءة استخدام الموارد المحلية، وخلق فرص عمل منتجة وتتمتع بالاستقرار من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية، ورفع كفاءة الخدمات المحلية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية ثم رفع مستوى أداء المؤسسات المحلية الحكومية، وغير الحكومية وقد صمم برنامج شروق لينفذ على أربعة مراحل هى:

- مرحلة الإرساء والتى بدأت عام ١٩٩٤-٢٠٠٢.
- مرحلة الانطلاق من ٢٠٠٢-٢٠٠٧.
- ومرحلة التوهج من ٢٠٠٧-٢٠١٢.
- وأخيرا مرحلة الاستدامة من ٢٠١٢-٢١٧، وقد غطى برنامج شروق فى عام ١٩٩٦م (٣٣٩) قرية ووصل عدد مشروعاته (٢٤١) مشروعا باستثمارات تقدر بحوالى (١٨٢,١) مليون جنية[١٥١].

ونظرا لصعوبة تقييم آثار برنامج شروق الآن لأنه يستهدف المجتمعات المحلية القروية على اتساعها، وبالتالى

هذا يتطلب توفر بيانات عن التركيبة الاجتماعية للمستفيدين من هذا البرنامج.

(٤) ***الصناعات الصغيرة.***

لقد اتجهت الدولة إلى تنمية الصناعات الصغيرة، لأنـــها أصبحت بدون شك قضية حتمية لمواجهة مشكلة البطالـــة فـــى مصر، وتنمية فرص عمل جديدة، ويقصد بالصناعات الصغـــيرة وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية "بأنها تلك الصناعـــات التـــى يكون حجم العمالة فيها أقل من (٥٠) عاملاً وأكثر من عشـــرة عمال" وبالتالى فإن ميزة الصناعات الصغيرة يكمن فـــى تعـــدد منتجاتها، ومرونتها فى إحلال القوى العاملة محل رأس المـــال، إلى جانب نجاح إقامتها فى المجتمعات العمرانية الجديدة، كمـــا تتميز بانخفاض تكلفة فرص العمل بها نظراً لعدم احتياجها إلـــى استثمارات ضخمة، كما أن الصناعات الصغيرة بطبيعتها كثيفـــة العمالة وبالتالى تعتمد على قوة عمل أكثر من الاعتمـــاد علـــى الآلات والمعدات[١٥٢].

وهذا يعنى أن الصناعات الصغيرة لاتخلق فقـــط فـــرص عمل جديدة باستثمارات رخيصة بل كذلك تخلقها فـــى المكـــان المناسب مساهمة فى تخفيض التكدس الســـكانى عـــن الـــوادى والمدن الكبرى. وعلى هذا فالصناعات الصغيرة من المخطط لها أن تسهم فى مصر فى مواجهة مشكلة البطالة فى عـــام ١٩٩٩م

بحوالى (٨٠) ألف فرصة عمل، وأن غالبية هذه الفرص متاحة مباشرة للخريجيين من المؤسسات التعليمية[١٥٣].

(٥) عمل برامج للتدريب التحويلى وإعادة التأهيل.

قامت الدولة بعمل برامج للتدريب التحويلى للحاصلين على المؤهلات العليا والمتوسطة وبخاصة من التخصصات النظرية التى بها فائض كبير فى سوق العمل، للتدريب على المهن والأعمال التى يحتاجها سوق العمل والمهارات الضرورية من خلال تلقى المتدرب ما ينقصه وما يحتاجه فعلاً من هذه المهارات، على أساس أن التدريب Training يعمل على حسن استخدام فرص العمل الحقيقية، وليست الزائفة، وعلى هذا فكلما تحددت فرص العمل ومجالاته، كلما أمكن توجيه التدريب المناسب، وتوفير العمالة المناسبة له، وبالمهارات المناسبة، ويترتب على ذلك عدم إهدار إمكانات القوى البشرية التى يمكن استخدامها فى مجالات أخرى تحتاجها فعلاً، خاصة وأن مشكلة مصر – كما تؤكد تقارير وزارة القوى العاملة – تتمثل فى سوء توزيع القوى البشرية على التخصصات والأعمال المطلوبة، وعدم إعداد القوى العاملة لما يحتاجه فعلاً سوق العمل[١٥٤] ولذا فقد أعطت الدولة أولوية لبرامج التدريب التى ثبت نجاحها فى مصر وطبقت فى عديد من المدن وحققت كفاءة فى مساعدة المتدربين على معرفة خبايا العمل وأسراره والمهارات المطلوبة فيه.

ورغم أهمية البرامج والسياسات العديدة التــى اتخذتــها الحكومة فى مكافحة ظاهرة البطالة إلا أنها لم تنجح فى مواجهة ظاهرة البطالة لأنها تفتقد التكامل والتنسيق فيما بينها، فضـــلا عن تواضع فرص العمل التى حققتها تلك البرامج حتـــى الآن، فبرغم فقر البيانات فإن المؤشرات المتاحة تدل على أن ظــاهرة البطالة تزداد بشكل مستمر، وتتضخم معدلاتها بحيث تســتعصى على الحلول السريعة، والمسكنات التى تقوم بها الحكومة بيــن الفينة والأخرى، وتعلن عن توفير فرص عمل لحوالــى نصــف مليون فرد خلال الخطة الخمسية الحاليــة. وتكليــف القطــاع الخاص بتوفير (٢٠٠) ألف فرصة عمل، كل هذه الحلول مؤقتــة وليست حلول جذرية لعلاج ظاهرة البطالة، وبالتالى فلكى يتــم التوصل لحل ناجح لظاهرة البطالة فى مصر من منظور التشغيل الكامل، فلابد من وضع استراتيجية متكاملة متعددة الأبعاد تقــوم على التكاتف بين دور فاعل للدولة بكل مؤسساتها (وليس مجرد حكومة مؤقتة) والمجتمع بكــل طوائفــه وتنظيماتــه المدنيــة والسياسية لإيجاد فرص عمل حقيقية وكافيــة، يوظــف فيــها العاملون قدراتهم لأقصى حد ممكن بما يحقق كفــاءة إنتاجيــة عالية، ومتزايدة من ناحية، ويوفر كسبا مرتفعا يكفــل إشــباع الحاجات الأساسية للناس فى المجتمع، ويعنى هذا خلق فــرص

عمل أفضل من المتاح حالياً على صعيدى الإنتاجية والكسب على حد سواء، فضلاً عن أهمية التكامل بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث، وتمكين عموم الناس خاصة الفقراء والمحرومين من الأصول الإنتاجية وفرص العمل بشكل متساوى ودون تمييز بين فئات المجتمع.

سابعاً: التناول المنهجى الحديث لدراسة ظاهرة البطالة:

تتعدد المصادر والأساليب والطرق المنهجية التى استحوذت على اهتمام الباحثين فى مجال الدراسة المنهجية لظاهرة البطالة وسوف اقتصر على معالجة أكثر هذه الطرق المنهجية الحديثة على النحو التالى:

(١) مصادر البيانات الأساسية للبطالة.

وتشتمل هذه المصادر على التعدادات الشاملة للسكان، ومسوح قوة العمل بالعينة، وتحتوى هذه المصادر على بيانات اجتماعية واقتصادية وديموجرافية هامة تسهم فى رسم صورة ممثلة لحالة البطالة فى المجتمع المصرى والتغيرات التى تطرأ عليها من خلال مؤشرات موضوعية وشاملة، وتتمثل فيما يلى:

أ - التعداد الشامل للسكان Census

يعد التعداد من أهم المصادر الأساسية للبيانات السكانية والاجتماعية الضخمة فهو يرمى إلى حصر الموارد البشرية للبلاد وتصوير خصائصها وصفاتها وإمكانياتها أصدق تصوير تمهيداً لاستخدام هذه المعلومات فى أداء الخدمات التى تلتزم بها الدولة قبل المواطنين لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم جميعاً، ويعتبر تعداد السكان الأساس الذى تبنى عليه

الاحصاءات الحيوية vital statistical وتقـــوم الدولـــة بعمـــل تعدادات دورية على فترات متساوية، كما تقوم بعمل تقديـــرات لعدد السكان من سنة لأخرى، وكان أول تعداد أجرى فى مصـــر على النظم الحديثة فى عام ١٨٨٢م وتلاه تعداد آخر فى عـــام ١٨٩٧م ومنذ ذلك التاريخ يجرى التعداد مرة كل عشر سـنوات، وهناك إجراءان أساسيان للتعداد هما:

الإجراء الأول: التعداد الفعلى، وهو الذى يتعلق بحصـــر جميع الأشخاص فى مكان وجودهم وقت التعداد بصرف النظـــر عن كونهم من سكان هذا المكان بصفة دائمة أو زائرين بصفـــة مؤقتة.

الإجراء الآخر: التعداد النظرى وهو حصـــر الأشـــخاص بحسب مجال إقامتهم المعتادة وبالتالى فأعضاء الأسرة الغائبون لسبب طارىء يوم التعداد يعدون مع الأسرة، وهـــذا الأســـاس يوفر صورة صحيحة لتوزيع السكان إلا أن تنفيذه صعـــب مـــن الناحية التطبيقية[١٥٥].

(ب) مسوح قوة العمل بالعينة Survey Samples

وحيث أن التعداد يجرى كل عشر سنوات، وأنه يتطلـــب مجهودات كبيرة، وتكلفة عالية، فأصبحت هناك حاجة إلى طريقة أخرى لتغطية التغيرات السكانية وإحصـــاءات القـــوى العاملـــة والبطالة، فظهرت مسوح قوة العمل بالعينة والتى هـــى عبـــارة

عن طريقة لجمع معلومات وبيانات من وعن عينة ممثلة من السكان ككل عن طريق الاحتكاك المباشر من خلال إلقاء مجموعة من الأسئلة المعدة سلفاً فى استمارة استبيان مقننه، وهى طريقة أكثر كفاءة من التعدادات العامة(١٥٦).

نظراً لما تتميز به من سمات هامة عن التعداد، أولها أنها تجرى على فترات دورية أقصر كثيراً من التعداد، مرة كل سنة منذ عام ١٩٥٧م بل كان يجرى لعدة سنوات مرة كل ثلاثة شهور، كلما كان هناك رغبة فى متابعة ظاهرة مهمة تتغير بسرعة، كما يتميز هذا النوع من المسح ثانياً بتخصصه فى أمور التشغيل والبطالة، مما يعنى توافر بعض الخصائص التفصيلية التى يتطرق إليها التعداد مثل مدة التعطل، وأخيراً يتميز مسح العينة فيما يمكن – وخاصة فى ظروف بلد كمصر – بأنه يتيح بيانات أدق عن عمليات الحصر الشامل(١٥٧).

(٢) أساليب وطرق دراسة البطالة.

هذا وتستعين الدراسة المنهجية الحديثة للبطالة بطريقتين هامتين هما طريقة البيانات المقطعية، وطريقة البيانات الطولية (التتبعية) للتوصل إلى فهم أعمق وتحليل اجتماعى أشمل لمعطيات القوى العاملة سواء من ناحية التشغيل أو البطالة.

(أ) البيانات المقطعية Cross – Sectional data

وهى نمط من التحليل الإحصائى الذى يمدنا بمعلومات عن الخصائص والعلاقات الإحصائية بين وحدات الدراسة عند لحظة زمنية معينة (لحظة جمع البيانات) Period of Reference ويسمى هذا الأسلوب أحياناً "مدخل اللقطة" أى لقطة الصورة ولهذا لايستطيع التحليل المقطعى أن يمدنا بمعلومات عن التغير أو العمليات التى تحدث عبر فترة زمنية معينة، لأن هذا الهدف يتطلب إجراء دراسة طولية أو (تتبعية) ومع ذلك تفرض الامكانيات أن يقوم الجانب الأكبر من دراسات المسح الاجتماعى على بيانات يتم جمعها فى شكل لا يناسب إلا التحليل المقطعى(١٥٨).

(ب) البيانات الطولية (التتبعية) Longitudinal data

وهى طريقة تقوم على التحليل الاحصائى والقياس الاقتصادى economic metric للحصول على بيانات موثوقة عن تطور الظاهرة خلال فترات زمنية متعاقبة، وبالتالى فعنصر الوقت هنا ضرورى لتكوين بيانات عن فترة طويلة من الزمان panel dala وبرغم أن عنصر الوقت وحده ضرورى ولكنه ليس كافياً كشرط لبناء قاعدة بيانات طولية بل لابد من أن تقترن بها أساليب متطورة من القياس الاقتصادى والمهارات الخاصة بإدارة ومعالجة البيانات التى تصبح بمرور الوقت أكثر

ضخامة وأكثر تعقيدا من سلسلة البيانات الشاملة المستخدمة فى عديد من الدراسات الامبريقية(١٥٩).

لذا تشتمل هذه الدراسة على متغيرات عديدة مما يجعل عملية جمع البيانات مكلفة للغاية فضلا عن المشكلات التى تتصل بمصداقية البيانات ودقتها، هذا وقد قام كل من بيدرسن ونيلسن pederson and Nielsen بتطبيق هذا النوع من الدراسات على البطالة باستخدام طريقة البيانات الطولية خلال فترة تمتد من (١٠) إلى (١٥) عام، وقد قام بتقسيم نتائج المسح الذى أجراه حول البطالة فى دول أوربا إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وتشمل النتائج التى تتعلق بالعوامل الخاصة بالخلفية الفردية التى تصاحب حالة البطالة.

المجموعة الثانية: وتتضمن النتائج المتصلة بالتاريخ الفردى للاعتمادية التى تتصل بحالة البطالة.

المجموعة الثالثة: وتتضمن النتائج الخاصة بأثر التأمين ضد البطالة على استمرارية حالة التعطل عن العمل لدى الشباب(١٦٠).

(٣) أدوات جمع البيانات:

يعتمد اختيار أدوات جمع البيانات فى دراسة البطالة على نوع البيانات المطلوبة، والهدف من إجراء الدراسة، ومدى

توفر الامكانيات المادية، والوقت والباحثين، لكن لابد من مراعاة شرط أساسى عند اختيار أدوات جمع البيانات وهو ما إذا كانت الدراسة تهدف إلى تقديم نتائج كمية دقيقة أو معلومات نوعية أو الاثنين معا، وعادة ما تستخدم البيانات الكمية فى الوصف الدقيق والموضوعى والتعميم.

أما البيانات الكيفية فهى تساعد على التحليل والتفسير والفهم المتعمق للسلوك، وعلى هذا تتضمن أهم الأدوات المستخدمة فى جمع البيانات عن قوة العمل سواء من ناحية التشغيل أو البطالة، نوعين أساسيين من البيانات هما:

النوع الأول: البيانات الكمية Quantitative data

وتشمل هذه البيانات استمارة الاستبيان المقننة وهى التى تطبق إما من خلال المقابلة الشخصية أو عن طريق البريد كى يملأها المبحوث بنفسه، والمصادر الثانوية مثل الإحصاءات الحيوية، والسجلات والتقارير، والنشرات الدورية، والملفات الخاصة بالقوى العاملة والتى تصدر فى مصر من معهد التخطيط القومى، ووزارة القوى العاملة، أو من المنظمات الدولية مثل منظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية، ولتوضيح المقارنة بين طبيعة البيانات الكيفية والكمية نشير إلى الجدول التالى:

جدول رقم (٤)

مقارنة بين البيانات الكيفية والكمية[١٦١].

أسلوب المقارنة	البيانات الكيفية	البيانات الكمية
حجم المسح	صغير يتراوح ما بين (٣٠-٢٠٠حالة)	كبير عادة يزيد عن ١٠٠ حالة
طريقة العينة	مختارة بطريقة الحصة أو عمدية	عشوائية
التغطيه	نمونجى (أى يغطى جماعات نمطية محددة)	ممثلة (بمتوسط حسابى)
أساليب جمع البيانات	مرنة وغير مقننة	مقننة ومحددة
طريقة السرد	تعتمد على إدراك الباحث وفهمه بشكل حاسم	تعتمد على طريقة منظمة ومحددة
الأداة	استجوابية وكيفية	جامدة وغير مرنة
طريقة التفسير	متعمقة	عامة ومنتظمة

النوع الآخر: البيانات الكيفية Qualitative data ويقصد بالبيانات الكيفية الأدوات والأساليب المستخدمة فى جمع البيانات التى تعتمد على تقديم وصف كيفى متعمق حول الظاهرة المدروسة من خلال تفاعل الباحث مع الواقع الميدانى، وتقديم

تفسيرات ذاتية حول المادة الميدانية[١٦٢].

أى أن البيانات الكيفية تميل إلى جمع وتحليل البيانات التـــى تعتمد على الفهم مع التأكيد على المعنى، ومن أهم طـــرق وأدوات جمع البيانات الكيفية مايلى:

(أ) طريقة دراسة الحالة Case Study

وتمثل طريقة دراسة الحالة إحـــدى الطـــرق المنهجيـــة الهامة التى تساعد على جمع البيانات الميدانية التـــى تســـاعد الباحث على التعمق والتبصر فى حياة الحالة[١٦٣].وتعتمد طريقة دراسة الحالة على المقابلات المفتوحة والســـجلات والوثـــائق والسير الذاتية أو تاريخ الحياة Life History من خلال تتبـــع الأحداث المرتبطة بالاتجاهات والسلوك والمواقف التـــى لـــدى المبحوثين حول موضوعات وأحداث ماضيـــة أو حـــاضرة ذات دلالة عندهم أو من وجهة نظرهم دون تدخل من قبـــل البـــاحث للوقوف على الأحداث الوثيقة الصلة بموضوع البحث، كمـــا أن السير الذاتية تكشف للباحث عن الحياة كما يعيشـــها ويفهمـــها المبحوث[١٦٤].

(ب) المقابلات المتعمقة in depth – interview

وتعد المقابلات المتعمقة أداة استكشافية لتحديد نوعيـــة البيانات الهامة لدراسة لاحقة، وتعتمد هذه الطريقة كما يقـــول Spradly على التفاعل بين القائم بالمقابلـــة والمبحـــوث، ممـــا

يتطلب إقامة علاقة ذات طبيعة إنسانية مع المبحوث، والسعى إلى الفهم والإصغاء أكثر من الشرح وإلقاء الأسئلة، وبالتالى فهى تتطلب التعرف على الثقافة السائدة ولغة المواطنين وظروفهم فى الحياة اليومية(١٦٥).

(ج) الجماعة البؤرية .Focus group

وهى أداة من أدوات البحث يمكن بواسطتها جمع البيانات من خلال التفاعل الجماعى حول موضوع يحدده الباحث ويتضمن هذا التعريف ضرورة أن تشتمل الجماعة البؤرية على ثلاثة عناصر أساسية هى:

١- أن الجماعة البؤرية أسلوب من أساليب البحث المكرس لجمع البيانات.

٢- أنه ينظر إلى التفاعل فى المناقشات الجماعية كمصدر للبيانات.

٣- أنه يسلم بالدور الإيجابى للباحث فى توجيه المناقشات الجماعية لأغراض جمع البيانات(١٦٦).

وفى الواقع لقد شاع استخدام هذه الأداة لجمع البيانات الكيفية فى الآونة الأخيرة نظرا لما تتميز به هذه الأداة فى أنها تستنبط المعلومات بطريقة تسمح للباحثين تفسير أسباب بروز قضية ما، ونتيجة لذلك يمكن فهم الفجوة بين ما يقوله الأفراد وما يفعلونه على نحو أفضل والوصول إلى تفسيرات متعددة لاتجاهات المبحوثين وسلوكهم(١٦٧).

ثامنا: الرؤية المستقبلية لدراسة ظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها فى المجتمع المصرى:

يتضح من عرض وتحليل أهم الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى دراسة ظاهرة البطالة أن هناك اهتماما ملحوظا ببلورة مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية ، بل وربطها بالاتجاه الأوسع لعملية العولمة الذى يربط بين زيادة معدلات البطالة وتيارات العولمة، فى إطار النظرة إلى البطالة باعتبارها مرتبطة ببنية النظام الرأسمالى العالمى الحديث كنتيجة لفرط النمو الرأسمالى بدون توافر فرص عمل للأفراد حتى أصبحت البطالة آفة الرأسمالية الحديثة.

وعلى هذا يمكن أن نستخلص عددا من العناصر الهامة على النحو التالى:

١- إن البطالة ظاهرة مجتمعية عالمية تسود كافة المجتمعات البشرية بلا استثناء، وإن كانت تتفاوت حدتها من مجتمع لآخر، من حيث درجة انتشارها، والأسباب المؤدية اليها، والآثار الناجمة عنها، فضلا عن تعدد وتشابك العوامل والدوافع المؤدية اليها بحيث يتعذر فصلها على المستوى الواقعى عن بعضها البعض.

٢- مازالت دراسة البطالة تفتقر إلى نظريات خاصة بها يكون هدفها مباشر تناول القضايا الخاصة بظاهرة البطالة ذاتها

وما ينجم عنها من مصاحبات اجتماعية وثقافية كثيرة وليس ضمن اهتمامات موضوعات أخرى اجتماعية واقتصادية، وبالتالى يلاحظ على الاجتهادات النظرية الحديثة افتقارها للتنظير السوسيولوجى لقضية البطالة باعتبارها ظاهرة ترتبط بالسياق الاجتماعى والثقافى المحيط بها، وبالتالى تتأثر بالتغيرات التى تحدث فى هذا السياق سلبا وايجابا.

٣- يلاحظ على الاتجاهات السائدة فى دراسة البطالة التركيز على دراسة ظاهرة البطالة فى اطار علاقتها بظواهر أخرى سواء كانت تنظر إلى البطالة باعتبارها سببا أو نتيجة أو متغيرا مستقلا أو تابعا، بمعنى أنها قد تكون سببا يتخمض عنه آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة أو نتيجة بمعنى أنها قد تحدث بسبب مجموعة من المتغيرات أو السياسات التى تصيب هيكل الاقتصاد القومى أو الخلل فى سوق العمل أو لعدم ارتباط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل(*). دون الاهتمام بدراسة ظاهرة البطالة ذاتها وأبعادها المتعددة والتعمق فى فهم أسبابها والتحديات التى تواجهها فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

٤- كما يلاحظ على البحوث والدراسات التى تناولت دراسة البطالة ميلها إلى الجانب الامبريقى دون الجانب التنظيرى

أو التفسيرى، والاعتماد على التفسيرات الاقتصادية الجزئية دون الاستناد إلى التفسيرات الاجتماعية الشاملة من منظور النظريات الأساسية فى علم الاجتماع، ولذا فمعظمها دراسات سطحية تفتقر إلى التحليل الاجتماعى العلمى المتعمق، كما أن معظمها دراسات تنطلق من فروض أو تساؤلات عامة بالاعتماد على بناء منهجى صارم دون الوصول إلى نتائج أكثر عمقا ووضوحا فى تفسير حالة البطالة ذاتها والأفراد الذين يعانون من وطأتها عليهم.

٥- هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الاهتمام من جانب علماء الاجتماع بدراسة قضايا المتعطلين أنفسهم ورؤيتهم للعالم، وبخاصة ما يتعلق بمشاكل العاطلين وهمومهم، وتجربتهم الذاتية، ومعاناتهم فى البحث عن إيجاد فرصة عمل، والاهتمام بدراسة ثقافة العاطلين ومظاهرها، وأساليب التكيف مع حالة البطالة، الجزئية، وبطالة المتقاعدين على المعاش مبكرا، ودراسة شبكة العلاقات الاجتماعية للمتعطلين عن العمل، علاوة على الاهتمام بدراسة ظاهرة البطالة والعمل اللائق، والبطالة بين النساء، والتمييز النوعى فى فرص العمل، والبطالة والتنمية الإنسانية، والعولمة وظاهرة البطالة وغير ذلك من الموضوعات الهامة من منظور علم الاجتماع والتى يتطلب التركيز عليها مستقبلا.

٦- العمل على ضرورة وجود سياسة اجتماعية شاملة تنطلق من استراتيجية قومية متكاملة ومتعددة الأبعاد تتضافر فيها كافة الجهود الشعبية والحكومية فى ظل قيادة دولة فاعلة (وليس مجرد حكومة مؤقتة) لمواجهة مختلف أشكال البطالة من خلال السعى إلى تحليل الأسباب والدوافع الحقيقية التى أدت إلى بروز هذه الظاهرة، ووضع مجموعة من السياسات المتكاملة فى إطار القضاء على تلك الأسباب وصولا إلى هدف التشغيل الكامل، وذلك من خلال الركائز التالية:

أ - توفير البيئة المؤسسية الملائمة لقيام المشروعات الصغيرة.

ب - تحقيق التكامل بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث للمساهمة فى خلق فرص العمل المنتجة.

جـ- الاعتماد على استراتيجية تكثيف العمالة وليس تكثيف رأس المال.

د - القيام بعمل اصلاحات تنظيمية ومؤسسية شاملة تبدأ بمحاربة الفساد بكافة صورة وإصلاح نظم الحكم فى إطار سيادة القانون الفعلى.

هـ- العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادى من خلال

استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات لامكان خلـــق فرص العمل المطلوبة كل عام.

و – تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى الحصول علــــى فــرص العمل بين كافة المواطنين حتى يصبح لعمــوم النـــاس والفقراء فرصة التمكين من العمل المنتج الذى يحقـــق لهم إشباع احتياجاتهم الأساسية.

المراجع والحواشى:

(١) Giddens, A., Sociology. 3ed, polity press, Combridge, 2000, pp. 327-338.

(٢) Pianna, V., unemployment, economics web institute. 2001, p.I

(٣) Borgatta, E., and Montogomery, R., Encyclopedia of sociology. 2nd. Ed., Vol.5 icmillan Reference, N. Y., 2000, p. 3263.

(٤) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، الجزء الأول، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٨١.

(٥) عبد الله مصلح النفيعى، حول تعطل الخريجين فى الخليج، فى التعطل فى دول الاسكوا، منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة، فبراير ١٩٩٤، ص٢٦.

(٦) O' Higgin's, N., the challenge of youth unemployment. Ilo, Employment and training papers, 1999, p. 3 (http:// www, Ilo.org / public / english 60 empfo, publ/ etp. Seven.htm).

(٧) جميل طاهر، وصالح العصفور، الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط فى دول مجلس التعاون لدول الخليج، المجلس العربى للتخطيط، الكويت، ط١، ١٩٩٦، ص١١٧.

(٨) Piana, V., unemployment. Op. Cit., p.L.

(٩) نادر فرجانى، البطالة فى مصر، الأبعاد والمواجهة، مركز المشكاة، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٩، ص١.

(١٠) حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، جـ٢، القاهرة، ١٩٦٧، ص٥٨.

(١١) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة. عادل الهوارى وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح، العين، ١٩٩٤، ص٧٣٩.

(١٢) رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٢٦، أكتوبر ١٩٩٧، ص٣١.

(١٣) سيمون كوماندر، الدولة والتنمية الزراعية فى مصر، ترجمة على عبد العظيم، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط١، ١٩٩١، ص٢٠٦.

(١٤) المرجع قبل السابق، ص٣٤.

(١٥) أنظر فى هذا الصدد كل من:

Chen, H., et al, unemployment classifications and subjective well – being. The editorial Board of sociological Review, published Black well, U.S.A. 1994, pp. 62-74.

رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سابق، ص ص ١٨-٢٢.

(١٦) Bulmer, M. and warwich, D., Research Strategy. In Bulmer, M., war wich, D., (eds) social Research in developing countries Surveys and censuses in the third world. John wiley and sons timited, N. Y. 1983, p. 33.

(١٧) Gidden's, A., Sociology, op. Cit., p. 328.

(١٨) محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، مشكلة البطالة فى الوطن العربى: دراسة استطلاعية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٦.

(١٩) Rowntree, S., and lasker, B., unemployment as a social study. Mecmillan, ondon, 1911.

(٢٠) Leana, C. R., and Feldman, D. C., Coping with jobless, How individuals organizations and Communities Respond to layoffs. Lexington Books, N. Y. 1993, pp. 1-10.

(٢١) Weiss, S. R., and Riesman, D., work and automation. Problems and Prospects. In Merton, R., and Nisbet, R. (eds) Contemporary social problems. Harcourt. Brace and world in c., N. Y. 1976, pp. 604-605.

(٢٢) Benoivenge, V. R., and smith, B. D., unemployment migration and growth. journal of political economy. N. Y., No. 3, Vol. 105, 1997.

(٢٣) رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سابق، ص٢٢٦.

(٢٤) Marshall, G., what is happening to the working class?. In: lowry lawsen et al eds) sociology Reviewed, collins educational, London, 1993, pp. 50-53.

(٢٥) عارف دليلة، البطالة والفقر: أسبابهما وعلاجهما، ٢٠٠٢.
(http: www, goodle, com.)

(٢٦) Todaro, M. P., economics for a developing world (An introduction to principles and policies for development). 3rd. ed., London and N. y, Longman, 1994, pp. 202-204.

(٢٧) Giddens, A., sociology , op cit., pp. 326-329.

(٢٨) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، مرجع سابق، ص٢٨٢.

(٢٩) Aberg, Y., et al., social interactions and unemployment, june, 2003 (http:www,goodle,com.)

(٣٠) U.N.D.P. Human development in the Arab Rigion. Human development Report office, N.Y., June, 1993, p.L.

(٣١) نادر فرجانى، التنمية الإنسانية (المفهوم والقياس)، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٨٣، السنة ٢٥، سبتمبر ٢٠٠٢، ص٦٩.

(٣٢) محمد ياسر الخواجه، الأبعاد الاجتماعية لنظام المعاش المبكر فى ظل سياسة الخصخصة، فى كتابات اجتماعية معاصرة، تحرير محمد سعيد فرح، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٣٢.

(٣٣) Swedberge, R., economic sociology: Past and present. Current sociology, sage ublications, No1, Vol. 35, spring, 1987, p. 67-678.

(*) لكن ترى بعض الدراسات الحديثة التى أجريت فى كندا فى الفــترة من ١٩٩٠-١٩٩٩م أن الصلة بين التغـــير التكنولوجـــى الحديـــث وزيادة معدلات البطالة ضعيفة للغاية أنظر:

Timothy, C.S., Structure unemployment and technological change in Canada., Canadian public policy, vol. 26, July, 2000, pp. 109-123.

(٣٤) Giddins, A., Sociology, op cit., pp. 331-333.

(٣٥) Marshall, G., on the sociology of women's unemployment, its neglected and significance. The sociological Review, Vol. 32, No2, 1984, pp. 229-234.

(٣٦) مصطفى خلف، ومحمـــد ياســر الخواجـــه، البطالـــة ومصاحباتـــها الاجتماعية فى المجتمع القطرى (بحث ميدانى) مقبول للنشر فـــى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب ، جامعة القـــاهرة، ٢٠٠٢،ص ٣٨ .

(٣٧) Engbersen ,G., et al, Cultures of unemployment A comparative Look at Long- Term unemployment and urban poverty. Westview press, San Francisco and oxford, 1993, p. 153.

(*) حيث تستخدم مارى دوجلاس الثقافة culture بمعنى أنها ليست فقـــط أساليب التكيف مع البيئة الاجتماعية ولكن أيضاً بمعنى التكيـــف مـــع الرموز والأفكار والقواعد التى تنظـــم تصرفـــات النـــاس وعلاقاتـــهم الاجتماعية: أنظر

Engbersen, G., et al, op cit., p. 158.

(٣٨) Ibid., pp. 154-161.

(*) المتوالية الهندسية تعنى أن أية قيمة من قيـــم هـــذه الســـرعة يمكـــن الحصول عليها بضرب القيمة السابقة عليها فى عدد ثابـــت مثـــال

٢،٤،٨،١٦،٣٢. الخ.

(٣٩) رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سابق، ص١٧٣.

(٤٠) رمزى زكى، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة، الكويت، العدد ٨٤، ديسمبر ١٩٨٤م.

(٤١) Arizpe, L. et al, population and environment westview press, San Francisco, 1994, pp. 2-4.

(٤٢) Dan – Fim, education for jobs; the Route to yts. In sociology Reviewed, op cit. pp. 27-33.

(٤٣) Bonjvenge, V. and smith, B. P., op cit., p. 210.

(٤٤) Rondinelli, D. A., and Kasarda, J. D., Job Creation Needs in Third world Cities. In: Kasardo and Parnell (eds) Third world Cities (Problems, Policies, and prospects). Sage Publications, London, 1993, p. 104.

(٤٥) مصطفى خلف عبد الجواد، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى دراسة المؤشرات الاجتماعية، بحث مرجعى مقدم للجنة الترقية (أستاذ)، مايو ٢٠٠٣، ص٢٢.

(٤٦) McGee, T. G., on the utility of dualism, the informal sector and Mega urbanization in developing countries, J. A. R., Vol. 17, 1997.

(٤٧) Kellner, D., Theorizing Globalization, American sociological Review, N. Y. Vol 20, No. 3, Nov. 2002, pp. 285-309.

(٤٨) Bauman, Z., Globalization, the Human Consequences, Cambridge, polity press, U.K., 1998.

– ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٨، ص ص ٤-٦.

(٤٩) تقرير التنمية فى العالم، الدولة فى عالم متغير، البنك الدولى للإنشاء والتعمير، ط١، يونيو، ١٩٩٧، ص ص ٧١-٧٢.

(٥٠) U.N., exploratory study approaches to the social impact of structural adjustment policies, Escw, N. Y. 1997, p. 20.

(٥١) محمود عبد الفضيل، مصر والعالم على أعتـــاب ألفيـــة جديـــدة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٥٠.

(٥٢) Nyariba, B., Global Youth unemployment, 2003. (h.ttp//youth.link.taking global org/express article/him)

(٥٣) خلاف خلف الشاذلى، آفاق التنميـــة العربيـــة وتداعيـــات العولمـــة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، مجلة شئون عربية، الأمانـــة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٠٥، مـــارس٢٠٠١، ص ص ٥٨-٦١.

(٥٤) CorrFried, H., compromising positions Emergent meo - Fordisms and embedded gender contracts. British Journal of sociology, Vol., 54, No. 2, outledge Journals, London, June 2000, pp. 235-255.

(٥٥) Giddens, A., Sociology, op. Cit., p. 333.

(٥٦) Pianta, M., and vivarelli, M., unemployment, structural change and Globalization, Ilo, 2003. (http://www.iloilo.it/english/actraw/tetearm/global/ilo/art/s. htm)

(٥٧) Kolberge, W. H., Jobs without people and people without jobes. U.S.A, today, Vol. 116, July, 1987.

(٥٨) محمود عبد الفضيل، المجتمع والدولة فى الوطن العربـــى فـــى ظـــل سياسات الرأسمالية الجديدة (مصر) مركز البحوث العربية، منتـــدى العالم الثالث، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٣١-٣٢.

(٥٩) هانس بيتر مارتين، وهارلد شومان، فخ العولمـة: الاعتـداء علـى الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، مراجعة رمـزى زكى، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٣٨) أكتوبـر ١٩٩٨، ص٩-١٥.

(٦٠) Kellner, D., op cit., pp. 285-301.

(٦١) Kiely, R., Globalization, post – fordism and the contemporary context of evelopment. International Sociology, Vol. 13, No.1, sage, London, March 1998, pp. 95-115.

(٦٢) Makey, R. unemployment as exclusion, unemployment as choice. In: law less and Hardy (eds.) unemployment and social exclusion, Jessica, king sley publishers, London, 1998, pp. 63-66.

(٦٣) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمـد الجوهـرى وآخرون، مرجع سابق، ص٢٤٦.

(٦٤) Maxwell, A., the underclass, social isolation and concentrations Effects, ritique of Anthropology, Sag, London, Vol. 13, 1993, p. 231.

(٦٥) Pianta, M., and vivarelli, M., unemployment, structural, Change and Globalization, op. Cit., p. 1.

(٦٦) Poveda, M., and santos, R., excluded identities the New Characteristics of ontemporary unemployment. Sociological del-lavoro, Vol. 59, No. 60, 1995.

(٦٧) Dasquta, p. and serageldin, J., social capital. A Multifaceted perspective. The world Bank, Washington, D. C. 1999, Reviewed by Keith Denay in Critical Sociology, vo. 26, No 3, 1999, pp. 350-353.

(٦٨) Edwards, R., Social capital (A sloan, work, and family, Encyclopedia Entry, south Bank Uni. 2003. (http./www,qoodle:com.)

(٦٩) Morrow, V., Conceptualizing social capital in Relations to the well – being of children and young people A critical Review. the editorial Board of the sociological Review, Blackwell, U.K, 1999, p. 744-761.

(٧٠) تقرير التنمية البشرية (مصر) التنمية المحلية بالمشاركة، معهد التخطيط القومى، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥٦.

(٧١) خلاف خلف الشاذلى، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى رأس المال الاجتماعى، بحث مرجعى مقدم للجنة العلمية الدائمة للترقية (أساتذة)، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٣.

(٧٢) Morrow, W., op. Cit., pp. 744-761.

(٧٣) نادر فرجانى، العولمة والعمالة، فى كتاب "العولمة نحو رؤى مغايرة" كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٤٣-١٤٥.

(٧٤) Farichild, H.P., Dictionary of sociology. Little field Adams and Co., New ersey, 1975, p. 332.

(٧٥) عاطف غيث (تحرير) قاموس علم الاجتماع، إعداد مجموعة من الأساتذة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٥٠٦.

(٧٦) رزق الله هيلان، البطالة والفقر؛ ملاحظات وتأملات، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠١.
(http.//www.maihowm.com/syr/articies,ol/noylon.htm)

(٧٧) Ilo, job creation and poverty alleviation in Egypt: Strategy and programmes. 1998, p. 8.
(http.//www,ilo/org/public/english/125pddle/leund/index,htm)

(٧٨) U.N.D.P, Human development Report. N.Y. Oxford university press. 1997, p.15.

(٧٩) نادر فرجانى، البطالة فى مصر: الأبعاد والمواجهة، مرجع سابق، ص ص ١-٢.

(٨٠) Todaro, M., economics for a developing world. Op. Cit., p. 198.

(٨١) Ibid., p. 198-199.

(٨٢) Marsh, C. and Alvaro, J. L., across – culture perspective on the social and psychological distress caused by unemployment: A Comparison of Spain and the U.K. Eurpean sociological Review, Oxford uni-press, Vol. 6, No. 3, dec. 1990, p. 237.

(٨٣) Magill, R., and Delgado, H., international Encyclopedia of Sociology, Vol. 2. ensylivania Uni., London, 1995, p. 1432.

(٨٤) IIo, Job. Creation and poverty alleviation in Egypt, op. Cit., p.8.

(٨٥) نادر فرجانى، البطالة فى مصر: الأبعاد والمواجهة، مرجع سابق، ص ص ٧-٨.

(٨٦) نادر فرجانى، العولمة والعمالة، مرجع سابق، ص ص ١٤٢-١٤٣.

(٨٧) إسماعيل صبرى عبد الله، التنميـــة البشـــرية: المفـــهوم والقيـــاس والدلالة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثانى للجمعية العربية للبحـــوث الاقتصادية، بيروت، ١٩٩٢.

(٨٨) Mateo, A., The unemployment trap, Long – learm unemployment and low education attainment in six countries. Council for cultural Co. operation, Paris, 1992.

(٨٩) Marshall, G., on the sociology of women's unemployment: its neglect and ignificance; op. Cit., p. 234.

(٩٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعـــداد العـــام للســـكان والإسكان، القاهرة، يناير ٢٠٠١، ص١٠.

(٩١) نوال السعداوى، الحراك والشراك (عن الرأسمالية والتغيرات المحلية الاقتصادية والثقافية)، فى كتاب العولمة والتحولات المجتمعيـــة فـــى الوطن العربى، تحرير عبد الباسط عبد المعطـــى، مكتبـــة مدبولـــى، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٣٠.

(٩٢) شريف حتاته، العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولـــى، فـــى كتـــاب العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، مرجع ســـابق، ص ص ٢٤٩-٢٥٣.

(٩٣) Weiss, S. R., and Riesman, D., work and automation: problems and prospects. Op. Cit., p. 607.

(٩٤) نادر فرجانى، البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص٧.

(٩٥) Ilo, Job creation and poverty alleviation in Egypt. Op. Cit., p p. 7-8.

(٩٦) سيمون كوماندر، الدولة والتنمية الزراعية فى مصر، مرجع ســـابق، ص١٨٨.

(٩٧) عمرو محى الدين البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى، فـــى المجلـــد الأول للندوات الاقتصادية، المجلس الأعلى لرعايـــة الفنـــون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ص ٣٧-٤٩.

(٩٨) عالية حبيب، البطالة فى الريف المصرى بيـــن البيانـــات الرســـمية والواقع المعاش، دراسة ميدانية بإحدى القرى المصرية، فى مؤتمـــر القرية المصرية: الواقع والمستقبل، فى الفترة من ١٠-١٢ إبريـــل ١٩٩٤، الجزء الثانى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤٣٢.

(٩٩) Weiss, S. R., and Riesman, D., op. Cit., pp 604-605.

(١٠٠) Foster. Carter, A., The sociology of development Causeway press ltd., England, 1986, p. 51.

(١٠١) محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الاقتصادى (بين النظرية والتطبيق) دار الأهالى، سورية، ط١، ١٩٩٨، ص١٩.

(١٠٢) Amerah. M., unemployment in Jordan: Dimensions and prospects. Centere for international studies, Amman, 1993, pp. 54-55.

(١٠٣) Ilo, employment, growth and Basic Needs. Praeger publishers, N.Y and London, 1977, p. 17.

(١٠٤) Livesey, F., a text book of economics. 2nd. Ed., poly tech publishers Ltd. Stockport, 1982, pp 120-131.

(١٠٥) Amerah, M., op. Cit., p. 54.

(١٠٦) حامد عمار، فى بناء الإنسان العربى: دراسات فى التوظيف القومى للفكر الاجتماعى والتربوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص٢١٢.

(١٠٧) Chen, H. et al, unemployment Classifications and subjective well – being. Op. Cit., pp. 62-77.

(١٠٨) عاطف عجوة، البطالة فى العالم العربى وعلاقتها بالجريمة، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٥.

(١٠٩) أنظر دراسة هامة ، محمد أحمد بيومى، التطرف والعنف فى المجتمع المصرى، فى كتابه، المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

(١١٠) رمزى زكى، وداعا للطبقة الوسطى (تأملات فى الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١١١.

(١١١) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير، ١٩٩٢، ص١٤٢.

(١١٢) سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني، في كتاب الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، يونيو، ١٩٩٠، ص٢٢٩.

(١١٣) Desimone, J., illegal Druge use and Employment. Labour economics, the uni- of Chicago press, Vol. 20, No. 4, October, 2002, pp. 952-955.

(١١٤) علي ليلة وآخرون، تعاطي المخدرات بين شباب العشوائيات: دراسة ميدانية لمنطقة الشرابية، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص١٣٠.

(١١٥) رمزي زكي، وداعاً للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص١١٠.

(١١٦) Winter, M., and Short, C., believing and belonging Religion in rural England. The British journal of sociology. Vol. 44, No. 4, Dec., 1993, pp. 35-649.

(١١٧) محمد صفي الدين أبو العز وآخرون، مشكلة البطالة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص ١٧٤-١٧٥.

(١١٨) محمد الجوهري، ملامح التغير في المجتمع المصري المعاصر، محاولة لتشخيص المشكلات، في محمد الجوهري وآخرين، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٢٠.

(١١٩) اعتماد علام وآخرون، التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩٥، ص١٤٩.

(١٢٠) Lagadim, F. et al, commission on Globalization, unemployment and decent work, 2001, pp. 1-7 (http/www/nediee/org.za,summit,2001,com.htm).

(١٢١) محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، مرجع سابق، ص١٦٩.

(١٢٢) أنظر: Sen, A. K., Development as freedon. Anchor Books London, 1999.

(١٢٣) تقرير التنمية البشرية عن مصر (١٩٩٦)، معهد التخطيط القومـى، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٦،٣٥.

(١٢٤) أمانى قنديل وآخرون، سياسة التعليم الجامعى فى مصـــر: الأبعـاد السياسية والاقتصادية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كليـــة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص٩.

(١٢٥) محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٧٩-١٨٠.

(١٢٦) تقرير التنمية البشرية عن العالم لعام ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة الانمائى، مطبعة جامعة اكسفورد، نيويـــورك، اكســفورد، ٢٠٠٠، ص٤٠.

(١٢٧) تقرير عن التنمية فى العالم، الدولة فى عالم متغير، البنك الدولـــى، ط١، يونيو ١٩٩٧، ص٢٢٣.

(١٢٨) Borgatta, E., and Montgomery, R., op. Cit., p. 3263.

(١٢٩) رمزى زكى، الاقتصاد السياسى البطالة، مرجع سابق، ص٥٦.

(١٣٠) رزق الله هيلان، البطالة والفقر (ملاحظات وتأملات) جمعية العلـوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٣، ص٧.
(http: WWW. Mohovm. Co. /sur/articleo/haylam/htm)

(١٣١) عارف دليله، البطالة والفقر: أسبابهما وعلاجهما، مرجع ســـابق، ص١.

(١٣٢) محمد صفى الدين أبو العز وآخرون. مشكلة البطالة فـــى الوطـن العربى، مرجع سابق، ص١٢

(١٣٣) Todaro, M. P., economics for developing world. Op cit., p. 193.

(١٣٤) أنظر كل من:

- رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سابق، ص ص ١٤٧-١٤٩.

- عارف دليله، مرجع سابق، ص٣.

(١٣٥) Ilo, job Creation and poverty alleviation in Egypt: Strategy and Programmes. Op. Cit., pp. 4-6.

(١٣٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان، القاهرة، تعداد عام ١٩٧٦، ١٩٨٦م.

(١٣٧) U.N., economic Reforme and structure adjustment programme in Egypt. Economic and social council, October, 1993, p. 51.

(١٣٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ص ١-١٠.

(١٣٩) نادر فرجانى، البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص٥.

(١٤٠) تقرير التنمية البشرية (مصر) لعام ١٩٩٦، مطبعة الأهرام التجارية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥١.

(١٤١) رمزى زكى، قضايا مزعجة (مقالات مبسطة فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة) مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ١٣٥-١٣٩.

(١٤٢) محمد ياسر الخواجة، الأبعاد الاجتماعية لنظام المعاش المبكر فى ظل سياسة الخصخصة. فى كتاب كتابات اجتماعية معاصرة. مرجع سابق، ص٢٢١.

(١٤٣) محمد نصر فريد وآخرون، خصائص سوق العمل فى مصر، معــهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٩.

(١٤٤) محمود فهمى الكردى، السياسة الاجتماعية وتنمية فرص العمـــل، فى ندوة تنمية فرص العمل، مرجع سابق، ص١١.

(١٤٥) Ilo, job creation and poverty alleviation in Egypt, op. Cit., p. 8.

(١٤٦) رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الكتاب السنوى، الإصــدار الثـــالث، أغســطس، ١٩٩٧م.

(١٤٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة، والإحصاء، مرجع سابق، ص١٠.

(١٤٨) جريدة الوفد الأسبوعى، العـــدد ١٠٢٨، بتـــاريخ ٢٠٠٣/١١/٦، ص١.

(١٤٩) سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، الـــدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ١٩٨٨، ص ص ٣١٨-٣٣٤.

(١٥٠) حسن محمد، القطاع غير الرسمى بين الدولة والعاملين بـــه، فـــى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية فـــى الفـــترة مـــن ٧-١٠مايو ٢٠٠٠، المركز القومى للبحوث الاجتماعيـــة والجنائيـــة، المجلد الثانى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٦٥٤-٦٥٦.

(١٥١) تقرير التنمية البشرية (مصر) عام ١٩٩٦، مرجع سابق، ص٩.

(١٥٢) عزمى مصطفى، دور الصناعات الصغيرة فى خلق فرص العمـــل، ندوة تنمية فرص العمل، الجمعية المصريـــة للاتصـــال مـــن أجـــل التنمية، الجيزة، ديسمبر ١٩٨٧م، ص١٩.

(١٥٣) عبير فرحات سليمان، دور القطاع الخاص الصناعى فى مواجهـــة مشكلة البطالة فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، مودعـــة

بكلية التجارية، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

(١٥٤) محمد أحمد رشدى، سياسات التدريب وتنمية فرص العمل، مرجع سابق، ص٧.

(١٥٥) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٣٦١.

(١٥٦) Bulmer, M., interviewing and field organization. In: Bulmer, M. and warwich, p., (eds.) social Research in developing countries (surveys and censuses in the third world. John wily and sons limited, N.Y., 1983, p. 227-228.

(١٥٧) نادر فرجانى، البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص٢.

(١٥٨) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، مرجع سابق، ص٣٧٩.

(١٥٩) Pederson, P. J., and Nielsen, N., unemployment what do we know from longitudinal data? In: lange, t., (ed.) unemployment in theory and practice. Edward Elgar, U.K., 1998, p. 68.

(١٦٠) Ibid., pp. 67-95.

(١٦١) ward, M., Missing the point: Sampling Methods and Tupes of error in Third world surveys in identifying poverty issues. In: Blumer, M., and warwich, D., (eds) social Research in developing Countries, op. Cit., p. 137.

(١٦٢) Denzin, N.K., and linclon, Y. (eds.) collecting and interpreting Qualitative Materials. Sage publications London, 1998, p. 85.

(١٦٣) Stake, R.E, Cases studies. In: Denzin and linclon, (eds.) op. Cit., p. 93.

(١٦٤) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الآجتماعى، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٥٨.

(١٦٥) Fontana, A., and frey, J., interviewing: The Art of science, op. Cit., pp. 56-57.

(١٦٦) Morgan, D. L., focus groups as Qualitative Research. Sage, thousand, oaks, 1988, p. 130.

(١٦٧) مصطفى خلف، ومحمد ياسر الخواجة، الجماعـة البؤريـة كـأداة للبحث الاجتماعي: بحث ميداني في علم السـكان، بحـث مقبـول للنشر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعـة القاهرة، أغسطس، ٢٠٠٢، ص٢٦.

(*) أنظر بحوث المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد في الفترة مـن ٢٠-٢٢ فبراير، ١٩٨٩، حول البطالة في مصر، تحرير سـلوى سـليمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

الفصل الثالث

الاتجاهات النظرية الحديثة
فى دراسة الفقر

أولاً:مدخل الدراسة :

حظيت ظاهرة الفقر فى السنوات القليلة الماضية باهتمام متزايد من قبل الباحثين الإجتماعيين والإقتصاديين، ومن الدوائر والمؤسسات البحثية والمنظمات العالمية، حيث شهد العالم تزايد ظاهرة الفقر فى المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن شهدت الدول النامية تفاقم ظاهرة الفقر بشكل أصبح يهدد سكان هذه المجتمعات، فمع نهاية الثمانينات، وبداية التسعينيات أصبحت الدول النامية تعانى من انخفاض مستوى الدخل الحقيقى لأسباب بعضها داخلى والآخر خارجى، ونتيجة للجوء الدول النامية إلى الإقتراض الخارجى وعجزها عن سداد التزامتها الخارجية بدأت تظهر توجهات تنادى بضرورة التزام هذه الدول ببرامج وإصلاح هيكلى مثل الخصخصة، وتحرير التجارة العالمية (Gatt) ورفع الدعم عن السلع الأساسية، ورغم نجاح هذه السياسات فى بعض الدول النامية إلا أنه كان لها آثار سلبية على زيادة أعداد الفقراء فى هذه الدول، حيث أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧م أنه بالرغم من الإنخفاض الكبير الذى حدث لظاهرة الفقر فى اجزاء عديدة من العالم إلا أن مايقرب من ربع سكان العالم مازالو يعانون من فقر مدقع، وغالبيتهم من سكان الدول النامية كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥م عن مصر إلى أنه مازال يعيش مايقرب من ثلث السكان حوالى (١٩) مليون نسمة تحت خط الفقر.

ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتمام عالمى ومحلى متجدد بالتنمية البشرية وبقضية الفقر، وينعكس ذلك فى الإتجاهات والنظريات الحديثة التى تعالج ذلك الموضوع من أبعاد متعددة. وتبدو أهمية البحث الراهن فى تعرضه بالتحليل الإجتماعى للفقر، وكموضوع شائك يثار حوله جدل علمى واسع وتهتم به تخصصات علمية متنوعة كعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا والإقتصاد وعلم النفس لكن إذا كان إهتمام علم الإجتماع الإقتصادى بموضوع الفقر قد بدأ منذ فترة طويلة إلا أنه لم يبدأ من فراغ، وإنما تأسس على ماسبقه من إسهام للعلوم الإجتماعية الأخرى.

وقام الفهم السوسيولوجى لظاهرة الفقر على نظرة شمولية تدرك الفقر من جوانب متعددة وتضعه فى سياقه البنائى العام باعتباره عرضاً لبنية إجتماعية اقتصادية متخلفة، كما أنه يعد السبيل الحقيقى لمناقشة القضية الأساسية للامساواة الإجتماعية.

وعلى هذا فإن علم الإجتماع حينما يدرس الفقر يعتبره ظاهرة إجتماعية شأنها شأن ظواهر المجتمع الأخرى لها أثارها الإجتماعية المختلفة، ولها أيضا ارتباطاتها بمختلف أجزاء وعناصر البناء الإجتماعى الأشمل، وتتصل بحياة الأفراد والجماعات الذين يشكلون التنظيم الإجتماعى ككل.

ومن الجدير بالذكر أن علم اجتماع الفقر شأنه شأن أى فرع من فروع علم الإجتماع يتضمن جانباً نظرياً وآخر تطبيقياً، لكن دراسته من الجانبين يجب أن يكون فى إطار متعدد الأبعاد ومتداخلاً بين فروع العلوم الإجتماعية المختلفة. Interdisciplinary approach وعموماً يمكن القول أن الفقر كموضوع للإهتمام يجذب انتباه تخصصات متنوعة أخرى، وهذا مايفرض علينا ضرورة مراعاة النظرة الشمولية المتعددة الأبعاد عند تناول موضوع الفقر ودراسته، وفى اطار ذلك سوف نحاول أن نلقى الضوء على مفهوم الفقر من منظورات تخصصية مختلفة ثم عرض أهم الإتجاهات النظرية الحديثة فى دراسة الفقر وهى إتجاه ثقافة الفقر، والإتجاه الراديكالى، واتجاه الهامشية، واتجاه القطاع غير الرسمى، واتجاه القطاع الاستهلاكى، واتجاه اشباع الحاجات الأساسية، ثم اتجاه التنمية البشرية. ولن يقتصر الأمر على عرض هذه الاتجاهات بل إن هدف هذا البحث تحليل هذه الاتجاهات ونقدها.. ثم خاتمة تتضمن رؤية مستقبلية تساهم فى دراسة الفقر فى المجتمع المصرى.

ثانيا: فى تعريف الفقر :

إن تناول تعريف الفقر يصاحبه ولاشك العديد من الصعوبات التى تكمن فى محاولات تعريف أى مفهوم سوسيولوجى، تلك المتمثلة فى اختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية والايديولوجية لكل باحث حول هذا المفهوم، فضلاً عن أن تحديد مفهوم الفقر مازال يثير الجدل والنقاش نظراً إلى غموضه من ناحية، ولاستخدامه فى سياقات متباينة، وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة فما نعتبره نحن فقراً يعتبره غيرنا شيئا آخر، وعليه نلاحظ أن للفقر العديد من التعريفات التى تعكس موقف الباحثين من القضايا المجتمعية المختلفة، بل وتعكس أيضاً حدود ومجالات اهتمام المتخصصين فى العلوم الاجتماعية على اختلاف فروعها- فالفقر من المنظور الاقتصادى التقليدى يعرف فى ضوء مدخل الكفاف (الدخل والحاجات الضرورية) أو الحرمان النسبى مثل النقص فى ظروف المعيشة والحاجات المطلوبة اجتماعياً[١]. وقد سار فى هذا الاتجاه تعريف البنك الدولى للفقر فى عام (١٩٩٠) بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة، ويمثل دخل الأسرة، ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة[٢]. وأيضا عرف الشخص الفقير فى تقرير التنمية البشرية فى مصر بأن الذى يبلغ دخله تقريباً ثلث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى[٣].

ورغم أن المضمون المادى (الاقتصادى) للفقر أكثر قابلية وخضوعاً للقياس الكمى إلا أنه يخضع للتغير المستمر لأن هذا المؤشر مرتبط بالظروف والأحوال المجتمعية فالتضخم السريع الذى تشهده العديد من مجتمعات العالم الثالث يؤدى بالضرورة إلى إحداث تغير مستمر فى تعريف خط الفقر.

---

(١) Lister, R., Health, Welfare and poverty, in Lawson et al (eds) Sociology reviewed, Collins educational, London, 1993, pp. 93-94.

(٢) البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم (الفقر)، واشنطن، ١٩٩٠، ص ص ٤٠-٤١.

(٣) معهد التخطيط القومى، مصر، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٥، ص٨.

أما التعريفات الإجتماعية ترى أن الفقراء هم أولئك الناس الذين صنفهم المجتمع فى عداد الفقراء، والذين صدرت من المجتمع ردود فعل معينة تجاههم، أى أن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع، وحالة اجتماعية لها وضع معين، وأنه أحد ملامح البيئية الاجتماعية[٤]. لذا ذهب Bjom, H. (١٩٩٤) إلى أن الفقر حالة اجتماعية تتحدد من خلال ردود الفعل المجتمعية باعتبارهم فئة اجتماعية متميزة عن باقى أفراد المجتمع أى الفقر واقع اجتماعى يتطلب التفسير[٥].

وهذا مايوضح أن الفقر ظاهرة اجتماعية معتلة ترتبط بالظروف الاقتصادية السيئة للفقراء، لكن مايؤخذ على التعريفات الاجتماعية للفقر هو صعوبة قياس ظاهرة الفقر فى الواقع بشكل ملموس، لذا فقد ذهبت بعض التحليلات الاجتماعية الى ارجاع الفقر إلى الحرمان المطلق absolute deprivation الذى يتجلى فى نقص التغذية والمعاناة من الإصابة بالأمراض والطفيليات التى يصعب علاجها كما أنه لايستطيع توفير المال اللازم لذلك كما أنه يعيش فى ظروف فيزيقية سيئة صحياً ومعنوياً تؤثر فى صحته وأمنه وطاقاته[٦].

فى حين يدعى المنظور الثقافى بوجود ثقافة خاصة بالفقراء، وأن هذه الثقافة كما يرى اوسكارلويس ماهى فى الحقيقة إلا ثقافة فرعية تعكس كلا من عمليتى التكيف ورد فعل الفقراء نحو مكانتهم الاجتماعية المتدنية فى نطاق المجتمعات الرأسمالية المتدرجة طبقياً ذات الاتجاهات الفردية العالية، ولذا يرى البعض أن ثقافة الفقر تخص كل جيل ينشأ ويتواجد داخلها، حيث أنه من الصعب أن يفلت من دائرتها وأن يخرج منها وذلك بسبب وجود حواجز ثقافية ضخمة تفصل ما بينه وبين الثقافة العامة للمجتمع.

---

(٤) لويس كوزر، علم اجتماع الفقر فى كتاب والاشباع الأربعة، الجزء الأول ترجمة فاروق بريك، دمشق، منشورات وزارة الثقافة بسوريا، ١٩٨٥، ص ٢٢٠-٢٣١.

(٥) - Bjom, H., The Sociology of Ambiguity: poverty and social integration in Zimmelian perspective, I.S.A, 1994.

(٦) - Bromely, R., and Gerry, C., (eds) who are the Causal poor, in Causal work and poverty in third world cities, Joen wiley and sons, N.Y., 1990, p.p. 3-21.

وبذلك يكون لدينا واقعان، أحدهما واقع فرعى تسود، ثقافة الفقر والتى يمثلها الفقراء الذين يعانون الحرمان الاجتماعى والاقتصادى، وهذه الثقافة الفرعية لها سماتها الخاصة بها والمنبثقة منها، والمرتبطة بها دون سواها، وأما الواقع الآخر فإنه يتمثل فى واقع الطبقتين العليا والوسطي، وما يسودها من قيم ومعايير وثقافة مغايرة تتسم بالارادة الحرة والقدرة على فعل وتغيير الاوضاع القائمة(٧).

لكننا نرى أن هذا الاعتقاد لايستند على أسس علمية دقيقة لأن سلوك الفقراء ماهو إلا رد فعل للظروف الاقتصادية التى يمرون بها وأننا لو غيرنا من هذه الظروف لعدل الفقراء فى سلوكهم وتلاءمت ثقافتهم مع الثقافة الكلية للمجتمع.

أما التعريفات الاجتماعية الاقتصادية، فيمثلها تعريف كريمة كريم (١٩٩١) حيث تعرف الفقراء أو محدودى الدخل بأنهم أولئك الذين يقعون فى فئات اجتماعية اقتصادية معينةSocio-economic groups والتى تتحدد من خلال أن متوسط دخلها يتعادل مع مستوى خط الفقر أو يقل عنه، ووفقاً لذلك ترى أن الفقراء يتمثلون فى الفئات التالية فى المجتمع المصرى:- العاطلين، وأصحاب المعاشات، وموظفى الحكومة والقطاع العام من الدرجة الثانية وأقل، والعمال الزراعيين غير الحائزين على أرض زراعية، والحائزين على ثلاثة أفدنة فأقل، وغالبية العاملين فى القطاع الخاص غير المنظم، وبعض فئات العاملين فى القطاع الخاص المنظم.

وقد رأت أن هذا التعريف يتميز بسهولة تطبيقه فى الواقع كما أنه يسهل اجراء عقد مقارنات بين الدول وبعضها لكن مما يؤخذ عليه أنه لايوضح التفاوت الكبير الذى يوجد داخل الفئات الاجتماعية الاقتصادية الواحدة(٨).

وفى إطار ذلك فقد ذهب كل من «بروملى وجيرى» إلى أن الفقر حالة نسبية تعبر عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الصارخة التى تنجم عن تعدد انماط الاستغلال، وضعف قوة المساومة لدى الفقراء، ولذا فإن الفقر ليس مجرد حالة مادية ولكنه أيضاً عملية مركبة

---

(٧) زكريا فوده، ثقافة الفقر عند اوسكار لويس وتطور الانثروبولوجيا، مجلة كلية الدراسات الانسانية، جامعة الأزهر، العدد العاشر، ١٩٩٢، ص ص ١٥-١٦.

(٨) -Korayem, K., The Egyptian economy and the poor in the eighties (Main features and the identification of the poor, the institute of National planning, Dec 1991, p.p. 23-27.

من المواقف التبعرية (المشروطة) ونقص الاعتماد على النفس وحتى فى فقدان الاحترام الذاتى Self- respect [٩].

وهذا مايوضح أن الفقر عملية بنائية تحدث نتيجة العمليات المجتمعية الأكبر التى تساهم فى ادامة الفقر واللامساواة، و خلق مايسمى بالحلقة المفرغة للفقر.

أما تعريف الفقر من منظور التنمية البشرية، فينطلق من مبدأ أنه لاينبغى تعريف مفهوم الفقر بصورة دائمة بمضمونها الاقتصادى المادى فقط، فالواقع يبين أن مصطلح الفقر له مضامين متعددة فهو فقر اقتصادى وسيكولوجى واجتماعى، وإن كان الاقتصاديون يستطيعون تحديد ماهو فقير عما هو غير فقير بصورة أفضل.

وبالتالى فقد تم تعريف الفقر وباعتباره عملية متعددة الابعاد تتضمن الحرمان من الفرص والخيارات الاساسية للتنمية البشرية التى تتراوح بين العيش مدة أطول وبصحة جيدة واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة واشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان الحرية والكرامة والاحترام الذاتى، والاحترام من الآخرين [١٠].

ومن كل ماسبق يتضح إلى أى مدى تباينت المنظورات الفكرية المختلفة، وتعددت وجهات النظر حول تعريف مصطلح الفقر رغم سهولة ادراك الفقراء، والواقع الاليم الذى يعيشون فيه الأمر الذى يدفعنا لمحاولة تعريف هذا المفهوم بشكل شمولى وملموس يأخذ في الاعتبار الابعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المحددة للفقر، والعوامل الدينامية والبنائية التى تؤدى إلي الافقار والابقاء عليه دون تغيير جوهرى، وعلى هذا فإن الفقر هو: «ظاهرة معقدة تصيب البناء الاجتماعى وتتضمن ابعاداً وجوانب متعددة اجتماعية، واقتصادية، ونفسية وثقافية، ويعبر هذا المفهوم عن الانخفاض النسبى لمستوى المعيشة، و تدنى الوضع الاجتماعى للافراد بشكل يحول بينهم وبين إشباع احتياجاتهم الأساسية كما يحول بينهم وبين تحقيق تطلعاتهم ورغباتهم، ويرتبط بهذا الوضع المتدنى عدد من المؤشرات لعل من أهمها قلة الدخل، وارتفاع معدل الأمية، ونقص التغذية، وانخفاض معدل العمر المتوقع، وتعدد انماط الاستغلال وانخفاض المستوى الصحى، وكثرة الانجاب».

---

(٩) -Bromley. R., and Gerry, C., (eds) Op. Cit., pp. 11-12.

(١٠) U.N., Human development report 1997, N.Y., Oxford Uni. Press, 1997, p. 15.

ثالثاً أهم الإتجاهات الحديثة فى دراسة الفقر:

لقد احتلت قضية تفسير الفقر اهتماماً بالغاً على يد المتخصصين فى العلم الاجتماعى فى الوقت الحديث، وبخاصة على يد علماء بريطانيا وامريكا، لذا يجدنا تراث علم الاجتماع وغيره من التخصصات الاجتماعية بالشواهد العديدة على كثرة وتنوع الاتجاهات التى تعرض ما يسمى بعلم اجتماع الفقر، إلا أن هذه المحاولات جاءت متفرقة، وتنتمى لتخصصات متنوعة، الأمر الذى يزيد من صعوبة صياغة نظرية اجتماعية مفسرة لابعاد هذه الظاهرة خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار الطابع الامبريقى الذى غلب على الدراسات الاجتماعية المعاصرة، والأنشغال الشديد بالجزئيات والقضايا الفرعية دون الاهتمام بالعموميات والقضايا الأساسية، فضلاً عن عدم وجود محاولات جادة لدراسة وتصنيف التراث المتوفر حول ظاهرة الفقر لكن فى حدود التصور العام للفقر يمكننا القاء الضوء على الجهود النظرية التى بذلت لاكتشاف جوانبه وابعاده، وبرغم تنوع اسهامات الباحثين وتعددها إلا أنه يمكن التمييز بين سبعة اتجاهات رئيسية على النحو التالى :

١) اتجاه ثقافة الفقر Culture of poverty approach

يعد أوسكار لويس Lews, O., أبرز مؤسس لهذا الاتجاه حيث حاول أن يقدم اطاراً ليس فقط لفهم ثقافة الفقر فى المكسيك بل حاول أن يضع نظرية تتسم بالعمومية والقابلية للتطبيق على مختلف المجتمعات النامية(١١).

وقد ذهب إلى أن الفقراء لهم خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع، وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل، ويحافظ على الطابع المميز لحياتهم، وقد حدد «لويس» أبرز السمات التى تجمع الفقراء مثل عدم فعالية المشاركة، وعدم التكامل الاجتماعى، وزيادة الحرمان المادى، وكثرة حالات هجر الزوج للزوجة والاطفال وضعف ميكانزمات الضبط، وعدم القدرة على تحقيق الاشباع المؤجل وعدم التخطيط للمستقبل، وانتشار الامراض، وأن هذه الخصائص هى التى تفسر سلوك الفقراء فهم كسالى مسئولون عن واقعهم، ونحن لن نستطيع أن نغير من سلوكهم لأسباب نفسية واجتماعية حتى لو غيرنا الظروف البيئية التى يعيشون فيها، لأن الفقراء يجمع بينهم عناصر مشتركة تميزهم

---

(١١) -Patrick, A., Poverty and the State: An Historical Sociology, Contemporary Sociology, U.S., V. 19, N. 3, May 1990, p.p. 406-407.

عن غيرهم فهم يعيشون حياة واحدة متماثلة، ويعبرون عن حياتهم في أنماط سلوكية مشتركة، وأنهم لا يستطيعون مساعدة أنفسهم وهم لذلك مسئولون عن ظروف تخلفهم وفقرهم (١٢).

وأن هذه الثقافة وان كانت تنتقل من جيل لآخر فإنها تعيش في نطاق حامليها دون أن يشعروا بها، ويوقعها عليهم ردون أن تثير تعجبهم أو اندهاشهم فيها، وذلك لأنها تعيش معهم كجزء أساسي وضمني في حياتهم سواء شعروا بها أو لم يشعروا، وأن هذه الثقافة غير قابلة للتغيير أو التبديل أو التعديل، وذلك على الرغم من مرور الزمان، والأيام على هؤلاء الحاملين لها (١٣).

ومن الدراسات التي حاولت تطبيق هذا الاتجاه دراسة (Susan, M.) ١٩٩٥م عن البناء الثقافي للفقر الحضري ولقد حاولت هذه الدراسة فحص قضية الفقر كبناء ثقافي في مدينة نيويورك وقد رأت الدراسة أن هذا البناء يتكون من ثلاثة جوانب وهي البناء الأخلاقي، والبناء البيئي، والبناء الاجتماعي الاقتصادي.

وكل جانب من هذه الجوانب يتسم بخصائص واقعية وفكرية وثقافية ملائمة، واقد استخلصت الدراسة أن الفقراء تجمع بينهم عناصر مشتركة تميزهم عن غيرهم فهم يعيشون حياة واحدة متماثلة، ويعبرون عن حياتهم في أنماط سلوكية مشتركة تعرف باسم البناء الثقافي للفقر (١٤).

أما دراسة (David and Micheal) ١٩٩٦م عن ثقافة الفقر: تحليل ايديولوجي، حيث أوضحت هذه الدراسة أنه منذ ثلاثة عقود وأن مفهوم أوسكار لويس عن الثقافة الفرعية للفقر، قد أسس تفسيره كنظرية تميل إلى وضع اللوم على أن الفقراء هم ضحايا لفقرهم، ومع ذلك فإن الباحثين المعاصرين يكررون التفسيرات الخاطئة عن الفقر، وأن المحاولة التي تمت لمعالجة هذا الموقف هو التأكيد على أن مفهوم اوسكارلويس يعيد عن الخداع الايديولوجي فعمل لويس حافل بأن الفقراء أكثر مرونة وقدرة على التكيف، وواسعي

---

(١٢) محمد ياسر الخواجه،الابعاد الاجتماعية للفقر في الريف المصري، دراسة ميدانية، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد الثامن، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩٦، ص ٢٩٠.

(١٣) زكريا فوده، ثقافة الفقر عند اوسكار لويس، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(١٤) - Susan, M.D., The cultural construction of urban poverty: images of poverty in New York city (1890-1917), U.K., 1995.

الحيلة والمكر كما أن الطبقة الدنيا ليست سيئة السمعة فضلاً عن أن تمركز الفقراء حول ذاتهم هو قول غير مؤكد (١٥).

وبالرغم من أن هذه الاتجاه وجد تأييداً من بعض الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية إلا أنه آثار جدلاً شديداً حول مدى كفاءته النظرية، ومدى صدقه الواقعي، ودلالاته الايديولوجية، ولعل من أهم الانتقادات التى وجهت إلي هذا الاتجاه كأداة لفهم ظاهرة الفقر فى مدن البلدان النامية تلك الدراسة الحديثة التى قدمها(Jones, D.) ١٩٩٣م عن ثقافة الانجاز بين الفقراء حيث أكدت الدراسة أن الرغبة فى الانجاز والنجاح هى واحدة من أكثر الجوانب أهمية فى حياة الفقراء، وأن هذا ما يدحض افتراض منظور ثقافة الفقر الذى يصور أن للفقراء ثقافة خاصة بهم وأنها تجعلهم مختلفين عن الآخرين، كما بينت نتائجها ثلاثة نقاط أساسية :

١- أن الفقراء فى الولايات المتحدة مثلهم مثل أى شخص آخر يتطلعون إلى تحقيق النجاح والانجاز على الرغم من التحديات السياسية والاجتماعية التى تواجههم.

٢- ارتباط الفقراء ببيئتهم ومجتمعهم بنظرة شمولية كلية.

٣- الطموح والتطلع إلى تحسين أوضاعهم بصورة أفضل.

كما أشارت الدراسة أن الآباء الفقراء يغرسون في ابنائهم القيم الصحيحة وتجنب الاخطاء التى ارتكبوها فى حياتهم ثم رأت أن التناول الملائم لدراسة ظاهرة الفقر يجب أن يتم فى ضوء منظور نسق التفاعل المركب Complex System of Interaction, برغم أن الانخفاض فى الدخل هو السبب الأساسى للفقر (١٦).

كما ذهب Robinson et al ١٩٩٧م فى دراستهم عن الاتجاه النمطى لدراسة الفقر، أن الافتراض الذى يرى أن الجماعة التى تعيش فى مستوى الفقر هى جماعة متجانسة، وأن هناك عناصر مشتركة بين الفقراء انما وجدوا هو افتراض خاطئ لأنه لايتطابق مع الواقع الامريقى فبتحليل معدل الطموح index of aspiration لدى الجماعات الفقيرة اتضح

---

(١٥) -David, H.L., and Michael, R.H., The Cuture of Poverty An ideological analysis, U.K., V. 39, N.4, Wenter 1996, p.p. 465-495.

(١٦) -Jones. D.J., The cuture of achievment among the poor, the case of Mother and Childern in a head start programe, Critique of anthropology, Sage, London V. 13, N. 3, 1993, p.p. 247-266.

إنهم يبحثون عن الطرق الأكثر فعالية لتحسين أوضاعهم، وأن النجاح ممكن لهم مع قليل من المساعدة، كما أن النجاح اكثر احتمالاً مع نطاق المساعدة الكاملة (١٧).

لذا فإن أخطر محاولات تحديد الفقر هي تلك التي حاولت أن تربط الفقر بعناصر ثقافية لانها تعمل على تزييف واقع الفقراء والحيلولة دون اكتشاف العوامل التي تحدث الفقر وتسببه، كما ان اعتقاد أنصار هذا الاتجاه بأن الفقراء كسالى ومسئولون عن فقرهم، يجعلهم متناسين الطروحات المختلفة حول تمايز انشطة الفقر، وكذلك نضالهم المستمر لتقرير مصائرهم، كما أن الاحتكام إلى وجود خصائص مميزة لثقافة الفقر تحول دون فهم الديناميات الاجتماعية الحقيقية ودون ادراك علاقات السيطرة- التبعية التي انتجها الواقع التاريخي المعاصر.

ويؤكد هذا ما ذهبت إليه ومارلين قنواتي Kanawati في دراستها عن الاقتصاد والمعتقدات بين الفقراء في القاهرة. أن الفقراء ليس لهم ثقافة خاصة بهم، فالفقر حالة بنائية تنتج عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي شكلت حياة هؤلاء في المجتمع المصري (١٨).

كما أن قول -لويس- بأن الفقراء سيظلون فقراء وأن هناك قوى ثقافية واجتماعية تشدهم إلى حالة الفقر تتناقض مع الخبرة التي عاشها ويعيشها المجتمع الامريكي حيث تتابع عليه موجات من المهاجرين والفقراء، ولكنهم لايظلون في أسفل السلم الاجتماعي، وانما يرتفع مستواهم، وتتحسن ظروفهم يوماً بعد يوم (١٩).

وبناءً على التحليل السالف لأهم الأفكار التي طرحها اتجاه ثقافة الفقر يتضح أن الموقف النظري له يعاني من قصور نظري، ومنهجي، وامبريقي حال دون تكوين رؤية واضحة وشاملة، في تفسير ظاهرة الفقر وثقافته مما جعله عرضة لانتقادات عديدة حتى من جانب انصاره المؤيدين له.

---

(١٧) -Robison et al, a typology approach to study of poverty predicting Mobility among lower class females, U.S., 1997.

(١٨) -Kanawati, M., Economy and Believs among to the Cairo of poor, P.H. D. Dissertations, the Uni. of Hull, 1983.

(١٩) محمد الجوهري، دراسة الفقر في كتاب دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، درار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩١، ص ص ٣٦٥-٣٦٦.

٣) الإتجاه الراديكالى Radical approach

ينطلق هذا الاتجاه من الإطار التصورى الماركسى الذى قدم تفسيرات عديدة عن الطبقة وتفسير الفقر والحرمان الاجتماعى، ويقوم التقليد الماركسى فى التفكير فى هذه القضية من خلال ملاحظات ماركس عن مايسمى بالبروليتاريا الرثة Lumpen- polrietariat وهى التى تمثل الطبقة الدنيا التى تشكل جيش العمل الاحتياطى الذى يؤدى دوراً وقت الحاجة إليه والعمل بأجور منخفضة للغاية كما يتم فصله فى فترات الكساد.

وبالتالى فهى ليست بروليتاريا بالمعنى الدقيق لها، فهى شرائح تعيش على هامش الحياة فى المجتمع الحضرى نتيجة لشعورها بتهميش بناء القوة لها، واحساسها بالظلم الإجتماعى.

لكن تحليل ماركس هذا غير كاف لأن رؤيته غير واقعية من الناحية الأخلاقية والسياسية، كما أنه لم يتحدث إلا قليلاً جداً عنها فى أعماله الرئيسية، وبالتالى فإن الفقر فى المجتمع المعاصر لاينطبق عليه الوصف الذى حدده ماركس، كما أن الفقر ليس ظاهرة حضرية فريدة[٢٠]. ولذا يرى - بيتر ورسلى Worsley أن الوصف الماركسى للبروليتاريا الرثة هو وصف مضلل وخادع، لأنه ضلل أجيالاً كاملة من الماركسيين اللاحقين ليس بالتنديد بهم سياسياً لافتقادهم إلى الوعى الطبقى والجهد الثورى، بل بفصلهم بلغة اقتصادية عن الطبقة العاملة، لأن وصف القطاع الحضرى غير الرسمى بالفقراء واعتبارهم خارج قوة العمل الرسمى، تصور خاطئ لأن هؤلاء يمارسون مهناً تختفى غالباً من الإحصاءات الرسمية على اعتبار أن مفهوم العاطل ماهو إلا تصنيف ادارى ابتكر لاغراض بيروقراطية بموجب مقاييس بيروقراطية[٢١].

---

(٢٠) انظر فى هذا الصدد :

- Payne, G.J., and Hgde, M.,refuse of all classes, social indiactors and social deprivation, sociological research, V.1. N.I, 1996, p.2.
- Mandel, E., Marxist economic Theory, Translated by Bearce, B., V.2, N.L, Monthly review press, 1990.

(٢١) اسماعيل قيرة، نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن، كتاب جدل، كتاب العلوم الاجتماعية دمشق، العدد (٢٤)، ١٩٩٣، ص ٣٥.

أما أنصار الماركسية المحدثة فقد قدموا إطاراً عاماً لوصف الفقر بتركيزهم على الاستغلال الاقتصادى كنسق، ويفسرون استمرار فقر البلدان النامية وتخلفها فى ضوء النهب والتوسع الاستعمارى، والاستغلال الامبريالى المعاصر (٢٢). وبالتالى فإن الفقر لايمثل لديهم الحالة الأصلية للمجتمع فى العالم الثالث بل نشأ وتطور من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالى، بمعنى أنه نشأ وتطور تاريخياً مع نشأة وتطور التقدم فى المراكز الرأسمالية المتقدمة (٢٣).

وعلى هذا يؤكد (بول باران، وجون آندر فرانك) أن عملية التراكم وامتصاص الفائض التى حققت تنمية رأسمالية متقدمة في اقتصاديات المركز قد أدت هى نفسها إلي تأخر التنمية داخل الدول التى أصبحت الآن ذات اقتصاديات هامشية. وبذلك فقد لاحظ كاردوسو، وفاليتو أن العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة هى علاقة متشابكة ومعقدة للغاية، وأنه لايمكن تفسيرها بعيداً عن عمليتى الاستغلال والنهب، كما أكدا على الدور الذى تلعبه الدولة والتحالفات الطبقية، والايديولوجية فى هذا الصدد، وكذلك يذهب سمير أمين أن فهم ظاهرة الفقر يجب أن يمتد لفهم العلاقة بين المركز والأطراف حيث إن هذه العلاقة غير متكافئة وتكون موجهة دائماً لصالح المركز، وتنشأ عن ذلك قضية التراكم الأولى التى تجرى دائماً لصالح المركز بوصفها صيغ متجددة بشكل ثابت والتى تشكل مجالاً لنظرية التراكم على الصعيد العالمى، وعلي هذا فإنه يرى أن العلاقة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة تنتمى إلي منظومة عالمية واحدة، وتشكل كلاً متكاملاً مع السوق العالمى للرأسمالية (٢٤).

ووفقاً للتصور العام للماركسية المحدثة فقد اهتمت عديد من الدراسات بتطبيق هذا الاتجاه، ومن هذه الدراسات دراسة(Satya, p.) ١٩٩٦م عن التحديث والتبعية والدولة فى أسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية. وقد انطلقت هذه الدراسة من افتراض نظرية التبعية:-

---

(٢٢) -Payne, G.J., and Hgde, M.,Op. Cit., p.p. 2-3.

(٢٣) انظر فى هذا الصدد :

- Vinay, B., Dependancy and industralization, the case of colonial india, A.S.A.: 1996.

(٢٤) - Swedberge, R., Economic Sociology past and present, current Sociology, V. 35, N.L., spring 1987, pp. 98-99.

بأن هناك علاقة سلبية بين الدين الخارجي والنمو الصناعي هو الأكثر احتمالاً حينما تكون أنظمة الدولة ضعيفة وغير قادرة نسبياً، ووفقاً لذلك فقد اعتمدت الدراسة على البيانات التي أخذت من (٩٢) دولة من دول امريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا في الفترة من (٧٠-١٩٨٥) وقد استخلصت الدراسة أن تأثير الديون الخارجية على المستويات المرتفعة من الطبقات العليا في المجتمع كان ايجابياً في حين أن تأثير هذه الديون كان سلبياً للغاية على تدهور أوضاع الطبقات الفقيرة في المجتمع بينما لم يسجل تأثير الدين الخارجي أي تأثير على المستويات الوسطى في المجتمع. كما أوضحت الدراسة أن غالبية صغار المنتجين يخضعون لرأسمالية المال من خلال آليات السوق فعن طريق نظام الأسعار على سبيل المثال يتم تحويل فائض القيمة من صغار المنتجين إلى نمط الإنتاج الرأسمالي مما يساهم في تدهور أوضاع صغار المنتجين وقلة الربح العائد عليهم نتيجة انخفاض مستوى الأسعار لديهم(٢٥).

وقد سار في تطبيق هذا الاتجاه أيضاً دراسة (Jie, H.) ١٩٩٥م عن التفكك البنائي والتنمية البشرية في العالم الثالث، وفي هذه الدراسة تبين أن التفكك البنائي الذي هو نتيجة التنمية القطاعية غير المتساوية هو من العقبات الرئيسية لعملية التنمية في العالم الثالث، خاصة وأنه يؤدي إلى فقدان التبادل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، كما أوضحت الدراسة أن هناك آثار سلبية واضحة للتفكك البنائي على عملية التنمية البشرية بشكل عام وتدهور أوضاع محدودي الدخل والمعدمين بشكل خاص، فضلاً عن ظهور اشكال مختلفة من التبعية الاقتصادية الأساسية في مجالات التجارة الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والديون الخارجية(٢٦).

واتساقاً مع هذا الاتجاه أيضاً دراسة كل من Bromley and Gerry، حيث فسرا ظاهرة الفقر في ضوء عمليتي السلب والنهب التي مورست في الماضي والحاضر من خلال انتزاع الفائض منهم، وعدم توفر الفرص أمامهم أي أن فقرهم هو نتيجة عمليات مجتمعية وليس

---

(٢٥) -Satya, R., Modernization, dependancy and the state in Asia, Africa, Latin America, I.J. of comprative Sociology, V. 37, N.3-4, 1996, p.p. 274-286.

من صنعهم، وعلى هذا ترى الدراسة أن فهم الوضع المتدنى للفقراء يتطلب النظر إليه فى ضوء العلاقة غيرا المتكافئة بين الفقراء والاغنياء من ناحية، وفى ضوء ارتباطه بالنسق المجتمعى الأكبر من ناحية أخرى، ثم قدمت الدراسة تفسيراً أبعد من ذلك من خلال تفسير الفقر فى ضوء مفهومى ضعف قوة المساومة Bargaining power، وتعدد انماط الاستغلال التى يتعرض لها، وتبعيته للموظفين، والمتعاقدين، والمقرضين، والرأسماليين، والمزودين، والمتلقين واندماجه في النظام السوسيواقتصادى فى ظل معايير وقيم غير مرغوبة، وقد فسرت الدراسة ضعف القوة التفاوضية للفقير نظراً لبساطة مهاراته وضآلة خبرته وانعدام رأس المال والاصدقاء الهامين لديه، مما يحتم عليه قبول الاعمال البسيطة غير المستقرة غالباً، وذات الدخل المنخفض، ولذا فنقص الفرص المتاحة له وعجزه عن المساومة يجعلانه عرضة لأشكال عديدة من الاستغلال، كما أوضحت الدراسة أن السعى وراء تحقيق النمو الاقتصادى وتشجيع انماط الاستهلاك فى ظل التباينات الاجتماعية الصارخة يؤدى إلى زيادة تبعية الفقراء للطبقات العليا فى المجتمع وخصوصاً للقيم المادية ولوسائل الاتصال الجماهيرى(٢٧).

كما اهتمت دراسة (McGee, T.) بتناول الفقر فى مدن جنوب شرق آسيا، حيث أوضحت أن فقراء الحضر يمثلون نسبة قليلة إذا ما قورنوا بفقراء المجتمع الريفى غير أنهم يتزايدون تحت ظل ضربات الرأسمالية المتخلفة، ولذا ترى الدراسة أن العبء الأكبر من الفقراء فى مدن العالم الثالث يتحمله الصفوات السياسية والحكومية الذين اتجهوا إلى تحقيق مصالحهم الخاصة فضلاً عن ارتباط الفقر بالعمليات الشاملة فى المجتمعات الرأسمالية الهامشية التى تشجع استمرارية الفقر، وتمنع أى اعادة لتوزيع الدخل، ثم استخلصت الدراسة أن أفضل الاقتراحات للقضاء على الفقر هى التى تعتمد على الرؤية الإيجابية للفقراء، ومدى تقبل فقرهم على أساس أنه مشكلة قومية، وأن هذا التقبل يجب أن يكون جزءاً من أي استراتيجية تهدف إلي التغلب على الفقر بشكل جذرى(٢٨).

---

(٢٧) - Bromley, R., and Gerry, C. (eds) Who are the Causal poor, Op. Cit., p.p. 3-21.

(٢٨) McGee, T.G., The poverty Syndrome Making out in the South Asian City, in Bromley, G., and Gerry, C., (eds) Causal work and poverty in third world city, op. cit., p.p. 45-65.

أما Venkatesh فقد ذهب أبعد من ذلك حينما اهتم بدراسة نموذج الطبقة الثلاثية The Three Tier Model باعتباره يمثل أداة مفيدة لفهم الأشكال المعاصرة لتوزيع الدخل والخدمات من جهة، ورسم السياسات الاجتماعية لتقوية النسيج الاجتماعى للجماعات الفقيرة من جهة ثانية. كما أن هذا النموذج المبنى على الطبقة يعتبر كوسيلة فعالة للفهم الحقيقى لمشكلات الفقراء التى يجب أن تتم فى ضوء انساق التبعية القائمة دون اهمال لميكانزمات القهر والاستغلال التى تنطوى عليها الأبنية الاجتماعية القائمة، وفهم مجموعة العلاقات الاجتماعية التى تمت بين المؤسسات الموفرة للمساعدات أو الخدمات وسكان المناطق الفقيرة التى تخدمها، كما أشارت الدراسة أن الحدود التى تفصل بين الطبقات ليست مغلقة، بمعنى أن الأفراد والجماعات قد تتحرك وتنتقل من طبقة إلي أخرى وفقا للتحولات البنائية داخل المجتمع، كما أوضحت الدراسة أن هناك عزلة اجتماعية بين الفقراء والتنظيمات البيروقراطية والجهات الرسمية القائمة فى المجتمع، وينجم عن ذلك تأثير واضح على الشرائح الاجتماعية للفقراء، وبالتالى يجب على هذه التنظيمات والجهات الرسمية والمنظمات الخيرية العمل على اصلاح هذه العزلة وادماج الفقراء والمعوزين فى حياة المجتمع(٢٩).

وفى محاولة لاحقة لتعزيز الاتجاه الماركسى المحدث ذهب (Pablo. G) ١٩٩٤م إلى أن هيمنة السياسات الليبرالية الجديدة التى ظهرت فى الثمانينيات على النظام العالمى الجديد، تقوم على فكرة تطوير النزعة الاستغلالية، ومن المفارقات التاريخية أن هذه الظاهرة تتشابه مع الاتجاه الذى كان سائداً اثناء العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، حينما كانت تنتشر السياسات الاستعمارية والامبريالية والاحتكارية المرتبطة بالقوة علي العالم آنذاك، وترى الدراسة هنا أن الاستغلال (حالة نسبية) يقوم على نقل الفائض من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، ومن العمال المأجورين إلى أصحاب المشروعات والصفوة. كما تؤكد الدراسات الامبريقية التى نفذت في إطار التحولات الداخلية، والدولية، وعابرة القومية، أن مشكلة الفقر والنهب لحوالى (٨٠٪) من المجتمع البشرى هى ليست مظهراً خارجيــاً، وبالتالــى

---

(٢٩) - Venkatesh, S.A., The three- Tier Model : How Helping occurs in urban, poor communities, social service reivew, Uni- of chicago. dec. 1997, pp. 575-606.

فلايمكن أن تحل مشكلة الفقر من خلال السياسات الليبرالية الجديدة القائمة على المساعدات، والمنح، والتحالفات، كما أوضحت الدراسة أن النقل الضخم للفائض الاقتصادى على المستوى الأكبر تدعم أن مشكلات الفقر. والهامشية، والتدمير البيئى اصبحت مشكلات ضخمة الآن، وعلى هذا ترى الدراسة أن تحليل الاستغلال يجب أن يتم فى إطار العلاقة بين النظم الأكثر تطوراً مع النظم الفرعية للاستغلال وذلك فى إطار الأشكال المتعددة الابعاد التى ليست اقتصادية فحسب ولكن اجتماعية وتكنولوجية، وايكولوجية، وثقافية وسياسية أيضا[٣٠].

كما نستطيع أن نجد تأكيداً على هذا الاتجاه فى دراسة (فيليب عطية ١٩٩٢) عن أمراض الفقر، حيث ذهبت الدراسة إلى أن التخلف والفقر صنوان، بحيث أن التخلف فى أى مجتمع من المجتمعات يؤدى حتماً إلى فقره، كما ترى الدراسة أن التدهور الاقتصادى الذى تشهده الآن عديد من بلدان العالم الثالث ناتج عن التبعية السياسية المعلنة أو المستترة الهائلة، وعلاقات التبادل التجارى غير المتكافئة والشروط المجحفة للقروض والمعونات التى تودى إلى وقوع سكان الدول النامية في براثن الفقر، وما يرتبط به من درجات الجوع، وسوء التغذية، وانتشار الأمراض الصحية، ثم رأت أن المشكلات الصحية فى الدول النامية لاتقتصر على الأمراض الناجمة عن نقص التغذية، ولا على مشكلات رعاية الامومة والطفولة ولا على مقاومة الامراض المعدية والطفيلية، بل تعانى أيضا من مشكلات التلوث البيئى المتعدد الأبعاد.[٣١] لكن هل من الممكن القضاء على الفقر أو التخفيف من حدته وهنا تذهب دراسة (.Siri, H ١٩٩٤) عن سوسيولوجيا تخفيف الفقر فى سيرلانكا، إلى أنه بدأ فى عام (١٩٨٩) تعميم برنامج التخفيف من حدة الفقر فى سيرلانكا، نظرا لأن أكثر من نصف سكان الدولة يعيشون تحت خط الفقر، وقد غطى البرنامج (٤٠٠,٠٠٠ أسرة) من مختلف المناطق لمحاولة كسر دائرة الفقر لهم ومساعدتهم للخروج منها، ولكن بعد أن استمر البرنامج لمدة عامين أشارت النتائج الميدانية إلــى أن

(٣٠) -Pablo, G.C., Up dating the sociology of exploitation: A multi-dimensional approach, I.S.A., 1994.

(٣١) فيليب عطيه، أمراض الفقر (المشكلات الصحية فى العالم الثالث)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (١٦١)، مايو ١٩٩٢.

حوالى (١١٪) من هذه الأسر هى التى استطاعت أن تخرج من دائرة الفقر، فى حين أن باقى الأسر والبالغ نسبتهم (٨٩٪) لم تتمكن من الخروج من دائرة الفقر

وقد أوضح التفسير الاجتماعى أن السبب فى فشل البرنامج عن تحقيق النتائج المتوقعة منه يرجع إلى القوى الاجتماعية الأكبر مثل الجمود البيروقراطى، والصفوات السياسية المستغلة والمصالح المكتسبة كانت وراء فشل هذا البرنامج عن تحقيق أهدافه. [٣٢]

كما أوضح .Unni, G(١٩٩٤) فى دراسته عن سوسيولوجيا الفقر، كيف يمكن التخفيف من ظاهرة الفقر وتجنبها، وقد ذهبت الدراسة إلى أنه يوجد فى الواقع نظريات عديدة درست تحسين ظروف المعيشة، ومستوى الفقر، ولكن هل يمكن الاستفادة منهم واقعيا؟

وهنا ترى الدراسة أن العامل الحاسم لكسر دائرة الفقر يتمثل فى ازالة المعوقات البنائية والهيكلية التى تسبب الفقر وتعمل على تفاقمه، خاصة وأن دراسة الظروف الواقعية فى مختلف مناطق الفقر أوضحت أن هناك ارتباط داخلى متماثل بين مختلف المتغيرات المسببة للفقر. [٣٣]

من خلال هذا التحليل للاتجاه الراديكالى يتبين أنه يفيد كثيرا فى تحليل ديناميات الفقر فى واقع البلدان النامية، وتشريحه، إلا أنه لم يسلم من النقد من حيث أنه ركز على العوامل الخارجية فى احداث الفقر، بمعنى أنه يسلب رد فعل تلك المجتمعات على التغلغل الرأسمالى، كما أنه أفترض على نحو مبالغ فيه أن اقتصاديات الدول النامية كان بامكانها التطور لولا التغلغل ألرأسمالى المفروض من الخارج إلى جانب اغفاله للانساق الثقافية فى العالم الثالث والتى تساعد على تكريس الفقر وانتشاره فى هذه المجتمعات ومع انهيار الاشتراكية فى البلدان الأوربية أصبحت الأفكار الراديكالية للفكر الماركسى فى أزمة شديدة، خاصة وأن الماركسية قد اندمجت هى الأخرى مع الانساق الجديدة للاستغلال. [٣٤]

---

(٣٢) Siri , H., Sociology of poverty Alleviation, A critical Analysis of the poverty Alleviation programme of srilanka, I.S.A., 1994.

(٣٣) - Unni, G., Sociology of poverty, How can we alleviate and avoid poverty, oslo, 1994.

(٣٤) - Wook, S.G., Marxism, Anti-Americanism and democracy in south Korea, An examination of Nationalist intellectual discourse, california, v. 3, N.2, 1995, pp. 508-534 .

ومع هذا فإن هذا الاتجاه سيظل المفتاح الحقيقي لفهم التطورات التي طرأت وتطرأ على مختلف التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية؛ كما يساعد على التشخيص الحي لتداخل وتفاعل انماط الانتاج، كما تبقى أهميته كأداة تحليلية مهمة في فهم وتفسير ظاهرة الفقر التي تعاني منها المجتمعات النامية، وبخاصة من موقفه في الفهم الشمولي للواقع والتحليل التاريخي للفقر من خلال فهم المحتوى العالمي للعلاقة الديلكتيكية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية.

(٣) اتجاه الهامشية Marginality approach

يعد مفهوم الهامشية من أهم المفاهيم التى ابتكرها علم الاجتماع المكسيكى نظرا لاتساع نطاق الهامشية فى المجتمع المكسيكى سواء فى الريف أو الحضر، وكان «بابلوكازانوفا» هو أول من صك هذا المفهوم عام ١٩٦٥ للإشارة إلى فقراء الفلاحين المهمشين الذين يعانون معاناة صارخة من الفقر والذين ينتمون إلى أصول هندية.(٣٥)

ويشير هذا المفهوم بشكل عام إلى اؤلئك الافراد الذين يعيشون على هامش أية طبقة اجتماعية، وعلى هذا فقد استخدم مفهوم الرجل الهامشى ليشير إلى ذلك الفرد الذى ينتمى إلى ثقافتين أو مجتمعين دون أن يندمج فى احداهما اندماجا كليا.(٣٦) وهذا ماجعل بعض الباحثين يربطون بين الهامشية والفقر، والشعور بالعزلة الاجتماعية.(٣٧)

ولقد أصبحت الهامشية من الملامح المميزة والبارزة فى الدول النامية فى الوقت الحديث مما جعل كثيراً من الباحثين يهتمون بالحديث عن الطبقة الهامشية Marginal class وفى مطلع الثمانينيات تزايد الإهتمام بدراسة هذه الظاهرة ليس فقط من قبل الاكاديميين، بل أيضاً من قبل الصحفيين من امثال Wilson (١٩٨٠) وGlasgow (١٩٨١) و Murray and Mead (١٩٨٩) وShawhill and Miny (١٩٩٠) و Massey and Eggers (١٩٩٠) وفى هذه السياق يرى ويلسون «أن الطبقة الهامشية تقع خارج نطاق النظام المهنى، وعرفها بأنها «مجموعة من الناس ينقصهم التدريب والمهارة العالية، ويعانون من البطالة والبطالة المقنعة، كما أنهم خارج نطاق قوة العمل، كما يشير إلى الأسر التى عاشت لفترات طويلة تعانى من الفقر وتبعية الرفاهية(٣٨).

---

(٣٥) السيد الحسينى، التبعية الفكرية والاستقلال المعرفى (تحليل نقدى لرؤى وطنيه داخل العالم الثالث)، حولية كلية الانسانيات، جامعة قطر، الدوحة، العدد (١٧) ١٩٩٤، ص ص ١٢٣-١٢٤.

(٣٦) انظر فى هذا الصدد :

Miljana, V., Marginality in contact with the center, slovenia, V.25, N. 3-4, 1993, p.p. 238-252.

(٣٧) -Maxwell, A./, the underclass, social isolation and concentration effects, critique of Anthropology, sage London, V. 13, N.3, 1993, p.p. 231-295.

(٣٨) - Ibid., p. 235.

وعلى هذا فإن الطبقة الهامشية تعيش خارج نطاق المجتمع المحترم، وهذه سماتها الأساسية فالمجتمع عاجز عن استيعابها فى دائرة الانتاج، ومن ثم فهى تعيش خارج نطاق شبكه العلاقات الإجتماعية التى تربط المستغلين بالمستغلين. كما يعتقد Nun أن الهامشية هى الابن البار للتنظيم الرأسمالى حيث تعمل الرأسمالية على تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء ممن يعملون فى مجال الحرف الصغيره والخدمات الخاصة، والتجارة البسيطة، وتحجيم دورها في المجتمع(٣٩).

أى أن الهامشية حقيقة من حقائق التراكم التبعى لهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالى العالمى، وليس أثراً عارضاً له، وأنها تخضع لمنطق القوانين المنظمة للرأسمالية العالمية، وللدور المتعاظم للشركات الاحتكارية العابرة القومية، وبالتالى يخضع معظم الفائض الاقتصادى المنتج فى البلدان المحيطية إلى عملية استنزاف وترحيل نحو الخارج مما يمنع عملية إعادة الإنتاج من التوسع وبذلك يظل العدد من القوى العاملة في العمر الانتاجي على هامش العملية الإنتاجية، وان إعادة انتاجها لايتم بطريق مباشر بل من خلال الطبقات والقوى المرتبطة بها، والمواقع التى تحتلها تلك الطبقات فى التكوين الاجتماعى الواقعى(٤٠).

ووفقا لذلك فإن اتجاه الهامشية يتركز على دراسة مشكلات الفقر الحضرى التى تحدث بسبب الأنتقال الديموجرافى وسياسة التصنيع(٤١).

ومن الدراسات التى اهتمت بتطبيق هذا الاتجاه فى تفسير الفقر دراسة (Maxwell) ١٩٩٣ تلك الدراسة التى اهتمت بتطبيق نموذج ويلسون فى تفسير العوامل التى ساهمت فى استمرارية فقر الطبقة الهامشية بصورة أكثر مما هى عليه فى السنوات العشرين الماضية؟

وكانت الإجابة التى توصلت إليها هى أن ديمومة عملية اعادة البناء الاقتصادى أدت إلى أن الفقراء أصبحوا خارج نطاق التنظيم المهنى، بسبب انخفاض مهارتهم وضعف فرص

---

(٣٩) ثروت اسحق، ابعاد الهامشية (حالة مصر) سلسلة جدل، كتاب العلوم الاجتماعية، دمشق، العدد (٤)، ١٩٩٣، ص ١٤٧.

(٤٠) صالح ياسرحسن، بعض الاشكاليات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية فى البلدان النامية (نحو معالجة منهجية منظمة)، سلسلة جدل، مرجع سابق، ص ٧١.

(٤١) Gary, G., The informal economy in east Asian development, I.J.U.R., U.K., V. 18, N.2, June, 1994, p.p. 194-219.

حصولهم على العمل، فضلاً عن تعرضهم لانماط من السلوك غير الملائم اجتماعياً، الذى يتمثل فى ازدراء سلوك الطبقة الهامشية، لكن الدراسة اكدت أن سلوك الطبقة الهامشية سوف يتغير استجابة لتغير الظروف على مختلف المستويات الكبرى Macro-levels وكذلك فإن ثقافتها ليست مخلدة ذاتياً، وليست دائمة لأن تغير الظروف المجتمعية يقتضى بالضرورة احداث تكيفات جديدة(٤٢).

وقد سار فى تطبيق هذا الاتجاه أيضاً (Peterson) ١٩٩١ حيث ذهب إلى أن كلمة الطبقة الهامشية قد استخدمت من قبل المحافظين، والليبراليين، والراديكاليين على حد سواء فالمحافظون يعرفون هؤلاء الناس بأنهم غير قادرين على رعاية أنفسهم وأسرهم، ويميلون إلى السلوك العدوانى، ولكن الراديكاليون يماثلون بين الطبقة الهامشية ومفهوم الطبقة الرثة أو حثالة الطبقة على حد تعبير ماركس على أساس أنهم يعيشون فى ظروف صعبة، ومستغله من القوى السياسية والاقتصادية فى المجتمع، وليس لهم دور انتاجى فى حين يرى الليبراليون أنه يجب التمييز بين الطبقة العاملة الرئيسية والطبقة الوسطى وأولئك الذين هم منفصلون عن المجتمع أو هامشيون.

ثم أشارت الدراسة إلى أن الطبقة الهامشية هى ضمن بنية اجتماعية محدده ترتبط بغيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى كما أوضحت أن الهامشية الحضرية فى تزايد مستمر نتيجة عدة عوامل منها زيادة المنافسة فى سوق العمل، وارتفاع حجم الهجرات الشرعية وغير الشرعية، وزيادة مساهمة المرأة فى القوى العاملة، وتحت هذه الظروف أصبح العديد من القوى العاملة فى العمر الانتاجى فى أسفل السلم المهنى، وخارج نطاق العملية الانتاجية.

كما انتهت الدراسة إلى أن الخطورة ليس فى تزايد الطبقة الهامشية وانتشارها ولكن فى نمو الفقر بصورة تستشرى بين فئات عديدة من المجتمع(٤٣).

---

(٤٢) - Maxwell, A., The underclass (social isolation and concentration effects, op. cit., pp. 231-245.

(٤٣) - Peterson, P.E., The urban underclass and the poverty paradox, in Jencks and peterson (eds) the urban underclass, the Brookings institution, washington, 1991, p. 2-25.

كما نستطيع أن نجد تأييداً لهذا الاتجاه فى دراسة Gonzalo ١٩٩٦م والتى حاولت أن تفحص منظور الهامشية فى دراسة الفقراء على أساس ارتباط الهامشية كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعى واقتصادى بالفقراء، نظراً لأن أفراد هذه الطبقة يعيشون حياة هامشية، ويعملون فى أعمال هامشية، كما يتولى النظام الإجتماعى تهميش ادوارها الاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا.

كما ناقشت الدراسة المحددات والامكانيات المستقبلية لهذا الاتجاه فى تفسير أوضاع الفقراء داخل المدينة[٤٤]. واتساقاً مع هذا الاتجاه ذهب (ثروت اسحق) (١٩٩٣) فى دراسته عن «أبعاد الهامشية حالة مصر» إلى أن أهم مايميز الشرائح الهامشية انها عادة ما تحرم تماماً من ملكية أدوات الانتاج، ومن رعاية الدولة لها وهو مايعنى أنها تترك كدمية فى يد الشرائح العليا أو الطبقة البرجوازية، ولذلك فإن جهدها الأكبر يوجه لاشباع احتياجاتها الأساسية فهى تعيش من اليد للفم دون أن تتمكن من الادخار للمستقبل، كما أكدت الدراسة أن الهامشية كظاهرة تشكل أحد أبرز الاعراض المتصلة ببنية اقتصادية متخلفة، إذ أنها ظاهرة تفجر فى الأساس قضية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بمعناها المتسع، كما أنها تتسم باللامبالاة والسلبية كما تتدنى مشاركتهم الاجتماعية، فيضعف بالنسبة لهم الولاء، والانتماء للمجتمع القومى ويزداد انعزالهم والتفافهم حول من يشاركونهم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية السيئة[٤٥].

كما قدمت «سهير لطفى التل» دراسة عن الفئات الهامشية فى المجتمع الأردنى أوضحت فيها أن قاع المدينة عالم واسع يمتد عبر الشرائح الاجتماعية المختلفة، وينتشر فى أماكن متعددة، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفى والقيمى، وقد أشارت الدراسة أن السمة العامة للفئات الهامشية المنحرفة هى اختراق منظومة القيم السائدة من جهة واستغلالها لهذه المنظومة الإخلاقية بالمعنى الشخصى للاخلاق من جهة أخرى، كما تبين أيضاً أن الفئات الهامشية تكون لذاتها منظوماتها القيمية، ولغتها ونمطها المعرفى

---

(٤٤) - Gonzalo, S.A., Marginality and informality contrbutions and Drawbacks of the informality approach, Mexico, May-Aug., V. 14, No. 41, 1996, pp. 435-452.

(٤٥) ثروة اسحق، ابعاد الهامشية (عن حالة مصر) مرجع سابق، ص ص ١١٢-١٤١.

وثقافتها، وكل ذلك ينعكس على جملة من مواقعها من المجتمع المدنى بمؤسساته السياسية والدينية، الاجتماعية بحيث تصبح فى النهاية خارج هذا المجتمع ورافضه له(٤٦).

غير أن هناك دراسة حديثة قام بها Jeffrey et al (١٩٩١م) أشارت إلى أنه بالرغم من أننا قدمنا صورة عامة عن المشاركة السياسية بين الفقراء إلا أننا لانعرف كثيراً عن سلوكهم السياسى، وبالتالى فإن فهم علاقة هذه الطبقة الهامشية بالنظام السياسى تتطلب ضرورة دراسة السلوك السياسى لديهم، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الناس الفقراء الذين يعيشون فى وسط من الجيران الفقراء يختلفون قليلاً فى اتجاهاتهم عن أولئك الناس الفقراء الذين يعيشون فى وسط الطبقة الوسطى، وأن الناس الفقراء مع الجيران الفقراء هم أكثر نشاطاً من الناحية السياسية من الفقراء الذين يعيشون فى أماكن أخرى، كما أن لديهم احساساً قوياً بالمجتمع، وأن هذه الخاصية تبدو فى اندماجهم للمشاركة فى ميدان التنافس السياسى Political arena(٤٧). حيث أن الهامشية الحضرية تندمج عادة للمشاركة فى الاضطرابات السياسية التى تحدث لاحساسها بالظلم البين، وشعورها باتساع الفوارق الطبقية بينها وبين الطبقات الأخرى فى المجتمع، وقد تصبح مؤهلة لكى تلعب دوراً حاسماً فى بعض الأزمات السياسية وبالتالى يسعى القادة عادة إلى كسب تأييدها وبذل الوعود الزائفة لتحسين أحوالها بل والتعهد بتزويدهم بالخدمات الحضرية الضرورية.

ورغم ارتباط الهامشية كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعى بالفقراء إلا أن ورسلى Worsley أكد أن الهامشية خرافة وليست حقيقة ملموسة، فهو يرى أن علاقات الانتاج بالنسبة إلى الانتاج غير المحمى هى جميعاً علاقات رأسمالية فالباعة المتجولون فى الشوارع باعتبارهم نقطة اتصال بين البائع النهائى والمستهلك يندرجون ضمن هذا النطاق ويمثلون الحلقة الأخيرة فى سلسلة التوزيع أو المتاجرة الرأسمالية، ويستثنى ورسلى من شبكة العلاقات الرأسمالية فئة اجتماعية هم الشحاذون، ويصفهم بالهامشية الكلية للرأسمالية

---

(٤٦) سهير لطفى التل، قاع المدينة بحث ميدانى حى فى بعض نماذج الفئات الهامشية فى الأردن، سلسلة جدل، كتاب العلوم الاجتماعية، العدد رقم (٤)، ١٩٩٣، ص ص ١٧٠-١٩٩.

(٤٧) Jeffery, M.B. et al, the political behavior of poor people, in jenks, C., and petersons (eds), op. cit., pp. 257-271.

لأنهم لايخلقون قيمة، ولا تدفع لهم أجور. كما أن هذا الاتجاه قد تعرض للنقد من وجهة نظر باحثين آخرين (بيتى Peattie وبرلمان Perlman) من حيث أنه يكتفى بالوصف السطحى اكثر مما يتصدى للتحليل والتفسير المتعمق[٤٨].

ورغم هذا الاعتقاد الذى ذهب اليه كل من ورسلى وبيتى وبرلمان. فإن هذا الاتجاه يساهم في واقع الأمر فى فهم الأوضاع الواقعية لفئات الفقراء في المدن والريف على حد سواء، الذين يخضعون لميكانزمات القهر والاستغلال، تلك الفئات التى أصبحت تشكل الجزء الأكبر من ملامح البنية الاجتماعية لمجتمعات البلدان النامية فى ظل تنامى عدد العاطلين باستمرار نتيجة فشل التنمية فى توفير فرص عمل جديدة وزيادة معدلات الهجرة الريفية الحضرية، ونمو الاحياء العشوائية بصورة متزايدة.

---

(٤٨) اسماعيل قيرة، من هم فقراء الحضر؛ قاع المدينة العربية نموذجاً، سلسلة المستقبل العربى، العدد (٢٠٥) مارس، ١٩٩٦، ص٦١.

٤) إتجاه القطاع غير الرسمي Informal - sector approach

ترجع نشأة هذا الاتجاه إلى كيث هارت Keith Hart عام ١٩٧١م ويقوم نموذج هارت على فكرة معقولية العمل، وتحديد جماعة القطاع الحضري غير الرسمي كجماعة مستهدفة Targeting group نظراً لما يحققه هذا المفهوم من تحولات هامة في الحياة الحضرية كتطوير الانتاج وفتح فرص جديدة للعمل وتحقيق توزيع عادل للثروة(٤٩).

وبالتالي فقد استخدم هذا الاتجاه في تقديم تفسير أكثر تطوراً لفهم واقع الفئات الاجتماعية التي تمتهن أنشطة اقتصادية ارتبطت بفقراء المدن، وتوجد على هوامش الاقتصاد الحضري، بالاعتماد على فكرة القطاع غير الرسمي، وقد اسهم في هذا الاتجاه علماء الاجتماع، والاقتصاد والجغرافيا، ويذهب أنصار هذا الاتجاه - كما يقول الحسيني- إلى أن الموارد والفرص في مدن الدول النامية ليست كافية لمواجهة التدفق السكاني عليها مما أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية لعل من أهمها تضخم العاملين في القطاع الثالث (الخدمي) ونمو السكن العشوائي على أطراف المدن، وتزايد البطالة فضلاً عن تدهور الخدمات الحضرية، وباعتبار أن القطاع غير الرسمي يتميز بسهولة الدخول اليه، وارتكازه على العمليات الانتاجية الصغيرة، واعتماده على سوق غير منظم قائم على المنافسة، وقلة المهارات، مما جعل هذا القطاع يجذب عدداً كبيراً من السكان الحضريين للعمل في هذا القطاع، كما رأى أن هذا القطاع غير الرسمي أخذ يتزايد ويتضخم من خلال اخفاق اعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين في الالتحاق باعمال صناعية ولجوئهم إلى اعمال حرفية وضيعة في هذه المدن، وهي الحرف غير الانتاجية، والاعمال اليدوية في المشروعات الصغيرة، واعمال الخدمات، والبيع المتجول التي يطلق عليها الاعمال الهامشية(٥٠).

وفي إطار ذلك فقد رأى .Rempel, H (١٩٩٦م) أنه في البيئة الحضرية لم تصبح النشاطات الحضرية غير الرسمية مصدراً أساسي للعمالة الجديدة فقط، ولكن أصبحت تنتج

---

(٤٩) -Leena, M., The informal sector and the welfare state; contemporary relationships, U.S., 1996.

(٥٠) السيد الحسيني، السكن الفقير في هذا العالم الثالث (بين التشخيص والمواجهة) حوليه مركز الوثائق والدراسات الانسانية، العدد الأول، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٩، ص ص ١٦٨-١٧٣.

سلعاً استهلاكية بتكاليف منخفضة عن السلع المستوردة أو المنتجة من النشاط الرسمى أيضا.

كما أن سكان القطاع غير الرسمى لايجدون أمامهم مناصاً من العمل بأى مهنة تدر عليهم دخلاً حتى ولو كانت مهنة طفيلية لاصلة لها بهيكل انتاجى ولاتتطلب أى قدر من المهارة أو تحتاج إلى تدريب فنى على مستوى عال.

ولهذا فإن الهجرة الريفية الحضرية التى تمثل مصدراً للعمل يمكن أن ترى كنتيجة لنمو الانشطة الحضرية غير الرسمية التى تجذب مباشرة المهاجرين، وبالرغم أن التفضيل الأول للمهاجر هو العمل فى القطاع الرسمى، فإن النجاح الذى تحققه الأنشطة الحضرية غير الرسمية يجعلها هى الغاية المفضلة لهم بشكل خاص(٥١).

وعلى هذا فإن انصار اتجاه القطاع غير الرسمى يؤكدون على أهمية الدور الاستيعابى- الانتاجى- الخدمى الذى يلعبه هذا القطاع فى الحياة الحضرية، فلقد ذهب هارت Hart - إلى تصور الأنشطة الحضرية غير الرسمية كنسق اجتماعى فرعى، له وسطه الاجتماعى والاقتصادى ويتمتع بدينامية التنموية التى تجعله فى مقدمة الانساق الاجتماعية التى تساهم فى تحقيق وظيفة المجتمع العامة، فعن طريق التكامل بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية يتجنب المجتمع أى خلل وظيفى، ويضمن بقاءه واستمراره، فضلاً عن أن هذا القطاع يحقق دخلاً متزايداً لفقراء المدن(٥٢).

ومما يدعم أطروحات هارت ماذهبت إليه دراسة كل من (Michael and Carla) ١٩٩٦ من أن نشاطات القطاع الحضرى غير الرسمى تساهم بشكل كبير فى الحياة الحضرية فى الدول النامية من خلال تحسين الظروف البيئية الحضرية مثل الامداد بالمياة، وجمع القمامة، والاعمال الخدمية الأخرى.

كما أكدت الدراسة على الدور الحيوى والهام للقطاع الحضرى غير الرسمى فى تقديم الفرص الوظيفية، وآثاره الايجابية الملموسة على تقدم الاقتصاد الحضرى، وأنه من المتوقع

---

(٥١) - Rempel, H., Rural, to urban Migration and urban informal activities, Japan, V.17, N.1, Spring 1996, p.p. 37-51.

(٥٢) اسماعيل قيرة، نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن، مرجع سابق، ص ٢٠.

فى ظل تزايد الفجوة بين العرض والطلب للخدمات البيئية الحضرية، فإنه سوف تستمر أهمية الأنشطة غير الرسمية، كما سوف يظل القطاع الحضرى غير الرسمى له دور يلعبه بشكل واضح فى التنمية الاقتصادية الحضرية(٥٣).

كما نجد تأييداً لهذا الاتجاه فيما ذهب إليه (McGee) ١٩٩٦م فى ضوء تحليله للقطاع غير الرسمى فى علاقته بالتضخم الحضرى Mega-urbanization فى الدول النامية أن هذا القطاع يساهم فى توفير السلع والخدمات الأساسية لمختلف الجماعات ذات الدخل المنخفض، كما أكدت الدراسة بأن البناء المزدوج لمدن العالم الثالث، والقطاع غير الرسمى لهما فائدة دائمة كوسيلة بحثية وسياسية خاصة وانهما أصبحا من المعالم الجديدة لظاهرة العولمة، نظراً لاستمرار النمو الحضرى، والاقتصادى لكثير من دول العالم الثالث، كما أشارت الدراسة أنه بالرغم من أن العولمة الجديدة قد ساهمت فى تغيير الاقتصاد الدولى تغييراً جذرياً فإن تأثيرها على خلق فرص للعمل على المستوى العالمي كان أقل من المتوقع، كما أن تطور الحضرية، أدى ليس فقط إلى وجود وظائف في القطاع الرسمى ولكن أدى أيضاً إلى انتشار ظاهرة البطالة بأنواعها السافرة والمقنعة، وعلى هذا فإن القطاع الحضرى غير الرسمى يلعب دوراً هاماً فى هذا التغيير البنائي، مثل نقل العمل من القطاع الزراعى إلى القطاع غير الزراعى، كما أنه يساهم فى تنمية الاستجابات المحلية للمشكلات البيئية، كما أوضحت الدراسة أن نشاطات القطاع الحضرى غير الرسمي على مستوى النطاق الصغير، تعطى فرصاً أرحب للتقدم والازدهار فى ظل زيادة اللامركزية المالية والادارية، ونمو سياسة الخصخصة(٥٤).

خاصة وأن هناك بعض الدراسات التى تؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين التغير البنائى وزيادة معدلات الفقر مثل دراسة (William, D.) ١٩٩١م التى ذهب فيها إلى أن التحول

---

(٥٣) - Michael, R., and Carla, C., Contributions of urban informal sector to environmental mangement, Japan, V. 17, N.I. spring, 1996, pp. 122-155.

(٥٤) -McGee, T.G., on the utility of dualism : The informal sector and Mega- urbanization in developing countries, I.A.R., V. 17, N.I, spring, 1996, pp. 1-15.

المستمر فى الاقتصاد الأمريكى نحو التوجه – الخدمى ، والبعد عن التوجه الصناعى قد أثرا بشكل كبير فى تزايد ظاهرة الفقر – ولذا فإن التغير البنائى هو من أكثر العناصر فاعلية فى زيادة معدل الفقر الإجمالى ، كما أشارت الدراسة إلى أن ارتفاع معدل الفقر هو نتيجة الانخفاض المستمر فى معدلات العمالة بشكل عام ، واعتماد الصناعة على استراتيجية استخدام رأس المال Capital intensive (٥٥) .

وترتيبا على ما سبق يتضح أن هارت Hart وميجى Mcgce وميشيل Michael وكارلا Carla قد اعطوا أهمية كبيرة للقطاع غير الرسمى فى امتصاص القوى العاملة ، والمساهمة فى تنمية الاقتصاد الحضرى ، وتحقيق التقدم السريع ، لكن فى الواقع من الصعب التسليم بهذه القضية بشكل مطلق ، إذ إن هناك بعض الدراسات الأخرى التى تؤكد أن هذا القطاع يساهم بشكل محدد فى امتصاص القوة العاملة كما أنه لا يحل مشاكل الفقراء ، ومن هذه الدراسات دراسة Cristian (١٩٩٦) عن الفقر الحضرى والاقتصاد غير الرسمى فى جنوب أفريقيا ، وقد ذهبت هذه الدراسة إلى وصف الفقر الحضرى والاقتصاد غير الرسمى فى منطقة بريتوريا وفرنجنج بجنوب افريقيا ، وقد أظهرت الدراسة الإمكانيات المحددة لاستخدام القطاع غير الرسمى كوسيلة لحل مشاكل الفقراء فى جنوب أفريقيا حيث انه يعمل على زيادة معاناة الفقراء نظرا لأنه يؤدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية والاجتماعية وتفشى البطالة بأشكالها المتنوعة بين سكان هذا القطاع ، وبالتالى فقد أكدت الدراسة على وجود علاقة بين الاقتصاد غير الرسمى وظاهرة الفقر (٥٦) . كما ذهب (Haruo) ١٩٩٦ فى دراسته عن التخطيط من أجل التوظيف فى القطاع الحضرى غير الرسمى ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على عقد مقارنة على القطاع الحضرى غير الرسمى للعمالة فى كل من الهند ، واندونسيا ، والفلبين ، وتايلاند ، ولقد أوضح العمل الميدانى على هذه الدول الأسيوية أنه فى حين أن القطاع الحضرى غير الرسمى يمتص جانبا .

---

(55)Willams , D.R., Structural change and the Aggregatec poverty rate, population association of Ameri ca, Demography, V. 28, r.2, May 1991, PP. 223 - 231 .

(56) Christian , R.M.,urban poverty and the informal economy in South Africa, s' economic Heart - land, V. 8, N.L., apr. 1996, PP. 167 - 181.

كبيراً من العمالة الحضرية الكلية فى الوقت الحديث، إلا أن البيانات الميدانية فى تايلاند، والهند، تؤكد على أنها نسبة منخفضة إلى حد ما، ولهذا ترى الدراسة أنه من أجل التخطيط السليم للعمالة فى القطاع الحضرى غير الرسمى يمكن أن نقترح ثلاث فئات من العمالة على النحو التالى :

١- أعمال تجارية على نطاق صغير والتى من المتوقع أن تصبح جزءاً متكاملاً مع القطاع الرسمى.

٢- صغار التجار الذين يبيعون السلع في الشوارع من الباعة المتجولين.

٣- الوظائف الإضافية المساعدة للتسهيلات الرسمية مثل البوابين، والعتالين وغيرهم.

حيث إن هذه الانماط من العمالة تساعد على فعالية هذا القطاع فى المجتمع الحضرى(٥٧).

كما حلل Olanrewajue (١٩٩٦) القطاع غير الرسمى فى علاقته بالحرمان الاقتصادى والاجتماعى، مبيناً أن المشكلة التى تواجه أرباب الأسر فى هذا القطاع هو الحصول على مستوى معقول من الدخل، كما أنهم غير قادرين فى الحصول على فرصة عمل فى القطاع الحكومى مما ترتب على هذا وجود فجوة اقتصادية كبيرة بين الموظفين الحكوميين واولئك العاملين فى القطاع غير الرسمى، ولقد تفاقمت هذه الفجوة مع سوء توزيع الموارد المحلية فى المناطق المكدسة بالوظائف الحكومية أساساً. ولذا فمن الضرورى أن تعطى الحكومة القومية السلطه والقوة للقطاع الحضرى غير الرسمى لكى يساهم فى امتصاص فائض العمالة الناجم عن الانخفاض فى الانتاج الصناعى(٥٨).

كما أوضح .Fiona, L ١٩٩٦م وضع المرأة فى القطاع غير الرسمى، من خلال فحص قضية: إلى أى مدى يعترف النظام التعليمى فى الدول النامية بأهمية المرأة فى القطاع غير الرسمى للاقتصاد مثل البيع المتجول، وتأدية العمل المنزلي، والعمل المؤقت فى المشروعات الصغيرة غير المنظمة وكيفية اعدادهم للعمل داخله.

---

(٥٧) - Haruo, N., Planning for employment in the urban informal sector, S.I.U. Japan, V. 17, N.2, Spring, 1996, pp. 185-192.

(٥٨) -Olanrewajue, D.O., Social and economic deprivation in A medium - Sized urban centre in Nigeria, F.U.T., V. 20, N.2, 1996 p.p. 229-240.

وقد انطلقت الدراسة من افتراض أن التعليم الرسمي وغير الرسمي يعطى المرأة المهارات الضرورية لتنافس الرجل فى سوق العمل، وفى إطار ذلك استخلصت الدراسة أن النظام التعليمى فشل بشكل عام فى مساعدة المرأة فى الحصول على المهارة العالية، والأجر الأفضل وضمان الحصول على الوظائف، وتركهم فى ممارسة انشطة ذات مستويات منخفضة وقد أوصت الدراسة بأهمية العمل على تحسين الاستراتيجيات التعليمية والبرامج التدريبية(٥٩).

وبناءاً على التحليل السابق يبدو جلياً اعتقاد أنصار هذا الاتجاه بأن الأنشطة غير الرسمية عبارة عن ظواهر حضرية ترتبط بالبناء الاجتماعى وتمثل قاسماً مشتركاً لأغلب الدول النامية، فإن هذا الاعتقاد يتجاهل في الحقيقة الواقع التاريخى والمعاصر المرتبط بتوسع الرأسمالية والامبريالية، كما أن هذا الاتجاه يسمح بتشجيع نمو رأسمالية محلية متخلفة تزيد من تدهور أو ضياع البلدان النامية التى رزحت تحت نير الاستعمار لفترات طويلة، فضلاً عن غموض مفاهيم هذا الاتجاه واستناده إلى افكار ومفاهيم التكامل والتساند والتبادل بين مختلف أنساق البناء الاجتماعى يعني البحث عن أساليب أخري يمتص من خلالها غضب الفقراء، وتحويل الأنظار عن المشكلات الحقيقية التى يعانى منها مجتمع المدينة(٦٠).

ورغم هذه الانتقادات فإن انصار هذا الاتجاه ينظرون إلي القطاع الحضرى غير الرسمى كنسق اجتماعى يقوم بوظيفة أساسية فى مجتمع المدينة، ويشكل أهمية كبيرة في حل مشكلة البطالة فى مدن الدول النامية، كما ينطوى على متضمنات اجتماعية واقتصادية، وثقافية، تساعد على تسريع عجلة التنمية.

(٥٩) -Fiona, L., Women in the informal sector, the contribution of education and training, U.K., V.6, N.1, Feb 1996, pp. 25-36.

(٦٠) اسماعيل قيره، نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن، مرجع سابق، ص ٢٣.

٥) اتجاه قطاع الاستهلاك بين الفقراء The consumption sector approach

لقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة العلاقة بين الطبقة وثقافة الاستهلاك، فلقد ذهب البعض بأن انتشار الثقافة العالمية للاستهلاك أدت إلى تذويب الحدود بين الطبقات، فلم يعد الاختلاف فى الملبس، والمسكن، ونمط قضاء وقت الفراغ مثلاً من الفروق الجوهريه بين الطبقات الغنية أو الفقيرة، فى حين ذهبت بعض الدراسات إلى أن ثقافة الاستهلاك ترتبط بسياقات اجتماعية خاصة فى داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات ككل. وبالتالى فهناك تميز طبقى فى ثقافة الاستهلاك، وقد لعبت الطبقة العاملة دوراً فى هذا التمايز من خلال ثلاثة عناصر أساسية هى :

- المشاركة في الاستهلاك الخاصPrivate consumption
- الاعتراف بحق تحسين فرص الحياة life chance
- والاعتراف بنسق الرفاهية The welfare system (٦١).

ومن الدراسات التى تؤكد النوع الأول دراسة featherstone عن مدخل إلي ثقافة الاستهلاك، وقد ذهبت الدراسة إلى أن الخصائص المعاصرة لثقافة الاستهلاك متشابهة أو متماثلة identified ، حقيقة أن الناس يختلفون فى مستواهم الاجتماعى والاقتصادى، ويختلفون فى ميولهم، وانماطهم الاستهلاكية، ولكنهم جميعاً يستهلكون بحيث يمكن القول أن الاستهلاك وثقافته أضحيا من أكثر العناصر التى تربط الناس جميعاً سواء كانوا فقراء أو اغنياء، وأن فكرة النزعة الاستهلاكية consumerism تمثل أقوى الدوافع الاجتماعية الهامة، حيث أصبح الاستهلاك هدفاً في حد ذاته، وأصبح يسيطر على كل تصرفات وسلوك الأفراد تجاه السلع وطرق اشباع رغباتهم منها (٦٢).

فى حين يمثل الاتجاه الثانى دراسة ابيتروبولوسEpitropoulos (١٩٩٤) عن أسلوب الحياة وثقافة الاستهلاك فى المجتمع الهامشى، والتى تؤكد أن عملية اكتساب الثقافة الاستهلاكية يكشف عن قدر واضح من التمايز Distinction بين الفئات الإجتماعية

---

(٦١) -Payne, P.C., and Hgde, M., Refuse of all classes, op. cit., p. 3.

(٦٢) - Featherstone, M., Consumer Culture (An introduction, in Journal theory, culture, and society, U.K., 1993, pp. 4-9.

المختلفة، حيث إن للفقراء نمطاً استهلاكياً يختلف عن أنماط الاستهلاك لدى الاغنياء سواء في الأسلوب أو الممارسة. وترى الدراسة أن النظريات الثقافية الامبريالية والنظريات التى تدور حول الثقافة العالمية تؤكد على التأثير الغربى- وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية- على الثقافة الاستهلاكية فى المجتمعات الهامشية وبخاصة على الفئات الفقيرة فى تلك المجتمعات لكن أوضحت البيانات الميدانية المطبقة على ثقافة الشباب اليونانى أن الرموز، والمعانى والصور التي تحملها الينا الثقافة الاستهلاكية الغربية تخضع دائماً لاعادة التفسير والتعديل فى ضوء الثقافة المحلية وليس فى شكل غزو ثقافى امبريالى(٦٣).

كما قدم (أحمد زايد) دراسة عن الثقافة العامة و النزعة الاستهلاكية فى الاحياء الفقيرة، وقد ذهبت هذه الدراسة إلي أن النزعة الاستهلاكية تؤدى إلي شعور الفئات الفقيرة والمحرومة بعجزها وعدم قدرتها الأمر الذى يدفعها إلى أن تشعر بأنها غير موجودة، ويساهم المستهلكون المترفون من الطبقات الأخرى فى تدعيم هذا الشعور، كما أوضحت الدراسة أن الثقافة الاستهلاكية تخلق بعض مظاهر التوتر Tension نتيجة عدم القدرة على الوفاء باشباع الحاجات الاستهلاكية المتزايدة، ومن ثم فإنها تتحول إلى عبء يقع على كاهل الطبقات الدنيا والوسطى، وتمثل مصدراً للضغط على حياتهم(٦٤).

ومن الدراسات التى حاولت تطبيق هذا الاتجاه دراسة قام بها مجموعة من علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الامريكية عن عادات الاستهلاك عند بعض الجماعات فى الاحياء الفقيرة بمدينة نيويورك، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على عادات الشراء عند أفقر القطاعات فى مدينة نيويورك وكيف يختارون المتاجر التى يشترون منها، هل يتم اختيارها على أساس الاعلانات أم يتأثرون بتلك الاعلانات عند اختيار نوع السلعة، وهل يشترون نقداً أم بالأجل ووفقاً لذلك أوضحت الدراسة أن الفقراء أقل تدبراً وتفكيراً فى شراء السلع من الأغنياء نتيجة لأنهم يدفعون ثمناً أعلى عند شراء مشترياتهم بسبب الجهـــل

---

(٦٣) - Epitropoulos et al, life style and consurmer culture in A peripheral society:Youth culture in post wwll, Greece, A.S,A., 1994.

(٦٤) - Zyed, A., Popular culture and consumerism in underdeveloped urbran areas, in Stauth G., and Zubida, S., (eds) Mass culture, popular culture and Social life in Midle east, frakurt, 1987, pp. 287-312.

بعمليات الشراء، والاعتماد على الشراء بالأجل، وشراء الأشياء غير الضرورية فضلاً عن عدم اتباعهم أسلوب التخطيط فى اقتناء المشتروات، كما لاحظت الدراسة أن الأسر الأشد فقراً تميل إلى الشراء من داخل الحى الذى تسكن فيه بالرغم أن السلع فى هذه الاحياء اعلى سعراً وأسوأ مما يباع فى أى مكان آخر من المدينة.[٦٥]

كما قدم .Liess, W دراسة تؤكد أن حجم الاشباع الكلى للمجتمع لايزيد من خلال مزيد من استهلاك السلع، أى أن الاشباع عملية نسبية، وذلك لأن الرفاهية لاترتبط بمستوى مطلق لاستهلاك السلع الاقتصادية، ولكنها تنتج عن العلاقة بين مايستهلكه الفرد، وما يستهلكه الآخرون، وينجم عن ذلك أن يرتبط الاشباع بامتلاك السلع التى تحتل مكانة اجتماعية متميزة والتى تضفى عليها صفة الندرة، وهذا ما يتناقض مع الرؤية التى ترى أن الثقافة الاستهلاكية ثقافة متغيرة لاتخضع لتصنيفات طبقية، فهناك قابلية لأن تغير كل أسرة من أنماط استهلاكها مع التغيرات فى دخلها فى مقابل دخل الآخرين، ومع التغيرات فى قيمة السلع من الناحية الاجتماعية[٦٦].

وهذا مايوضح أنه مهما تنوعت الآراء وتعددت حول اتجاه الاستهلاك بين الفقراء، فإن الواقع المعاش يوحى بتزايد معدلاته بصورة ملفتة للانتباه، كما يوضح أن الفقراء فى الاحياء الفقيرة والمتخلفة لديهم قيم استهلاكية ونزعة نحو الاستهلاك مثلما توجد لدى غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأخرى.

---

(٦٥) انظر فى هذا الصدد: محمد الجوهرى، دراسة الفقر فى كتاب، دراسات فى علم الاجتماع الاقتصادى، والتنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٣٦٠-٣٦٣.

(٦٦) أحمد زايد وآخرون: الاستهلاك فى المجتمع القطرى، أنماطه وثقافته، منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١، ص ٨٥.

٦) اتجاه اشباع الحاجات الأساسية Basic Needs approach

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن الفقر الجماهيرى يعد تعبيراً عن عدم المساواة التى انتجتها ظروف تاريخية ومعاصرة أتاحت لجماعات أن تستغل أخرى، لذا فإن مواجهة الفقر واستئصاله والحد من آثاره ومصاحباته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لن تصبح ذات نتائج حاسمة ما لم تكن قد استخدمت لمواجهتها أساليب فعالة تقوم أساساً على مواجهة الحاجات الأساسية لجماهير الفقراء فى أقصر وقت ممكن، ومفهوم الحاجات الأساسية يعطى الأفضلية للمؤشرات غير المادية للخدمات الانسانية مثل التعليم، والصحة والإسكان والنقل، حيث إن تحقيق إتاحة الحاجات الأساسية لكل الفئات المحرومة يساعد على زيادة النمو والإنتاجية فى العمل بشكل كبير، وبالرغم من أن مفهوم الحاجات الأساسية قابل للتطبيق عالمياً إلا أنه يختلف باختلاف المستوى التنموى ومن ثقافة إلي أخرى (٦٧).

لكن يختلف مفهوم الحاجات الاجتماعية الانسانية عن مفهوم حاجات الكفاف Subsistence Needs، فحاجات الكفاف تعنى توفير الحاجات الضرورية من الطعام، والصحة، والمسكن والملبس أى تعنى توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات التى تحفظ بقاء الكائن الإنسانى، أما مفهوم الحاجات الاجتماعية الانسانية فإنه مفهوم دينامى متطور بمعنى أن القدر اللازم من السلع والخدمات لاشباع الحاجات الإجتماعية يزيد ويتنوع، ويرتقى كلما حقق المجتمع نجاحاً فى مجالات التنمية المختلفة فقد تكون البداية هى توفير الحد الأدنى للكافة وهنا يتطابق المفهومات لكن بمجرد تحقيق أهداف التنمية والتقدم الاقتصادى يتمايز المفهومان (٦٨).

وعلى هذا فإن أية سياسة للتنمية لابد أن تحدد فى بداية انطلاقها مجموعة الحاجات الأساسية بمستوياتها المختلفة سواء تلك التى تتعلق بالمستوى الأكثر إلتزاماً أو التى تلى المستوى الأول من الحاجات الأساسية، كما أكدت الدراسة على ضرورة المطالبة بتحقيق هذه الحاجات بشكل موضوعى وشامل لكن من الثابت أن هذه المطالبة لم تنجح حتى الآن فى

---

(٦٧) - Satya, S.L. Basic Needs approach to development, India, V. 46, N. 3, sep. 1996, pp. 225-239.

(٦٨) محمد ياسر الخواجه، الابعاد الاجتماعية للفقر فى الريف المصرى، دراسة ميدانية، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

توفير قدر معقول من إشباع الحاجات الأساسية، وتجنب ظاهرة النسبية، لذا فقد أشار بول Paul إلى أهمية المتضمنات الواقعية لإستراتيجية السياسات الاجتماعية المبنية على الحاجات الأساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية(٦٩).

ومع هذا فقد ذهب .Else, O إلى أن بحوث الفقر تقلل من شأن الأهداف الأولية وفلسفة إشباع الحاجات الأساسية للفقراء، وبالتالي فإن المهمة الأساسية لبحوث الفقر يجب أن تهتم بقياس الفقر، وتكوين دليل للتنمية البشرية بدلاً من الجدل الدائر حول ما إذا كان الفقر يجب أن يعرف باعتباره ظاهرة نسبية أم مطلقة، على الرغم من أنهما متقاربان إلى حد كبير(٧٠).

غير أن مواجهة الفقر الجماهيري تقوم على التخفيض المستمر للامساواة وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة في توزيع الثروة والدخل، لكن لوحظ بعد مضى عقود متوالية على استراتيجيات التنمية المخططة في بلدان العالم النامي بعد استقلالها أنها لم تحقق معدلات للنمو تمكنها من مواجهة مشكلة الفقر، بل كشف الواقع تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة بصفة أساسية، لأن الأغنياء أصبحوا أكثر ثراءً ثم أصبح الفقراء أيضاً في كثير من الدول النامية أكثر فقراً، ومن المحتمل أن ينتهي عقد التسعينات في أكثر من (٤٠) دولة نامية بمستوى دخل للفرد يقل عما كان في بدايته، لذا أصبح مصطلح الدول النامية تهكمياً، فالكثير من الدول أصبحت متهالكة أكثر مما هي نامية.

وهنا يقتضي ضرورة التركيز على مساعدة الأسر الفقيرة ومحاولة التقليل من معاناتهم الحياتية، وهنا يقدم Raschick (١٩٩٧) دراسة ناجحة عن مساعدة العائلات العاملة الفقيرة عن طريق القروض منخفضة الفائدة، وفي هذه الدراسة تبين أن العائلات العاملة الفقيرة عادة ما تمثل نصف العائلات الفقيرة، وأن أحد مشاكل هذه العائلات يكمن

(٦٩) - Paul, W., Basic Needs and Social Policies, U.K., V. 16 N. 1, Feb. 1996, p.p. 45-65.

(٧٠) - Else, O., Some Basic issues in Comprative poverty research, I.S.S. Journal, U.K., V. 44, N.4, 1992, pp. 615-626.

(٧١) آلن ب. درنتج، الفقر والبيئة (الحد من دوامة الفقر) ترجمة محمد صابر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠.

فى نقص مدخراتها التى لاتسمح لها بالاستفادة من المساعدات المالية، إضافة إلى ذلك أن هذه العائلات ليست لها موارد مالية تستثمرها على المدى الطويل فى ادخار التأمين المالى الذى قد يمكنها- مؤقتا- من التغلب على المشاكل الناجمة عن فقداتها لمداخيل عملها.

وبالتالى فإن ابتكار طرق جديدة لمساعدة العائلات الفقيرة على تجاوز أزمتها المالية الخانقة أصبحت ضرورة، وهنا ترى الدراسة أهمية تطبيق برنامج صندوق الخدمات الإجتماعية الذى يوفر قروضاً بفوائد منخفضة لذوى الدخول الضعيفة من العائلات الفقيره لمساعدتها على مواجهة الأزمات المالية الانتقالية التى تحول دون مواصلة تعليم ابنائها أو المحافظة على عملها.

كما أوضحت الدراسة أن صندوق القروض الخاصة بالخدمات الإجتماعية قد حقق نجاحاً كبيراً ، خاصة فيما يتعلق بمساهمته فى زيادة القدرة المالية الذاتية للمتلقين لهذه القروض، ولقد أجمع أغلب المبحوثين على أن القروض أفادتهم كثيراً فى الاستقرار المالى لأسرهم وساهمت فى اشباع احتياجاتهم الاساسية بشكل كبير، ورأت الدراسة أن نجاح برنامج القروض العائليه شجع المؤسسات الخيرية على ضرورة تكرار التجربة على المستوى القومى(٧٢).

ورغم هذه الجهود المبذولة فى مواجهة الفقر، لاتبدو ثمة نتائج يمكن الاعتماد عليها فى تأكيد أن حالة الفقر قد أوشكت على الإنتهاء، بل إن تقرير البنك الدولى يحدد الفقراء فى العالم بما لايقل عن (١١١٥) مليون نسمة، وهو مايقرب من ثلث جملة عدد السكان فى العالم النامى، يعيشون فى فقر مدقع، حيث يقل دخل الفرد فيهم عن (٢٧٥) دولار، وهو الحد الأدنى للفقر في العالم(٧٣).

وهنا مايبين أن معدلات الفقر ومظاهره تزداد بصورة تنذر بحدوث كارثة عالمية تهدد قيادات البلدان النامية، تلك الدول التى فشلت فى محاولة التقليل من مواجهة حد الفقـــر

---

(٧٢) - Raschick, M., Helping working poor families with low-interest loans, families in society, the journal of contemporary Human services families international inc, 1997 p.p. 26-34.

(٧٣) البنك الدولى، تقرير عن التنمية في العالم (الفقر)، واشنطن، ١٩٩٠، ص ٤٣.

الذي يعاني منه ويعيش في ظله اكثر من ثلث عدد سكانها. وهذا مايدعو إلى أن مواجهة الفقر يجب أن تكون بالهجوم المباشر عليه، بدلاً من أن نترك النمو الاقتصادي غير الموجه يتساقط رذاذاً على الجماهير، وهنا يصبح لمدخل إشباع الحاجات الأساسية دوراً فعالاً في الحرب ضد الفقر في البلدان النامية.

ومما يدعم التصور العام لهذا الاتجاه تلك الدراسة التي أعدها Malika, B. (١٩٩٦) عن إنسانية التنمية : قضية الحاجات الأساسية: وقد أوضحت هذه الدراسة أن النموذج الهندي في التنمية كان قائماً على فكرة التقدم المادي والتكنولوجي والنمو الصناعي المكثف الذي لايراعي تقريباً الظروف والاحتياجات الاجتماعية الداخلية، وتحسين نوعية الحياة، والعدالة الاجتماعية.

وطبقاً لهذا النموذج، فالتقدم الاقتصادي الهندي أدى إلى رفع المستوى المعيشي لفئة قليلة من الصفوة نسبياً، لكنه أدى إلى تفاقم اللامساواة والتباين بين الجماهير، كما أوضحت الدراسة أن نموذج التنمية لايمكن أن يتمشى مع الأفكار الغربية للتقدم الاقتصادي لأنها لا تراعي خصوصية كل مجتمع، ولأن التنمية الاقتصادية لاتمثل إلا بعد واحد من عملية أكبر وهي التنمية الاجتماعية وترى الدراسة أن الهدف الأساسي للعملية التنموية يجب أن يسعى إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية لكل الناس، ولتحقيق ذلك فإن التخطيط التنموي يجب أن يتركز على اعطاء الأولوية للتنمية البشرية أساساً وأن يتم اعادة توجيه السياسة التنموية بشكل يساعد على مواجهة البؤس الشخصي للقطاعات الأكثر حرماناً من السكان وأن تكون الأولوية للاحتياجات البشرية من ناحية التغذية والاسكان، والصحة والتعليم، والعمالة حتى لو كان ذلك على حساب سرعة التقدم في قطاعات معينة ضيقة ومميزة تعود مزاياها إلى القلة أو الصفوة[٧٤].

كما نجد تأييداً لهذا الاتجاه في الدراسة التي قدمها (Brian) ١٩٩٥م عن الفقر واللامساواة واعادة البناء في جنوب افريقيا حيث ذهبت الدراسة إلى فحص قضية اللامساواة في توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، تلك القضية التي نجمت عن نظام التمييز

- Malika, B., Humanization of development, the Question of Basic (٧٤) Needs, S.A. Juely, V. 46, N.3, Sep, 1996, p.p. 249-261.

العنصرى فى جنوب افريقيا، كما أرجعت الدراسة الفقر إلى التباين الواضح فى الرعاية الصحية والتعليم والاسكان، ثم أشارت الدراسة أن أهم التحديات التى واجهت الحكومة الجديدة للوحدة الوطنية حينما صممت برنامج قومى لإعادة البناء والتنمية هو ارتفاع معدلات التضخم وعدم قدرة ميزان المدفوعات على الوفاء بتوفير الاحتياجات الأساسية لكل المواطنين وعلى هذا فإن استئصال الفقر يتطلب توفير الحاجات الأساسية للفقراء والعمل على إعادة توزيع الثروة بشكل عادل(٧٥).

وضمن هذا المنظور قدم (أحمد السمان) ١٩٩١م إسهاماً يكشف عن تنامى الفقر وزيادته فى الريف المصرى بالاعتماد على تحديد خط الفقر المطلق الذى يعنى به ذلك المستوى من الدخل الذى يعتبر فقيراً كل من يحصل على دخل أقل منه، ووفقاً لذلك فإن فقراء القرية يتوزعون إلى أربع فئات وهم فئة الحائزين لفدان فأقل، ثم فئة عمال التراحيل ثم فئة أصحاب الأعمال المؤقتة والتى تتسم بضعف الانتاجية، وأخيراً فئة المتعطلين، وعلي هذا ترى الدراسة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ظاهرة الفقر ومشكلة الارض فى الريف المصرى حيث يرجع الفقر إلى أسباب تتصل بعدم كفاية المساحة الزراعية المتاحة لهم أو إلى تفتيت حيازاتهم على نحو يضعف الانتاجية ويحد من إمكانية زيادة الدخل. ووفقاً لذلك يجب أن يراعى هذا التباين بين فقراء الريف المصرى عند إشباع الحاجات الأساسية(٧٦).

ورغم أن الكثير من الباحثين والهيئات الحكومية يميلون للأخذ بأسلوب تحديد الحاجات الأساسية لقياس الفقر نظراً لأنه ينبنى على أساس واضح لالبس فيه، وهو الاحتياجات الغذائية، وغير الغذائية الضرورية لمواصلة الحياة، ووضوح أساس القياس علي هذا النحو يجعل من الأيسر الاعتماد عليه ويفتح الباب أمام امكانات متعددة لتطويره. كما أنه يساعد على تقديم تفصيلات أكثر عن اتجاهات تطور نسبة الفقراء فى مصر(٧٧).

---

(٧٥) - Brian, N., Poverty, inequality and reconstruction in south Africa, U.K. V. 13, N.2, June, 1995, p. 151-171.

(٧٦) أحمد السمان، تطور أوضاع الفقراء فى الريف المصرى خلال الفترة من ١٩٥٩/٥٨ - ١٩٨٢/٨١م، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، الدوحه، العدد الثالث، ١٩٩١، ص ص ١١٣-١٣٩.

(٧٧) إبراهيم العيسوى، التنمية البشرية فى مصر (ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤م، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ١٩٩٥، ص ١٩.

فإنه لم يسلم من النقد، حيث إن الفقر مسألة مرتبطة بنمط العلاقات الإجتماعية فى المجتمع وبالنظام الاقتصادى وحتى بالسلطة القائمة، وعلى هذا فالفقر لاينحصر فى الحرمان المادى وإشباع الاحتياجات الاساسية فقط بل هو قضية تتعلق بالحقوق والواجبات والشعور بالعجز وانتقاد القوة أيضا.

وعلى هذا فإن أية سياسة فعالة للقضاء على الفقر لن تأتى إلا من خلال تدخل الدولة فى إعادة توجيه النشاط الاقتصادى، وإعادة توزيع الثروة والدخل بشكل يؤدى إلى إشباع كافة الحاجات الإنسانية لجماهير الفقراء، لأن أى استراتيجية للتنمية تركز على إشباع الحاجات الأساسية للفقراء سوف تساعد على تخفيف حدة الفقر، وخلق فرص للتوظف.

٧) اتجاه التنمية البشرية Human Development approach

ينطلق هذا الاتجاه على أساس طرح فكرة التنمية البشرية باعتبارها أحد الأساليب الهامة فى تحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية المنشودة فى الدول النامية وذلك على أساس أن الموارد البشرية هى وسيلة التنمية وغايتها فى نفس الوقت، ولذا فقد قدم مفهوماً جديداً للتنمية البشرية باعتبارها والعملية التى يتم من خلالها توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس وهذا يتضمن تنمية الناس، والتنمية من جل الناس، والتنمية بواسطة الناس، وتعنى تنمية الناس الاستثمار فى القدرات الانسانية سواء فى التعليم أو الصحة أو المهارة، وهكذا يستطيعون أن يعملوا على نحو منتج ومبدع، وتتطلب التنمية من أجل الناس أن يتم توزيع النمو الاقتصادى الذى يتحقق على نطاق واسع على أساس عادل، وكذلك تعنى التنمية بواسطة الناس أن تتاح لكل فرد المشاركة فى عملية التنمية(٧٨).

وفى ضوء هذا المفهوم فقد حدد دليل للتنمية البشرية مكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل فى الصحة، والتعليم، والدخل ويعبر عن التحسن في الصحة بدلالة العمر المتوقع عند الميلاد، وفى التعليم بواسطة نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من السكان، أما الدخل فيقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجماعى(٧٩).

وانطلاقاً من مفهوم التنمية البشرية ومقياسها تزايدت الدعوة إلى تبنى أهداف جديدة ترتبط بالعمل على ضرورة مواجهة الفقر، واستئصاله، والتقليل من حدته من خلال تحسين توزيع الدخل، وزيادة التوظيف، واشباع الحاجات الأساسية، خاصة وأن تجارب معظم الدول النامية أظهرت أنه بالرغم من النمو الاقتصادى الذى تحقق فى هذه البلدان- رغم التباين فى ظروفها والمعدلات التى حققتها- فانها ظلت تعانى من زيادة اعداد الفقراء، وبؤس أحوالهم المعيشية، وبات واضحاً أن التنمية لاتعنى الزيادة فى متوسط دخل الفرد فحسب، وإنما تستهدف القضاء على الفقر(٨٠)، خاصة وأن ظاهرة الفقر - كما أشار تقرير التنمية

(٧٨) - U.N., Human development in the Arab region, Human development report office, N.Y., June, 1993, p.1.

(٧٩) برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية، لعام ١٩٩٢، ص ص ١٢-١٣.

(٨٠) عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية، برنامج الأمم المتحدة الانمائى، جامعة الدول العربية، نوفمبر، ١٩٩٣، ص ٢.

البشرية- أصبحت تتزايد بشكل مخيف حيث يعيش حوالى (٤ر١) مليار نسمة فى حالة فقر مدقع، وهناك تقديرات أخرى تشير إلى أن ضم الذين يعيشون على هامش الكفاف وليس لديهم سوى الحد الأدنى من الضروريات يزيدون عدد الفقراء إلى مايقرب من مليارين(٨١).

كما أشار تقرير (١٩٩٦) إلي زيادة نسبة الفقر حوالى (١٧٪) على المستوى العالمى، فهناك (٨٩) دولة قد تدهورت اقتصادياً بالمقارنة بما كان عليه الوضع منذ عشر سنوات، وهناك (٦ر١) مليار نسمة تدهورت أحوالها بالقياس بخمسة عشر عاماً مضت، وصاحب ذلك انتشار تركز الثروة فهناك (٣٥٨) شخصاً من فئة المليارديرثروتهم تعادل مجموع الدخول السنوية لبلدان نصف سكان العالم تقريباً(٨٢). ولم يكن وضع الفقر على مستوى المجتمع المصرى أفضل حالاً من المستوى العالمى، فلقد اتسعت الفجوة بين الفقراء والاغنياء في مصر- حسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥- نتيجة تواضع معدلات نمو الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، والانخفاض فى الإنفاق الحكومى، واطلاق حرية قوى السوق دون نظام فعال للتعويض عما ينتج عن ذلك من آثار سلبية، فكما توضح البيانات أن انصبة الدخل لأفقر (٢٠٪) ولأفقر (٤٠٪) من السكان قد تدهورت فيما بين عامى ١٩٩٠/١٩٩٣م.

كما أشار التقرير إلى أنه يوجد أكبر تركز للأسر الفقيرة فى كل من المناطق الحضرية والريفية بالوجه القبلي، ففقراء الحضر في الصعيد يمثلون (٣١٪) من مجموع فقراء الحضر على مستوى الجمهورية، وترتفع هذه النسبة إلى (٦٠٪) فيما يخص فقراء الريف، وهذا مايفسر- جزئياً- المشاكل الإجتماعية الضخمة وعدم الاستقرار فى هذا الاقليم، كما يوضح تصنيف الفقراء طبقاً للنشاط الاقتصادى فى مصر أن الفئات المهمشة تمثل غالبية الفقراء فى كل من المناطق الحضرية (٤٧٪) والمناطق الريفية (٣٩٪)، وتتركز أكبر مجموعة تالية فى قطاع الخدمات بالمناطق الحضرية، وفى قطاع الزراعة بالمناطق الريفية(٨٣).

---

(٨١) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ١٧.

(٨٢) أنظر فى هذا الصدد :- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦.

(٨٣) معهد التخطيط القومى ، مصر تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٥م، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ص ٧٥-٧٦.

لذا فقد زاد الاهتمام العالمى والمحلى الواضح باتجاه التنمية البشرية فى تقرير عام ١٩٩٧م بتفسير ظاهرة الفقر باعتبارها أكثر من مجرد انخفاض الدخل بل تتضمن الحرمان من معظم الفرص والخيارات المتاحة للتنمية البشرية التى تتراوح العيش مدة أطول، وبصحة جيدة، واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة ، واشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان الحرية، والكرامة، والاحترام الذاتى، وحتى الاحترام من الآخرين (٨٤).

غير أن أفضل ما قدمه التقرير هو محاولة قياس مفهوم الفقر من خلال مقياس الفقر البشرى، لأنه كما يقول أحد الباحثين ربما لايكون هناك قياس لتقدم الأمة أفضل من ذلك الذى يحدد نسبة فقرائها.

وقد حدد المقياس عدداً من المؤشرات لعل من أهمها نسبة الأفراد المتوقع وفاتهم قبل الأربعين عاماً، ونسبة البالغين الذين يعانون من الأمية، ونسبة الأفراد الذين لايحصلون على خدمات صحية، ومياه نقية للشرب، ونسبة وفيات الرضع (٨٥).

ولاشك أن تركيب دليل لقياس الفقر البشرى، ومع امكانية تطويره، يعد تقدماً حقيقياً فى اتجاه قياس الفقر من خلال مؤشر واحد، ولكنه يجمع عناصر شتى تكون مقياساً مركباً لمدى مايعانى منه الفقير من حرمان وعدم التمتع بالحياة اللائقة على الرغم من أن التقرير أشار إلى أن هناك جوانب من الفقر البشرى لايمكن قياسها على الإطلاق.

ولذا كان من الأنسب أن يقدم التقرير تقديراً لنسبة الفقراء انطلاقاً من اتجاه الاحتياجات الأساسية، ولو كتقدير اضافى أو بديل للتقدير المستند إلى مفهوم الفقر النسبى.

ومن الدراسات التى إهتمت بتطبيق دليل للتنمية البشرية دراسة (Bruce) ١٩٩٥ حيث ذهبت هذه الدراسة إلى أن اعداد دليل للمساواة فى فرص الحياة أو التنمية البشرية فى الهند، وقد تم تصميمه من ثلاث مؤشرات اساسية هى :

١- معدلات الحرمان التى تعكس البيئة المادية للطفل الدلتى.

٢- معدلات تعليم الاناث والتى تعكس البيئة النفسية للطفل.

---

(٨٤) -U.N., Human development report 1997, op. cit., p. 15.

(٨٥) - Ibid, p. 14.

٣- معدلات جرائم العنف ضد الطفل الدبلتى والتى تعكس البيئة الإجتماعية.

فضلاً عن معدلات التسرب droup out من التعليم التى استخدمت كمتغير ثانوى، وقد استخلصت الدراسة أن الفقراء ليسوا فئة واحدة متجانسة بل هم يختلفون من ولاية إلى أخرى ومن اقليم إلي آخر حيث تبين أن أفقر الفقراء من الأطفال يعيشون فى ولايات Orissa, Madhya, Paradesh, Bihar فى حين تقل نسبة الأطفال الفقراء فى ولاية Kerala نظراً لإرتفاع معدلات التنمية البشرية بها (٨٦).

كما نجد تأييداً لهذا الاتجاه فيما ذهب إليه .Ponna, W (١٩٩٦) فى ضوء تحليله لكيفية القضاء على الفقر فى دولتى الصين وكوريا وقد حاولت هذه الدراسة فحص رؤيتين مختلفتين من التحول الإجتماعى تحت ظروف غير كلاسيكية: للرأسمالية فى كوريا الجنوبية، وللاشتراكية فى جمهورية الصين الشعبية فى الخمسينيات والستينيات، تلك التجربتان اللتان تختلفان عن تجارب امريكا اللاتينية، وأوربا الشرقية، وعند فحص البدائل التنموية للاستراتيجيات المصاحبة لاستئصال الفقر فى كلا الحالتين كان هناك التزام بالتحول الكبير، وبتطوير نموذج تنموى ملائم ثقافياً.

ولقد أكدت التجربتان على أن للدولة دوراً كبيراً وذلك فى ظل إعطاء دعم وتأكيد على تحرير الطاقات الابداعية للناس.

وقد رأت الدراسة أن عملية التراكم المتجددة هى نقطة الانطلاق الاقتصادى مع محاولة المحافظة على أن يبقى فائض انتاج الفلاحين فى أيديهم من خلال وجود منظمات للفقراء تساهم فى استئصال الأشكال السيئة من الفقر، وذلك فى إطار زمنى محدد ومعقول، وقد أكدت التجربتان على أن أهداف النمو هو تحقيق التنمية البشرية ومنح المساواة فى توزيع الفرص على أساس انهما جزء من عملية متكاملة (٨٧).

---

(٨٦) - Bruce, C. P., A human development index for the Dalitchild in India, Social indicators research, V. 34, N. 3, March, 1995, pp. 395-409.

(٨٧) - Ponna, W., Poverty Eradication, lessons from, China and South korea, in 1950s- 1960s, I.S., S.J. V. 28, N.2, June, 1996, pp. 191-205.

ومن الدراسات التى حاولت تطبيق مقياس مركب لحالة الفقر النسبى دراسة نادر فرجانى (١٩٩٥) عن اهرامات الفقر فى مصر، وقد ذهبت الدراسة إلى تحديد الفقر بأنه تلك الظاهرة المركبة المتعددة الأبعاد التى تتمثل فى قلة إشباع الحاجات الأساسية وتؤدى إلى تضييق فرص تحسين مستوى المعيشة، وفى ضوء هذا حددت الدراسة عدداً كبيراً من المؤشرات التى تعد دالة على المستوى المعيشى أو الفقر النسبى للسكان، وقد تحددت المؤشرات حسب أهميتها فى المقياس المركب للفقر هى على الترتيب، معدل أمية الاناث، ونسبة الأسر المحرومة من مصدر للمياة، ونسبة الأفراد فى الأسر التى ليس لديها مطبخ، ومتوسط نسبة الانفاق على الطعام، والتدنى النسبى لمتوسط نصيب الفرد من انفاق الأسرة، ونسبة الأسر التى تستخدم الكيروسين كمصدر للطاقة، وقد استخلصت الدراسة إلى وجود تفاوتات كبيرة حسب مستوى الفقر النسبى داخل المجتمع المصرى، حيث وجدت ثلاث أهرامات للفقر، الأول الذى يقل فيه مقياس الفقر النسبى عن النصف تقريباً ويتمثل فى المواقع الحضرية، والثانى الذى تزيد فيها حالة الفقر النسبى عن المتوسط، ويتمثل فى ريف الوجه البحرى ثم الأخير يتمثل فى ريف الوجه القبلى وهو أفقر مناطق مصر قاطبة(٨٨).

وهذا مايوضح أن البناء الهرمى للفقراء فى المجتمع المصرى لايضم شرائح وفئات متجانسة من حيث درجة الفقر، وبالتالى فإن استهداف الفقر ومحاربته فى مصر تقتضى تركيز الجهود على المجتمعات الريفية قبل الحضرية من ناحية، والاهتمام بصعيد مصر ثم الوجه البحرى قبل العاصمة والمدن الكبرى من ناحية أخرى.

كما ذهب Rimney, J. (١٩٩٤) فى دراسته عن استهداف الفقر، أن عملية استهداف الفقر بمستوياته المختلفة تعد شرطاً أساسياً لنجاح المشروعات الإنتاجية الصغيرة، وقد وصفت الدراسة البناء الهرمى للفقر فى أربع شرائح على النحو التالى :

- يقع فى أسفل هذا البناء أفقر الفقراء Vulnerable
- ثم شريحة الفقراء الذين يعملون بأجر Labourer
- ثم شريحة الفقراء التى تستند إلى العمالة الذاتية Self-employed

---

(٨٨) نادر فرجانى، أهرامات الفقر : عن توزيع الفقر فى انحاء مصر، سلسلة المنابر، السنة التاسعة، العدد (٧٧)، ١٩٩٥، ص ص ٦٦-٧١.

- وأخيراً الشريحة التى تمكنت من تملك مشروعات خاصة Enterpmeur

ثم أكدت الدراسة وفقاً لهذا النموذج أن مجموع الفقراء داخل المجتمع الواحد لاتضم شرائح وفئات متجانسة مما يحتم صياغة برامج ومشاريع تنموية على نحو يراعى هذه التباينات ثم توجيه المشروعات الاقتصادية التى تلبى احتياجات كل شريحة على حدة(٨٩).

فى حين تشير دراسة (Zakaria, K.) ١٩٩٦ عن الفقر فى سوريا إلى أن الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد والجوانب، وركزت على نسبية مقياس الفقر، واختلافه من بلد لآخر، ومن مرحلة تاريخية لأخرى، ثم حددت مجموعة من المعايير لتحديد الفقر فى سوريا وهى السكان، وقوة العمل، ووضع المرأة، والدخل، والصحة، والتعليم، والاوضاع المعيشية، وقد أوضحت الدراسة إلى إرتفاع نسبة الفقر فى الريف عن الحضر بشكل ملحوظ، كما تبين أن المرأة هى أكثر الفئات فقراً وبخاصة أن المرأة لاتشكل فى قوة العمل سوى (١٧٪) فقط وهى عادة مجالات هامشية فى معظم الاحيان، كما تشير الدراسة الى ارتفاع معدلات الفقر فى الاحياء الشعبية التى يشكل المهاجرون الريفيون معظم سكانها(٩٠).

فى حين تشير دراسة (عدنان البياتى ١٩٩٦) عن الفقر والتدهور البيئى فى الوطن العربى، أن هناك علاقة معقدة ومتشابكة بين النمو السكانى والفقر والتدهور البيئى، حيث إن الفقر المدقع ليس فقط نتيجة للتدهور البيئى بل هو أيضاً إلى حد ما سبب يؤدى إلى تدمير البيئة فى الاقطار العربية الفقيرة، وأن دائرة الفقر والتدهور البيئى تقوى الفوارق الاجتماعية والاضطرابات السياسية، والهجرة، والحرب، وعلى هذا أكدت الدراسة على أنه إذ لم يتم كسر حلقة الفقر فإن التدمير البيئى سيستمر فى البلدان العربية وبخاصة الفقيرة منها(٩١).

---

(٨٩) - Rimney, J., Poverty Targeting, unpublished paper 1994.
نقلاً عن زينب شاهين، المرأة والتنمية والمجتمعات الحضرية الفقيرة، سلسلة الفكر العربى، العدد (٨٨) ربيع ١٩٩٧، ص ص ٢٦١-٢٧٠.

(٩٠) - Zakaria, K., Poverty in syria, a profile, paper presented to workshop on poverty and social exclusion in Medetrrarean Countries, Crete University, October 1996.

(٩١) عدنان البياتى، الفقر والتدهور البيئى فى الوطن العربى، مجلة شئون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، العدد (٨٦)، الامارات العربية، ١٩٩٦، ص ص ٧٠-٨٩.

كما أشار (Pedro) ١٩٩٤ فى دراسته عن الفقر والسياسات التعليمية، حيث حاولت هذه الدراسة بناء علاقة بين الفقر والسياسات التعليمية فى سياق التنمية البشرية المستدامة Sustainable human development وقد أوضحت الدراسة تأثير التعليم على تنمية القدرة على المنافسة، وقوة العمل من خلال التركيز على إدارة وانتاج المعرفة، كما أكدت الدراسة على مدى تأثير العلم والتكنولوجيا على تطوير العملية التعليمية، موضحة أن التعليم يفيد في تحسين موقف الفقراء فى المجتمع، وبصفة خاصة فى اتاحة الفرص المتساوية(٩٢).

من خلال هذا التحليل لاتجاه التنمية البشرية فى تفسير الفقر يتبين أنه يفيد كثيراً فى تحليل ديناميات الفقر فى واقع البلدان النامية، وأنه ساهم فى تسليط الأضواء على البشر والتنمية البشرية بصورة تطبيقية فى المقام الأول من خلال تقديم المؤشر المركب للتنمية البشرية، والمؤشرات التفصيلية ذات الصلة واستخدامها فى متابعة وتقييم الابعاد البشرية للتنمية فى مختلف دول العالم بشكل عام وفى مصر بشكل خاص، لكن الذى تجدر الاشارة اليه أن هذا الاتجاه لم يطبق حتى الآن إلا على المستويات المجتمعية الأكبر Macro-levels ولم يطبق على مستوى الوحدات الصغيرة Micro- units ، كما أن مفهوم التنمية البشرية ذاته ليس جديداً على فكرة التنمية، ولم تكن تقارير البرنامج الانمائى للأمم المتحدة أول من إستعمله حيث كان هذا المفهوم يستخدم بالفعل فى أواخر السبعينيات، وكانت تستخدم عبارات أن الانسان هو هدف التنمية وهو وسيلتها قبل ذلك بكثير، وبالتالى فليس مفهوم التنمية البشرية كما يعتقد البعض إذن بالجديد تماماً، وليست محاولة تقديم مؤشر مركب للتنمية هى الأخرى بالجديد لكن محاولة تقديم دليل للتنمية البشرية والاهتمام بادماج البشر فى التنمية هو الخطوة الجديدة والمتميزة فى هذا الاتجاه، وقد صحب هذا اهتمام متزايد من قبل الباحثين والمتخصصين ومن الدوائر والمؤسسات الدولية والمحلية التى أكدت على ضرورة التركيز على التنمية البشرية والاستمرار فيها، والعمل على تضييق الفجوة بين الاغنياء والفقراء وإتاحة الفرص المتساوية بين كافة فئات المجتمع.

---

(٩٢) - Pedro, D., Poverty and educational Policies, I. S.A., Brazil, 1994.

رابعاً :نحو رؤية مستقبلية لإمكانية الاستفادة من الاتجاهات النظرية الحديثة في تفسير ظاهرة الفقر في المجتمع المصرى:

أوضح العرض التحليلي السابق مدى تعدد وتنوع الاتجاهات الحديثة المفسرة للفقر داخل المجتمع، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود اتفاق واضح على المسببات الأساسية له، فالذين يؤكدون أن المجتمع هو السبب يروى أن الخطأ يكمن فى التوزيع غير العادل للثروة، وبالتالى يجب أن يستند تفسير الفقر فى ظل أنساق التبعية القائمة، وفى مقابل ذلك يرى البعض أن جذور الفقر تكمن فى الفقراء انفسهم أو بمعنى أدق فى ثقافتهم، بينما يرد البعض الفقر إلى الوضع السئ للفقراء على مستوى سوق العمل سواء من حيث التعليم أو المهارة أو الوضع الاجتماعي الهامشي، ثم يرى أخرون أنه نتيجة لضعف قوة المساومة، وتعدد أنماط الاستغلال، وهناك من يرى أن الفقر عملية مركبة من المواقف التبعوية، ونقص الإعتماد على الذات وحتى فى الخيارات المتاحة، ونقص الفرص أمام الفقراء. وترتيباً على ذلك يمكن أن نستخلص رؤية مستقبلية يمكن أن تفيد فى فهم وتفسير ظاهرة الفقر فى المجتمع المصرى والمساهمة فى مواجهة هذه الظاهرة أو التخفيف من حدتها على النحو التالى :

١- أن ظاهرة الفقر لاترتبط بالحرمان المادى وقلة الدخل فقط (رغم اعتماد معظم الدراسات على الجانب المادى وبخاصة مؤشر الدخل في قياس معدلات الفقر نظراً لسهولة استخدام المؤشرات الكمية لكن يؤكد الواقع خطأ الاعتماد عليه بشكل مطلق) وانما هى ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد والجوانب ترجع إلى أسباب اقتصادية، وعوامل اجتماعية، وقيم ثقافية خاصة، ودوافع سياسية معينة.

وهذا ما تؤكده معظم الدراسات والبحوث التى أجريت بشأن هذه الظاهرة، على جوانبها المختلفة وإيمانها الكامل بتداخل العوامل المسببة لنشأتها.

٢- أن ظاهرة الفقر ماهى فى الواقع إلا تجليات لتناقضات تحدث فى البناء الإجتماعى، وماينطوى عليه من تباين صارخ فى توزيع الفقراء فى المجتمع المصرى، وتعدد أنماط الاستغلال، وعلى هذا فإن الفهم الماركسى المحدث يمثل المفتاح الحقيقى لفهم الأوضاع الواقعية للفقراء الذين مازالوا يخضعون لميكانزمات القهر والاستغلال التى تنطوى عليها البنى الإجتماعية.

٣- أن فهم أوضاع الفقراء فى المجتمع المصرى يجب أن تتم فى ضوء النظرة البنائية التاريخية الشاملة وليس على أساس النظرة الآنية الضيقة، وهذا يتطلب الوعى بالجوانب الاجتماعية الدينامية، والوعى بعلاقات السيطرة- التبعية التى انتجها الواقع التاريخى المعاصر، وبالتالى فإن أية سياسة فعالة للقضاء على الفقر لن تأتى ثمارها إلا من خلال تدخل الدول فى اعادة توجيه النشاط الاقتصادى وإعادة توزيع الدخل، والثروة بشكل يؤدى إلى استئصال الفقر والوصول إلى أساليب فعالة فى مواجهته.

٤- إن أية محاولة للاصلاح الجزئى لأوضاع الفقراء فى المجتمع المصرى، والسياسات التنموية المرجهة له سيكون محكوماً عليها بالفشل، ووفقاً لذلك فإن التصدى لظاهرة الفقر تقتضى بالضرورة وضع استراتيجية لتطوير أوضاع الفقراء فى المجتمع المصرى تكون جزءاً من استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تكون قادرة على الارتقاء بالانسان المصرى مادياً، ومعنوياً، وثقافياً ليباشر دوره الفعال فى مسيرة التنمية وذلك لايتأتى إلا من خلال ربط العلم الاجتماعى بقضايا المجتمع وهمومه، والكشف عن مشكلاته وظواهره التى يعانى منها والتصدى الفعال فى مواجهتها.

٥- إن سياسة دمج فئات الفقراء فى المجتمع وزيادة فعالية دورهم لن تتحقق إلا إذا صاحبها تقدير لحقوق الفقراء من الناحية السياسية والاجتماعية حتى يشعر أن مستقبله لاينفصل عن مستقبل وطنه، وحتى تسود المجتمع قيم تعلى من قدرات الانسان وتنمى مهاراته، وعندما يكون النظام السياسى قادراً على أن يوفر المشاركة لكل فئات المجتمع فى أرسع معانيها. لكن الذى تجدر الإشارة إليه أن الدولة ليست هى القادرة على تحقيق التغيير الشامل بمفردها فهناك دور هام للمواطنين فى أن يساهموا فى هذا التغيير من خلال مساهمتهم فى تنمية مجتمعاتهم المحلية والمطالبة بحقوقهم من ناحية وأن يمارسوا حقوقهم بكفاءة عالية من ناحية أخرى.

٦- الاهتمام بالأبعاد والجوانب الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلى التى بدأها المجتمع المصرى منذ أواخر الثمانينيات وما تنطوى عليه هذه البرامج من خفض الانفاق العام، ونقص الدعم وانحساره على عدد محدود جداً من السلع، مع ارتفاع الاسعار وزيادة

نسبة التضخم فى ظل انحسار الهجرة إلى الخارج، وترتيباً على ذلك فإن برامج التكيف الهيكلى ستزيد من قاعدة الفقراء فى المجتمع المصرى، وفى ظل هذه الأوضاع يجب الاهتمام بفلسفة إشباع الحاجات الإجتماعية الأساسية للفقراء، والعمل على تحقيق ذلك يتطلب عدالة أكبر فى ترجيه الموارد المتاحة، ولذا فإن توفير الاحتياجات الأساسية سوف يؤدى إلى التقليل من حجم الفقراء مع التحسن فى مستوى الصحة وتوفير فرص العمل، وانتشار التعليم وانخفاض وفيات الرضع، وعلى هذا فإن تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية هو شرط من شروط توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

٧- أن الفهم السليم لأوضاع الفقراء فى المجتمع المصرى يجب أن يستند إلى أن مجموع الفقراء داخل المجتمع، لايتضمن شرائح وفئات متجانسة من حيث درجة الفقر، بل إن الفقراء فى المجتمع المصرى يشكلون شرائح اجتماعية متباينة على شكل بناء هرمى للفقر وبالتالى فإن استهداف الفقراء وادماجهم فى عملية التنمية يتطلب صياغة برامج ومشاريع تنموية على نحو يراعى هذه التباينات من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المحاربة الفعالة للفقر فى مصر تقتضى أيضاً تركيز الجهود على المجتمعات الريفية قبل الحضرية، والاهتمام بصعيد مصر ثم الوجه البحرى قبل العاصمة والمدن الكبرى.

٨- أن القضاء على الفقر يتطلب ضرورة التغيير الراديكالى للابنية الاجتماعية التقليدية القائمة التى تنطوى على شتى الوان الظلم الاجتماعى، والتباين الصارخ فى توزيع الثروة حيث يوجد خللاً واضحاً فى تركز الثروة فى المجتمع المصرى، حيث تستحوذ قلة قليلة على معظم الثروة فى حين أن الأغلبية الساحقة تعانى من الفقر والفاقة والحرمان من أبسط أساسيات الحياة الضرورية، وهذا يقتضى ضرورة إعادة هيكلة المجتمع بشكل يسمح بإعادة التوزيع العادل للفرص بشكل متساوى أمام جميع فئات المجتمع.

٩- كما أن حل مشكلة الفقر فى مصر يقتضى أيضا دمج قوة العمل التى تعيش على هامش القطاع الرسمى فى سياق عملية التنمية الشاملة، لأن هذا يمثل مطلباً ضرورياً لتحقيق التقدم، والمساواة خاصة وأن الدولة غير قادرة على استيعاب الزيادة

السكانية الهائلة فى قطاعاتها الرسمية، الأمر الذى يزيد من أهمية القطاع الحضرى غير الرسمى كنظام فرعى دينامى.

١٠- كما أن هناك حاجة ماسة إلى تبنى استراتيجية شاملة للتنمية البشرية من أجل التخفيف من حدة مشاكل الفقر، وينبغى أن تحتوى هذه الاستراتيجية على ثلاثة ركائز أساسية هى :

أ) منهج اقتصادى يقوم على إنشاء صندوق للخدمات الاجتماعية يوفر قروضاً بفوائد مخفضة لذوي الدخول الضعيفة، والاهتمام بتطوير الصندوق الاجتماعى للتنمية ليكون شبكة آمان اجتماعى، وذلك من خلال مضاعفة موارده المالية حتي يستطيع أن يؤدى دوره بفعالية.

ب) منهج يقوم على مبدأ الرفاة الاجتماعى ويطبق فقط علي الفقراء فقراً مدقعاً، ولايستطيعون مساعدة انفسهم للخروج من حالة الفقر (مثل العجزة، والمسنين والارامل واليتامى وغيرهم).

جـ) منهج يقوم على تكوين رأس المال البشرى ويطبق على هؤلاء الذين يستطيعون مساعدة أنفسهم ولكنهم اضيروا من اعادة الهيكلة الاقتصادية ويحتاجون بشدة للحصول علي خدمات الرعاية الصحية، والتعليمية، وخلق فرص العمل.

خامساً المراجـــع

أولاً: المراجع العربية :

١- إبراهيم العيسوى ، التنمية البشرية فى مصر (ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى ١٩٩٤، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، القاهرة، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ١٩٩٥.

٢- أحمد السمان ، تطور أوضاع الفقراء فى الريف المصرى خلال الفترة من ٥٨/٥٩- ٨١/١٩٨٢، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، العدد الثالث، ١٩٩١.

٣- أحمد زايد وآخرون ، الاستهلاك فى المجتمع القطرى (أنماطه وثقافته) منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١.

٤- إسماعيل قيرة ، نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن، كتاب جدل، كتاب العلوم الاجتماعية، دمشق، العدد (٤) ١٩٩٣م.

٥- ـــــــــــ ، من هم فقراء الحضر (قاع المدينة العربية نموذجاً)، سلسلة المستقبل العربى، بيروت، العدد (٢٠٥)، مارس ١٩٩٦م.

٦- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية في العالم (الفقر)، واشنطن، ١٩٩٠.

٧- السيد الحسينى ، التبعية الفكرية والاستقلال المعرفى (تحليل نقدى لرؤى وطنية داخل العالم الثالث)، حولية كلية الانسانيات جامعة قطر، الدوحة، العدد (١٧)، ١٩٩٤.

٨- ـــــــــــ ، السكن الفقير فى هذا العالم الثالث (بين التشخيص والمواجهة) مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، العدد الأول، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٩.

٩- آلن ب- درننج ، الفقر والبيئة (الحد من دوامة الفقر)، ترجمة محمد صابر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١.

١٠- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢، جامعة الدول العربية . ١٩٩٢م.

١١- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٦م.

١٢- ثروت اسحق ، ابعاد الهامشية (عن حالة مصر)، سلسلة جدل، فى كتاب العلوم الإجتماعية، دمشق، العدد (٤)، ١٩٩٣.

١٣- زكريا فودة ، ثقافة الفقر عند ارسكار لويس وتطور الانثروبولوجيا، مجلة كلية الدراسات الانسانية، جامعة الأزهر، العدد العاشر، ١٩٩٢.

١٤- زينب شاهين ، المرأة والتنمية والمجتمعات الحضرية الفقيرة، سلسلة الفكر العربى، العدد (٨٨)، ربيع ١٩٩٧م.

١٥- سهير لطفى التل، قاع المدينة بحث ميدانى فى بعض نماذج الفئات الهامشية فى الأردن، سلسلة جدل، كتاب العلوم الاجتماعية، دمشق، العدد رقم (٤)، ١٩٩٣.

١٦- صالح ياسر حسن ، بعض الاشكاليات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية فى البلدان النامية (نحو معالجة منهجية منظمة) سلسلة جدل، كتاب العلوم الاجتماعية، دمشق، العدد (٤) ١٩٩٣م.

١٧- عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية (مراجعة نقدية) برنامج الأمم المتحددة الانمائى، جامعة الدول العربية، نوفمبر ١٩٩٣.

١٨- عدنان البياتى ، الفقر والتدهور البيئي فى الوطن العربى، مجلة شئون اجتماعية، دولة الامارات العربية، العدد (٨٦) ١٩٩٦.

١٩- فيليب عطيه ، أمراض الفقر (المشكلات الصحية فى العالم الثالث)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٦١) مايو ١٩٩٢.

٢٠- لويس كوزر ، علم اجتماع الفقر، فى كتاب الاشباح الاربعة، الجزء الأول ، ترجمة فاروق بريك، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٥.

٢١- معهد التخطيط القومى، مصر، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٥.

٢٢- محمد الجوهرى ، دراسة الفقر، فى كتاب دراسات فى علم الاجتمع الاقتصادى والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩١.

٢٣- محمد ياسر الخواجه، الابعاد الاجتماعية للفقر فى الريف المصرى: دراسة ميدانية مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، العدد الثامن، ١٩٩٦.

٢٤- نادر فرجانى ، أهرمات الفقر : عن توزيع الفقر فى انحاء مصر، سلسلة المنابر، السنة التاسعة، العدد (٧٧)، ١٩٩٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1- Bjom, H., The sociology of Ambiguity: Poverty and Social Integration in Zimmelian perspective, I.S.A., 1994.

2- Brian, N., Poverty, Inquality and Reconstruction in South Africa, U.K, V. 13, N. 2, June, 1995.

3- Bromely, R., and Gerry C. (eds) who are the causal poor, in causal work and poverty in third world cities, Joen wiley and sons, N.Y. 1990.

4- Bruce, C.P., A human development index for the Daljt Child in India, Social Indicators research, V. 34,N.3, March 1995.

5- Christian, R.M., Urban poverty and the informal economy in south Africa's economic Heartland, V.8, N.1., apr, 1996.

6- David, H.L., and Michael, R.H., the Culture of Poverty An ideological analysis, U.K., V. 39 No., 4, Wenter, 1996.

7- Else, O., Some Basic issues in comprative poverty research, I.S.S. Journal, U.K. V. 44, N.4, 1992.

8- Epitropoulos et al, Life style and consumer culture in peripheral society, youth culture in post ww. Il, Greace, A.S.S, 1994.

9- Featherstone, M., Consumer culture (An introduction in journal theory, culture and society, U.K., 1993.

10- Fiona L., women in the informal sector, the contribution of edcucation and training, U.K., V.6, N.1. Feb. 1996.

11- Gary, G. The informal economy in east Asian development, I.I.U.R., U.K., V. 18, N. 2, June, 1994.

12- Gonzalo, S.A., Marginality and informality contributions and Drawbacks of the informality approach, Mex co. V. 14, N. 41, May - aug. 1996.

13- Haruo, N., planning for employment in the urban informal sector, S.I.U. Japan, V.17, N. 2, spring 1996.

14- Jeffery, M.B. et al, The political behavior of poor people, in Jencks, C. and petersons, E., (eds) the urban underclass, the Brookings institution, Washington, 1991.

15- Jones, D.J., The culture of achievment among the poor, the case of Mother and childern, in A headstart programe, Critique of Anthropology, Sag, London, V. 13, N. 3, 1993.

16- Kanawati, M., Economy and blievs among the Cairo of poor, p.h. D. dissertations, the Uni- of Hull, 1983.

17- Korayem, K., The Egyptian economy and the poor in Eighties (Main features and identification of the poor, the institute of National planning Dec., 1991).

18- Leana, M., The informal sector and the welfare state, contemporary relationships, U.S., 1996.

19- Lister, R., Health, welfare and poverty, in Lawson et al (eds) sociology reviewed, collins educational, London, 1993.

20- Malika, B. Humanization of development, the Question of Basic Needs, S.A., V. 46, N. 3, Sept. 1996.

21- Mandel, E., Marxist economic theory, translated by Bearce, B., V. 2, N.1, Monthly review press, 1990.

22- Maxwell, A., The underclass, social isolation and concentration effects, critique of Anthropology, Sag, London, V. 13, N.3, 1993.

23- McGee, T.G., the poverty Syndrome, Making out in the south Asian City, in Bromley, G., and Gerry, C., (eds) causal work and poverty in third world city, Jonhn wiley and Sons, N.Y., 1990.

24- __________, on the utility of dualism : The informal sector and Mega-urbanization in Developing Countries, I.A., R., V. 17. N.1. Spring 1996.

25- Michael, R.., and Carla, C., Contribution of urban informal sector to environmental Mangement Japan, V. 17, N.1. Spring, 1996.

26- Miljana, V., Marginality in Contact with the centre, Slovenia, V. 25, N. 3-4, 1993.

27- Olanrewajue, D.O., Social and economic deprivation in Medium-Sized urban centre in Nigeria, F.U.T., V. 20, N. 2, 1996.

28- Pablo, G.C., Updating the sociology of exploitation: A multidimensional approach, I.S.A., 1994.

29- Paul, W., Basic Needs and Social policies, U.K, V. 16, N.1. Feb. 1996.

30- Patrick, A., Poverty and the state. An Historical Sociology Contemporary Sociology, U.S., V. 19, N. 3, May, 1990.

31- Payne, G., and Hdge, M., Refuse of all classes, social indicators and social deprivation, sociological research, V.1. N.1, 1996.

32- Pedro, D., Poverty and educational policies, I.S. A., Brazil, 1994.

33- Peterson, P.E, The urban underclass and the poverty paradox. In jenks and peterson (eds) The urban underclass, the Brookings institution, washinton, 1991.

34- Ponna, W., Poverty Eradication, lessons from China and South Korea, in 1950s-1960s. I.S.S.J.V. 28, N.2, June 1996.

35- Raschick, M., Helping working poor families with low-interest loans, families in society, the journal of contemporary Human Services Families, international inc, 1997.

36- Rempel, H., Rural to urban Migration and urban informal activities, Japan, V. 17, N.1, Spring 1996.

37- Robinson et al, a Typology approach to study of poverty predicting Mobility among lower class femals, U.S., 1997.

38- Satya, R., Modernization, Dependancy and the State in Asia, Africa, Latin America, I.J. of Comprative sociology, V. 37, N.3, 4, 1996.

39- Satya, S.L. Basic Needs approach to development India, V. 46, N.3 Sep. 1996.

40- Siri, H., Sociology of povertyAlleviation, A critical Analysis of the Poverty Alleviation programme of Srilanka, I.S.A., 1994.

41- Susan, M.D., The Cultural Construction of urban poverty: images of poverty in NewYork, City 1890-19 (7), U.K., 1995.

42- Swedberge, R., Economic sociology past and present current sociology, V. 35, N.4, Spring 1987.

43- U.N., Human development in the Arab region, Human development report office, N.Y. June, 1993.

44-U.N., Human development report 1997, N.Y. Oxford Uni-press, 1997.

45- Unni, G., Sociology of poverty, How can we alleviate and avoid poverty, Oslo, 1994.

46- Venkatesh, S.A., The three- Tier Model: How helping occurs in urban, poor communities, social service review, Uni- Of Chicago, dec. 1997.

47- Williams, D.R., Structural change and the Aggregate poverty rate, population association of America, Demography, V.28, N.2, May 1991.

48- Wook, S.G., Marxism, Anti-Americanism and democracy in South Korea-An examination of Nationalist intellectual discourse, california, V.3, N.2, 1995.

49- Zakaria, K, poverty in Syria, A profile, paper in Medetrrarean countries, Crete University, October, 1996.

50- Zyed, A., popular culture and consumerism in underdeveloped urban areas, in Stauth, G., and Zubida, S., (eds) Mass cuture, Popular culture and social life in Middle east, Frakurt, 1987.

****

الفصل الرابع

أزمة التعليم ..أزمة مجتمع

دور التعليم ما قبل الجامعى فى إعاقة التمايزات الاجتماعية

أزمة التعليم ٠٠٠٠٠ أزمة مجتمع

" دور التعليم ما قبل الجامعي فى أعاده إنتاج التمايزات الاجتماعية دراسة ميدانيه مقارنه بين مدرسة حكومية ومدرسة لغات بمدينة طنطا(*)

مقدمة

ترتبط مسيرة التعليم بمسيرة المجتمع وأن أزمته في الدول النامية مرتبطة بأزمة مجتمعاته فدائما يسير التعليم خلف المجتمع ويعيد إنتاج الحيلة فيه كما أنتجته وشكلته وبالتالي فالتعليم يتجانس مع مجتمعه تقدماً وتخلفاً فكراً وسلوكاً حاجة وطلباً ، وعلي هذا يجب أن تكون العلاقة بين التعليم والمجتمع علاقة تناغم وانسجام لا علاقة تنافر وتنابز فلا يبدوان شيئا غريبا زرع في جسد غريب لذا فان السياسة التعليمية تعكس أهداف وأولويات المجتمع كما تعكس أيديولوجية نخبته الحاكمة وفي هذا السياق أصبحت الدعوة إلي تحقيق فرص التعليم للجميع من أهم القضايا المطروحة علي ساحة الجدل السياسي والاجتماعي وخاصة في ظل توجهات الدولة وسياسات التعليم الحالية والتي تشجع علي زيادة التعليم الخاص بجانب التعليم العام ، ولا شك أن استمرار هذه السياسات سوف يترتب عليها مزيدا من المحرومين من التعليم وحرمان الكثير من المتعلمين من فرص متساوية في التعليم ومما يزيد من أهمية هذا الموضوع أن التعليم أصبح حقا لكل فرد بل هو أهم الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المواطن المصري لأنه المفتاح لبقية الحقوق وللتمتع بها والاستفادة منها بصورة مرضية فإذا ضمن الفرد حقه في التعليم المناسب فان هذا التعليم من شانه أن يمكنه من التمتع بحرية أكبر في الاختيار والحركة والتصرف

(*) د. محمد ياسر الخواجة : أستاذ علم الاجتماع المساعد ، كلية الآداب - جامعة طنطا.

ويزيد من فرص حصوله علي العمل المناسب ومن فرص مشاركته في حياة وشؤون مجتمعه ويزيد من كفاءته الإنتاجية ويحسن من وضعه الاقتصـــادي ومركزه الاجتماعي ويمنحه حقا أوسع في المعاملة العادلة في مجتمعه ككـــل لذا فان موضوع دور التعليم – كأحد الآليات – في إعادة إنتـــاج التمـــايزات الاجتماعية من الموضوعات العلمية التي تحظى في الوقت الحاضر باهتمـــام كبير في المحافل الدولية والدوائر العلمية الاجتماعية والتربوية وينعكس ذلـك في النظريات الحديثة التي تعالج ذلك الموضوع من أبعاده متعددة والتي تؤكد جميعها علي ضرورة أن تتاح لكل فرد حرية الاختيار لنوع التعليـــم الـــذي يتمشي مع استعداداته وقدراته وميولـــه وطموحاتـــه وتطلعاتـــه المســـتقبلية وظروفه واحتياجاته .

لذا فإن هذه الدراسة هي محاولة لدراسة دور التعليم في إعادة إنتـــاج التفاوت الطبقـــي وتوسيع هوة التمايزات الاجتماعية ليس فقط بين المتعلميـــن وغير المتعلمين وإنما بين المتعلمـــين أنفسهم . وسوف تركز هذه الدراســـة علي مدرستين أحدهما حكومية والأخرى لغات بمدينة طنطا كنمـــوذج حـــي لقياس تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أظـــهرت الدراسات أن لها تأثيراً في إحداث هذا التمايز الاجتماعي للتعليم في كثير من الدول النامية والمتقدمة غير أننا نؤكد هنا علي أن التعليم لا يمثل سوي مجرد حلقة من السلسلة المؤدية إلى هذا التفاوت كتوزيع ضبانة الأصول الإنتاجيـــة والتقسيم الاجتماعي للعمل وغيرها. كذلك ينبغي أن نؤكـــد اختـــلاف دور التعليم وآثاره الطبقية باختلاف الزمان والمكان وبالنسبة لمختلـــف الطبقـــات الاجتماعية في كل الأحوال وعلي هذا فان النظام التعليمي قـــد يســـهم فـــي التمايزات الاجتماعية سلبا أو إيجابا بمعني انه قد يعيد إنتاجها بتوسيع حـــدة هذه التمايزات الاجتماعية أو التخفيف من حدتها .

أهميـــة الدراســـة :

يكتسب هذا البحث أهميته النظرية و المنهجية من مبادرته من تجاوز الاهتمام التقليدي بالنظر إلى التعليم باعتباره عاملا مهما في إحـــداث النقلـــة الاجتماعية وزيادة فرص الحراك الاجتماعي في المجتمع إلي الاهتمام البحثي باعتبار التعليم أداة للتمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة في الآونـــة الأخيرة فضلا عن أن هناك اعتبارات أخـــرى هامـــة تضفـــى علـــي هـــذا الموضوع البحثي أهمية خاصة يأتى في مقدمتها ما يلي :

١) أن التعليم أصبح قضية تهم المجتمع كله وليس فئة معينة منه مما جعـــل القيادة السياسية تعتبر التعليم قضية سياسية في المقام الأول ، وتهتم بجعل قضية تطوير التعليم والنهوض به قضية مستقبل المجتمع كله .

٢) تعرض التعليم لتحديات ومشكلات عديدة مما دفع بقضية التعليـــم بـــان تكون من بين همـــوم المجتمع كله بأفراده وجماعاته بل اصبـــح محـــلا لاهتمام الأحزاب السياسية من جانب والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من جانب آخر .

٣) بروز الدعوة المجتمعية بأهمية تحقيق ديموقراطية التعليـــم بمفهومـــها الحقيقي الذي يجعل لكل فرد حقه في التعليم بشكل متساوي بين الجميـــع وذلك حتى لا يوجد داخل المجتمع فئات محرومة من حقها الطبيعي فـــي الحصول علي فرص متكافئة مع غيرها بالإضافة إلـــى المســـاواة بيـــن المتعلمين أنفسهم وبالتالي فان المساواة في التعليم بين أفـــراد المجتمـــع أصبحت قضية ملحة ومطلوبة ولـــذا فـــان إدراك طبيعـــة التمـــايزات الاجتماعية في التعليم سوف يكون لها أثـــر إيجـــابى للتخطيـــط الســـليم لسياسات التعليم في المستقبل لتحقيق ديموقراطية التعليم بشكلها العـــادل وسد الفجوات التي تؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعيـــة الـــذي نسعى إلى تحقيقه دون التمييز بين فئة وأخرى .

هدف الدراسة وتساؤلاتها :

تدل الدراسات الاجتماعية والتربوية علي أن المؤسسات التعليمية تسهم في إحداث التمايزات الاجتماعية داخل المجتمع باعتبار أن التعليم منحاز إلى مصالح القوي الاجتماعية المهيمنة اجتماعيا وسياسيا وهو يقوم بذلك من خلال إعادة الإنتاج Reproduction لهذه التمايزات للحفاظ علي مصالح وثقافة تلك القوي الاجتماعية لذا فان أهم أهداف هذا البحث هو معرفة دور التعليم العام والخاص في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية وتدعيم البناء الطبقي في المجتمع وعلي هذا ينطلق هذا البحث من تساؤل أساسى هو "هل نظام التعليم الحالي بشقيه العام والخاص يساهم في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية بين فئات المتعلمين ليس فقط أثناء الدراسة بل بعد تخرجهم أيضاً ؟

ومن أجل أن نجعل هذا التساؤل العام اكثر وضوحا فانه يمكن تقسيم هذا التساؤل إلى عدة تساؤلات فرعية هي :-

١)ما هو الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر التي ينحدر منها طلاب المدرسة الحكومية والخاصة لغات ؟

٢) ما هي أهم العوامل التي تؤدي إلى التحاق الطلاب بالمدارس الخاصة لغات ؟

٣) كيف تساهم المدرسة في زيادة التباين في الفرص التعليمية بين طلاب المدارس الحكومية واللغات ؟

٤) ما هي الكيفية التي تساهم بها أساليب التدريس في نظام التعليم العام والخاص في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية والمعرفية بين طلاب التعليم الحكومي واللغات من ناحية وبين المعلمين والطلاب من ناحية أخرى ؟

٥) هل يتميز خريجو مدارس اللغات بالمهارات وفرص العمـل والدخـول العالية عن خريجي المدارس الحكومية ؟

الدراسات السابقة

سارت الدراسات التقليدية في تناول قضايا التعليم من حيث الاهتمـام بقياس كفاءته ودوره الاستثماري والتنموي والسياسي والاتجاه إلـى تحليـل واقعه وتقييم مسيرته وتفحص مشكلاته وتحدياته وإسهاماته وتأثيراته ، ومـع هذا ظل الاعتقاد المسيطر علي الباحثين والدارسين ردحا طويلا أن التعليـم نشاط محايد يساعد علي تحقيق تكافؤ الفرص في داخله وفي فرص العمـل خارجه وبالتالي مساهمته في إحداث حراك اجتماعي صاعد في المجتمع ولم تبرز في أذهانهم دور التعليم في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي إلا في مرحلـة متأخرة (*)

لذا فقد بادر باولو فرايرى (١٩٧٩) إلي تشخيص العلاقة بين التعليم والبنية الاجتماعية من خلال بعد العملية التعليمية بين الطالب والمعلم حيـث أوضح فرايري إلى أن التعليم القائم علي التلقين الذي تحدد فيه دور الطـالب كمستقبل للمعلومات يملأ بها رأسه ويخزنها دون وعي هو تعليم اسـتغلالي ، فالمعلم هو المهيمن علي الطلاب الذين يسـتقبلون منـه المعرفـة لحفظـها واسترجاعها وهو يري أن هذا الأسلوب البنكي في العملية التعليمية يعتبر من فلسفة القهر التي تجرد التعليم من عملية البحث المستمر من اجـل اكتسـاب الحرية ومن هنا يؤكد فرايري أهمية أسلوب التعليم الحواري القـائم علـي طرح المشكلات للمناقشة والحوار المجدي حيث أن هذا الأسلوب يساعد علي

(*) انظر في هذا الصدد :

Taylor,s., (eds) sociology . issues and debates-Macmillian Pressltd, london , 1999,P.P. 180-207

التفكير النقدي وتوليد الإبداع وهو القادر علي حل التناقض بين الطالب والمعلم لأنه يجعلهما مشاركين في عملية واحدة .[١]

وقد عملت هذه الدراسة الرائدة علي استثارة بحوث ودراسات أخرى ومن هذه الدراسات تلك الدراسة التي قدمها هوسن Husen (١٩٨٧) والتي ذهبت إلى أن المساواة في التعليم الإلزامي لكل الأطفال الذين في سن التعليم لا تكفي علي الإطلاق فهي ليست مرادفة للمساواة في تحقيق النجاح والاستمرار في التعليم حيث يلاحظ أن الطلاب المنحدرون من أصول ريفية وبيئات فقيرة يجدون صعوبة في مواصلة تعليمهم كما أكدت نتائج الدراسة إلى أن الفروق بين أداء الطلاب وتحصيلهم الدراسي تنتج عن الخلفية الاجتماعية والأسرية لهم . إذ أن تقدم الطلاب في المدارس والجامعات إنما يحققه بشكل واضح الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأسرة [٢] وقد سار كول Cole (١٩٩٩) علي الخط نفسه من خلال محاولة معرفة ظاهرة التمييز الجنسي في مدارس التعليم العالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا ولقد شمل التحليل الفترة من نهاية القرن التاسع عشر إلى الثلاثينيات من القرن العشرين ، ولقد تبين أن المستويات العالية من التمييز الجنسي في مدارس التعليم العالي الأمريكي يرتبط بتطور النظام الرأسمالي والديموقراطي حيث كان هذا النظام يدعم التفاوت أو التمايز بين الرجال والنساء في المراحل المبكرة لها في التعليم ، كما أشارت النتائج إلى أن نظام الطبقات المفتوحة يساهم في فتح مجال المنافسة سواء فيما يتعلق بالتعليم أو الوظائف المرغوب فيها بينما تأتي عوامل انخفاض معدلات التنمية وقلة

([١]) باولو ا فرايري ، تعليم المقهورين ، ترجمة وتقديم يوسف نور عوض، دار القلم ، بيروت ،١٩٧٩.

([2]) Husen, t., Higher education and social startification, An international. comparative study, unesco, Paris , 1987,pp.3-19

ازدهار الديموقراطية وغياب نظام الطبقات المفتوحة باعتبارهما اكثر الشروط الأساسية للتمايز الجنسي في المجتمع البولندي[١] وضمن هذا الاتجاه قدم أحمد اليوسف (٢٠٠٠) دراسة عن علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية من خلال تحليل نظري يسعى إلى تحديد أسباب الوضعية المأزقية للتعليم في المجتمع العربي ، وتجاوزه إلى آفاق تغييريه إيجابية ممكنة وفي هذا السياق تذهب الدراسة إلى شيوع ملامح التربية التلقينية والتطبيعية والقولبة لشخصية المتعلم في المجتمع العربي ، وجعل ما يتعلمه الطالب في المدرسة أو الجامعة إنما هو حقائق ثابتة مما يجعل التربية بعيدة كل البعد عن كونها أداة لتحرير الإنسان ، وإنما جاءت متسقة مع نزعة الهيمنة والسيطرة ،وبالتالي لم يساعد التعليم الناس علي أن يتخطوا الترتيب الهرمي القائم في المجتمع ، وإنما عمل علي تطويعهم لحاجات هذه الهرمية ، وبدلا من أن يقوم التعليم بتنمية الديموقراطية والفكر الناقد لعب التعليم دوره في إسكات الناس والرضا ببنية القوة من غير اعتراض[٢] .

بينما اهتمت دراسات أخرى بالتركيز علي العلاقة بين الوضع الطبقي للأسرة من ناحية والتحصيل الدراسي للأبناء من ناحية أخرى مثل دراسة ريست Rist (٢٠٠٠) والتي أوضحت أن الإنجاز الأكاديمى يرتبط بالطبقة الاجتماعية ، ولكن دراسات قليلة هي التي ذهبت إلى تفسير كيفية أن المدرسة تساعد علي تدعيم البناء الطبقي للمجتمع ، فقد أوضح د. ريست من

---

(1)Cole , M., sex segregation in American and Polish higtier education - the influence of class structure politics and the economy , international journal of comparative socilogy ,v. 40 , n .3, nether lands, aug,1999,pp. 351-374

(٢) أحمد إبراهيم اليوسف ، علاقة التربية بالمجتمع ، وتحديد ملامحها النوعية ، سلسلة عالم الفكر، المجلد التاسع والعشرون ،العدد الاول . الكويت ، سبتمبر ٢٠٠٠ ،ص ص ٧-٤٧ .

خلال ملاحظاته لأحد الفصول الدراسية من أطفال الجيتو في روضة الأطفال في السنوات الأولى والثانية ، أن المدرسين يضعون الأطفال في مجموعـــات تعليمية تعكس بنية الوضع الطبقي لهم وقد لاحظ أن هذه الطريقة التي نفذهـا الدارسون نحو المجموعات التعليمية للأطفال أصبحت مؤثرة للغايـــة علـــي إنجازهم الدراسي وتحصيلهم المعرفي[١] ، وفي إطار هذا الاتجاه أيضا قـــدم تاراسوف Tarasov (٢٠٠٠) دراسة توضيح أن نوع ومقدار التعليم أصبـح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالطبقة الاجتماعية حيـــث أن التباينـــات الاقتصاديـــة والاجتماعية المرتبطة بالوضع الطبقي للطلاب يظل لها فعلها وتأثيراتها فـــي عملية التعلم وفي نواتجها، كما أكدت نتائج الدراسة أن الخلفية الاجتماعيــــة والاقتصادية لأسر الطلاب لها دور فعال في مستوي تحصيل الطلاب لدرجة ان المعرفة المتميزة أصبحت تقدم للطلاب القادرين [٢] ، كما تشـــير نتـــائج دراسة هامة عن التعليم غير العادل ونشأة التقسيم الاجتماعي للعمل إلـــى أن انتشار التعليم في أمريكا وغيرها من البلدان الأوروبية كان نتيجة التباينـــات الواضحة وعدم المساواة بين الطبقات.

كما أوضحت أن المدارس تلعب دورا مهما في النـــهوض وإضفـــاء الشرعية للإطار الحديث للبناء الطبقي ، كما تبين النتائج أن الأطفال الذيـــن تلقي آبائهم تعليماً عالياً يفوق أدائهم بدرجة كبيرة هؤلاء الذين تلقـــي آبائـــهم قسطا اقل من التعليم ، فقد دلت النتائج انه من بين طلاب المـــدارس العليـــا

---

(1)Rist,R.,student social class and teacher expectations the self-fulfilling prophecy in Ghetto education, Harvard educational review, combridge, v.70, N.3, 2000 .,pp.266-301.

(2)Tarasov, A., young people as the subject of class experimentation-the class approach to education: Knowledge only for the rich, Russian education and society,V.42,N6June2000 ,pp5-36.

البيض ممن تلقي آبائهم قسطا كبيرا من التعليم كانوا في المتوسط على مستوي عال اكثر من هؤلاء الذين يقبع آبائهم في مصاف هؤلاء الذين لم تتح لهم فرصا تعليمية كبيرة ، وذلك علي الصفوف الثلاثة الأولى ، ويرجع هذا التباين كنتاج للتعامل غير العادل في المدرسة وعدم المساواة في الموارد التعليمية ، كما يرجع أيضا إلى التباينات في الفترة الأولى من مراحل التنشئة الاجتماعية وبالبيئة المنزلية للطفل .[1] كما حاول tett (٢٠٠٠) فحص الخبرات المعرفية بين الجنسين لمجموعة صغيرة من الطبقة العاملة من المشاركين في مدارس التعليم العالي وذلك من خلال تحليل بيانات المقابلة التي تم جمعها من الطلاب الجامعيين لمعرفة خبراتهم حول الموضوعات الأربع التالية :-

خبراتهم المدرسية وخبراتهم التعليمية اللاحقة وآراؤهم حول التعليم العالي واتجاهاتهم نحو وضع الطبقة العاملة ، وقد أوضحت النتائج أن طريقة هؤلاء الطلاب في وصف خبراتهم تعكس الأساليب التي تعلموها من خلال هويتهم الذكورية أو الأنثوية والتي هي ليست ثابتة ولكنها مستمرة زمانيا ومكانيا بل ومتطورة ، كما تبين أن الطبقة والجنس هما الإطار الأساسى لأساليب التفكير وخبراتهم التعليمية المكتسبة [٢] وفي دراسة قام بها ماركس Marks (٢٠٠٠) توصلت إلى أن نقص مشاركة الشباب البالغين الذين ينحدرون من الطبقة العاملة في مدارس التعليم العالى يرجع إلى

([١])صمويل بولز ، وشيل بوران، التعليم غير العادل ونشأة التقسيم الاجتماعي للعمل ، مجلة التربية المعاصرة العدد الثاني والثلاثون ، السنة الحادية عشر يوليو ١٩٩٤ص٢٧ .

([2])Tett,L.,J'm working calss and Proud of it ,Gendered experiences of non –Traditional participants in higher education, Gender and education, England, V.12,N.2, June, 2000, PP. 183 –194.

اهتمامهم بالكسب المبكر للرزق اكثر من الاهتمام بمواصلة مراحل التعليم العالى مما يؤدى إلى حدوث تمايز اجتماعى بين أفراد المجتمع، لهذا تفترض الدراسة أهمية أن ترتبط الجامعة بالبيئة المحيطة، وأن تعمل على جذب الشباب من الطبقة العاملة للالتحاق بها والارتباط بعملية التعليم المستمر l ife long learing.[١] كما توجد بعض الدراسات التى أجريت على المجتمع المصرى والتى من أهمها تلك الدراسة التى قام بها كل من مهنى غنايم وهادية أبو كليلة (١٩٩٤) عن تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين والتى أشارت إلى أثر الأوضاع العالمية والمحلية فى صنع التباينات الصارخة في الفرص التعليمية بين الدول النامية والمتقدمة عامة ثم على مستوى الدول العربية والمجتمع المصرى خاصة . كما تؤكد النتائج أن عدداً كبيراً من أطفال العالم محرمون من التعليم وأن أكثرهم من الإناث والغالبية العظمى منهم في الدول النامية ، كما أن هناك عدم تكافؤ في فرص التعليم بين أطفال الريف والحضر ، وبين الذكور والإناث في الدول النامية ، ثم حددت الدراسة أهم فئات المحرومين من التعليم في مصر . وهم السكان خارج سن التعليم والأميون المحرمون ، والمعاقون المهملون ، أما حرمان المتعلمين فيقصد به الحرمان بعد التخرج من الحصول على فرصة عمل مناسبة ، وتؤكد الدراسة أن عدد المتعطلين من المتعلمين يفوق عدد المتعطلين من الأميين .[٢]

---

[1] Marks,A.,life long learning and bread -winner ideology Adressing the problems of lack of participation by adult, working – calss mades in higher education on Merse side, educational studies, England, v.26, N.3,sep,2000,p303 –319.

[٢] مهنى غنايم ، وهادية ابوكليلة ، تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين ،، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٤.

أما دراسة دينا جمال الدين (١٩٩٥) وموضوعها دور التعليم العالى في التمايز الاجتماعى في مصر ، والتى أجريت على طلاب الجامعة الأمريكية ، وكليات الصيدلة ، والعلوم السياسية والآداب ، والتربية ،للكشف عن مدى ما يقوم به التعليم العالى من دور هام في أحداث التمايز الاجتماعى بين طلاب وخريجى هذه الكليات ، وقد خلصت الدراسة إلى أن التعليم الجامعى يمثل نوعاً من الاستثمار وبخاصة بين الأفراد الذين ينتمون إلى مستويات عالية من التعليم المتميز كطلاب الجامعة الأمريكية ، وكلية الصيدلة وحتى أقسام اللغات الأجنبية . [١]

وفى دراسة قام بها محمد نوفل (١٩٩٥) والتى حاولت أن ترصد أثر التغيرات الهيكلية على ظاهرة التعليم في مصر . فقد أوضحت أن سياسة التعليم التى تقوم على الانتشار الواسع للتعليم في حقبة السبعينيات قد نجحت في أحداث تغيرات في هيكل الخصائص التعليمية للسكان في مصر ، لكن معظم الفئات الاجتماعية للسكان في المجتمع المصرى لا تملك فرصاً متساوية في الحصول على الفرص التعليمية ، وأن الفئات ذات الدخول المتوسطة والعليا هى التى تستمتع بهذه الفرص اكثر من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمتدنية بالإضافة إلى حرمان قسط من الفقراء من الأطفال الذين هم في سن التعليم [٢] .

وفى دراسة مراد زيدان (١٩٩٩) عن الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية للتعليم الخاص ، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على

---

(١) دينا إبراهيم جمال الدين ، دور التعليم العالى في التمايز الاجتماعى في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

(٢) محمد نعمان نوفل ، بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثالث ، العدد الاول معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، يونيو ١٩٩٥ ، ص ص ٩٦- ١٤٦ .

التطور التاريخى للمدارس الخاصة في مصر عامة والواقع الحالى للتعليم الخاص في محافظة الفيوم خاصة ، وقد خلصت الدراسة إلى أن التعليم الخاص أصبح ضرورة تفرضها ظروف المجتمع المصرى لعدم قدرة الحكومة على قيام مدارس تكفى التلاميذ الذين في سن الإلزام ، وتدنى مستوى التعليم في بعض المدارس الحكومية وازدحام الفصول بها ، لكن المدارس الخاصة غالبا ما تقدم تعليما ناجحا للطلاب بالرغم من وجود بعض القصور في الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ برامجها التربوية بصورة مرضية ، كما أوضحت الدراسة أن غالبية الطلاب الذين يدرسون في مدارس اللغات ينحدرون من شرائح اجتماعية مرتفعة ، وأن أولياء أمورهم من المتعلمين الذين يتولون وظائف عليا ، أما المدارس الخاصة عربى فينحدر طلابها من الشرائح الاجتماعية المتوسطة والمرتفعة [1] وفى دراسة أخرى قام بها كل من ناهد رمزى وعادل سلطان (٢٠٠٠) وموضوعها " التفاوتات الإقليمية ، والفجوة النوعية في التعليم " وتهدف إلى الكشف عن مدى وجود فجوة نوعية في بعض المتغيرات التعليمية كنسب الأمية ، والقيد والنجاح بين كل من الذكور والإناث في مرحلة التعليم قبل الجامعى ، وتنميط المحافظات في مصر وفقا لهذه المتغيرات ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود فجوة نوعية واضحة وتبدو تلك الفجوة لصالح الذكور تارة ولصالح الفتيات تارة أخرى حيث تنخفض نسبة الأمية بينهم ، وارتفاعها بين الفتيات ، وكذلك تبدو فجوة أخرى في نسبة القيد ، حيث ترتفع نسبة القيد للذكور في التعليم الابتدائى بنسبة تفوق الفتيات ، وتبدو النسبة معاكسة في معدلات النجاح حيث نجد أن الفجوة النوعية أصبحت لصالح الفتيات اكثر من الذكور،

---

(1) مراد صالح زيدان ،الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية للتعليم الخاص (دراسة تحليلية) مجلة مستقبل التربية العربية، القاهرة ، المجلد الخامس ، العددان ١٨،١٩ابريل يوليو ١٩٩٩ ، ص ص٧٣ – ١٤٢ .

كذلك كشفت الدراسة أن هناك فجوة نوعية بين المحافظات سواء في نسب القيد أو النجاح أو نسب الأمية . (١)

في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة على المستويين الأجنبي والعربي يمكن أن نستخلص مجموعة من القضايا أو الملامح الرئيسية عن قضايا التعليم ودوره في إعادة إنتاج التمايز الاجتماعي على النحو التالي :-

(١) أن النظام التعليمي يعكس قيم ومبادئ النظام السياسي ويستجيب لمصالح ورغبات الطبقات الاجتماعية الصاعدة والقوى الاجتماعية الحديثة المؤثرة في المجتمع ، فقد ظهرت إلى جانب المدارس الحكومية ، مدارس متنوعة لتلبية رغبة أبناء الطبقات العليا في المجتمع إلى نوع متميز من التعليم بأنواعه المختلفة .

(٢) تلعب الخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأسر الأبناء دوراً مهماً في عدم المساواة في الفرص المتاحة للالتحاق بالتعليم وفي مستوى التحصيل المعرفي والإنجاز الأكاديمي للأبناء بدرجة كبيرة .

(٣) أن عدم تكافؤ الفرص التعليمية ليس مجرد التوسع في التعليم بمراحله المختلفة أو حتى تكافؤ فرص القبول فيه وإنما أصبحت تعني التكافؤ والمساواة في فرص الاستثمار في التعليم بنجاح . وإيجاد أساليب جديدة للتعليم تلائم كل فرد وتتناسب مع قدراته وترتفع فوق التمايز .

(٤) أن التعليم الخاص بشقية العربي واللغات أصبح مجرد آداه للتمايز في الأداء المعرفي بين الطلاب اكثر ما يكون أداة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بينهم ، وبالتالي فنحن بحاجة إلى بحوث اجتماعية تحليلية

---

(١) ناهد رمزى وعادل سلطان ، التفاوتات الإقليمية والفجوة النوعية في التعليم ، المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد الأول فى الفترة من ٧-١٠ مايو ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٢٣ - ٣٥٠ .

بمداخل تفسيرية تحاول أن تستقرئ الواقع التعليمى من منظـــور نقـــدى بحيث تجعل التعليم آداه لتحرير المتعلم نفسه ، وتنمية العقل الناقد لديـــه والإرادة الفاعلة حتى يمكن الإقلاع عن التفكير إلى الحث عليه ، وحتـــى يستطيع أن يستوعب الحاضر ويصنع المستقبل ويشكله ويعبئ الطاقـــات ويفرز القدرات وتحويل الطاعة والمسايرة إلى التجديد وإطلاق قـــدرات الإبداع .

الإطار النظرى للبحث :

تستند هذه الدراسة في معالجة قضايا التعليم إلى إطار نظرى تدعمـــه بعض العلوم المهتمة بالدور الأيديولوجى للتعليم مثل علم اجتماع المعرفـــة ، وعلم الاجتماع التربوى ، وهذا الإطار ينطلق من المسلمات التى أكدت عليها النظرية النقدية لدور التعليم ورسالته واعتباره نظاماً غير محـــايد ، وتـــأكيد منظورها حول تبعية النظام التعليمى لمتطلبات القوى السياسية والاقتصاديـــة المهيمنة ، لذا يرى جامس كارير ، واليف بانكس في إطار تحليلهما للنظـــام التعليمى ، بأن التعليم يلعب أدوار سياسية واجتماعية متباينـــة مـــن بينـــها المحافظة على الأوضاع المجتمعية القائمة وتكريس التمايزات الطبقية وإعادة إنتاجها .[1] وأن فهم هذا الدور يتطلب الوعى بقضيتين أساسيتين هما :-

الأولى : إن التعليم هو قضية سياسية اجتماعية في المقام الأول ، وبالتـــالى فإن هناك تفاعل بين النظام التعليمى والنظـــام السياســـى المجتمعـــى بمختلف مؤسساته وقواه الاجتماعية .

([1]) انظر فى هذا الصدد :-

-carrier,J.,G., learing disability social class and the construction of American education, Green wood press, 1986. Banks,o.,The sociology of education , Bats ford, London, 1976,p.11

الثانية : إن فهم النظام التعليمي يجب أن يتم في إطار المنظور البنائي الكلي وليس المنظور الجزئي وذلك لمحاولة فهم هذا النظام في إطار علاقته بغيره من النظم الأخرى والعمل على تحرير النظام التعليمي مما يقيده من المفاهيم والممارسات السائدة ، انطلاقاً إلى تحرير المتعلم نفسه .[1]

وهذه النظرية (النقدية) تقف قوية أمام النظريات الأخرى كالنظريات الوظيفية والبرجماتيه (المثالية) التى تحاول تفسير النظام التعليمي باعتباره نسقاً مغلقاً يساهم في تحقيق التساند الوظيفي للنظام الاجتماعي العام ، كما تفترض هذه النظريات أن مسيرة التعليم خبرة بطبيعتها تنشر المعرفة والنور ، وتؤدى إلى الاستنارة ، وبالتالى فإن أهم وظيفة للتعليم هو تمكين الفرد والمجتمع من حل المشكلات بطريقة علمية لا يحكمها تصور أو مواقف أيديولوجية .[2]

أما المدرسة النقدية التى ظهرت في ألمانيا ، وأوربا ، والولايات المتحد الأمريكية متأثرة بآراء مفكرى اليسار في العلوم الاجتماعية . ومتأثرة بالتطورات التى حدثت في الواقع الأوربى نتيجة للحركات الاجتماعية التى حدثت في تلك المجتمعات والتى أبرزها حركات تحرير المرأة ، وحركات الملونين وحركات الشباب عام ١٩٦٨ ، فقد تطورت هذه النظرية على يد كل من تيودرا آدورنو Adorno وماكس هوركهايمر Horkheimer، وهربرت ماركوزه Marcuse ويورجين هابرماسHabermas وباولو فرايرى freire والذين أكدوا على فكرة أساسية وهى هيمنة المجتمع على قدرات

---

(1) حامد عمار ، النظرية النقدية ونبش ما وراء التمدرس ، في كتاب دراسات في التربية والثقافة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص٤٩ – ٥٧.

(2) حامد عمار ، التعليم بين إعادة الإنتاج وتجديده ، في دراسات في التربية والثقافة ، مرجع سابق ، ص٣٢.

الفرد وخياراته ، وربطوا بين نوع العلم المسـيطر ونمـط الهيمنـة لذلـك المجتمع، كما وجهوا الاهتمام في أعمالهم إلى تلك العلاقة الجدلية بين نظـم المعرفة الأيديولوجية والتعليمية ومؤسساتها من ناحية ، وبين النظام السياسى الاقتصادى والبنية الاجتماعية من ناحية أخرى ، وبالتالى يـرون أن نظـام التعليم هو انعكاس لبنية النظام السياسى والقوة الاجتماعية المهيمنـة . كمـا ذهب منظرو النظرية النقدية إلى أن المجتمعات اليوم الشرقية منها والغربيـة هى وحدات كلية شاملة أزاحت كل معارضة حقيقية أمامها، مما يعنـى أن فكرة الكل لم تعد مرتبطة بتحرير الإنسان ، بل مرتبطة بقهره، و أصبحـت محاولة اكتساب المعرفة الكلية (الشاملة) هـى بـالضبط أهـداف المجتمـع الشمولى [١].

كما استطاعت النظرية النقدية ان تكشف عن أوجه الزيف القائمة في العلوم التقليدى من ناحية وعن التناقضات التى يحتويها الواقع الاجتماعى من ناحية أخرى وكذلك عن أساليب الهيمنة التى تمارسها السلطة القائمة علـى الأفراد والمؤسسات فـي المجتمـع ، ولـذا رأى – فرايـرى – أن تعليـم المقهورين كممارسة إنسانية من أجـل الحريـة لابـد أن يمـر بمرحلتيـن متمايزتين :-

المرحلة الأولى وفيها يستجلى المقهورون عالم القهر ثم ينـاضلون لتغيير واقعهم .

وفى المرحلة الثانية بعد أن تتضح حقيقة القهر لا يصبح التعليم مـن أجل المقهورين فقط بل يصبح من أجل الجميع لأجل تحقيق حريتهم الدائمة ،

---

(١) انظر عرضاً وافيا للنظرية النقدية ، في كتاب إيان كريب ، النظرية الاجتماعية مـن بارسونز إلى هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ،مراجعة محمد عصفـور ، سلسـلة عالم المعرفة ، الكويت ، أبريل ١٩٩٩، ص ص٣٠٣ – ٣٢٨ .

أى أن التعليم هو آداه نقدية يكتشف فيها المقهورين حقيقة أنفسـهم وحقيقـة قاهرهم كضحايا للنزعات الإنسانية .[١]وهذا ما دفع منظرو النظرية النقديـة للدعوة إلى تحرير العلم ، وتحرير المجتمع ، وتحرير الإنسان بذكاء وعيـه وتفجير طاقاته وقدراته الإبداعية . الخلاقة . لذا ذهب هابرمـاس إلـى أن الحداثة يجب أن تقوم على فكرة وجود مجتمع ديمقراطى بحق ، يكون فيـه للجميع فرص متكافئة فى التعليم ، ويقوم على منهج الحوار المشترك أو كما أسماه فرايرى منهج طرح المشكلات ومناقشتها ، وأن هذا الحوار المشـترك بدوره يشجع على الحوار عن المطالب الشرعية للإنسان والتى تشجع بدورها على تحقيق الإبداع المعرفى والثقافى .[٢]

كما حاول منظرو هذه النظرية ربط الحياة اليومية بالتفسير البنيـوى من أجل إتاحة الفرصة أمام المعلم المستنير لممارسة أفعال تؤدى إلى تحريـو عقل الدارسين والطلاب من الهيمنة الثقافية والعمل علـى تذكيـة وعيـهم . فالتعليم الحق – كما يقول فرايرى – هو ذلك الذى يعمد إلى حل التنـاقض بين المعلم والمتعلم ويعمل على أيجاد نوع من المصالحـة بحيـث يصبـح الطرفان فيها أساتذة وطلاباً في نفس الوقت . وفى ظل هذا الأسـلوب فـإن السلطة تكون للحرية ،وفى ظله أيضا لا يوجد واحد يدرس وآخـر يتعلـم وإنما الجميع يتبادلون المعرفة حيث يتوسطهم العالم في هذه الممارسة [٣] .

كما أكد منظرو المدرسة النقدية بجميع فصائلها المختلفـة أن نظـام التعليم ليس نظاماً حيادياً بالنسبة لجميع الفئات والطبقات الاجتماعية وليـس

---

(١) باولوفرايرى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(2)Tuker,H.K., Aesthetics, play and cultural memory , Giddens and Haberms on the post modern change , in Sociological Theory ,A journal of the American Sociological Association, v.ll , N.2,july, 1993,pp.197-199.

(٣) باولوفرايرى ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

هو حيادياً بالنسبة لمن يلتحق به ويحظى بمنافعه أو لا يلحق به ، أو يتسوب منه ، وليس هو حياديا كذلك فيما يكون من ولاء وانتماء وثقة بالنفس وأخيرا فانه ليس حيادياً فى وظيفته التوزيعية التى يتم بواسطتها أساسا توزيع الأفراد على مواقع العمل والإنتاج أو على مجالات العمل اليدوى والعمل الذهنى.[١]

ومن هذه الافتراضات أسهمت النظرية النقدية في توضيح كيفية توظيف السلطة المهيمنة في توجيه المؤسسات والعمليات التعليمية نحو إنتاج أو إعادة إنتاج الأفراد للحياة بما يتمشى مع مصالحها وما يرتبط بها من تحديد لمواقع السلطة والثروة ، والجدير بالذكر هنا أن النظرية النقدية ليست كما يتصور البعض مولعة بالنقد للنظم التربوية ، ولا تنكر بعض الوظائف التجديدية للتعليم في كل المناخات السياسية ، وإنما هى تسعى إلى إبراز ما يتجسد على أرض الواقع في الأغلب الأعم ، والى ما قد يخفى على كثيرين من أمور التعليم التى تغلفها أحيانا النظرة المثالية للتعليم التى ترى أن " العلم نور " وهذه النظرة قد أدت إلى تعويق العلم وتزييف الوعى بالواقع . لكن الرؤية النقدية تساعد على اختراق الواقع التعليمى والتعمق في فهم ظواهره ومحاولة تجاوزه إلى ما هو أفضل سعياً إلى تكوين الإنسان الواعى بذاته ، وبما حوله ومن حوله والعمل على تحرير عقله من الغوائل والقيود التى تحد من قدراته على التفكير النقدى وتحقيق الإرادة الفاعلة .

---

(١) حامد عمار ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢-٣٣ .

شهد المجتمع المصرى تغيرات عديدة في السنوات الأخيرة ، نتيجـة عوامل كثيرة من أهمها تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى وسياسة الخصخصة privatization تلك السياسات التى كان لها آثارها الخطيرة ليس فقط على الجوانب الاقتصادية التى تم فيها التحول من النظام الاشتراكى إلـى النظـام الرأسمالى بل امتدت آثارها في مختلف بنية المجتمع المصرى . [١] وفـى مختلف نظمه الاجتماعية ، والتى من بينهما النظام التعليمى حيث أن النظـام التعليمي يتأثر بجملة ما يطرأ على بنية المجتمع في حاضره وفـى سـياقه التاريخى ، ومن ثم صياغته على نحو أدى إلى كثير من التغيرات في سـير العملية التعليمية ، بحيث أصبح يتجه في كثير من الأحيان بعيدا عن المبـادئ الأساسية التى خاض الشعب من أجلها كفاحا طويلاً للحصول على المجانيـة وتكافؤ الفرص التعليمية ، وذلك عن طريق حصول بعـض الفئـات علـى امتيازات تعليمية لأبنائهم اعتماداً على القدرة المالية ، بصرف النظـر عـن استعدادات أبناءهم العقلية أو العلمية . [٢]

وفى ظل هذه التوجهات الجديدة حدثت عملية فرز وانتقاء طبقى فيما يتعلق بتزايد انتشار التعليم الخاص ومـدارس اللغـات وإنشـاء الجامعـات الأهلية، والذى يتمتع بتقديم خدمات تعليمية وتربوية ، بصورة أفضل ، حيث استقطبت مدارس اللغات أبناء الطبقات الاجتماعية الأكثر غناً وثراءً بينما لجأ أبناء الطبقة الوسطى إلى التعليم الخاص نظراً لارتفاع تكاليف النـوع الأول

---

(١)U.N-;economic reform and stru ctural adjustment programme, economic and social council, October, 1993

(٢) مراد زيدان ، الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية للتعليم الخـاص ، مرجـع سابق ، ص ٩٩ .

بشكل لا يقدرون على مجاراته، هذا ولم يبق أمام أبناء الطبقات المحدودة الدخل والفقيرة من العمال والفلاحين وصغار الموظفين إلا التعليم الرسمى العام الذى تفاقمت مشاكله وتدهور وضعه بشكل ملحوظ في ظل المنافسة غير المتكافئة مع التعليم الأجنبى والخاص . [١]

ومع هذا ظلت الدولة عاجزة حتى الآن عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال الذين هم في سن الإلزام ، وعدم القدرة على القضاء على الأمية ، فكما تشير إحدى الدراسات أن نسبة الاستيعاب للتلاميذ الذين هم في سن التعليم قد بلغت في عامى ٩٢/٩١ حوالى (٩٢%) ومعنى هذا أن حوالى (٨%) ممن هم في سن التعليم تفوتهم فرص التعليم الابتدائى في حينها مما يعنى زيادة نسبة المحرومين من التعليم [٢] كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ عن أن نسبة القيد في التعليم كله تبلغ (٣٩%) للإناث ، (٥٠,٦ %) للذكور ، وأن معدل القراءة والكتابة بين البالغين من الذكور بلغت (٦١,٨ %) مقابل (٣٦,١%) للإناث .[٣] وهذا ما يعنى وجود فجوة واضحة بين الجنسيين حيث لا يزال حظ الإناث من التعليم دون المستوى الموجود لدى الذكور .

ولكن آثار الحرمان لا تتوقف عند حدود قصور إمكانيات الاستيعاب في التعليم وإنما ارتبط المستوى الاقتصادى والاجتماعى بالحظوظ التعليمية وسياسات التكيف الهيكلى، حيث يشير تقرير البنك الدولى في مصر عن وجود ارتباط قوى بين الفقر والمستويات المنخفضة من التعليم ، فالبرغم من

---

(١) ليلى عبد الوهاب ، مشكلات الشباب والتعليم الجامعى (دراسة نقدية) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ص٢٩ .

(٢) مهنى غنايم ، وهادية أبو كليلة ، مرجع سابق ، ص١٠٨ .

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ، دار العالم العربى للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

نمو معدل الالتحاق السنوى بمعدل ٥,١% من التعليم الابتدائى مقابل (٩,١%) للتعليم الثانوى ، إلا أن نسبة الاستيعاب تبين قصور الاستيعاب في التعليم عن ضم جميع الأطفال ، خاصة في المجتمع الريفي ، حيث ترتفع نسبة الأميين إلى (٦٢,٢%) من سكان الريف مقابل (٣٥,٣%) من الأميين من سكان الحضر وهم ينتسبون إلى الفئات الأشد فقرا . كما تبدو العلاقة بين الفقر وانخفاض مستويات التعليم في آلية أخرى وهى ظاهرة التسرب ، والذى تبلغ نسبته في الخمس سنوات الأخيرة ما قبل عام ١٩٨٩ بما يتراوح ما بين (١٠%) ، (١٥%) كما أن هذا الارتباط (بين الفقر ومخرجان التعليم) يتصل بعدم قدرة الطلاب المنحدرين من أسر فقيرة على دفع تكاليف الدروس الخصوصية ، وبالتالى حرمانهم من الحصول على درجات أفضل ، فلقد تبين أن (٨٠%) من الطلاب المنحدرين من أسر فقيرة يحصلون على درجات منخفضة في امتحان الثانوية العامة في حين أن (٥٠%) من أبناء الأسر الغنية يحصلون في المقابل على درجات مرتفعة [١] وهذا يعنى أن عملية الدروس الخصوصية أصبحت ذات تأثير حاسم في تحديد أولويات النجاح والحصول على درجات عالية، وبالتالى الفوز بالفرص التعليمية الأفضل، كما يتبدى تأثير التباين الاجتماعى الواسع في المستويات المعيشة على حظوظ أبنائهم ، فقد ظهر أن نسبة أبناء رجال الأعمال الذين يلتحقون بالمرحلة الثانوية (٣٣,٥%) وبمرحلة التعليم العالى (٣٠,٥%) بينما لا تتجاوز نسبة أبناء العمال اليدويين (٢,٨%) فيمن يلتحقون بالتعليم الثانوى (١,٤%) فيمن يلتحقون بالتعليم العالى ، فضلا عن تركز أعلى نسبة للتسرب خلال الثمانينيات بين الأسر الريفية حيث تصل هذه النسبة إلى (٤٥,٦%) تليها نسبة التسرب بين أبناء العمال (٣٢,٦%) ثم أبناء الموظفين (٦,٧%) ،

---

(١) محمد على نعمان نوفل ، بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم ، مرجع سابق، ص ص٩٨ –٩٩ .

فأبناء التجار (٣,٤%) ولا يوجد حالة تسرب واحدة بين أبناء ذوى الدخل المرتفع . [١]

مما يعنى أن الفقر وانخفاض المستوى الاقتصادى لهما تأثيرهما على تسرب التلاميذ ، لذا يستطيع المتأمل لسياسات التعليم في مرحلة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى بدأت منذ عام ١٩٩١م أن يلاحظ ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة للفئات الفقيرة حيث فاقت نسبة الزيادة في تكلفة التعليم الخاص بها (٥٨٠%) بينما بلغت نسبة تكلفة التعليم لدى الفئات الغنية (٢٦٧,٨%) وترجع تلك الزيادة في التكلفة المباشرة للتعليم بالنسبة للفئات الفقيرة خصوصا ليس فقط إلى فرض الرسوم على التعليم وتقنين مجموعة التقوية بالمدارس الحكومية ، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وإنما لاتساع ظاهرة الكتب الخارجية التى يقبل عليها الطلاب بل ويطلبها المدرسون لتدنى مستوى الكتب المدرسية نوعا ما ، ويؤدى ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم لدى الأسر الفقيرة إلى انخفاض الطلب على التعليم ، ومن ثم زيادة التفاوت في فرص الحصول على التعليم بمرور الوقت [٢] كما يلاحظ أن مرحلة الإصلاح الاقتصادى قد أدت إلى انحسار دور التعليم في إحداث النقلة الاجتماعية للشرائح المحدودة الدخل ، ويلاحظ أيضا أن الاتجاه نحو التعليم قد أرتبط بالتوسع الشديد في التعليم الخاص والأجنبى في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى لصالح الرأسمالية العالمية والقوى الاجتماعية المتخلفة معها ، وبلا شك أن وجود طبقات اجتماعية متباينة ذات إمكانيات اقتصادية متفاوتة قد أدى إلى ظهور مؤسسات تعليمية مختلفة سواء في

---

(١) محسن خضر ، من فجوات العدالة في التعليم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٠

(٢) سعيد إسماعيل على ، التعليم والخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٥ ، أكتوبر ١٩٩٦، ص ٦٣ .

تكلفتها أو جودتها ، وعليه فقط أصبح كل نمــط مــن التعليــم بمؤسســاته يستقطب أبناء الطبقة المقابلة ، والعكس صحيـــح بمعنـــى أن كــل طبقــة اجتماعية خلقت لنفسها نوع التعليم الذى يتمش مع مصالحـــها الاقتصاديــة وأوضاعها الاجتماعية [١].

وهذا يتفق مع ما ذهبت إليه إحدى الدراسات الهامــة بــأن التعليــم الأساسى أصبح تعليم للفقراء ، فباستثناء نسبة (٥%) من جملة المقيدين فــي مرحلة التعليم الأساسى ، ملتحقيــن بــالتعليم الخــاص – الــذى يتقــاضى مصروفات باهظة بالنسبة لقدرات الغالبية العظمى من الأسر المصرية مــن أبناء المتوسطين والأغنياء – يبقى حوالى (٩٥%) من السكان من المقيديــن بالمدارس الحكومية وهم ينتمون إلى حوالى (٨٢%) مــن الســكان الفقــراء ومحدودى الدخل ومتوسطى الدخل وهؤلاء الذين ينتفعون مما يتاح من فرص التعليم الحكومى الذى ارتبط بدرجة منخفضة في الأداء مما انعكــس علــى نتائج الشهادات العامة به [٢].

وهذا تؤكده نتائج دراسة هامة حول تقويم التعليم الأساسى في مصر من أن الدولة عاجزة حتى ألان عن تحقيق الاستيعاب الكــامل ، وأن هنــاك نسبة أقل من الإناث في مراحل التعليم الأساسى مقارنة بالذكور إلى جـــانب نقص في أعضاء الهيئة التدريسية فضلا عن الانفصال الحاد بين الجوانـــب التطبيقية والنظرية ، وتدهور معدلات الأنفاق على الطالب مما أدى إلى هبوط مستواه ودرجة تحصيله بالإضافة إلى تكدس الفصول ، وتعدد فترات الدراسة ونقص المبانى ، وضعف حوافز المدرسين للعمل ، وسوء المنـــاهج وعـــدم

---

(١) ليلى عبد الوهاب ، مشكلات الشباب والتعليم الجامعى (دراسة ميدانية نقديــة) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٩ .

(٢) محسن خضر ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

ارتباطها بالبيئة التى تقدم فيها. [١]وفى ظل تردى حالـــة التعليـم الأساســى أوضحت دراسة عن التفاوتات الإقليمية في توزيع خدمة التعليـــم الأساســى مجموعة من النتائج كان أهمها :-

- أنه لم يتحقق المساواة سواء بين المحافظات أو مراكز المحافظة الواحـدة في مدى تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائى بين الذكور والإنـــاث فـــي الحضر والريف ، كما لم تتحقق المساواة فـــي توزيـــع خدمـــة التعليـــم الأساسى (بحلقتيه الابتدائية والإعدادية) على صعيد كل محافظة أو كل مركز على حده ، بين الذكور والإناث في الحضـــــر ، وبيـــن الذكـــور والإناث بالريف ، وأن كان التفاوت بين الذكور والإناث جاء بوجه عام في غير صالح الإناث والتفاوت بين الحضر والريف جاء في غير صالح الريف . [٢] في ذات الوقت فتحت الدولة الباب على مصراعيه للتعليـــم الخاص حيث ازدادت أعداد المدارس الخاصة بشكل كبير فـــي عـــامى ١٩٩٩/٩٨ حيث بلغت (٢٣٤٨) مدرسة خاصة بنسبة زيادة عن عـــامى ١٩٧٥/٧٤ (٩٠٣%) أى أن عددها تضاعف تسع مرات خـــلال هـــذه الفترة ، مما يشير إلى الزيادة الكبيرة في الإقبال على إنشاء المـــدارس الخاصة من قبل المستثمرين ومن أولياء الأمور في إلحاق أبنائهم بـــهذا القطاع من التعليم الأساسى . [٣]

وقد ارتبط بالتوسع في التعليم الخاص وجود تمايزات داخل المناطق الحضرية فالمدارس الخاصــــة ذات المصروفـــات وجـــد بالقـــاهرة منـــها

---

(١) محمد عبد العزيز عيد وآخرون ، تقويم التعليم الأساسى في مصر ، معهد التخطيـــط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

(٢) سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٣) مراد زيدان ، مرجع سابق ، في ١٠٦ .

(٣٩,٢٤%) ومن مدارس اللغات بمصروفات وجد بالقاهرة وحدها (٥٤,١٣%) من أجمالى مدارس الجمهورية ، هذا بالنسبة للمدارس الابتدائية، أما بالنسبة للمدارس الإعدادية فتستأثر القاهرة بحوالى (٥١,٣٠%) من جملة المدارس الخاصة بمصروفات ولغات بمصروفات .

أما محافظة مثل سوهاج فان نسبة التعليم الخاص لا تتجاوز (١,٥٠%) من جملة مدارس الجمهورية في التعليم الابتدائى أما بالنسبة للإعدادى فتصل هذه النسبة إلى (١,١٨%) وهناك تمايزا آخر بين الريف والحضر فالمدارس الإعدادية الخاصة بمصروفات ولغات بمصروفات يوجد بالحضر منها (٩٧.٩٧%) من جملة عددها ، بينما هى في الريف لا تتعدى (٢,٠٣%) فقط على مستوى الجمهورية .[١]

يضاف إلى ما سبق إلى وجود تراجع في أولويات المكانة للتعليم قبل الجامعى فى مواجهة التعليم الجامعى فبرغم أن التعليم قبل الجامعى تبلغ نسبة الطلاب فيه (٩٦%) في مقابل (٤%) لنسبة الطلاب في التعليم الجامعى إلا أن طلاب التعليم الجامعى يستأثرون بحوالى (٣٥%) من الأنفاق الجارى على التعليم فى حين يخصص (٦٥%) منه للأنفاق على طلاب التعليم قبل الجامعى .[٢] ولا تقف المسألة فقط عند نوع التعليم ومستوى الخدمة وجودتها من التعليم الأساسى إلى الثانوى بل تعداها إلى المرحلة الجامعية الذى يحظى الآن بدعم الدولة في نشأة عدد من الجامعات الخاصة لأبناء الطبقات القادرة والجديدة وعلى هذا أصبح الأكثر قدرة على الوفاء بالمتطلبات المادية المختلفة ، والمصروفات الباهظة التكاليف على الالتحاق بهذا النوع من التعليم هو الأكثر فرصا في الحصول على وظائف ذات دخول مرتفعة ، لا

([١]) سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

([٢]) نفس المرجع السابق ، ص ٦٤ .

تتوفر أصلا لخريجي المدارس الحكومية خاصة في ظل تخلى الدولـــة عـــن سياسة تعيين الخريجين وتفشى معدلات البطالة .

وعلى هذا أصبحت المدارس الخاصة وسيلة لتحقيق مكانة اقتصادية أعلى. ومعنى هذا أن مثل هذا النمط من التعليم يســـهم فـــي إعـــادة إنتـــاج التمايزات الاجتماعية بين أبناء الطبقات القادرة ماليا . وقـــد ارتبـــط بـــهذه الظاهرة التوجه الأيديولوجي للمدرسة في تلك المرحلة، فالمتتبع لمضمـــــون المقررات الدراسية يجد أنها – خلال تلك الفترة بدأت تتغير في اتجاه تـــبرير سياسة الإصلاح الاقتصادية ، ودور أمريكا الإنسانى ، وتبرير الصلح مـــع إسرائيل ، وإبراز دور العسكريين ، والتركيز على الملكية الخاصة ، والقيـــم الفردية ، وذكر الدولار كرمز هو في التحليل السوسيولوجي عندنا تلخيـــص للتبعية [1] وهذا ما يبين وجود تناظر بين المدرسة والمجتمع ، حيث يســـتخدم التعليم لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عن طريق عمله كجزء من الجهاز الأيديولوجي للدولة ، ويميل التعليم من خـــلال عمليـــة الضبـــط الاجتماعى لصالح الصفوة – اكثر من غيرهم –إلى تثبيت امتيازاتهم علـــى حساب الآخرين[2] بالإضافة إلى تأثير المدارس الخاصة على تكوين النخـــب المصرية فى الوقت الذى يشهد تكوين هذه النخب حالـــة مـــن الاســـتقطاب الطبقي في مجالس العلم والعمل معا ، وتأثير هذا التوجه على حدوث خلـــل بنيوى في نظام التعليم وفلسفته وتوجهاته بشكل تجاوز الكثير من المشـــكلات التى تشغل اهتمام علماء الاجتماع والتربية كمشكلة قصور بعض الإمكانيـــات المادية اللازمة ، وجمود المناهج ، ومشـــكلات أخـــرى تتعلـــق بمســـتوى

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، الدولة والقرية المصرية دراسة في إعادة إنتـــاج التمايزات الاجتماعية سلسلة قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، القاهرة يوليـــو ١٩٨٥ ،ص ١١٤ .

(٢) محسن خضر ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

الخريجين ونوعياتهم ومشكلات خاصة بالمعلم وكفاءته إلى غير ذلك من المشكلات الهامة ، ولكن الأمر الأخطر والأهم ارتبط بجوهر عدالة النظام التعليمى والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، حيث تقدم الخدمة التعليمية لمن يملك وليس لصاحب الجدارة ، وهو اتجاه يتسع في المجتمع المصرى خلال العقد الأخير وهذا يتفق مع ما أوضحه تقرير البنك الدولى الخاص بصيانة رأس المال البشرى وبوجود اختلالات توزيعية في الفرص التعليمية واختلال معايير وأسس العدالة والمساواة بين مجموعات السكان ذوى الدخول المتفاوتة في المجتمع المصرى .[١]

وفى هذا الإطار تشير نتائج الدراسات التى أجريت في مجال علم الاجتماع التربوى المتنامية ببط في هذا المجال إلى وجود بعض العوامل والقيود المهيمنة على هذا النظام (التعليمى) والتى من أهمها [٢] ما يلى :-

(١) أن هناك تمايز اجتماعى في الخدمات التعليمية اعتمادا على القدرة المالية فقد كشفت إحدى الدراسات أنه بينما ينفق المجتمع (الحكومة) (٢٠%) من تكاليف العملية التعليمية في المرحلة الثانوية ، فأن الأسرة تتحمل (٨٠%) من تكاليف العملية التعليمية ، أى أن مجانية التعليم

([1])world Bank Egypt–Alleviating poverty during structural adjust – ment,U.S.A,1991

فى : محمد نعمان نوفل ، بعض الآثار المتوقعة لسياسات التكيف الهيكلى في مصر ، مرجع سابق ص١٠٦.

(٢) – على عبد ربه ، تكاليف التعليم في الثانوية العامة وعلاقتها بتكافؤ فرص القبول بالتعليم الجامعى المصرى ، مجلة التربية والتنمية ، مركز التنمية البشرية والمعلومات ، العدد ٣ ، ١٩٩٣ .

– عزت حجازى ، الشباب العربى ومشكلاته ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى ، الكويت ، الطبعة الثانية ، فبراير ١٩٨٥ ، ص ١٦٣ .

– باولو فرايرى ، مرجع سابق ، ص٢٤٨، ٥٤ .

المصرى لا تتحقق إلا بواقع الخمس في المرحلة الثانوية ، في حين تقع معظم الأعباء على الأسرة المصرية ، مما يشير أيضا إلـــى التفـــاوت الكبير في تحقيق العدالة الاجتماعية في فرص القبول بالجامعات بيـــن أبناء الأسر الفقيرة والمتوسطة والغنية، حيث يؤدى هذا الواقع إلـــى أن الأسر الغنية هى التى تطيق التكاليف التعليمية .

(٢) أن نظام التعليم ظل في مجتمعنا نشاطا محافظا يمكن أن ينطلق وينمـــو ويتطور بذاته ولذاته بمعزل عن السياق الاجتماعى الذى أنتجه ، ممـــا جعل التعليم غير مرتبطا بالواقع المجتمعى ولا يساهم في حل مشـــاكل المجتمع وهمومه .

(٣) تقديم محتوى المناهج والمقررات بصورة لا تتمـــش مـــع اهتمامـــات الطلاب والدارسين ولا تجيب عن تساؤلاتهم ولا تساعدهم علـــى فـــهم الواقع الذى يعيشون فيه فهما واعيا مستنيرا وذلك لأن المناهج الدراسية تقدم النظام الاجتماعى و السياسى القائم كأنه معطى غير قابل للمناقشة ويعلو فوق النقد والتقييم .

(٤) قيام نظام التعليم على أسلوب التدريس القائم على التلقين أو كما أســماه باولو فرايرى التعليم البنكى بدلا من استخدام أسلوب التعليم الحـــوارى الذى يقوم على المناقشة والحوار بين المتعلمين والمعلميـــن ، والـــذى يغذى هذه المشاركة بالتجربة العملية كنقد الواقع ومحاولة تغييره.

(٥) اعتماد نظام التعليم في تقييم الطلاب على نظام الامتحانات آخر العام ، واستمرار نظام التحصيل المعرفى والدرجات الأعلى للمفاضلـــة بيـــن الطلاب مما ترتب على ذلك أن فرص الترقى في التعليم لأبناء الطبقات الأعلى أفضل من دونهم ، حيث ينجم عن ذلك فروق في التحصيل بين أبناء الطبقات المختلفة .

الإجراءات المنهجية للدراسة .

(أ) مجتمع الدراسة .

تقع الدراسة في محافظة الغربية وهى من المحافظات التى لها خصائص متميزة من حيث تاريخها الطويل ، وخصائصها الطبوغرافية والعمرانية والبيئية ، ولها خصوصياتها في كثير من النواحى ، كما أن لها مقومات عديدة للتنمية والرقى منها إمكانياتها البشرية ، وأماكنها السياحية والدينية ، وموقعها الجغرافى المتميز في وسط الدلتا مما جعلها مركزا لشبكة من المواصلات الحديدية والبرية تربطها بأقاليم الجمهورية بالإضافة إلى توافر الخبرات المهنية والتعليمية المتوارثة لدى سكانها فضلا عن توافر كثير من الصناعات والشركات بها ، وفي ضوء التطور التاريخى والتوزيع الجغرافى للمدارس الخاصة في محافظة الغربية والتى وصل عددها (٣٥) مدرسة عامى ٢٠٠١/٢٠٠٢ فأنها تتوزع على مراكز ومدن المحافظة على النحو التالى :-

جدول رقم (١)

يوضح توزيع المدارس الخاصة بمحافظة الغربية وعددها (*)

المنطقة	عدد المدارس الخاصة	النسبة	عدد التلاميذ	النسبة
شرق طنطا	٨	٢٢,٩	١٠١١٥	٣٦,٧
غرب طنطا	١٠	٢٨,٦	٦٩٢٨	٢٥,١
المحلة شرق	٢	٥,٧	١٩١٨	٦,٩
المحلة غرب	٣	٨,٦	٣٣٧٣	١٢,٢
السنطة	٤	١١,٤	١٠٧٦	٣,٩
زفتى	٢	٥,٧	٧٥٨	٢,٧
كفر الزيات	٣	٨,٦	١٢٠٣	٤.٤
قطور	١	٢,٨	٥٠٤	١,٨
سمنود	–	–	–	–
بسيون	٢	٥,٧	١٧٢٣	٦,٣
الإجمالى	٣٥	%١٠٠	٢٧٥٩٨	%١٠٠

وتوضح المعطيات المبينة في هذا الجدول أنه يوجد تمايز جغرافــي في توزيع المدارس الخاصة واللغات بمحافظة الغربية حيث تســتأثر مدينــة طنطا عاصمة المحافظة بالغالبية العظمى من هذه المدارس بنسبة (٦١,٨%) بإدارتى غرب وشرق طنطا ثم يليها بفارق نسبى كبير مدينة المحلة الكبرى ،

(*) مديرية التربية والتعليم بالغربية ، بيان بالمدارس الخاصة وعدد التلاميذ بـــها ، إدارة التعليم الخاصة بالغربية ، عام ٢٠٠١ .

إذ يوجد بها حوالى خمس المدارس الخاصة بنسبة (١٩,١%) بينما تتضاءل نسبة وجود المدارس الخاصة في مراكز المحافظة الأخـرى ، لكـن مـن الملفت للنظر أن هناك بعض المراكز مثل مركز سمنود لا يوجد بـه حتـى الآن مدرسة خاصة واحدة ، كما يتضح هذا التمايز الجغرافى بصورة أكـثر إذا ما قارنا نسبة مدارس التعليم الخاص في محافظة الغربية إلـى التعليـم الخاص على مستوى الجمهورية ،

وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢)

يوضح نسبة مدارس التعليم الخاص واللغات في محافظة الغربية إلـى مدارس التعليم الخاص واللغات على مستوى الجمهورية . [١]

العام	عدد المدارس الخاصة		النسبة
	ج.م.ع	محافظة الغربية	
١٩٩١/٩٠	١٦٧٧	٢٣	١,٤
١٩٩٦/٩٥	٢٣٢٦	٣١	١,٣
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٣٤٨	٣٥	١,٥

وتوضح البيانات المبينة في هذا الجدول أن نسبة التعليم الخاص فـي محافظة الغربية لا تزيد عن (١,٥%) من جملة التعليم الخاص على مسـتوى الجمهورية خلال الفترة من بداية التسعينيات حتى نهاية التسـعينيات وهـى نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بمحافظة القاهرة التى تصل فيها النسبة إلـى

(١) مراد صالح زيدان ، الأبعاد التاريخية والاجتماعية للتعليم الخاص ، مرجع سابق ص ١٢١ .

٣٩,٠٥ % وهذا يدل أن التعليم الخاص بشقية العربى واللغات لا يحتـــــل مكانة كبيرة كما في محافظة القاهرة ، إذ أن التعليم الخاص في مصر يتركز فى المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية .

وبناء على هذا فقد أجريت الدراسة الميدانية علـــى مدرســتين أحدهمــا حكومية والأخرى خاصة لغات وتتمثل المدرسة الأولى في مدرسة الأحمدية الثانوية بنين بطنطا باعتبارها ممثلة للتعليم الحكومى فى محافظة الغربيـــة و قد تم اختيارها على أساس أنها تمثل اقدم المدارس الثانوية وأكبرها حيـــث أنشئت عام ١٩٤٧ ، وتتكون من أربع مبانى ، مبنى للإدارة ، ومبنى للعلـوم وبه معامل الكيمياء وللفيزياء والأحياء ، ومبنى للطلاب ومبنى للحاسب الآلى ويبلغ عدد الطلاب بالمدرسة طبقا للعـــام الدراســـى ٢٠٠٠/٢٠٠١ حوالـــى ٢٢٩١ طالبا موزعين على النحو التالى :-

جدول رقم (٣)

"يوضح عدد الطلاب والفصول بمدرسة الأحمدية الثانوية بطنطا"

الفرقة الدراسية	عدد الطلاب	عدد الفصول
أولى ثانوى	٦٤٣	١٦
ثانية ثانوى	٨٢٤	١٤
ثالثة ثانوى	٨٢٤	١٣
الإجمالى	٢٢٩١	٤٣

وبالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتضح أن توزيع الطلاب علـــى الفرق الدراسية الثلاث يتسم بوجود خلل واضح في أعداد الطـــلاب حيــث

نلاحظ أن الطلاب المقيدون بالفرقة الأولى قد انخفض بشكل مفـاجئ مـن (٨٢٤) طالب بالصف الثانى إلى (٦٤٣) طالب بالصف الأول ، وهذا يشـير إلى اتجاه الدولة لتخفيض أعداد الطلاب المقبولين بالثانوى العام ، نظرا للحـد من حجم الطلاب الذين يلتحقون بالجامعة وارتفاع نسبة البطالة بين خريجها.

أما المدرسة التى تمثل مدارس اللغات فتتمثل في مدرسـة السـلام الخاصة للغات ، و التى كانت تسمى بمدرسة الأمريكان قديما ، وهى مدرسة كبيرة الحجم وتقع على مساحة فدانين من الأرض ، وتتوافـر بـها جميـع الأنشطة المدرسية والمعامل إذا يوجد بها (٣) معامل للعلوم ، (٢) للغات ، (٣) للكمبيوتر وواحد للتكنولوجيا ، كما يوجد بالمدرسة قسم خاص بـالعربى وقسم آخر للغات ، ويبلغ عدد الطلاب بالمدرسة الثـانوى للغـات (٢٤٢) طالب موزعين علـى النحو التالى :-

جدول رقم (٤)

"يوضح توزيع عدد الطلاب والفصول بمدرسة السلام الخاصة لغات ."

الفرق الدراسية	عدد الطلاب	عدد الفصول
الصف الأول الثانوى	٧٠	٢
الصف الثانى	٩٠	٢
الصف الثالث	٨٢	٢
الإجمالى	٢٤٢	٦

وتوضح البيانات المبينة في هذا الجدول إلى تقارب أعداد الطـلاب بالفرق الثلاث ، كما تبين انخفاض متوسط كثافة الطلاب بالفصل في مدرسة

اللغات إلى (٤٠) طالب لكل فصل بالمقارنة بارتفـــاع كثافـــة الفصـــل فـــي المدارس الحكومية التى تصل إلى (٥٣,٣) طالبا بمدرسة الأحمدية الثانويـــة للفصل الواحد .

(٣) المنهج وأدوات جمع البيانات

باعتبار أن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف علـــى دور التعليـــم بشقيه العام واللغات في إعادة إنتاج التمايزات الطبقية بين أفراد المجتمع فـــان الدراسة سوف تستخدم المنهج الوصفى التحليلى ، والمنهج المقارن ولا شـــك أن الاعتماد على هذا النموذج المنهجى يفرض علينا استخدام خطة منهجيـــة تتضمن أدوات كمية وأخرى كيفية تتسق مع طبيعة الموضوع المدروس.

أما الأداة الأولى : فتتمثل في استمارة الاستبيان المقننة باعتبارهـــا تتيح فرصة اكبر في التحليل الكمى والكيفى لأبعاد الظاهرة وإيجاد العلاقـــات والارتباطات بين متغيراتها ، فضلا عن أنها تسمح بالتطبيق على عينـــة ذات حجم كبير تكون معبرة وممثله لمعظم الخصائص التى يتميز بـــها مجتمـــع البحث ، ولقد روعى عند تصميم الاستمارة أن تحصر العنـــاصر الرئيســـية التى تكشف عن مدى ما يلعبه التعليم ما قبل الجامعى فـــي تبـــاين الفـــرص التعليمية وإعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية بين الطلاب والدارســـين وقـــد ترجمت هذه العناصر إلى أسئلة وعبارات قابلة للاستجابة ، فأصبحت تمثـــل الاستمارة في صورتها الأولية ، وللتحقق من صلاحية الاســـتمارة ، فقـــد عرضت على مجموعة من المحكمين الذين ابدوا ملاحظات عليها ، أفـــادت في إدخال بعض التعديلات في المضمون والشكل ، ثم طبقت علـــى ثلاثيـــن حالة بهدف التأكد من فهم المبحوثين لها ، من حيث الصياغة والـــترتيب ، وبعد مضى خمسة عشر يوما طبقت مرة أخرى على نفس الحالات لتقديـــر

معدلات الصدق والثبات . (١) وقــد أظــهر الاختبــار أن التعديــلات بيــن الاستجابات على الاستمارة في المرة الأولى والثانية محدودة للغاية ، وبذلك أمكن الاطمئنان إلى الصدق الظاهرى والثبات الداخلى لأسئلة الاستمارة قبــل تعميمها على المبحوث ، وعلى هذا الأساس جرى اعتمـــاد الاســـتمارة فـــي صورتها النهائية بحيث جاءت الاستمارة متضمنة (٤٠) سؤالا موزعة علـــى خمسة أقسام أساسية هى :-

١- بيانات أساسية عن المبحوثين .

٢- بيانات خاصة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية لأسر المبحوثين .

٣- أسئلة عن المدرسة والتباين في الفرص التعليمية .

٤- أسئلة عن أسلوب التدريس وتكافؤ الفرص التعليمية .

٥- أسئلة عن تمايز الفرص العملية بعد التخرج .

الأداة الثانية والمقابلات المفتوحة free interviews وهى مقابلات فردية أجريت مع بعض الخبراء والمسئولين عن التعليم بنوعيـــة الخـــــاص والعـــام لمعرفة مدى دوره في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية بين فئـــات المجتمع ، وواضح أن هذه الأداة تعطينا معلومات كيفيـــة يمكـــن أن تكمـــل التصور الذى تقدمه لنا البيانات الكمية .

(٣) العينة وطرق اختيارها

من المشاكل التى واجهت البحث مشكلة اختيار الأفراد التى تصلـــح لأجراء الدراسة الميدانية المقارنة التى تكشف عن الدور الذى يلعبه التعليـــم في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية في المجتمع المصرى ، وحـــلا لـــهذه

---

(1) somers ,R.H.etal , structred inlervews, in ,smth,R.B.,and Maning , P.K. ,(eds) Qualitative methods, V. 11 Of Handbook of Social Science methods, Ballinger Publishing Co., U. S. A. 1982 PP. 153 – 155.

المشكلة استعانت الدراسة بفئات الطلاب والطالبات في مرحلة التعليم الثانوى بالمرحلتين الثانية والثالثة بالثانوية العامة ، من مدرستين أحدهما حكومية . والأخرى خاصة لغات ، على اعتبار أن هذه الفئة أكثر الفئات صلاحية للبحث لأنهم يمثلون الفئة الأكثر تأهيلا ونضجا في مرحلة التعليم ما قبل الجامعى ، كما أنهم بحكم وضعهم الاجتماعى يمثلون محور العملية التعليمية التي تسعى إلى تحصيل العلم والمعرفة نحو تغيير وضعهم الاجتماعى إلى الأفضل من خلال الانتقال من مرحلة التعليم الثانوى إلى التعليم الجامعى ، وهذه الخاصية تعتبر ذات دلالة هامة في دراسة القضية التى يدور حولها البحث، ونظرا لأنه قد وقع الاختيار على طلاب المرحلة الثانوية العامة فقد استخدمت الدراسة أسلوبين لدراسة مجتمع البحث :

<u>الأسلوب الأول</u> : فقد تم أجراء مسح اجتماعى شامل لكل الطلاب المقيدين بالفرقتين الثانية والثالثة بالمرحلة الثانوية بشقيه العلمى والأدبى بمدرسة السلام للغات والبالغ عددهم (١٧٣) طالبا وطالبة وذلك لانخفاض أعداد الطلاب المقيدين بهما ، ومع أن العدد الإجمالى (١٧٣) فانه قد تم استبعاد (١٣) حالة نظرا لتغيبهما عن المدرسة وصعوبة مقابلتهم ، وبإسقاط هذه الحالات يجعل مجتمع البحث الذى أمكن إخضاعه للتحليل الإحصائى (١٦٠) حالة من مدرسة اللغات .

<u>الأسلوب الثانى</u> أسلوب العينة ، حيث تم سحب عينة عشوائية تبلغ (١٦٠) حالة من طلاب مدرسة الأحمدية الثانوية والبالغ عددهم (١٦٤٨) طالبا بنسبة(١٠%) تقريبا وقد تم سحب مفردات العينة بالطريقة العشوائية البسيطة من واقع كشوف بأسماء الطلاب المقيدين بسجلات المدرسة .

وبذلك يكون مجموع مفردات العينة (٣٢٠) مبحوثا وبتوزيع أفراد العينة حسب فئات العمر المختلفة طبقا لخصائص العمرية لطلاب الثانوية

العامة بالمرحلتين (الثانية – الثالثة) فقد تبين أن أكثر من (٩٢,٥%) تقــع في الفئة العمرية من (١٦– ١٨ عاما) ونسبة ضئيلة هى التى يزيد عمرها عن ١٨ عاما بنسبة (٧,٥%) وهذا ما يعبر عن وجود قدر كبير من التجانس فيما يتعلق بالعمر فى مجتمع البحث .

وبتصنيف أفراد العينة حسب النوع (ذكور – إناث) فقد اتضــح أن العينة تضم (٧٦) طالبة فقط بنسبة (٢٣,٨%) بينما تضم من الطلبة الذكـور (٢٤٤) بنسبة (٧٦,٢%) وقد تبدو هذه النسبة أقل من معدلاتها الطبيعية فــي مجتمع البحث ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الطلاب الذيــــن يدرســـون فــي المدرسة الحكومية (الاحمدية) من الذكور فقط دون الإناث .

كما تبين من نوع توزيع أفراد العينة على الأقسام والشعب ان هناك تنوعا في التخصصات الدراسية بين التخصصات العلمية بشـــعبتيها علمــى علوم بنسبة (٤٣,٤%) ثــم شــعبة الرياضيـــات بنســبة (٢٧,٢%) وبيــن التخصصات الأدبية بنسبة (٢٩,٤%) من أجمالى أفراد العينة ككل .

أما من حيث عدد مرات القيد الدراسى فقد تبين أن غالبية الطــلاب مقيدين للمرة الأولى بنسبة (٦٧,٧) في مقابل (٢٣,٨%) للطلاب المقيديـــن للمرة الثانية في حين تتضاءل نسبة الطلاب المقيدين لأكثر من مرتين إلـــى (٧,٥%) وأن كان هناك تمايز لصالح مدرسة اللغات للطلاب المقيدين للمــرة الأولى بنسبة (٨٥%) في مقابل (٥٢,٢%) لطـــلاب المـدارس الحكوميـة المقيدين للمرة الأولى ، وبتصنيف أفراد العينة حســب الديانــة (مســلم ، مسيحى) فقد اتضح إن العينة تضم (٢٥٤) من الطلاب المســلمين بنســبة (٧٩,٤%) بينما تضم من الطلبة المسيحيين (٦٦) طالبــا بنســبة (٢٠,٦%) وإن كانت نسبة المسيحيين في مدرسة اللغات تصل إلى (٣٠%) في حين تبلغ (١١,٢%) في المدرسة الحكومية .

عرض وتفسير نتائج الدراسة

أولا : توزيع المبحوثين حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة .

من مؤشرات المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسـرة ، موطـن الإقامة ، ومهنة الوالدين ، ومستوى تعليمهما ، وإجمالى دخل الأسرة وعـدد أفرادها ، ولما كانت هذه المؤشرات تتداخل ، ويؤثر كل منها في الآخـر ، حيث أن مهنة الوالدين تتأثر بمستوى تعليمهما ، كما يتأثر دخل الأسرة وعدد أفرادها بمستوى تعليم الوالدين .

لذا فقد حاول الباحث أن يتعرف في البداية على موطن الإقامـة ، وبتوزيع أفراد العينة حسب منطقة الإقامة والسكن تبين أن غالبيـة طـلاب المدارس الحكومية يقطنون في الريف بنسبة (٤٥%) ثـم المنـاطق شـبه الحضرية بنسبة (٢٨,٨%) ثم أخيرا المناطق الحضريـة بنسـبة (٢٦,٦%) بينما يقطن غالبية طلاب المدارس الخاصة لغات في المنـاطق الحضريـة بنسبة (٦٢,٦%) ثم المناطق شبه الحضرية بنسبة (٢٨,١%) في حين تتدنى نسبة الطلاب الذين يقطنون المناطق الريفية إلى (٦,٣%) ، وهذا ما يبـن أن هناك تمايز اجتماعى واضح لصالح طلاب المدارس الخاصـة لغـات عـن طلاب المدارس الحكومية .

ويرتبط بهذا التمايز الاجتماعى أيضا الوضع المهنى للوالدين ، فلقـد أوضحت المعطيات الميدانية أن تلاميذ المدارس الخاصة لغات هم من أبنـاء أصحاب المهن العليا في المجتمع كأساتذة الجامعات ، والأطبـاء ، ورجـال الأعمال ، وأصحاب الشركات والمهن الحرة وضباط الجيش وكبار الموظفيـن والتجار ، والتى تصل نسبتهم (٩٥,٧%) وبالتالى فهذه مدارس للخاصة ، لا يلتحق بها إلا أبناء أصحاب المهن المرتفعة والذين لـهم مكانـة اجتماعيـة متميزة في حين أن معظم مهن آباء تلاميذ المدارس الحكومية مـن صغـار

الموظفين ، والمزارعين ، والعمال بنسبة (٧٧,٥%) أما أصحاب المهن المتميزة كالأطباء وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال فنادرا ما نجد مكانا لهم داخل هذا النوع من المدارس إلا بنسب ضئيلة .

كما أوضحت البيانات أن غالبية أفراد العينة من تلاميذ المدارس الحكومية يأتون من أسر لا تعمل فيها الأم بنسبة (٥٦,٩%) في مقابل (٤٣,١%) للأمهات العاملات وغالبيتهم موظفات بنسبة (٣٥%) ، ثم فلاحات بنسبة (١٠%) وتقع أقل نسبة بين العاملات (٠,٦ %) بينما ترتفع نسبة الأمهات العاملات لطلاب المدارس الخاصة لغات إلى (٦١,٢ %) و غالبيتهم موظفات بنسبة (٤٠,٧%) ثم طبيبات بنسبة (١١,٢%) و أساتذة جامعات بنسبة (٥,٦%) ثم أصحاب الشركات و المهن الحرة بنسبة (٣,٧%) أما توزيع أفراد العينة حسب مستوى تعليم الأب و الأم فقد تبين أن الغالبية العظمى من آباء تلاميذ المدارس الحكومية إما من الأميين أو من الذين يلمون بمبادئ القراءة و الكتابة بنسبة (٤٥,٦%) ثم الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة (١٩,٤%) ثم المتعلمين تعليما أقل من المتوسط بنسبة (١٥%) و تقل النسبة عن الحاصلين على شهادات جامعية بنسبة (١٤,٤%) و لتصل المؤهلات فوق العليا إلى (٥,٦%) .

أما بالنسبة لمستوى تعليم الأم بين أفراد العينة من تلاميذ المدرسة الحكومية فقد تبين أن (٦٢,٥%) من الأمهات إما أميات أو يقرأن ويكتبن ، وحوالى (١٧,٥%) للمتعلمات تعليما أقل من المتوسط بينما لا تتجاوز نسبة من حصلن على شهادات متوسطة عن (١٢,٥%) لتصل إلى أقل نسبة بين المؤهلات الجامعية إلى (٧,٥%) ولم توجد أى حالة حاصلة على مؤهلات فوق الجامعية .

بينما توضح البيانات أن معظم الآباء لتلاميذ المدارس الخاصة لغات من الحاصلين على مؤهلات جامعية بنسبة (٤١,٣%) ثم الحاصلين على مؤهلات فوق الجامعية بنسبة (٢٣,١%) ثم الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة (١٦,٩%) وتقل النسبة عند المتعلمين تعليما أقل من المتوسط بنسبة (١٠%) ثم الذين يقرءون ويكتبون بنسبة (٨,١%) لتصل إلى نسبة (٠,٦%) عند الآباء الأميين أما بالنسبة لمستوى تعليم الأم لتلاميذ مدارس اللغات ، فقد تبين أن الغالبية منهن تحملن شهادات جامعية بنسبة (٣٧,٥%) ثم المؤهلات فوق الجامعية . لنسبة ([illegible]%) ثم المؤهلات فوق الجامعية بنسبة (١٨,٧%) ثم المؤهلات المتوسطة بنسبة (١٥,٦%) وتقل النسبة بين الأمهات الأميات بنسبة ([illegible]%) ثم للذين يلمون بمبادئ القراءة والكتابة بنسبة (٩,٤%) لتصل إلى أقل نسبة (٨.٨%) للمتعلمات تعليما أقل من المتوسط.

وقبل أن نشير إلى توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهرى للأسرة، نود أن نوضح أن عملية تحديد الدخل الشهرى الحقيقى ومصادرة ، يعتبر مصدرا غير دقيق . وبالغ الصعوبة بالنسبة للباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين أيضا ، ورغم هذه التحفظات فان الوقوف على حجم هذا الدخل مع المتغيرات الأخرى كالتعليم ، والمهنة ، وموطن الإقامة يفيد في التوصل إلى معرفة صادقة إلى حد كبير عن مستوى الأسرة الاجتماعى والاقتصادى ، وبتوزيع أفراد العينة من الطلاب حسب فئات الدخل المختلفة تبين أن معظم دخل الأسرة لتلاميذ المدارس الحكومية يقع في الفئة الأقل من ٢٠٠ جنية بنسبة (٢٨,١%) وأن اكثر من الربع بقليل (٢٦,٣%) يقع دخلهم في الفئة من (٢٠٠-٥٠٠) شهريا وأن حوالى (١٣,٧%) يقع دخل أسرهم في الفئة من (٥٠٠-١٠٠٠) ثم تبدأ النسب في التناقص مع ارتفاع معدلات الدخل ، أما إذا نظرنا إلى دخل أفراد العينة من أسر تلاميذ المدارس الخاصة لغات

فنجده يرتفع مع زيادة معدلات الدخل ، فقد تبين أن غالبيتهم يقع دخل أسرهم في الفئة الأعلى دخلا (٣٠٠٠جنيه فأكثر) بنسبة (٣٩,٤%) وأن (٢١,٣%) يقع دخل أسرهم في الفئة من (٢٠٠٠-٣٠٠٠) ثم تبدأ النسب في التناقص مع انخفاض معدلات الدخل الشهرى حيث توزعت فئات الدخل الأخرى بنسب متقاربة إلى حد كبير . أما مؤشر عدد أفراد الآسرة ، فكما أوضحت البحوث والدراسات الاجتماعية إلى أن حجم الآسرة يمكن أن يكون مؤشرا لمستواها الاجتماعي والاقتصادى ، إذ تؤكد الدراسات السكانية أنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للأسرة ، انخفض بالتالى حجم أفراد الأسرة وطبقا لهذا رأينا أهمية الوقوف على حجم الآسرة بالنسبة لأفراد العينة باعتباره يسهم في تحديد المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة ، وبتوزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد أسرهم تبين أن غالبية طلاب المدارس الحكومية ينتمون إلى أسر يتراوح عدد أفرادها ما بين (٤-٨ ابنا) بنسبة (٥٩,٣%) وأن نسبة (٢٠%) لديها من (٢-٤ ابنا) ، وأن نسبة (١١,٩%) لديها أطفال اكثر من ثمانية أبناء بينما لم يتجاوز عدد الأسر التى لديها (١-٢) طفلا سوى (٧,٥%) وتشير هذه الأرقام إلى أن معظم أفراد العينة من طلاب المدارس الحكومية ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم، وهذه سمة مميزة للطبقات الدنيا والمتوسطة سواء في الحضر أو الريف حيث تلجا الأسر فى هذه الطبقات إلى كثرة الإنجاب لعوامل عديدة من أهمها إن الأبناء يشكلون مصدرا للدخل والثروة ، كما أن كثرة الأبناء وبخاصة في المجتمع الريفى تشكل مصدرا للمكانة والعزوة بين أفراد القرية وبخاصة من الأبناء الذكور .

أما إذا نظرنا إلى عدد أفراد الآسرة من تلاميذ المدارس الخاصة لغات فنلاحظ أن غالبية أفرادها ينتمون إلى أسر صغيرة الحجم ، فان نسبة تقترب من ثلثى أفراد العينة (٦٢,٥%) لديها أبناء من (١-٤) ، وأن نسبة

تزيد قليلا عن الخمس (العينة) (٢١,٩%) لديها (٤-٦ أطفال) ولم يتجـاوز عدد أفراد الأسرة التى لديها (٦-٨ أبناء) سوى (١٢,٥%) والأكثر من ثمانية (١,٢%) فقط وتشير هذه الأرقام إلى أن معظم إفراد الأســـر مـــن تلاميـــذ المدارس الخاصة لغات ينتمون إلى أسر صغيرة الحجم . ونســـتخلص مـــن التحليل السابق فى المقارنة بين أفرد العينة من تلاميذ المدارس الحكوميـــة والخاصة لغات حسب المستوى الاقتصادى الاجتماعى للأسرة ما يلى : -

أ) أن غالبية أفراد العينة من تلاميذ المدارس الحكومية ينتمون إلى أسـر من طبقات فقيرة أو أقل من المتوسطة ومؤشرات ذلك تتضح فـي أن غالبية أفراد العينة من أبناء العمـــال والفلاحيـــن بنســـبة (٤٧,٥%) وصغار الموظفين بنسبة (٣٠%) وينحدرون من المنـــاطق الريفيـــة وشبه الحضرية(المراكز) بنسبة (٧١,٢%) وأن معظم أمهاتهم مـــن غير العاملات بنسبة (٥٦.٩%) وأن غالبية آبائهم وأمهاتهم إما أميون أو يقرؤون ويكتبون ، وأن حوالى (١٩,٤%) منهم يحملون شـــهادات متوسطة،(١٤,٤%) حاصلون على شهادات جامعية ، وأن غالبيتـــهم ينسبون إلى أسر كبيرة الحجم ومتوسطة الحجم بنسبة (٩١,٢%) .

ب) أما غالبية أفراد العينة من طلاب المدارس الخاصة لغات ، ينتمـــون إلى أسر من طبقات اجتماعية عليا وموسرة ومؤشرات ذلك تتضـــح في أن معظم أفراد العينة منهم من أبناء أصحاب المهن العليا ورجـال الأعمال وأساتذة الجامعـــات والأطبـــاء وكبـــار الموظفيـــن بنســـبة (٧٩,١%) وينحدرون من المناطق الحضرية بنسبة (٦٢,٦%) وشـبه الحضرية بنسبة (٢٨,١%) وأن معظـــم أمهاتـــهم عـــاملات بنســـبة (٦١,٢%) وأن غالبية أباهم وأمهاتهم متعلمون ويحملون شـــهادات جامعية وفـــوق الجامعيـــة بنســـبة (٦٤,٤%) للأبـــاء ، (٥٦,٢%)

للأمهات ، وان غالبيتهم ينسبون إلى أسـر صغـيرة الحجـم بنسـبة (٦٢,٥%)

ثانيا : المدرسة و التباين فى الفرص التعليمية ..

لاشك أن المدرسة كجهاز من أجهزة الدولـة لا تخلـق التمـايزات الاجتماعية في المجتمع، ولكنها تلعب دورا أساسيا مع غيرها من العوامل الأخرى لهذه التمايزات في المحافظة على التمايزات الاجتماعية وإعـادة إنتاجها ، من خلال التوزيع غير العادل للفرص التعليمية بيـن الطـلاب والدارسين ، ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن المدرسة تسهم في النهوض وإضفاء الشرعية للإطـار الحديـث للبنـاء الطبقـى والمحافظة على الأوضاع المجتمعية القائمة .[١]ومما يدعم ذلك ما ذهـب أليه جون فيزى من أنه بعد التحاق أبناء الطبقات المحدودة الدخل والفقيرة بالمدرسة سرعان ما يبدأ استمرارهم فـي المدرسـة يتقلـص ، ويقـل تحصيلهم الدراسى بصورة اكثر وضوحا من تحصيل أبناء الأسر الغنيـة بل وتعمل غالبية الأنظمة السائدة في المدارس على تعميق هذه الفـوارق الطبقية .[٢] ووفقا لذلك حاولت الدراسة أن توضح في البداية أهم العوامل التى تدفع طلاب المدارس الخاصة لغات للالتحاق بهذه المـدارس ، مـن خلال توجيه السؤال التالى إلى طلاب مدارس اللغات : ما هى الأسـباب التى جعلتك تلتحق بهذه المدرسة ؟

---

(١) انظر : صمويل بولز ، وشبل بدران ، التعليم غير العادل والتقسيم الاجتماعى للعمل ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(2) vazy.j..education modern world. faber and faber, london. 1975 , p..176

ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٥)

"أسباب الالتحاق بالمدرسة الخاصة لغات "

العوامل	العدد	%
لتوفر الأنشطة المدرسية	١٢	٥,٩
لسوء حالة المدارس الحكومية	١٧	٨,٣
لتوفر المدرسين الأكفاء	١٥	٧,٤
لقلة كثافة الفصول الدراسية	١٨	٨.٨
للحرص على تحقيق التفوق الدراسى	٥٤	٢٦,٥
لتوفر الوسائل التعليمية والأجهزة الحديثة	١٢	٥,٩
للحصول على خدمة تعليمية متطورة	٥٨	٢٨,٤
للحرص على اكتساب السلوكيات السليمة	١٨	٨.٨
المجموع	٢٠٤	١٠٠

ويتضح من المعطيات المبينة فـي الجـدول السـابق أن الطـلاب يقررون بأنفسهم أن العامل الرئيسى يتمثل في الحصول على خدمة تعليمية متطورة بنسبة (٢٨,٤%) ويليه في الأهمية الحرص على تحقيـق التفـوق الدراسى بنسبة (٢٦,٥%) ثم لعوامل خاصة بالحرص على اكتساب سلوكيات سليمة بنسبة (٨.٨%) ولقلة كثافة الفصول الدراسية بنفس النسبة السابقة ، ثم لسوء حالة المدارس الحكومية بنسبة (٨,٣%) ثم أخـيرا لتوفـر الأنشـطة المدرسية بنسبة (٥,٩%) ونفس النسبة السابقة لتوفـر الوسـائل التعليمية والأجهزة الحديثة ، و مما له دلالة فى هذه النتائج هـو أن معظـم طـلاب المدارس الخاصة لغات يؤكدون أن الحصول على خدمة تعليمية متطـورة

والحرص على تحقيق التفوق الدراسى هما اكثر العوامل أهمية في الالتحاق بالمدارس الخاصة ، وهذا ما يبين أن النجاح من أجل دخول الكلية أصبح ليس هدفا يتطلع إليه كل طالب وإنما أصبح الحصول على المجموع المرتفع والالتحاق بكليات القمة هو الهدف الاسمى الذى يتطلع إليه كل طالب .

ويدعم ذلك ما أسفرت عنه نتائج المقابلات المتعمقة لخبراء التربية وبعض المسئولين عن التعليم في محافظة الغربية من أن الدافع الرئيسى للالتحاق بالمدارس الأجنبية هو حرص أولياء الأمور على الحصول على خدمات تعليمية متميزة ، وتحقيق التفوق الدراسى فضلا عن اكتساب لغة أجنبية جديدة وإتقانها لمسايرة تطورات العصر الحديث وعند مقارنة هذه النتائج الواردة ضمن مجموعة العوامل الدافعة للالتحاق بالمدارس الخاصة مع مجتمعات أخرى مغايرة ، فقد وجدت ايرين فوكس fox على سبيل المثال من خلال الاستبيان الذى طبقته مع أولياء الأمور لطلاب المدارس الخاصة عن أهم العوامل التى دفعتهم لإلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة ، فتبين أنها تتمثل في الحصول على مستوى تعليمى متميز ، وانتقاء المعلمين في هذه المدارس ومؤهلاتهم العلمية فضلا عن الجو التعليمى الذى يشجع التنافس والتفوق الدراسى ، والاهتمام باكتساب السلوكيات الطيبة والخلقية . (١)

وللتعرف على واقع ظاهرة الدروس الخصوصية بين طلاب المدارس الحكومية والخاصة لغات ومدى انتشارها في المجتمع المصرى ، فقد وجهنا عددا من الأسئلة حول حجم هذه الظاهرة وأسبابها وعلاقتها بالوضع الاقتصادى للأسرة باعتبار أن ظاهرة الدروس الخصوصية تعتبر عاملا من عوامل التمايز الاجتماعى بين الطلاب القادرين والطلاب غير القادرين ، كما أنها أدت إلى تسليع التعليم واعتباره سلعة تباع وتشترى يتمكن

---

(١) fox. I., private schools and public school, parents view, the Macmillian press LTD . London. 1985

ذو القدرات المالية من دخول سوقها . فضلا عن إعلائها لقيمة الثروة والمال على بقية القيم الذاتية والاجتماعية الأخرى لدى الطلاب ومن ثم رسخت لديهم التطلع إلى الحصول على قيمة المال ، التى تمكنهم من شراء أى شئ في مستقبل حياتهم .

وهنا تبين المعطيات الميدانية أن جميع الطلاب بالمدارس الحكومية. والخاصة لغات والبالغ عددهم (٣٢٠) طالبا يحصلون على دروس خصوصية في الثانوية العامة ، لكن تبين أن هناك تمايزا بين الطلاب الذين يحصلون على دروس خصوصية في كل المقررات الدراسية وعددهم (٢٨٨) طالبا بنسبة (٩٠%) وجميعهم من مدارس اللغات في مقابل(٣٢) طالبا بنسبة (١٠%) يحصلون على الدروس الخصوصية في بعض المقررات الدراسية وكلهم من طلاب المدرسة الحكومية . ولعل هذه النتائج تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن ظاهرة الدروس الخصوصية غدت واقعا ملموسا داخل نظمنا التعليمية قبل الجامعية بل وانتشر نطاقها وحجمها لتشمل جميع مراحل التعليم كله ، ومن ثم تقبل أولياء الأمور معاناة الدروس الخصوصية ، وتكاليفها الباهظة على مضض ، ووجد فيها الطلاب وسيلة مختصرة للتعليم ، والتلقين خارج المدرسة لإدخالها ، بل وصل الأمر لكثير منهم إلى المباهاة بتعاطى تلك الدروس في كل المقررات ولدى مدرسين مشهورين ، ولعل تهافت الأسرة المصرية على إعطاء أبنائها دروسا خصوصية في مراحل التعليم المختلفة – كما يقول حامد عمار – يعكس أبعادا مختلفة لنظام التعليم ، والتشكيك في دوره التعليمى المطلوب منه بل وأخطر ما فى هذه الظاهرة أنها قد أساعت إلى كل أطراف العملية التعليمية طلابا لا يعتمدون على أنفسهم ، ومدرسين تجارا في سلعة التعليم ، وعملية تعليمية مهدرة ، وأولياء أمور مرهقين من تكاليف تلك الدروس ، بيد أن أهم مخاطرها المجتمعية على الإطلاق هو اختراقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية مما جعلها تزيد الهوة

بين الطلاب القادرين على تعاطى الدروس الخصوصيـة والطـلاب غـير القادرين من الفقراء وذوى الدخل المحدود مما يودى إلـى تـرك بعضـهم الدراسة كلية .(١)

وباعتبار أن ظاهرة الدروس الخصوصية ظلت لفـترات طويلـة تعكس طابع التربية الطبقية التى كان يتميز بها أبناء الصفوة والطبقات الغنية في المجتمع ، وأولئك الذين ترفعوا أن يختلط أبناؤهم بأبناء الطبقات الشـعبية داخل نظام التعليم الرسمى ، وبرغم مجانية التعليم بعد الثورة فقد اسـتفحلت ظاهرة الدروس الخصوصية خاصة في العقود الثلاث الماضية فـي غمـار المنافسة على كليات القمة ، واستمرار النظرة الطبقية للتعليم والقائمة علـى التمييز التعسفى بين أنواع التعليم الفنى، والعام ، النظـرى ، والتطبيقـى ، ويمكن التأكد من هذا عند التعرف على الأسباب التى أدت إلى لجوء الطـلاب للدروس الخصوصية في كلا النظامـين الحكومى واللغات وهذا ما يوضحـه الجدول رقم (٦) .

" أسباب اللجوء إلى الدروس الخصوصية "

المدارس / الأسباب	حكومية		لغات		المجموع	النسبة
	العدد	%	العدد	%		
للحصول على مجموع مرتفع .	٦٦	٤١,٣	٧٠	٤٣,٨	١٣٦	٤٢,٥
لصعوبة المناهج الدراسية	٢٥	١٥,٦	١٨	١١,٢	٤٣	١٣,٤
للتعود على أخذ الدروس	٢٧	١٦,٩	٣٠	١٨,٨	٥٧	١٧,٨
لدخول الكلية التى أرغبها	٢٦	١٦,٢	٢٤	١٥	٥٠	١٥,٦
لإجبار المدرسين على ذلك	١٦	١٠	١٨	١١,٢	٣٤	١٠,٧
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠

(١) حامد عمار ، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩.

وتوضح المعطيات الميدانية المبينة في هذا الجدول الأسباب الحقيقة للدروس الخصوصية، حيث قرر الطلاب بأنفسهم أن السبب الرئيسى يتمثل في الحصول على مجموع مرتفع بنسبة (٤٢,٥%) ويليه بفارق نسبى بسيط عامل التعود على أخذ الدروس الخصوصية بنسبة (١٧,٨%) ثم لدخول الكلية التى أرغبها بنسبة (١٥,٦%) ثم لصعوبة المناهج الدراسية بنسبة (١٣,٤%) وأخيرا أشار (١٠,٧%) لإجبار المدرسين على ذلك . وقد أفادت النتائج التى أسفرت عنها المقابلات المتعمقة مع بعض خبراء التربية والمسئولين عن التعليم بمحافظة الغربية أن استشراء الدروس الخصوصية في بنية النظام التعليمى ترجع إلى الرغبة الملحة لأولياء الأمور في إتاحة الفرص لأبنائهم في الحصول على مجموع مرتفع للالتحاق بإحدى كليات القمة فضلا عن عدم معرفة أولياء الأمور بكيفية متابعة أبنائهم في المناهج الدراسية إما لجهلهم بهذه المناهج أو لانشغالهم في العمل وظروف الحياة اليومية . وبرغم أهمية هذه النتائج في الكشف عن الأزمة التى يعانى منها التعليم في مصر ، والتى كشفت عنها سيل المقالات التى تعبر عن ملامح تلك الأزمة منها " الاتجار بالتعليم كالاتجار بأقوات الشعب " هذا الداء التربوى المزمن ، هاجس الدروس الخصوصية ، نزيف الدروس الخصوصية ومنها أيضا الحاجة الماسة إلى عملية جراحية لإزالة سرطان الدروس الخصوصية ، بل صدر كتابا يحمل عنوان " مدارس بلا تعليم وتعليم بلا مدارس " لشكرى عياد " ، وهذا ما يبين أن الدروس الخصوصية أصبحت تعليما موازيا إلى جانب التعليم الرسمى ، وزيفت واقع مجانية التعليم في المجتمع المصرى .

ومع هذا فإن النتيجة التى يجدر التوقف أمامها لدلالتها الهامة التى تتعلق بتأكيد الطلاب على ضرورة الحصول على مجموع مرتفع ودخول الكلية التى يرغبونها مما يوضح خضوع الطلاب لضغوط اجتماعية ونفسية

بعضها يرجع إلى الطبيعة التى تميز نظام التعليم من ناحية ، والبعض الآخر يرجع إلى المعايير السائدة حول مفهوم المكانة الاجتماعية في المجتمع ، تلك التى يجسدها مكتب تنسيق الجامعات عند المفاضلة بين الطلاب في الالتحاق بنوعيات تعليمية معينة على أساس المجموع في الثانوية العامة ، وليس على أساس القدرات والميول الدراسية .

أما عند البحث عن العلاقة بين الدروس الخصوصية في كل المقررات أو بعضها والدخل الشهرى للأسرة، فقد تبين أن أعلى نسبة حصلت على دروس خصوصية في كل المقررات تقع بين أبناء من يحصل أولياء أمورهم على دخل شهرى يتراوح بين (١٠٠٠-٢٠٠٠) جنيها شهريا ، حيث تصل نسبتهم (٢٥%) ويقترب من هذه النسبة أصحاب الدخول العالية (اكثر من ٣٠٠٠جنيها) بفارق نسبى (٣,١%) ثم يأتى في المرتبة الثالثة أبناء من يحصل أولياء أمورهم على دخل يتراوح بين (٥٠٠-١٠٠٠) جنيها شهريا ، وتستمر هذه النسبة في الانخفاض حتى تصل إلى أقل نسبة بين من يحصل أولياء أمورهم على دخل شهرى يتراوح بين (٢٠٠-٥٠٠) جنيها شهريا بنسبة (١٢,٢%) ثم أخيرا نسبة (٤,٧%) للذين يقل معدل دخل أولياء أمورهم عن (٢٠٠) جنيها شهريا .

وهذا ما يبين أن ظاهرة الدروس الخصوصية اكثر انتشارا بين الطبقات الميسورة وأصحاب الدخول العالية ويؤكد ذلك أنه تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠,١) بين ارتفاع معدل الدخل ومدى الإقبال على تعاطى الدروس الخصوصية في كل المقررات حيث بلغت قيمة كا^{٢} (١٤٦,٠١) وهذا أمر يشير إلى وجود ارتباط بين الظاهرتين .

وهذا ما يتفق مع معظم النتائج التى أسفرت عنها الدراسات التى أجريت حول ظاهرة الدروس الخصوصية على وجود علاقة بين ارتفاع دخل

الأسرة وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية [١] لكن الأمر الجدير بالذكر هنا أن هذه النتائج تؤكد عمليا أن أبناء الطبقات الميسورة في المجتمع تستطيع أن تعلم أبنائها في المدارس الخاصة لغات وإعطائهم دروسا خصوصيا في كـل المقررات بينما يتجه معظم أبناء الطبقات الدنيا والمحدودة الدخل إلى تعليم أبنائهم في المدارس الحكومية لعدم قدرتهم على الوفاء بنفقات ومستلزمات النوعية الأولى من المدارس فضلا عن أعباء الدروس الخصوصية، وإذا وضعنا في الاعتبار الحالة السيئة التى وصلت إليها المدارس الحكومية لاتضح لنا المنافسة بين النوعين من التعليم ليست في صالح الفقراء ومحدودى الدخل مما يؤدى إلى زيادة وحدة التمايز الاجتماعى لصالح الطبقات العليا . ومما يدعم ذلك ما أوضحته الشواهد الميدانية التى أوضحت ارتفاع حجم الأنفاق على الدروس الخصوصية بين طلاب المدارس الخاصة لغات اكثر من طلاب المدارس الحكومية حيث تصل نسبة الذين ينفقون اكثر من (٦٠٠) جنيها شهريا بين طلاب مدارس اللغات نسبة (٥٩,٤%) في حين تصل نسبتهم (الطلاب) في المدارس الحكومية (٣٣,٧%) لكن بلغ حجم الإنفاق علي الدروس الخصوصية لفئة الأقل من (٢٠٠جنيها شهريا) حوالي (٤٠%) بين طلاب المدرسة الحكومية بينما تصل نسبتهم (١,٤ %) فقط بين طلاب مدرسة اللغات .

ولعل هذه النتيجة تكشف عن مدي تميز طلاب مدارس اللغات بحجم ما ينفق علي الدروس الخصوصية بالمقارنة بحجم الأنفاق لدي طلاب المدرسة الحكومية هذا ما تعكسه النظرة التحليلية السريعة ، أما النظرة التحليلية الأكثر عمقا فتبين مدي حجم العبء المادي الذي يقع علي كاهل

---

(١) ليلى عبد الوهاب ، مشكلات الشباب والتعليم الجامعى . مرجع سابق ، ص ٩٥ .

الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل سواء علي مستوي أوضاعهم الاقتصادية أو علي مستوي أوضاعهم الاجتماعية التي فرضت علي أبناء هذه الطبقات طموحات وتطلعات يعجز الواقع في ظل بنائه الطبقي عن الوفاء بها .

وارتباطا بما سبق حاولت الدراسة أن تتعرف علي مدي وجود أخوات للطلاب الذين يدرسون في المدرسة الخاصة لغات في المدارس الحكومية في ضوء متغير الدخل الشهري للأسرة ،للكشف عن مدي وجود تميز بين أفراد الأسرة الواحدة فيما يتعلق ببعد التعليم ، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٧) .

* الدخل الشهري لأولياء أمور طلاب مدارس اللغات ومدي وجود أبناء لهم يدرسون في المدارس الحكومية.

فئات الدخل	مدى وجود أخوات لطلاب مدارس اللغات في المدرسة الحكومية		المجموع
	يوجد	لا يوجد	
لأقل من ٢٠٠جنيه	----	----	----
٢٠٠-٥٠٠ جنيه	١٦	١	١٧
٥٠٠-١٠٠٠ جنيه	١٢	٤	١٦
١٠٠٠-٢٠٠٠جنيه	٢٦	٢	٢٨
٢٠٠٠-٣٠٠٠ جنيه	٢	٣٢	٣٤
٣٠٠٠ فأكثر	--	٦٣	٦٣
غير مبين	---	٢	٢
المجموع	٥٦	١٠٤	١٦٠

وتوضح المعطيات الميدانية المبينة في هـــذا الجـــدول أن حوالـــى (٣٥%) من طلاب مدارس اللغات البالغ عددهم (١٦٠) طالبا لـــهم أخـــوات يدرسون في المدارس الحكومية ، وهذا ما يعكس تفاوت حظ الاخوة داخـــل الأسرة الواحدة في الفرص المتساوية للتعليم ، وهذا التفاوت في التعليم سوف يؤدى إن عاجلا أو آجلا إلى تفاوت الفرص فـــي المكانـــات الاجتماعيـــة ، والعمل بين أفراد الأسرة الواحدة ، وأن كانت هذه الظاهرة ترتبط بـــالوضع الاقتصادى للأسرة حيث أوضحت المعالجات انه توجد فـــروق ذات دلالـــة معنوى عند مستوى ٠,١ إذ بلغت قيمة كا^{2}(٢٣٢,٧) بين أبناء الأسرة الواحـدة في التعليم حيث يحظى بعض الأبناء بالدراسة في مدارس اللغات بينما يدرس آخرون في المدارس الحكومية .

كما تؤكد هذه الصورة التى تعبر عن الوضع التعليمى المتفاوت بين أبناء الأسرة الواحدة تعثر تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم نتيجة موقـــف الوالدين من تعليم بعض الأبناء في مدارس لغات بينما يوجد أخوات آخـــرون يتعلمون في المدارس الحكومية وقد كشفت النتائج أن معظم هؤلاء الأخـــوات من الاخوة البنات بنسبة (٦٢,٥%) والأخوات الأكبر سنا بنســـبة (٢٥%) بينما لم تتعد نسبة الأخوات الأصغر سنا عن (١٢,٥%) مما جعل هناك تباين في الفرص التعليمية بين أبناء الأسرة الواحدة نظرا لما يتمتع به الأبناء الذين يلتحقون بالمدارس الخاصة لغات بفرص تعليمية أفضل ، وفرصة تعلم لغـــة أجنبية جديدة ، وفرصة الحصول على درجات أعلى وبتوفر أنشطة تعليميـــة متميزة في حين يحرم الأخوات الذين يتعلمون في المدارس الحكوميـــة مـــن التمتع بتلك الفرص التعليمية نظرا لنقص المرافق ، وقلة الخدمات التعليمية ، وتعدد الفترات وكثافة الفصول، وقصر العام الدراسى ، وعدم تأهيل المعلمين وتدريبهم عمليا وتربويا مما ينعكس ذلك على زيادة حدة التمايز الاجتمـــاعى بين الأبناء داخل الأسرة الواحدة .

ثالثا : أساليب التدريس وتكافؤ الفرص التعليمية داخل المدرسة .

ونحاول في هذا الجزء أن نعرض لأسلوب التدريس داخل المدرسة باعتباره أحد آليات التمايز الاجتماعى بين التلاميذ داخل الفصل الدراسى ، من خلال مدى تقريب فجوة التمايز بين الطلاب والدارسين أو إعادة إنتاج التمايز بين الطلاب خاصة في ضوء الدور الأيديولوجى والطبقى للتعليم كما أشار إلى ذلك الإطار النظرى للبحث ، ولذلك يتخذ مفهوم ديمقراطية التعليم ليس فقط تحقيق تكافؤ الفرص بين الطلاب بل لابد من تحرير أسلوب الهيمنة القائم على تلقين المعلومات وحفظها واسترجاعها عند الامتحان ، فهذا النمط من التعليم أطلق عليه باولو فرايرى تعليم بنكى أو استغلالى ، فالمعلم هو المسيطر ، ويعرف كل شئ ، ويعلم الطلبة الذين يستقبلون تلك المعرفة لحفظها ، وهو يرى أن هذا الأسلوب يؤدى إلى تغريب المتعلمين واستبعادهم ، وعلى هذا يؤكد فرايرى أهمية الأسلوب الحوارى الذى يقوم على طرح المشكلات والقضايا ومناقشتها [١] .

لذا طرحنا سؤالا هاما عن الطريقة التى يتم بها أسلوب التدريس داخل الفصل الدراسى على أفراد العينة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨) .

---

(١) أنظر كل من حامد عمار ، من همومنا التربوية والثقافية ، مرجع سابق ، ص ٤٢
وشبل بدران ، التربية والنظام السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

" أسلوب التدريس في الفصل الدراسى "

المدارس	حكومية		لغات		المجموع	%
طريقة التدريس	العدد	%	العدد	%		
أسلوب الحوار والمناقشة	٢٤	١٥	٢٨	١٧,٥	٥٢	١٦,٢
أسلوب التلقين	٩٠	٥٦,٢	٨٣	٥١,٩	١٧٣	٥٤,١
الاثنين معا	٤٦	٢٨,٨	٤٩	٣٠,٦	٩٥	٢٩,٧
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠

ويتبين من البيانات الموضحة بهذا الجدول أن أكثر من نصف أفراد العينة بقليل يرون أن الأسلوب السائد في التعليم داخل الفصل هو أسلوب التلقين بنسبة (٥٤,١%) على مستوى العينة ككل ، ومن الملاحظ أيضا أن هذا الأسلوب سائدا في كل من المدرسة الحكومية بنسبة (٥٦,٢%) وفى المدرسة الخاصة لغات بنسبة (٥١,٩%) في حين تتدنى نسبة الذين أشاروا إلى استخدام أسلوب المناقشة والحوار إلى (١٧,٢%) في المدرسة الخاصة لغات ليصل إلى (١٥%) فقط في المدرسة الحكومية . وهذا ما يبين أن التعليم عندنا مازال ينهج الخط التقليدى باعتماده على مبدأ التقليد والحفظ وتكون المحصلة وجود أجيال عادة ما يكونوا مقلدين ولا يمتلكون روح المبادرة والإبداع فيصبحون عبئا إضافيا على المجتمع ، ففضلا عن أن استخدام أسلوب التلقين فى التعليم ما قبل الجامعى أو كما أسماه "باولوفرايرى " التعليم البنكى نسبة إلى عملية إيداع المال فى حساب بنكى يسترجع عند اللزوم . " يعكس هيمنة الأستاذ وقهره للطلاب من أجل أن يستنبطوا المعرفة

التى يلقنها لهم ، والتى لا نقاش فيها ، ولذا فهو يرى أنه يستحيل استخدام هذا الأسلوب سواء في جعل التعليم أداه لتحرير العقل الإنسانى أو في التطوير الثورى لمؤسسات المجتمع ، وإتاحة مناخ حرية الرأى والتعبير عنها عن : إلى أى حد يسمح المدرس للتلاميذ بالتفكير النقدى أو المغاير .

فقد تبين أن ما يقرب من نصف أفراد العينة بنسبة (٤٩,٤%) يرون أن المدرسين لا يسمحون للطلاب بالتفكير النقدى أو المغاير الذى يأتى بجديد على الإطلاق ، سواء في المدارس الحكومية والخاصة ، بينما أشار (٣٩,٧%) أن بعض المدرسين يسمحون بهذا الأسلوب النقدى أحيانا لكن تتدنى نسبة الذين أشاروا (١٠,٩%) أن المدرسين يسمحون بهذا الأسلوب النقدى والمغاير ، وهذا ما يبين استمرار منهج الطاعة المعرفية والاتباع داخل الفصل الدراسى سواء في المدارس الحكومية أو اللغات ، ولاشك أن استمرار هذا المنهج في عصر الثورات العلمية والتكنولوجيا معناه انغلاق التفكير والقدرة على الإبداع ولا بد من تحرير التعليم لكى يكون آداه لتجديد الفكر وتطويره من خلال فهم المعلومة وتحليلها ونقدها ، وصولا إلى الإبداع في تقديم البدائل المعرفية حاضرا ومستقبلا ، وتحقيق أسلوب التفكير القائم على الحوار والنقد الذى يضمن الوصول إلى التلاقح الفكرى والتحاور بين المدرس وتلاميذه داخل الفصل الدراسى بأعتبار أن المشاركة في النقاش تعد أحد ركائز العملية التعليمية والتربوية في النظام التعليمى الديمقراطى ، كما أنها يمكن أن تكشف عن بعض جوانب التمايز الاجتماعى بين التعليم العام والخاص ، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٩) :

مدى المشاركة في النقاش داخل الفصل الدراسى

المدارس	حكومية		لغات		المجموع	%
المشاركة	العدد	%	العدد	%		
دائما	٢٠	١٢,٥	٤٢	٢٦,٢	٦٢	١٩,٤
أحيانا	٤٥	٢٨,١	٨٣	٥١,٩	١٢٨	٤٠,٠٠
أبدا	٩٥	٥٩,٤	٣٥	٢١,٩	١٣٠	٤٠,٦
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠

ومن القراءة السريعة للبيانات الموضحة بالجدول السابق يتضح أن هناك تماثلا إلى حد كبير بين من أجابوا بعدم المشاركة داخل الفصل الدارسى على الإطلاق والذين بلغت نسبتهم (٤٠,٦%) وأولئك الذين يشاركون أحيانا داخل الفصل الدراسى والذين بلغت نسبتهم (٤٠%) بينما أشار ما يقرب من خمس أفراد العينة بأنهم يشاركون بشكل دائم بنسبة (١٩,٤%) ، ولكن اتضح أن هناك تمايزا لصالح الطلاب الذين يشاركون داخل الفصل الدراسى في مدرسة اللغات بنسبة (٥١,٩%) للذين يشاركون فى بعض الأحيان ثم تصل إلى (٢٦,٢%) للذين يشاركون بشكل دائم بينما تتدنى نسبة من يشاركون داخل الفصل الدراسى في المدرسة الحكومية إلى (٢٨,١%) أحيانا ثم تنخفض إلى (١٢,٥%) لمن يشاركون بشكل دائم، وربما يرجع ذلك إلى قلة كثافة الفصول في المدارس الخاصة والأجنبية التى تصل إلى (٤٠) طالبا لكل فصل داسى في مقابل ارتفاع كثافة الفصل في المدرسة الحكومية التى وصلت إلى (٥٣,٢ طالب) ولعل صغر عدد الطلاب داخل الفصل الدراسى بمدرسة اللغات يتيح الفرصة للطلاب أن يشاركوا بالمناقشة داخل الفصل

فضلا عن حرص المدرسين على متابعة دروس التلاميذ بشكل مستمر ثم لاهتمام المدارس الخاصة من تطوير برامجها وطرقها التدريسية إلى جانب توفير الخدمات التعليمية للطلاب من معامل وورش وأنشطة تعليمية وتربوية وفنية مختلفة هذا في الوقت الذى تتزايد أزمة التعليم الرسمى العام الذى تفاقمت مشاكله وتدهور وضعه وتعدد فترات الدراسة به ، وفي ظل هذا الوضع غير المتكافئ بين التعليم الحكومى واللغات يصبح نظام التعليم الحالى آداه لتكريس الأوضاع الطبقية وإعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية بين التلاميذ داخل المدرسة وخارجها . وقد سئل التلاميذ أيضا عن : هل تجدون تشجيعا وإثابة على الإنجاز والسلوك الطيب في محيط المدرسة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل جاء :

موضوع الجدول رقم (١٠)

"مدى تشجيع التلاميذ على الإنجاز والسلوك الطيب في محيط المدرسة "

المدارس / التشجيع على الإنجاز	حكومية		لغات		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
دائما	٢٧	١٦,٩	٥٦	٣٥	٨٣	٢٥,٩
أحيانا	٤٣	٢٦,٩	٧٢	٤٥	١١٥	٣٥,٩
أبدا	٩٠	٥٦,٢	٣٢	٢٠	١٢٢	٣٨,٢
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠

ويظهر من نتائج هذا الجدول أن هناك ارتفاعا ملحوظا لتشجيع الإنجاز والتفوق الدراسى في محيط مدرسة اللغات اكثر من المدرسة .

الحكومية ، حيث أبدى معظم طلاب مدرسة اللغات انهم يجدون فرصة التشجيع في محيط المدرسة على الإنجاز في كثير من الأحيان بنسبة (٤٥%) وبشكل دائم بنسبة (٣٥%) في حين تتضاءل نسبة الطلاب الذين أشاروا إلى عدم وجود أى تشجيع على الإنجاز إلى (٢٠%) غير أنه لو حظ تدنى نسبة الطلاب الذين يجدون تشجيعا على الإنجاز في المدرسة الحكومية إلى (٢٦,٩%) في بعض الأحيان والى (١٦,٩%) بشكل دائم بينما أبدى اكثر من نصف طلاب المدرسة الحكومية بنسبة (٥٦%) أنهم لم يجدوا أى تشجيع في محيط المدرسة على الإطلاق .

وتعنى هذه النتائج عمليا أن هناك تمايزا اجتماعيا لصالح طلاب مدارس اللغات فيما يتعلق بالحرص على تشجيع الطلاب على الإنجاز والتفوق الدراسى اكثر من طلاب المدرسة الحكومية . كما تدل هذه النتائج أيضا أن الازدواجية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعى (مدارس لغات) ، مدارس خاصة عربى ، مدارس تجريبية ، مدارس حكومية ، مدارس عسكرية ، ومدارس أزهرية ومدى التفاوت الحاد بينها في الخدمات التعليمية والثقافية يجعل ليس فقط حدوث انشطار ثنائى فى التعليم والثقافة كما نبهنا إلى ذلك (طه حسين) في كتابه مستقبل الثقافة في مصر عام ١٩٣٧ بل أصبح الانشطار خماسيا وسداسيا مما ينعكس ذلك على مقتضيات التفكير والانتماء ومقومات الثقافة الوطنية والقومية ، وهذا ما يجعل البعض يستبدل مصطلح تكافؤ الفرص التعليمية بمصطلح آخر هو التمايز الاجتماعى أو مصطلح التفريق الاجتماعى . [١]

---

(١) انظر كل من : حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة ، مرجع سابق ، ص ١١٥ ونور ستن حسين . التعليم العالى والتمايز الاجتماعى . ترجمة محمد احمد الرشيد ، المعهد الدولى للتخطيط التربوى . الرياض . ١٩٨٨ . ص ١٣ .

وهذا ما يتفق مع ما أسفرت عنه نتائج المقابلات المتعمقة والتى أوضحت أن وجود أنواع متعددة من التعليم داخل نظامنا التعليمى يؤدى إلى ازدواجية فى الثقافة والفكر فضلا عن اختلال مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب وتعميق هوة التمايز ليس فقط أثناء الدراسة بل بعد التخرج أيضا وفى هذا الإطار سئل الطلاب عن : هل نظام المدرسة يجعل الطالب المجد هو الذى يحفظ دروسه ويحصل على أعلى الدرجات في الامتحان ؟

وهنا تبين استجابات غالبية الطلاب بأنفسهم أن النظام المدرسى مازال يؤكد على الحفظ والتلقين بدرجة كبيرة في كلا النمطين الحكومى والخاص بنسبة (٦٨,٤%) وإلى حد ما بنسبة (٢١,٩%) في حين أشار (٩,٧%) بنفى ذلك ، غير أنه لوحظ أن معظم طلاب المدرسة الحكومية يؤكدون على أن النظام المدرسى يؤكد على الحفظ بدرجة كبيرة بنسبة (٨٢,٥%) في حين تنخفض نسبة الذين أشاروا من طلاب مدرسة اللغات إلى (٥٤,٤%) لتأكيد ذلك وبدعم ذلك ما أسفرت عنه نتائج المقابلات المتعمقة من خبراء التعليم والمسئولين عنه في تأكيدهم بأن نظام التعليم الحالى نظام تقليدى بحت لا يقيس قدرات الطلاب وإمكاناتهم ومواهبهم الفعلية وبالتالى فهو لا يتيح فرصة التقييم الصحيح لأنه مازال يركز على الحفظ والتلقين والاعتماد على الأسلوب النظرى اكثر من التطبيقى . ولعل هذا يوضح أن واقعنا التعليمى – رغم ما حدث فيه من تطور ملحوظ – مازال أسير ثقافة الذاكرة والحفظ وعمليات التذكر للرصيد المعرفى ، ونقله إلي الطلاب دون تفكير أو نقاش حيث لا يزال الاعتماد على المعلم والكتاب و المقرر والامتحان فيما يحفظه الطلاب وتخزنه الذاكرة وترديده هو الأسلوب الذى يعتمد عليه الطلاب في التعليم والتحصيل المعرفى، وهذا ما يجعلنا نؤكد أهمية التركيز على ثقافة الإبداع والتفكير لا الاتباع والطاعة داخل نظمنا التعليمية.

ويرتبط بهذه الثقافة (الطاعة والاتباع) عـــدم الســـماح للطـــلاب باختيار تخصصاتهم طبقا لنوع الدراسة والتخصص ، لذا فقـــد حاولنـــا ان نعرف مدى السماح للطلاب باختيار نوع الدراسة في ضوء الحالة التعليميـــة للأب ، انطلاقا من أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية تؤثر على اختيارات الطلاب وتوجيهم إلى تخصصات بعينها بصرف النظر عن ميولهم وقدراتـــهم الحقيقية ، وهذا ما يوضحه:

الجدول رقم (١١)

"الحالة التعليمية للأب ومدى السماح للأبناء باختيار نوع الدراسة "

الحالة التعليمية للأب	اختيار الأبناء لنوع الدراسة			المجموع
	إلى حد كبير	إلى حد ما	أبدا	
أمي	١٤	١٨	٢٠	٣٤
يقرأ ويكتب	٨	٢٦	١٠	٤٤
مؤهل أقل من المتوسط	٦	١٤	٢٠	٤٠
مؤهل متوسط	٢	١٦	٤٩	٦٧
مؤهل جامعي	٤	٣٥	٥٠	٨٩
مؤهل فوق الجامعي	٢	٦	٣٨	٤٦
المجموع	٣٦	١١٥	١٦٩	٣٢٠

وتبين المعطيات الميدانية الموضحة بهذا الجدول أن أكثر من نصف أفراد العينة بقليل (١٦٩) طالب (٥٢,٨%) على مستوى العينة ككل لـــم

يختاروا نوع الدراسة بأنفسهم على الإطلاق بينما أشار (٣٥,٩%) أنهم اختاروا دراستهم إلى حد ما في حين تنخفض نسبة الأفراد الذين اختاروا نوع الدراسة بأنفسهم إلى حد كبير بنسبة (١١,٣%) فقط وهذا ما يعبر عن أن اختيارات الطلاب لنوع الدراسة لا ينبع من رغبة حقيقية تعكس ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم الخاصة نتيجة لفرض رغبات الوالدين على الأبناء ، كما بين التحليل الإحصائى انه توجد علاقة بين المستوى التعليمى والثقافى الأب ، وعدم السماح للأبناء باختيار نوع الدراسة التى يحبوها حيث بلغت قيمة كا٢ (٩١,٩) وهذا ما يعبر في التحليل النهائية عن تحول التعليم إلى مجرد أداه لتحصيل المعلومات بشكل برجماتى (نفعى) يعكس رغبة الوالدين في الحصول على شهادات معينة اكثر من رغبات الأبناء في دخول الدراسة التى يحبونها لتحقيق تطلعات الوالدين دون مراعاة لميولهم وقدراتهم.

رابعا : المبحوثون وتمايز المدارس الخاصة بالفرص الأفضل بعد التخرج

لقد تزايد الاتجاه العام نحو التعليم الخاص والأجنبى لتلبية الطلب الاجتماعى لعديد من أبناء الطبقات العليا والفئات الاجتماعية الميسورة التى ظهرت في أعقاب سياسة الانفتاح الاقتصادى وتبنى برامج الخصخصة بصورها المختلفة وذلك عن طريق حصول بعض حاجات هذه الفئات على نوع متميز من التعليم لأبنائهم اعتمادا على القدرة المالية ، بصرف النظر عن استعدادات أبنائهم العقلية وقدراتهم الخاصة ، وقد ساعد ذلك على التوسع غير المسبوق في إنشاء العديد من المدارس الخاصة والأجنبية في جميع مراحل التعليم بمصر حتى وصل أعداد المقيدين به إلى أكثر من مليون تلميذا وتلميذه بنسبة (٦,٩%) من جملة المقيدين في التعليم ما قبل الجامعى عام ١٩٩٩/٨٩ ، وقد ارتبط بانتشار التعليم الخاص والأجنبى حدوث تمايز اجتماعى نتيجة اختلاف طبيعة الخدمة التعليمية ليس فقط فى النوعية والكفاءة

وإنما فى التوزيع الجغرافى حيث تتركز غالبية مدارس اللغات والمدارس المتميزة في المدن الكبرى دون المناطق الريفية والمحافظات الإقليمية .[1] كما ارتبط التميز أيضا لدى خريجى المدارس الخاصة والأجنبية بالكفاءة في اللغة ، واكتساب المهارات العديدة ، والحصول على وظائف عالية الرواتب وذات مكانة اجتماعية متميزة ، لذا حاولنا أن نعرف اتجاهات أفراد العينة البالغ عددهم (٣٢٠) حالة عن مدى تميز طلاب المدارس الخاصة بالمهارات العالية اكثر من المدارس الحكومية ، كما يتميزون بتلبية احتياجات سوق العمل ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع :

الجدول رقم (١٢) :

اتجاهات المبحوثين نحو تميز طلاب المدارس الخاصة لغات في المهارة وتلبية سوق العمل

المدارس	الحكومية		اللغات		المجموع	النسبة
التميز بالمهارة العالية	العدد	%	العدد	%		
نعم	١١٠	٦٨,٧	١٠٢	٦٣,٧	٢١٢	٦٦,٣
لا	٥٠	٣١,٣	٥٨	٣٦,٢	١٠٨	٣٣,٧
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠
التميز بتلبية سوق العمل	–	–	–	–	–	–
نعم	٩٨	٦١,٢	١٠٨	٦٧,٥	٢٠٦	٦٤,٤
لا	٦٢	٣٨,٨	٥٢	٣٢,٥	١١٤	٣٥,٦
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠

ويلاحظ من النتائج الميدانية بهذا الجدول أن هناك اتجاها إيجابيا عاما حول تميز خريجى مدارس اللغات بالمهارة العالية ، وتلبية متطلبات سوق العمل الحالية، وقد أكد ذلك ما يقرب من ثلثى المبحوثين سواء بالنسبة

(١) مراد صالح زيدان ، مرجع سابق ، ص ص٧٥ - ٧٦ .

للمهارة العالية بنسبة (٦٦,٣%) أو بالنسبة لتلبية احتياجات سـوق العمـل بنسبة (٦٤,٤%) وقد ساد هذا الاعتقاد لدى كل من طلاب مدارس اللغـات والمدارس الحكومية وتؤكد هذه النتائج عمليا أن التعليم الخـاص والأجنبـى يساعد على إعادة إنتاج اللامساواة أو التمايز الاجتماعى من خـلال تقديمـه للخدمات التعليمية المتميزة لمن يملك ويستطيع أن يدفع اكثر وهـو يطـرح أسئلة ومخاوف حقيقية حول مستقبل مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم خاصة في ضوء تركيز سوق العمل حول الطلـب الملـح لخريجـى مدارس اللغات في الوقت الذى أصبح فيه التعليم الحكومى تعليمـا للفقـراء ومستودعا لأبناء المستويات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا والمتوسطة الدخل. وبالتالى أصبح خريجى هذا النوع من التعليم لا يستطيعون منافسة خريجـى مدارس اللغات الذين يتميزون بتعلم لغة أجنبية جديدة ، وبالمـهارة العاليـة وبالتعامل مع الأجهزة الحديثة وثورة المعلومات المتقدمة ، وهذا مـا جعـل خريجى التعليم الحكومى يعانون من الحرمان من تلك الفرص نتيجة انخفاض معدل الكلفة الفعلية لخريجيه وبالتالى أصبح مصدرا لجيش مـن المتعطليـن والمحرومين.

لذا فقد حرصنا أن نتعرف على اتجاهات المبحوثيـن نحـو تمـيز خريجى مدارس اللغات بالوظيفة ذات الدخل الأعلى والأفضل مكانـة. فقـد تبين أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تؤكد على تميز خريجـى مـدارس اللغات بالوظيفة ذات الدخل الأعلى والأفضل مكانة بنسبة (٨٦,٣%) مقـابل (١٣,٧%) يرون عكس ذلك ولعل النظرة التحليلية المتعمقة تعكس أن أخطـر ما فى هذه النتيجة هو التفاوت الحاد الذى يترتب على حدوث تميز واضـح بين أفراد المجتمع بين خريجى مدارس اللغات والمدارس الحكوميـة ، بـل ونسفها أيضا لمبدأ العدالة الاجتماعية حيث يعاقب نسق الحوافز المجتمعـى خريجى التعليم الرسمى بحرمانه من الحصول على فرصة عمل متميزة بـل

ذهبت التحليلات العلمية تؤكد أن اكثر معدلات البطالة تكون أعلاهــا بيــن خريجى هذا النوع من التعليم بينما تصل أدناها بين خريجى مدارس اللغات . وهذا ما يجعل النظام التعليمى بوضعه الحالى أداة في تحقيق عدم المســـاواة في الناتج النهائى بين أفراد المجتمع سواء في فرص العمل أو الحصول على الدخل الأعلى ، وهذا ما يؤكد صدق ما ذهبت أليه افتراضات النظرية النقدية في إدراكها أن النظام التعليمى ليس نظاما حياديا بالنسبة لجميـــع الشـــرائح الاجتماعية ، وليس هو حياديا ليس فقط لمن يلتحق به ويحظى بمنافعه بـــل ليس حياديا أيضا في وظيفته التوزيعية التى يتم بواســطتها أساســا توزيـــع الأفراد على مواقع العمل والإنتاج أو على مجالات العمـــل المتمـــيزة وذات الدخل الأعلى والأفضل مكانة .

وبالبحث عن الأسباب الواقعية حول تميز خريجى مدارس اللغـــات ، فقد وضع مجموعة من الأسباب الحيادية لأفراد العينة لمعرفة مدى أهميتـــها في اعتقادهم، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع :

الجدول رقم (١٣)

" أسباب تميز خريجى مدارس اللغات في فرص العمل والدخل الأعلى "

المدارس	الحكومية		اللغات		العدد	%
الأسباب	العدد	%	العدد	%		
لمعرفة لغات أجنبية	٩٢	٥٢,٣	٨٨	٥٠,٦	١٨٠	٥١,٤
لتميزهم بمعرفة الأجهزة الحديثة	٢٨	١٥,٩	٣٠	١٧,٣	٥٨	١٦,٦
لتميزهم بالتعليم الأفضل	٢١	١١,٩	٢٢	١٢,٦	٤٣	١٢,٣
لشروط بعض الوظائف في سوق العمل	١٨	١٠,٢	٢٤	١٣,٨	٤٢	١٢
للوساطة والمحسوبية	١٧	٩,٧	١٠	٥,٧	٢٧	٧.٧
المجموع	١٧٦	١٠٠	١٧٤	١٠٠	٣٥٠	١٠٠

يلاحظ هنا أنه توجد أكثر من إجابة للمبحوثين

وهكذا يتضح من البيانات الموضحة بهذا الجدول أن الغالبية العظمى من أفراد العينة لا تتبنى سببا واحدا للاعتقاد بتميز خريجي مدارس اللغات عن خريجي المدارس الحكومية في الوظيفة الأفضل وذات الدخل الأعلى ، وإنما اعتقدت بوجود أسباب متعددة يأتي في مقدمتها معرفة لغات أجنبية بنسبة (٥١%) يليها في الأهمية بفارق نسبي كبير بسبب تميزهم بمعرفة الأجهزة الحديثة بنسبة (١٦,٦%) ثم بسبب التميز بالتعليم الأفضل بنسبة (١٢,٣%) ولاعتقادهم بشروط بعض الوظائف في سوق العمل لذلك بنفس النسبة ، وأخيرا يأتي عامل الوساطة والمحسوبية بنسبة (٧.٧%) على مستوى العينة ككل . ويدعم ذلك ما أشارت إليه نتائج المقابلات المتعمقة من أن تميز خريجي مدارس اللغات عن المدارس الحكومية يرجع إلى إتقان خريجها لغة أجنبية إلى جانب مسايراتها لاتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة لمجاراة العصر بما فيه من تقدم علمي وتكنولوجي ، فضلا عن الشروط التي تتطلبها سوق العمل لخريجي مدارس اللغات حتى أن رئاسة مجلس الوزراء نشرت إعلانا عن طلب موظفين من خريجي مدارس اللغات ولعل هذه النتائج تدلل على انه في ظل سوق العمل الحر وآلياته ، وانتشار دوائر النشاط الاستثماري الأجنبي يحظى خريجو مدارس اللغات والجامعات الخاصة بنصيب الأسد من فرص العمل المتميزة وذات الدخل الأعلى بسبب تمايزاتهم النوعية والاجتماعية في الوقت الذي يحرم منها خريجو التعليم الرسمي والعام ، ومن هنا تتولد مشاعر المرارة والسخط للإحساس بعدم تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التي كفلها الدستور لجميع أفراد المجتمع ، بل يزداد التباين بين طبقات المجتمع اكثر وضوحا ، وبالتالي يصبح التعليم ليس مجرد أداة لتحقيق الحراك الاجتماعي والتقارب الطبقي داخل المجتمع كما في

حقبة الستينيات، وإنما مجرد وسيلة لتكريس الفوارق الطبقية والمحافظة على الوضع الطبقى وهذا يؤكد ما ذهب إليه الإطار النظرى للبحث.

أما النتيجة التى يجدر التوقف أمامها والتأمل فيها لما لها من دلالـــة هامة فهى تلك النسبة من أفراد العينة الذين رأوا أن التعليم الخـــاص لغــات يتميز بسبب اشتراط سوق العمل لخريجى مدارس اللغات ، وعلى الرغم مـن ضعف هذه النسبة حيث لا تتجاوز (١٢%) إلا أنه من الأهمية بمكان البحـث فيما تنطوى عليه من مؤشرات تتعلق بالإحساس بالظلم والتباين الاجتمـــاعى في توزيع الفرص الاجتماعية نتيجة تفضيل بعض الوظائف وبخاصـــة فـــي القطاعات الحكومية لخريجى تعليم اللغات ، ناهيك عن القطاع الاســـتثمارى الذى يضع شروطاً انتقائية للعمالة التى يحتاجها وهى شروطاً لا تتوافر فـــي غالبيتها لدى خريجى مدارس التعليم العام ، وهذا ما يؤدى بما لا يدع مجــالا للشك إلى شيوع حالة من الاغتراب بين خريجى التعليم العام في ظل ســـيادة الازدواجية في المعايير الوظيفية ، وتتبدى حالة الاغتراب هذه مع اســتمرار النظرة الطبقية للتعليم وللعمل والقائمة على التمييز التعسفى بين أنواع التعليم العام والخاص واللغات .

الخاتمــة

في ضوء الأهداف والتساؤلات التى طرحتها الدراسة الراهنة والتـى تنطلق من النظرية النقدية للتعرف على دور التعليم ما قبل الجامعى في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية بالتطبيق على عينــــة اختـيرت عشـــوائيا مـــن مدرستين أحدهما حكومية والأخرى خاصة لغات بمدينة طنطا ، وقد اسـتخدم في ذلك عددا من الطرق والأساليب الإحصائية والمقارنة ، ويمكن إيجاز أهم هذه النتائج التى تم التوصل إليها على النحو التالى : -

التسـاؤل الأول : ما هو الوضع الاجتماعى والاقتصادى للأسر التى ينحدر منها طلاب المدرسة الحكومية واللغات ؟

وقد كشفت الدراسة الراهنة أن هناك تباينا صارخا في المستوى الاجتماعى والاقتصادى بين الأسر التى ينحدر منها طلاب مدرسة اللغات والمدرسة الحكومية حيث تبين أن المستوى الاجتماعى والاقتصادى لغالبية أسر مدرسة اللغات مرتفع للغاية وينحدرون من أسر ذات وضع طبقى واجتماعى متميز سواء من تميز مهن أولياء الأمور فأغلبهم من الأطباء وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال وكبار الموظفين والقضاة أو ارتفاع مستوى الدخل الشهرى والإقامة في المناطق الحضرية ، بينما ينحدر معظم تلاميذ المدرسة الحكومية من اسر ذات وضع اجتماعى وطبقى متدن ومتوسط حيث أن اغلبهم من أبناء صغار الموظفين والفلاحين والعمال وأرباب الأنشطة الحرفية والمهنية الصغيرة فضلا عن انخفاض متوسط الدخل الشهرى والإقامة في المناطق الريفية وشبه الحضرية .

التساؤل الثانى :ما هى أهم العوامل التى تؤدى إلى التحاق الطلاب بالمدارس الخاصة لغات؟

وخلصت نتائج الدراسة أن هناك عوامل عديدة تدفع الطلاب للالتحاق بالمدارس الخاصة لغات يأتى في مقدمتها الحصول على خدمة تعليمية متطورة ، والحرص على تحقيق التفوق الدراسى ثم لعوامل خاصة باكتساب سلوكيات سليمة ثم لسوء حالة المدارس الحكومية ، ثم أخيرا لتوفر الأنشطة المدرسية والوسائل التعليمية والأجهزة الحديثة .

التساؤل الثالث : كيف تساهم المدرسة في زيادة التباين في الفرص التعليمية بين طلاب المدارس الحكومية واللغات ؟

وقد أوضحت الدراسة الحالية أن هناك تمايزا واضحا بين طلاب المدارس الحكومية وطلاب مدارس اللغات حيث يحظى طلاب مدارس

اللغات بالتعليم الأفضل ، والخدمات التعليمية المتطورة والأنشطة المدرسية المتنوعة وبتعلم لغة أجنبية جديدة فضلا عن تمتعهم بالدروس الخصوصية سواء من ناحية الكم والكيف وحجم الأنفاق الشهرى في الوقت الذى يعانى فيه طلاب المدرسة الحكومية من قلة الخدمات ونقص المرافق ، وكثافة الفصول الدراسية، وقصر العام الدراسى وعدم تأهل المعلمين وتدريبهم تربويا وعمليا فضلا عن عدم القدرة على أعباء الدروس الخصوصية .

السؤال الرابع : ما هى الكيفية التى تساهم بها أساليب التدريس في نظام التعليم العام والخاص في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية والمعرفية بين طلاب التعليم الحكومى واللغات من ناحية ، وبين المعلمين والطلاب من ناحية أخرى ؟

وتكشف الدراسة هنا أن غالبية أفراد العينة يقررون بأنفسهم أن أسلوب التدريس السائد في كلا النظامين الحكومى واللغات يتم على أساس التلقين والحفظ واعتبار الطلاب بنكا للمعلومات (التعليم البنكى على حد تعبير باولو فرايرى) وهنا يصبح من السهل في ظل العقلية البنكية أن يسحب الرصيد وقت الامتحان ثم نضع رصيدا آخر ، وهذا من شأنه أن يشيع بين الطلاب ثقافة الصمت والطاعة اكثر من ثقافة التفكير والإبداع والتجديد ويدعم ذلك ما أكد عليه المبحوثون من استمرار النظام التعليمى سواء العام والخاص في جعل الطالب المجد هو الذى يحفظ دروسه ويحصل على أعلى الدرجات في الامتحان دون الاهتمام بتنمية القدرات والمواهب.

لكن أكدت النتائج أن هناك ارتفاعا ملحوظا لتشجيع الإنجاز والتفوق الدراسى في محيط مدارس اللغات اكثر من المدارس الحكومية ، كما أن اختيارات الطلاب لنوع الدراسة لدى كل من طلاب مدارس اللغات

والمدارس الحكومية لا ينبع من رغبة حقيقيـــة تعكــس ميولـــهم وقدراتـــهم واستعداداتهم بل تعكس رغبات وتطلعات الوالدين .

التساؤل الخامس : هل يتميز خريجو مدارس اللغــــات بالمـــهارات العالية وفرص العمل الأفضل والدخول المرتفعة عـــن خريجـــى المـــدارس الحكومية ؟

وتبين نتائج الدراسة أن هناك اتجاها إيجابيا عامـــا لـــدى غالبيـــة الطلاب من مدارس اللغات والحكومية بتميز خريجى مدارس اللغات بالمهارة العالية وبتلبية احتياجات سوق العمل كما يتميزون بالوظيفة الأفضـــل وذات الدخل الأعلى ، وهذا ما يعكس التمايز الاجتماعى بين أفراد المجتمع نظـــرا لحصول خريجى مدارس اللغات على الوظائف الأفضل نتيجة تميزهم بإتقـان لغة أجنبية ومعرفة تشغيل الأجهزة الحديثة بل واشتراط بعض الوظائف فـــي سوق العمل لخريجى تعليم اللغات .

الفصل الخامس

العولمة وثقافة الاستهلاك
دراسة ميدانية فى قرية مصرية

١- مقدمة الدراسة :

١/١ - تمهيد :

العولمة ظاهرة كونية طاغية لا مرد لها ، تمتلك قدرة كبيرة على اختراق الحدود والوصول إلى كافة المجتمعات وتوجيهها بآلية الاقتصاد المعولم ، حيث إن العولمة هي مرحلة حاسمة من مراحل تطور النظام العالمي تختلف نوعياً عن المراحل السابقة لهذا النظام ، وتظهر تجلياتها الأساسية في عولمة الانتاج ، والتبادل والاستهلاك ، والاعتماد المتبادل بين أقطار العالم ومن ثم فإن العولمة تخلق – كما يقول بومان *Bauman* – عالما أكثر تجانسا تسوده ثقافة استهلاكية عامة (١) وباعتبار أن العولمة في مجملها دعوة إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي وتبني نظام السوق ، وتحكم الفكر الرأسمالي – الذي شهد انتصارات عدة على مستوى العالم – على المناخ العالمي ليكون رأسماليا باضطراد .

فقد صاحب تعميم المنظومة الرأسمالية العالمية على دول العالم أجمع تعميم نمط انتاجي واستهلاكي واحد على مستوى السوق الكونية ونشر ثقافة إعلامية سمعية وبصرية استطاعت أن تصنع الذوق الاستهلاكي لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع شكلت في مجملها ثقافة عالمية بحيث لم تدع لأي مجتمع مجالا للعزلة أو الانكفاء على الذات .

وإدراكاً لخطر هذه الثقافة العالمية كان انتقاء أحد مظاهرها وهي الثقافة الاستهلاكية التي أصبحت حقيقة تميز عالمنا المعاصر ، حيث أصبح الاستهلاك هو أكثر المظاهر عمومية ، فقد تغلغل في كل جانب من جوانب الحياة بحيث أصبح الإنسان يستهلك في كل وقت في إنتاجه ، وتفكيره، في نومه ويقظته لدرجة أن الاستهلاك قد خلق ثقافته الخاصة به في كل المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء ، ولقد قام الفهم الاجتماعي لظاهرة العولمة على نظرة شمولية تدرك العولمة في جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وبالتالي فالعولمة ليست ظاهرة اقتصادية خالصة وليست حيادية تماما ، ومن ثم فإن كل مجتمع يجب أن يدرك في البداية كيف يلحق بركب العولمة – طالما أنها أصبحت واقعاً حقيقياً – بأقل ضرر ممكن ، وذلك بتفادي مساوئها ، وتعظيم فوائدها وتحويل آثارها السلبية لمصلحة المجتمع .

هذا وقد صاحب ظهور مرحلة العولمة سيل منقطع من الأحاديث والمقالات والمناقشات عبر وسائل الاتصال المختلفة ، وعقدت مؤتمرات وندوات وورش عمل ، لتحليل هذه الظاهرة من كافة جوانبها وأبعادها وآثارها المختلفة (٢) .

ويناقش هذا البحث أحد جوانبها الهامة ، وهو كيف تؤثر ظاهرة العولمة على نشر ثقافة استهلاكية عامة . ولمعالجة قضية البحث سوف نعرض للنقاط التالية :

١ / ٢ – تحديد المفاهيم الأساسية فى البحث

مفهوم العولمة :

اعتبرت العولمة *Globalization* من أعقد المفهومات فى العلوم الاجتماعية إذ أنها تنطوى على أبعاد معقده ومتشابكة فضلا عن تعدد تعريفاتها وتنوع مظاهرها والتى تتأثر أساسا بانحيازات الباحثين الايديولوجية ، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا .

وتعرف العولمة عموماً باعتبارها " تشكيل ملامح العالم كله بوصفه موقعاً جغرافياً واحداً ، وظهوراً لحالة انسانية عالمية واحـدة (٣) . كما اعتبرها أحد الباحثين حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفى ظل سيادة نظام عالمى للتبادل غير المتكافىء . وبهذا المعنى هى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره قد تمت (٤) ويتطابق مفهوم العولمة لدى " اسماعيل صبرى عبد الله " مع مفهوم الكوكبة الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية حيث تتداخل أمور الاقتصاد ، والاجتماع ، والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسة للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية (٥) .

أى أن العولمة فى مجملها عملية متفاعلة كما هى رؤية ونظرة تنعكسان على قرارات تؤثر فى حياة وحظوظ دول وأفراد وجماعات من وجهة النظر الاقتصادية ، لكن من الصعب تحديد مظهر معين للعولمة فهى تتخذ مظاهر عدة ، وكذلك من الصعب إرجاعها إلى عامل واحد بعينه فهناك غير عامل له دور فيها ليس هذا فحسب بل إن الأسباب والنتائج تختلط بمعنى أن النتيجة تعتبر سبباً لمزيد من العولمة ، والسبب يعتبر مظهراً آخر من مظاهر العولمة (٦) .

غير أن هناك باحثا آخر يرى أن صياغة تعريف شامل للعولمة لابد أن يضع فى اعتباره ثلاث عمليات هامة تكشف عن جوهرها : العملية الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس .

العملية الثانية : تتعلق بتذويب الحدود بين الدول .

والعملية الثالثة : وتتصل بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

وكل هذه العمليات قد تؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات ، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر وعلى هذا فإن جوهر عملية العولمة يتمثل فى سهولة حركة الناس والمعلومات ، والسلع بين الدول على النطاق الكونى (٧) . وفى ضوء هذه الأبعاد الأساسية للعولمة فإننا نعرف العولمة فى هذه الدراسة بأنها " عملية الاندماج فى إطار السوق الرأسمالى العالمى،

وإذابة الحدود والموانع بين الدول عبر حرية التجارة ، وتدفق رؤوس الأموال ، وانتقال التكنولوجيا، وانتشار شبكات الاتصال ، والهيمنة الثقافية على نحو يؤدى إلى سهولة حركة الناس ، والمعلومات والسلع والأموال بين الدول على النطاق الكونى •

– مفهوم ثقافة الاستهلاك . *Consumer Culture*

يعرف الاستهلاك من الناحية الاقتصادية " بأنه تدمير أو هلاك السلع والخدمة المنتجة وذلك عن طريق الاستعمال ، ويتم هذا الهلاك بعد الحصول أو انقضاء وقت حصول المستهلكين عليها أو امتلاكها (٨) . وهذا يعنى أن الاستهلاك هو الغرض النهائى للنشاط الاقتصادى فى سائر المجتمعات الإنسانية أو كما وصفة آدم سميث بأنه الهدف الوحيد للانتاج (٩) • وعلى هذا يقصد بالاستهلاك " أنه استخدام السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الاجتماعية ، والبيولوجية والثقافية ، لكن هذا الاستخدام يختلف من وقت إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى •

أما مفهوم ثقافة الاستهلاك فقد ظهر – كما يقول فيزرستون – فى بداية القرن العشرين من خلال تشجيع كميات ضخمة من استهلاك الصور *Consumption ofimages* ، فيرى أن هناك ثلاث منظورات أساسية فى تحديد ثقافة الاستهلاك وهى :

المنظور الأول : يرى أنها نجمت عن انتشار سلع الانتاج الرأسمالى التى أدت إلى تراكم الثقافة المادية فى شكل سلع وخدمات استهلاكية •

المنظور الثانى : يرى أن تحقيق الإشباع من السلع الاستهلاكية يرتبط بالمكانات الاجتماعية أو التمييزات الاجتماعية •

المنظور الثالث :يتركز حول تحقيق السعادة العاطفية والجمالية من خلال عملية الاستهلاك(١٠).

وهذا يعنى أن للثقافة الاستهلاكية جوانب مادية تتمثل فى الاستهلاك المادى للسلع كما أن لها جوانبها المعنوية التى تتصل بالمعانى والرموز والصور المصاحبة لعملية الاستهلاك المادية وعلى هذا تعرف ثقافة الاستهلاك باعتبارها " مجموع المعانى والرموز والصور المصاحبة لعملية الاستهلاك بدءا من تبلور الرغبة الاستهلاكية ، مرورا بالاستهلاك الفعلى وانتهاء بما بعد عملية الاستهلاك (١١) كما تظهر فى الصور المرتبطة بسلع معينة لها مكانة خاصة فى أذهان الناس •

١ / ٣ – الدراسات السابقة

إن محاولة الحصول على دراسات نظرية أو ميدانية اهتمت بمعالجة أثر ظاهرة العولمة على نشر ثقافة الاستهلاك تبدو عملية عسيرة للغاية فى ظل غياب الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ، فالباحث لم يأل جهداً فى سبيل الحصول عل دراسات سابقة حول موضوع بحثه ، ولكنه لم يهتد

إلا علـى النذر القليل لمثل تلك الدراسات ، وعلى الرغم من هـذه الندره فإنه مـن الأهميـة عـرض بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الحالى سواء تلك الدراسـات التى أجريـت فـى مجتمعات أجنبية أو التى أجريت فـى المجتمعـات العربيـة ، ولنبـدأ بالدراسـات الأجنبية فقـد اهتمت دراسة *(1985, Robertson and lenchner)* (١٢) حـول التحديث والعولمة والمشكلة الثقافية فى نظرية النسق العالمى ، والتى أكدت على عموميـة ثقافة الاستهلاك باعتبارها انعكاساً للتغيرات الاقتصادية والبنائية التى شهدتها المجتمعـات الرأسمالية المتقدمة، ثـم مـا لبث أن انتشرت فى باقى العالم بأسره ، فلقد نجحت الصناعة الحديثة فى تحطيم الأسـس التقليدية للانتاج والتوزيع ، كما نجحت الشركات المتعددة الجنسيات – التى تتحكم فيها الطبقة البرجوازيـة – فـى أن تفرض هيمنتها الإنتاجية والتوزيعية فى أماكن كثيرة من العالم بحيث وصل تأثيرها إلى أبعد القرى فى العالم ، وبذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية إذا كانت تؤثر سلباً على الإنتاج المحلى وتدمره ، فإن لها تأثير أشد خطورة فى تدمير الثقافات المحلية .

أما دراسة *Epitropoulos et al. 1994* (١٣) . عن أسـلوب الحياة وثقافة الاستهلاك فى المجتمع الهامشى ، فقد أوضحت أن النظريـات الثقافيـة الامبريالية ، والنظريات التى تـدور حـول الثقافة العالمية ركزت مناقشاتها على التأثير الغربى والثقافـة الأمريكيـة على الثقافة فى المجتمعات الهامشية . وقـد اهتمت الدراسـة بفحص ثقافة الشـباب اليونـانى فى إطار ثقافة المجتمع ككـل باستخدام أسلوب المقـابلات وإجراء الملاحظة بالمشـاركة فـى كـلا المجتمعين الريفى والحضرى . ومحاولة تفسير العلاقات التفاعلية بين المنتجات الثقافية (الموضوعات الثقافية التـى صنعهـا الإنسـان للتوافق مع البيئة) الغربية المستوردة ، وسياقات المعنى المحلية ، وقد استخلصت الدراسة أن ثقافة الشباب اليونانى تتمركز حول عدد من المنتجات الثقافية الغربية السـطحية ، ومـع ذلـك فإن هـذه المنتجات الثقافية تتمثـل فـى اسـتدماج الرمـوز الثقافيـة المحليـة والغربيـة معـاً ، حيـث أن الرمـوز ، والمعانى ، والصور التى تحملها إلينا الثقافة الاستهلاكية الغربية تخضـع دائمـاً للتـأويل والتعديـل فـى إطار الثقافة المحلية .

وفى دراسة قام بها *Firat, A. 1995* (١٤) . عـن ثقافة الاستهلاك أم استهلاك الثقافـة بينت الدراسة أن الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية للعولمة لها أثر هام وخطير على عمليتى الثقافة والمعنى ، وقد قدمت صناعة السياحة كمثال لكيفية بناء الثقافة من خلال عملية التسوق السلعى ، وقد بينت الدراسة أن منظور ما بعد الحداثة ***post - Modernity*** الذى يبرز الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية الغربية باعتبارها الخيار الوحيد القادر على إشباع الحاجات الثقافية للشعوب ، يقدم فهماً أفضل لتغير البناء التاريخى للهويات الثقافية .

في حين اهتمت الدراسة التي قام بها featherstone, M., 1983 (١٥) بتحديد الخصائص المعاصرة لثقافة الاستهلاك وبينت الدراسة أن هذه الثقافة متشابهة أو متماثلة identified حقيقة رغم أن الناس يختلفون في مستواهم الاجتماعي والاقتصادي ويختلفون أيضا في ميولهم وأنماط استهلاكهم ولكنهم جميعاً يستهلكون السلع ، بحيث يمكن القول أن الاستهلاك وثقافته أصبحتا من أكثر العناصر التي تربط الناس جميعاً .

وأن فكرة النزعة الاستهلاكية Consumerism تمثل أقوى الدوافع الاجتماعية الهامة حيث أصبح الاستهلاك هدفاً في حد ذاته وأصبح يسيطر على كل تصرفات وسلوك الأفراد تجاه السلع وطرق اشباع رغباتهم منها ، وقد ارجعت الدراسة انتشار ثقافة الاستهلاك إلى الدور الذى لعبته وسائل الاتصال الجماهيرى .

وفى دراسة قام بها Taschner, G., 1994 (١٦) " حول التماثل المركب لما بعد الحداثة " ، فقد أثارت الدراسة تساؤلات تتعلق بعمليات الثقافة العالمية المشتملة على ما بعد الحداثة وأثرها المحتمل على دول العالم الثالث ، وقد أثيرت هذه التساؤلات حينما أجريت مقارنات عن حماية المستهلك وتطور النزعة الاستهلاكية فى كل من الولايات المتحدة ، ودول غرب أوربا والبرازيل وقد أوضحت الدراسة أن حالة البرازيل ترتبط داخليا بنموذج الولايات المتحدة . ثم أشارت إلى أن قضية حماية المستهلك كمجال مستقل للدراسة والبحث محدودة للغاية على الرغم من ظهورها فى العقود الأخيرة للحرب العالمية الأولى وانتشرت فيما بعد فى الدول الأخرى من خلال الموجات الثقافية وفى دراسة قام بها Choe, S., et al 1993 (١٧) . عن الاتصال الثقافى والمستهلكين العرقيين وأنماط الاستهلاك الغذائى من جماعات عرقية متنوعة : وقد طبقت هذه الدراسة على (٢١٩) حالة من المهاجرين الكوريين إلى مدينتى دلاس وتكساس لتفسير أثر عملية التثاقف على السلوك الاستهلاكى بينت الدراسة أن المهاجرين الكوريين لم يتناولوا الأطعمة الأمريكية خلال المراحل الأولى للتبادل الثقافى لكن مع مراحل التداخل الثقافى فقد أقدم المهاجرون الكوريون على تناول الأطعمة الأمريكية . كما أظهرت الدراسة أن سيطرة الثقافة الاستهلاكية على المجتمعات الرأسمالية خلقت نمطاً جديداً من الشخصية التى تنجذب نحو الاهتمام بالمظهر الخارجى أكثر من الاهتمام بأى شىء آخر .

كما أن هناك بعض الدراسات التى ركزت على جوانب ومظاهر وأبعاد ظاهرة العولمة وأخرى أجريت حول ثقافة الاستهلاك بشكل أساسى ، ومن الدراسات التى ركزت على العولمة بأبعادها المتعددة دراسة قام بها كل من هانس بيتر مارتن ، وهارولد شومان ، ١٩٩٨ (١٨) تحت عنوان " فخ العولمة " والتى انتقدت الآراء التى يروجها منظرو العولمة باعتبارها من الحتميات التى

لا مفر منها أو أنها أدت إلى انصهار مختلف الاقتصاديات القروية والوطنية والإقليمية فى اقتصاد عالمى موحد بحيث غدا العالم قرية كونية متشابهة ورغم صحة ذلك إلى حد ما فإن هذه الآراء متطرفة تماماً حيث أن العولمة ما هى إلا نتيجة خلقتها سياسات معينة بإرادة الحكومات الوطنية التى وافقت على تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة ، كما أنه من الصعب الحديث عن اقتصاد عالمى موحد حيث أن الجزء الأعظم من العالم يتحول إلى جزر منفصلة ومتباعدة وإلى عالم بؤس وفاقة ، حيث أوضحت الدراسة أنه مع نمو العولمة يزداد تركز الثروة وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له فهناك (٢٠٪) من دول العالم تستحوذ على (٨٥٪) من الناتج العالمى وتمتلك سكانها (٨٥٪) من مجموع المدخرات العالمية وهذا التفاوت القائم بن الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة وأخيرا بينت الدراسة أن نمو ديموقراطية العولمة التى تنحاز بشكل مطلق للأغنياء هو المسئول عن كثير من التوترات الاجتماعية مثل تهميش الفئات المستضعفة ، ونمو الجريمة ، والعنف ، وانتشار المخدرات ... الخ .

ومن الدراسات التى ركزت على الاستهلاك بشكل أساس ،دراسة ***Warde, A. 1990*** (١٩) " حول سوسيولوجيا الاستهلاك " والتى ألقت الضوء على مدى اهتمام علماء الاجتماع المتنامى بالاستهلاك ويرجع هذا الاهتمام إلى عدة عوامل هى العوامل البحثية ، والاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية ، كما ازجعت الدراسة مختلف التفسيرات للنزعة الاستهلاكية إلى تطور التذوق ، والسعى وراء تحقيق المكانة ، وتحقيق الإشباع الذاتى ، كما بحثت الدراسة العلاقات الاجتماعية المتضمنة فى الإنتاج ، والتوزيع ، واستهلاك البضائع والخدمات فى إطار السياق الاجتماعى الذى تحدث فيه والقواعد الاجتماعية التى تنظمه .

ونتيجة لاهتمام علماء الاجتماع بدراسة الاستهلاك،فقد قام ***Holton, B.,1988*** (٢٠) بالقاء الضوء على المؤتمر الدولى الأول عن " سوسيولوجيا الاستهلاك " والذى عقد فى أوسلو فى يناير عام ١٩٨٨ وأوضح أن اتجاهات البحوث والدراسات التى نوقشت فى هذا المؤتمر قد لخصت باختصار أنه من الضرورى المطالبة بتوسيع مجال سوسيولوجيا الاستهلاك وإنها جزء هام جدا لما بعد الحداثة ولما بعد التصورات البنائية فى الوقت الحالى كما بين أن هذا المؤتمر لم يكن مجرد محاولة لتأسيس مجال مستقل لعلم اجتماع الاستهلاك بقدر ما هو محاولة للفت الانتباه إلى عدد هائل من دراسة المشكلات الامبريقية والتحليلية المتضمنة فى موضوع الاستهلاك .

وإذا انتقلنا إلى الدراسات التى اهتمت بالعولمة وثقافة الاستهلاك على المستوى العربى فنجد بعض الدراسات التى لها صلة مباشرة أو صلة غير مباشرة بموضوع البحث ومن هذه الدراسات دراسة سليمان خلف ١٩٩٨ (٢١) . " عن العولمة والهوية الثقافية " ، وتدور هذه الدراسة حول

استخدام العولمة كتصور نظرى جديد لفهم العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة الظواهر الثقافية المشكلة حاليا فى مجتمعات الخليج العربى والمتصلة بموضوع الهوية ، كما اهتمت الدراسة بتشخيص ووصف تحليلى لطبيعة القوى العالمية والمحلية الفاعلة فى تكوين الهوية الثقافية لأبناء هذا المجتمع . وقد أوضحت الدراسة من خلال بعض الأمثلة الاثنوجرافية لبعض ملامح تخطيط المدن الخليجية الحديثة ، وبعض مظاهر الحياة الحضرية فيها وظاهرة تعدد أنماط الخطاب وتنوعها فى الحياة اليومية وظاهرة أحياء التراث وغيرها وخصوصية الدول النفطية وانسيابات الثقافة العالمية وانعكاساتها على آراء ومواقف الناس ، عن مظاهر الشد والجذب وصور التفاعل والتقارب بين عمليات التجانس الثقافى العالمى والتنوع الثقافى الذى تحركه قوى وتيارات ومواقف محلية ، وقد استخلصت الدراسة عن إمكانية استخدام العولمة كإطار نظرى عام وملاءمته فى تفسير كثير من الظواهر والعمليات التى تدور حول قضايا الهوية الثقافية واشكالياتها فى مجتمعات الخليج المعاصرة .

فى حين تذهب دراسة عدنان سليمان ، ١٩٩٨ (٢٢) ، والتى تدور حول تداعيات العولمة على المجتمع العربى بشكل عام ومفرزاتها على الواقع التنموى والثقافى بشكل خاص ، انطلاقا من أن العولمة كظاهرة متنامية تملك نزوعية الهيمنة والاستبداد والاحتكار على البلدان الفقيرة والنامية وبالتالى لا يمكن الوقوف منها موقف الرفض المطلق أو القبول والانبهار وانما يجب الوعى بتداعياتها السلبية واخضاع نزعاتها الثقافية لمعايير الحماية الوطنية . حيث أن ذلك يمثل ضرورة حيوية خشية الوقوع ضحية لتداعياتها السلبية والرضوخ لها . وتؤكد الدراسة أن العولمة كمنظومة كونية تنطوى فى تجلياتها على تمايز وتفرد وتكريس الاختلاف وتعميق الفوارق بين الدول وداخلها أيضا ، أما حجم الآثار السلبية التى تولدها العولمة فى المجتمعات العربية فيرتبط بضآلة مساهمة هذه المجتمعات والأفراد فى المؤشرات التنموية والإنتاجية العالمية ، كما بينت الدراسة تعرض الانتماء والهوية الثقافية العربية للخطر والانحلال فى ظل سياق التدفقات الاعلامية الاستهلاكية المحكومة بثقافة الانتاج والاستهلاك الغربيين ، والهيمنة على وسائل الاتصال الجماهيرى حيث تنفرد أربع وكالات غربية (اثنان امريكيتان ، وواحدة بريطانية والرابعة فرنسية بالسيطرة على (٨٠٪) من حجم التدفق الإعلامي العالمى ، وتتركز المهمة الرئيسية للاعلام الغربى وتحديدا الأمريكى فى صياغة القيم بواسطة الاعلام وتعميمها فى تمرير صورة القيم الأمريكية والغربية وهذا أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعى داخل الدول العربية . ومع ذلك فإنه يرى أن العولمة الرأسمالية ليست شرا محضا ولكنها قد تنطوى على ذلك القدر الكبير من الشر فى ظل انعدام الفاعلية التاريخية والقدرة على التقدم وفقا لاحتياجات التطور التاريخى .

كما قدم أحمد زايد وآخرون ، ١٩٩١ (٢٣) دراسة عن " الاستهلاك فى المجتمع القطرى أنماطه وثقافته " ، وتدور هذه الدراسة حول فرضية أساسية " أن الثقافة الاستهلاكية لا تأخذ صيغاً ثابته فى كل المجتمعات وإنما تنصهر مع التراث التقليدى المحلى وتتفاعل معه فى عملية تدعيم وتحول متبادل تنتج كياناً ثقافياً متميزاً له خصوصية البادية ، وتتحدد هذه الخصوصية فى ضوء الإطار البنائى العام الذى تحدث فيه هذه العملية " وفى إطار هذه الفرضية العامة استهدفت الدراسة التعرف على أنماط الاستهلاك الأسرى وموجهاتها الاستهلاكية والجوانب الثقافية المرتبطة بها فى المجتمع القطرى وهنا أوضحت الدراسة أن الثقافة الاستهلاكية نجحت مع ارتفاع الدخول فى المجتمع القطرى فى اختراق البنية التقليدية له فلم تفرض عليها أشكالاً جديدة من الإنفاق فحسب : بل فرضت عليها بنوداً جديدة أيضا . كما بينت الدراسة أن الاستهلاك المادى قد لا يرمى إلى الاستهلاك فى حد ذاته أو إلى إشباع حاجة مادية ملحة ، بل إنه يرتبط بجوانب معنوية حيث يرتبط استهلاك سلع بعينها أو الاستفادة فى خدمة معينة برموز المكانة الاجتماعية ، كما تستخلص الدراسة إلى أن تسرب النزعة الاستهلاكية إلى أعضاء الأسر وزيادة اتجاهاتهم نحو العملية الشرائية ، يرد إلى الظروف البنائية التاريخية التى ترتبط بتطور النظام الرأسمالي العالمى ، وتطور نظم الانتاج والثقافة داخلـه .

بجانب دراسة أحمد زايد عن الاستهلاك فى المجتمع القطرى هناك دراسة أخرى عن " الثقافة العامة والنزعة الاستهلاكية فى الأحياء الحضرية الفقيرة " (١٩٨٧) (٢٤) ، حيث أكدت الدراسة أن النزعة الاستهلاكية تؤدى إلى شعور الفئات الفقيرة والمحرومة بعجزها وعدم قدرتها الأمر الذى يدفعها إلى الشعور بعدم وجودها ، ويساهم المستهلكون المترفون من الطبقات الأخرى فى تدعيم هذا الشعور . كما استخلصت الدراسة أن الثقافة الاستهلاكية تخلق بعض مظاهر التوتر التى أشارت الدراسة إلى بعضها ، ومن هذه التوترات الخلافات بين الزوج والزوجة نتيجة عدم قدرة الزوج على شراء أشياء اشتراها آخرون ، والتوترات بين الآباء والأبناء حول الملبس والمقتنيات المختلفة . أى أن الثقافة الاستهلاكية تخلق موضوعاتها داخل خطاب الحياة اليومية كما أنها تؤدى إلى توترات داخل هذا الخطاب ، ومن هنا فإنها تتحول إلى عبء على كاهل الطبقات الدنيا والوسطى وتمثل مصدراً للضغط على حياتهم .

وبهذا يتبين لنا من خلال استعراض تلك الدراسات العالمية والمحلية عن العولمة وثقافة الاستهلاك وجود محاولات جادة لدراسة هذه الظاهرة فى مجتمعات عديدة متنوعة فضلا عن المجتمعات العربية وان كان أغلب هذه الدراسات نظرية بحته ولكن الدراسات الأجنبية التى أجريت على نفس الظاهرة فى مجتمعات أخرى توضح لنا إلى أن هناك متغيرات متعددة وأبعاد كثيرة

يتعين أخذهـا فى الاعتبار عند دراسة ثقافة الاستهلاك فى المجتمعات العربية ، وبإمكاننا أن نرصد مجموعة الملاحظات التالية بعد استقراء مجموعة الدراسات والبحوث السابقة عـن العولمة وثقافة الاستهلاك .

(١) إن العولمة أصبحت حقيقة كونية متنامية تمتلك قدرة فائقة على اختراق الحدود والوصول إلى مجتمعات العالم كله وتوجيهها بآلية الاقتصاد المعولم ، وأن تأثيرها لا يقف عند إقرار ما يسمى بعملية تجانس ثقافى عالمى يتجلى فى نشر ثقافة استهلاكية عالية ، لا بل أنها تحدث فى الوقت ذاته عمليات متوازية لعملية التجانس الثقافى مثل عمليات التنوع ، والتعددية الثقافية تجاه مسارات الثقافة العالمية .

(٢) إن العولمة الرأسمالية جعلت من سياسة الانفتاح على الأسواق العالمية هى السبيل الوحيد الآن أمام كافة المجتمعات الإنسانية وبالتالى لا يمكن الوقوف منها موقف الرفض المطلق أو القبول والانبهار وإنما يجب الوعى بتداعياتها السلبية والعواقب الخطيرة إن لم نتجه نحو ديناميات السوق العالمى ، فالمنافع التى قد يجنيها المجتمع من وراء العولمة كثيرة ومتنوعة ولكن التكلفة الاجتماعية والثقافية التى تلحق به من جراء ذلك قد تكون باهظة الثمن ، وعلى هذا فلابد من التمسك بالحماية الوطنية والتخطيط للاتصال والتفاعل مع العالم للحصول على أكبر قدر من المنفعة وأقل قدر من الضرر وذلك بتفادى مساوئها وتعظيم فوائدها .

(٣) وكما أكدت الدراسات والبحوث السابقة أن ثقافة الاستهلاك أصبحت حقيقة واقعية تتكشف فى سلوك الأفراد والجماعات حيث نجحت وسائل الاتصال الجماهيرى فى تعميم ثقافة الاستهلاك ووقوع الأفراد عرضة لتأثير هذه الثقافة ، ولهذا يرى البعض أن ثقافة الاستهلاك إحدى نتائج الهيمنة الثقافية الكونية للعولمة الرأسمالية حيث تم ابتداع أساليب جديدة فى عرض السلع والاعلان عنها جاذبة لقطاعات عريضة من جماهير المستهلكين لحفزهم على الاستهلاك بصرف النظر عن قدرتهم الاستهلاكية الفعلية .

(٤) إن اهتمام علم الاجتماع بدراسة ظواهر الاستهلاك وثقافته قد تبلور بشكل جدى منذ حقبة الثمانينيات من هذا القرن ، ولقـد جاء الفهم الاجتماعى لها على أساس الاستفادة من التراث العلمى بشكل شمولى متكامل وليس على أساس النظرة الجزئية الضيقة ، فهو يدرك الاستهلاك فى جوانبه المادية والمعنوية وفى جوانبه المنظورة وغير المنظورة ووضع ظاهرة الاستهلاك فى إطار سياقها البنائى العام .

(٥) أن انتشار الثقافة الاستهلاكية وتغلغلها فى المجتمعات النامية لا يعمل بمعزل عن العوامل المحركة لهذه الثقافة والدافعة لها . ولا شك أن الإطار الذى تعمل فى إطاره هذه العوامل يرتبطان

بالتغيرات البنائية والاقتصادية التى بدأت فى المجتمعات الرأسمالية ، والتى قدمت الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية باعتبارها الخيار الوحيد القادر على إشباع الحاجات الثقافية للمجتمعات النامية ، كما أن انتقال القيم الثقافية الرأسمالية يجلب معه أنماطاً استهلاكية تعبر بالضرورة عن التقدم الإنساني أو الحضارى بقدر ما تعكس قيم وعادات الدول الأكثر تقدما •

١ / ٤ - الخلفية النظرية للبحث

إن الفهم السليم لثقافة الاستهلاك يجب أن ينطلق من تصور نظرى جديد لاقى قبولاً بين الباحثين والدارسين فى الآونة الأخيرة ، وهو تصور يعتمد على نظرية العولمة ***Globalization*** لفهم العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة الظواهر الثقافية المتشكلة حاليا فى المجتمع المصرى ، والمتصلة بموضوع ثقافة الاستهلاك على وجه الخصوص •

وفى ضوء الواقع الجديد ومتغيراته عبر العالم بدأ كثير من العلماء والباحثين يستخدمون مفهوم العولمة لتفسير الواقع الراهن فى كثير من مجتمعات العالم ، وهنا يرى كثير من منظرى العولمة أو الكوننة كما يسميها البعض أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بالمتغيرات الحديثة التى تمر بها المجتمعات الرأسمالية الصناعية وغيرها من المجتمعات الإنسانية ، وقد أشار الباحثون إلى أن المجتمعات الرأسمالية الصناعية تمر منذ قرابة ثلاثة عقود بتحولات اقتصادية واجتماعية ، وسياسية وثقافية كبيرة ومعقدة للغاية وقد سميت هذه التحولات فى تسميات عدة من بينها مجتمع ما بعد الصناعة كما أطلق عليه (دانيال بيل) ، ومجتمع الموجة الثالثة كما أسماه (الفن توفلر) ، ومجتمع الرأسمالية المتأخرة كما يسميه (أرنست مانديل) ، ومجتمع الشركات المتعددة الجنسية كما يرى (ماتلارت) ومجتمع الثقافة العالمية (روبرتسون ، وفيزرستون) ومجتمع ما بعد الحداثة كما يسميه (هارفى ، وتيرنر) ، ومجتمع القرية الكونية كما يسميه (مارشال ماكلوهان) ، وبالرغم من تعدد التسميات التى يحاول من خلالها المنظرون استخلاص أبرز ملامح مجتمع العصر وثقافته ، فأنهم جميعا يؤكدون على حقيقة جوهرية مفادها أن هذا المجتمع يشهد تغيرات سريعة وكبيرة فى آثارها وامتدادها بحيث شكلت ولا تزال تشكل ظاهرة الثقافة العالمية وعملية العولمة ككل (٢٥) •

وعلى هذا يشير فيزرستون أن تحديد عملية العولمة بالرغم من أنه امتداد للتداخل الثقافى وتوسعة باتجاه خلق مجتمع عالمي واحد إلا انه من الخطأ تصور أن الثقافة العالمية سوف تؤدى فى نهاية المطاف إلى انحلال سيادة مجتمع الدولة ***nation - States*** لأن هناك عمليات تحول نحو التكامل والتشابه من جهة، وعمليات مضادة نحو التفكك والتشرزم الثقافى من جهة أخرى(٢٦) •

وبينما يرى بعض منظرى العولمة من أمثال إيما نويل والرشتاين وليزلى اسكلير ، وجامس روزناو، أن ما يقود عملية العولمة هو الرأسمالية ، ويرى ليزلى سكلير أن الشركات متعددة الجنسية

هى المظهر الرئيسى للرأسمالية المعاصرة ، وقد ميز بين ثلاث مستويات للممارسات الشركات متعددة الجنسية :

– المستوى الأول ثقافى ، ويتمثل فى النزعة الاستهلاكية العالمية .

– المستوى الثانى اقتصادى . ويتمثل فى سيطرة الشركات متعددة الجنسية .

– المستوى الثالث سياسى ويتمثل فى سيادة الطبقة الرأسمالية العالمية كما يفسر سكلير أن الهيمنة العالمية للرأسمالية ليست ببساطة تقوم على أساس القوة العسكرية ، والسياسية والاقتصادية للمجتمعات الرأسمالية بل يقوم على الايديولوجيا الاستهلاكية وذلك من خلال استخدام التقنيات الاعلانية والإعلامية الغربية (٢٧) .

غير أن *Rosenau, J.,* يرى أن التكنولوجيا وبخاصة تكنولوجيا الاتصال قد أذابت المسافات الاجتماعية والجغرافية بدرجة كبيرة ، ودعمت عملية التبادل غير المتكافىء الذى يقوم على الهيمنة من الدول والثقافات الأقوى وازعان وخضوع من الدول الأضعف وهى دول الأطراف(٢٨)

لكن مما يؤخذ على تفسيرات هؤلاء العلماء أنها توقفت عند حدود العوامل الاقتصادية ، وأنهم نظروا إلى الظاهرة الثقافية على أنها نتاج للعمليات الاقتصادية ، وأن هذا المنظور يفسر التحولات والظواهر باحادية العامل (الاقتصادى غالبا) قد أوجب ظهور منظور عالمى جديد لديه القدرة على تفسير قضايا أخرى متنوعة تتعدى العوامل والمجالات الاقتصادية حيث يرى روبرتسون *Robertson* إلى أن العولمة تتشكل فى أطر ثقافية تتمثل فى عمليات موضوعية وأخرى معنوية ، ولهذا يعرف العولمة بوصفها مفهوماً يشير إلى شيئين معاً فى وقت واحد، انكماش العالم،وازدياد الوعى بالعالم ككل .

كما أكد روبرتسون أن العولمة ليست بالضرورة شيئاً حسناً أو سيئاً ، كما أنه يرى أن العالم لم يصبح مكاناً أكثر تناغما وأكثر اندماجاً نتيجة العولمة ، ولكنه أصبح أكثر اتحاداً وأكثر تنظيماً ، وبالتالى فإن ما يحدث فى أى جزء من أجزاء العالم لا بد وأن يؤثر على باقى الأجزاء الأخرى من العالم وعلى هذا فإن روبرتسون يؤكد على الحقائق التالية :

١– أن العالم يتجه بسرعة نحو العولمة لدرجة أنها أصبحت حقيقة واقعية .

٢– أننا فى حاجة إلى مفاهيم جديدة لتحليل هذه " ملية .

٣– أن عملية العولمة عملية ثقافية أساساً ولها نتائج متعددة .

٤– أن للعولمة منطقها الأكثر صرامة (٢٩) .

ويرى . سمير أمين . أن منطق العولمة هو استجابة طبيعية لمنطق الرأسمالية العالمية فى بلورتها لاولويات استقطاب عالمية جديدة تتوافق مع احتياجات التراكم على الصعيد العالمى ، وهذه

الأولويات يمكن ادراجها مجـدداً فـي سياق احتكارات خمسة . الاحتكـار التكنولوجـي ، والاحتكار المالي ، واحتكار الموارد الطبيعية ، والاحتكار الاعلامي ، واحتكار وسائل التدمير الشامل ، وفي ظل نظام عالمي كهذا يحكمه منطق الهيمنة ، والاحتكار والاستقطاب بين مراكزه وأطرافه يتفرد الجنوب بذلك الدور الخدمي لدول المركز (المواد الأولية ، والعمل الرخيص ، والأسواق ، وفرص الاستثمار) لأن منطق الرأسمالي العالمي لايعترف بجغرافية الدولة القومية ولا بخصوصيتها الثقافية ، والنزوع إلى المركزية واحتواء العالم مما يجعل الصراع والاستقطاب الكامن من أهم الخصائص المميزة للرأسمالية العالمية (٣٠) .

وعلى هذا فإن منطق العولمة الغربية وبخاصة الامريكية ، ليس التقريب بين الثقافات وليس الحوار مع الآخر على الصعيد الفكري ، وليس تبادل السلع والمنتجات على الصعيد الاقتصادي والتجاري ، وليس تبادل المصالح وتحقيق العدالة بين الشعوب على الصعيد السياسي وإنما تهدف إلى فرض الثقافة الغربية وتحويل الثقافات الأخرى إلى ثقافات هامشية موسومة بالتخلف والجمود على الصعيد الفكري وتحويل اقتصاديات الدول الأخرى إلى اقتصاديات تابعة لا تستطيع تحقيق نموها الذاتي والاعتماد على اقتصاديات الدول الغربية ، وتحويل شعوب العالم إلى شعوب مستهلكه للمنتج الغربي بمختلف أشكاله ونوعياته على الصعيد الاقتصادي ، وتحويل دول العالم الأخرى إلى نماذج مشوهة من ديموقراطية الغرب خاضعة لهيمنة الدول الغربية وإن حكمت نفسها فإنها في الواقع تحكم بواسطة النخب التي ترضى عنها الدول الغربية على الصعيد السياسي (٣١) .

وبالتالي يتحقق منطق العولمة بسرعة هائلة ، فكما يقول " ادوارد لتوك *Luttwak* " أن أنصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية ، والإقليمية ، والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد يجعل العالم لامكان فيه للضعفاء والكسالى ، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصفه المنافسة الهوجاء (٣٢) .

ومدلول هذا القول هو أن حركة العولمة ستتسارع وأنها حتمية وستغمر العالم في النهاية ، وهذا ما جعل أحد الكتاب الأمريكيين يزعم أن التاريخ انتهى لأن التاريخ كان دائماً صراع بين قوتين أو مذهبين ، والآن دانت السيادة للنظام الرأسمالي الغربي (٣٣) ومع هذا فإن انتصار الرأسمالية العالمية هذا لا يعني أبدا نهاية التاريخ التي تحدث عنها فوكوياما في عام ١٩٨٩ ، انما هو يعني نهاية ذلك المشروع المسمى بالحداثة *Modernty* حيث يوجد بالفعل تحول تاريخي بأبعاد عالمية ، لكن لم يعد التقدم والرخاء ، بل صار التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي أهم ما يميز الخصائص التي تخيم على الحياة اليومية للغالبية العظمى من المجتمع البشري(٣٤) . وبالرغم من أن أصحاب نظرية تشابه الثقافات يتحدثون الآن عن الأمركة وهيمنة النزعة الاستهلاكية

الغربية إلا أن ابادورى *Appadurai* يرى أن الاقتصاد الثقافى العالمى الجديد يمثل اليوم نظاماً متشابكاً معقداً يتصف فى وقت واحد بالتفكك والانقطاعات بين مكوناته وانسياباته الجارية عبر العالم ، ويحدد ابادورى خمسة أبعاد لانسيابات غير متماثلة للثقافة العالمية وهى :

– البعد الأول : مشهد الحراك السكانى الاثنى أو العرقى *ethno scapes* الذى يتم من خلال انسياب الناس بأصولهم الاثنية المختلفة عبر الحدود القومية والثقافات كالسائحين والمهاجرين واللاجئين والعمال وغيرهم •

– البعد الثانى : مشهد الاعلام *media scapes* الذى ينتج الصور والمعلومات والأخبار كالصحافة والإذاعة والتليفزيون والسينما والمعارض •

– البعد الثالث : مشهد الانسياب التكنولوجى *Techno scapes* والذى يتمثل فى حركة نقل التكنولوجيا التى تنتجها اليوم الشركات المتعددة الجنسية ومؤسسات الدولة •

– البعد الرابع : مشاهد الحركة المالية *Finan scapes* التى تتمثل فى حركة النقود والأسهم والأوراق المالية والصيرفة عبر العالم •

– البعد الخامس : مشاهد الانتشار الايديولوجى *ideo scapes* التى تتمثل فى مفاهيم الحرية والديموقراطية والرعاية وحقوق الإنسان وبعض القيم والأفكار الثقافية الأخرى •

ثم يؤكد أن السمة الرئيسية للثقافة العالمية اليوم تدور حول الشد والجذب بين عمليتى التجانس أو التماثل الثقافى ، والتمايز أو التمايز الثقافى حيث أنهما يتصارعان

ويحاول كل منهما النهش فى الآخر والنيل منه (٣٥) •

وبالتالى فإن تصور المفكر الكندى مارشال ماكلوهان من أن العالم سيغدوا قرية كونية متشابهة *Global village* لم يتحقق بعد •

وهكذا يتضح أنه إذا كانت نظرية العولمة – كما أوضح التحليل السابق تؤكد هيمنة النزعة الاستهلاكية العالمية فى كل مكان من عالمنا المعاصر على أساس أن التغييرات التى أحدثتها العولمة تخلق عالماً واحداً متجانساً غير أن هذه العملية تواجه من جانب الثقافات المحلية والاثنية تحديات كبيرة وتحاول أن تبحث عن هوية مستقلة داخل هذا العالم ، والتمسك بهذه الثقافة والدفاع عن أساليبها الثقافية التى تميزها ضد الثقافة العالمية التى تقودها الرأسمالية العالمية وتحاول فرضها على المجتمعات الإنسانية بكل الوسائل والأساليب المختلفة •

وبالتالى فإن المجتمع المصرى شأنه شأن كل المجتمعات البشرية يتعرض لتأثير هذه الثقافة الاستهلاكية ويتزايد هذا التأثير فى ظل تنامى سياسة الخصخصة والانفتاح الاستهلاكى على السوق العالمى الواضح – فى الآونة الأخيرة – الذى يسير عليه المجتمع المصرى بشكل سريع ومطرد منذ

أواخر حقبة الثمانينيات والتسعينيات مما كان له أبلغ الأثر على استشراء الثقافة الاستهلاكية بين معظم فئات المجتمع المصرى بشكل عام والمجتمعات الريفية والحضرية بشكل خاص .

١ / ٥ قضية البحث وتساؤلاته :

يدور المحور الأساسي الذى ترتكز عليه هذه الدراسة حول قضية أساسية مفادها أن ثقافة الاستهلاك الجارية حالياً عبر المجتمع المصرى لا يمكن فهمها كعمليات أو مظاهر بصورة تحليلية على نحو مرض بمعزل عن عملية العولمة التى أصبحت حقيقة حياتية معيشية وقائمة فى كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية حتى أنه لم يعد أحد بعيداً عن تأثير العولمة ابتداء من تأثير المعلومات ومروراً بتأثير أدوات الانتاج وانتهاءً بتأثير أنماط الاستهلاك .

وإزاء هذه الحقيقة السوسيولوجية الهامة فإن تشكل ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى يتم فى الوقت الحاضر نتيجة آليات وقوى وتيارات مصاحبة لعملية العولمة بحيث إنها جعلت النزعة الاستهلاكية والميل للاستهلاك قد شملت كل شىء أو تكاد تسيطر على كل تصرفات وسلوك الأفراد تجاه السلع وطرق اشباع رغباتهم فيها بما تحقق لديهم من دخول نقدية وقوة شرائية حقيقية (٣٦) .

ومن هنا فإن هذا البحث ينطلق من الاشكالية التالية :

" أنه إذا كانت العولمة واقعا حتمياً وحقيقة كونية أكيده حاضراً ومستقبلاً ، فكيف تؤثر هذه الظاهرة الكونية على نشر ثقافة استهلاكية عالمية تتغلغل فى نسيج المجتمع المصرى عامة والقرية المصرية خاصة ؟ " .

هذا التساؤل الذى يشكل العمود الفقرى لأشكالية بحثنا ينبثق منه عدة تساؤلات فرعية على النحو التالى :

١/ ١ – هل تؤثر الثقافة العالمية على تجاوز أنماط الاستهلاك العادية وغير العادية فى القرية المصرية وظهور أنماط جديدة للاستهلاك ؟.

١/ ٢ – هل يؤثر الانفتاح على الثقافة العالمية والتى هى فى جوهرها ثقافة استهلاكية على تشكيل ثقافة استهلاكية مميزة فى القرية المصرية ؟ .

١/ ٣ – ما هى الرموز الثقافية المصاحبة للنزعة الاستهلاكية ؟ .

١/ ٤ – كيف يمكن رسم سياسات وآليات أكثر عملية لدرء خطر العولمة على عمليات الاستهلاك وضبطها ؟

(٢) أهداف البحث :

يمكن تحديد أهداف البحث الأساسية فى النقاط التالية :

٢ / ١ – محاولة توضيح التحليلات السوسيولوجية المعاصرة والتى تتناول ظاهرة العولمة كتصور نظرى جديد يحاول فهم العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تحدث فى المجتمعات البشرية المختلفة ومدى أثر ذلك على المجتمع المصرى •

٢/ ٢ – الوقوف على أهم المجالات التى تجرى فيها تفاعلات العولمة على تزايد أنماط الاستهلاك العادية أو غير العادية فى القرية المصرية •

٢/ ٣ – التعرف على تأثير الانفتاح على الثقافة العالمية والتى هى فى جوهرها ثقافة استهلاكية فى تشكيل معالم الثقافة الاستهلاكية فى القرية المصرية •

٢/ ٤ – التعرف على الرموز الثقافية المصاحبة للنزعة الاستهلاكية فى القرية المصرية •

٢/ ٥ – محاولة استخلاص آليات ووسائل أكثر عملية لدرء خطر العولمة على المجتمع المصرى بشكل عام والقرية المصرية خاصة من خلال ترشيد الاستهلاك وضبطه •

(٣) الاجراءات المنهجية للدراسة •

٣/ ١ – أدوات جمع البيانات •

نظراً لتشعب موضوع البحث وأسلوب تناوله من جانب ، وتداخل العناصر المكونة له من جانب آخر ، فإن الباحث قد اعتمد على مصدرين أساسيين لجمع البيانات الميدانية وهما :

الأداة الأولى : استمارة الاستبيان المقننة •

وقد تم استخدام الاستمارة من أجل توصيف النمط الاستهلاكى الحالى فى القرية المصرية ، والتعرف على مظاهر ثقافة الاستهلاك وأبعادها المختلفة والرموز المصاحبة لعملية الاستهلاك •

وقد اشتمل الاستبيان على تسعة وأربعين سؤالاً اندرجت تحت خمسة عناصر أساسية هى :

أولا : الحصول على البيانات الأولية اللازمة وهى السن وموطن الاقامة ، والنوع ، والحالة المهنية ، والتعليمية ، والحالة الزواجية ونمط الأسرة السائد •

ثانيا : قياس معدلات الاستهلاك العادية وغير العادية ، والأهمية النسبية لبنود الأنفاق الأساسية ، والحصول على بيانات أكثر تفصيلا عن بنود خاصة حول المسكن والأثاث والطعام ، والملابس ، وتعليم الأبناء والعلاج ، وحجم الإنفاق عليها ثم أهم المناسبات التى يزيد فيها الاستهلاك عن غيرها وطبيعة الهدايا التى تقدمها الأسرة فى هذه المناسبات •

ثالثا : التعرف على مدى تأثير الانفتاح على المجتمعات الأخرى على تزايد أنماط الاستهلاك من خلال التعرف على العوامل التى تؤثر على تفضيل استهلاك السلع المستوردة ، وأسباب ذلك ، واتجاهاته نحو تأثير عرض السلع على سلوك المستهلك ، وأسلوب الإعلانات والتخفيضات وسلوكه إزاء هذه العوامل ، ثم أثر الهجرة لدول النفط العربية

على زيادة التطلعات الاستهلاكية ، وأهم [illegible] التي يهتم بشرائها المهاجرون .

رابعا : الرموز الثقافية المصاحبة للاستهلاك للتعرف على الجانب الرمزي والمعنوي في ثقافة الاستهلاك ويضم هذا العنصر أسئلة تتعلق بعادات التسوق ، وأسباب الذهاب للتسوق ، وعدد مرات التسوق شهريا ، ونوعية الأسواق المفضلة ، ونوعية السلع التي تلفت الأنظار أثناء عملية التسوق ، ونوعية الشخص الذي يجب اصطحابه ، وأثر المعرفة والاقتناء للسلع في زيادة مكانة الفرد الاجتماعية .

* وأخيرا العنصر الخامس ويعرض لآليات وسياسات ترشيد الاستهلاك وضبطه لمواجهة مخاطر الانفتاح على الثقافة العالمية الاستهلاكية ، وأهم مظاهر الميل للاستهلاك ، ومدى أهمية ضبط الاستهلاك وترشيده ، وأسباب ذلك ثم ما طبيعة الأشياء التي يرشد الناس استهلاكهم فيها ، وأهم الوسائل التي تساعد على ذلك سواء التي تتعلق بالدولة أو تتصل بالأفراد .

* **صدق وثبات الاستبيان :**

وفي هذه المرحلة فقد مر تصميم الاستبيان بمرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى : وهي مرحلة الصياغة المبدئية للاستبيان والتي بدأت فيها بصياغة عدد من الأسئلة حول كل جزء من أجزاء الاستبيان ثم راعى الباحث فيها وضوح الأسئلة ، وبساطة العبارة ، وسهولة اللغة ، وتسلسل الأسئلة بطريقة منطقية،وعدم تضمنها وقائع شخصية أو محرجة .

المرحلة الثانية : وفيها تم تطبيق استمارة الاستبيان على عشرين مبحوثاً من مجتمع البحث ، وقد تم تكرار هذه العملية بفارق زمني قدره خمسة عشر يوما بين التجربتين ، والتي نتج عنها إضافة بعض المتغيرات ذات الدلالة الهامة في موضوع البحث ، والتأكد من وضوح الأسئلة ، وتسلسلها منطقيا ، ومن خلال المقارنة بين الاستجابة في الحالتين تبين أنها متقاربة إلى حد كبير ، هذا إلى جانب عرض الاستبيان على عدد من المحكمين وذوي الخبرة في هذا المجال بلغ عددهم خمسة محكمين ، وبذلك أمكن الاطمئنان على الصدق الظاهري للأستبيان والثبات الداخلي للبيانات قبل تطبيقها النهائي على مجتمع الدراسة .

الأداة الأخرى : المناقشات الجماعية :

Focus group Dis cussions

- أجريت جلسات مناقشة مع عدد من الجماعات الريفية التي جرى انتقاؤها بعناية شديدة من الذين نالوا شهادات دراسية ومجموعة من شريحة الصفوة بالقرية ويمثلون مستويات اجتماعية واقتصادية متباينة ، وتحدد حجم الجماعة الواحدة (من ٥ - ٧ أفراد) مع الوضع في الاعتبار أن تتوفر بينهم درجة عالية من التجانس من حيث المستوى التعليمي والسن ، والنوع وغيرها ، إلى

جانب مراعاة اختلاف هـذه الجماعات عن العينة التى طبقت عليهم أداة الاستبيان لتوسيع دائرة البحث ولإعطاء إمكانية تعميم أكبر بالإضافة إلى إثراء البيانات الكمية أثناء عملية تحليل البيانات وتفسيرها وتأتى مبررات استخدام الجماعات النقاشية نظرا لأنه فى عملية المناقشة يتحقق التفاعل بين مفردات الموقف الواحد داخل الجماعة استنادا إلى الموضوعات التى يثيرها الباحث ، كما أنها تساعد على تحفيز المبحوثين للمشاركة ومساعدتهم على التذكر والاسترجاع ، فضلا عن الحصول على معلومات أوفر وأغزر مما يساعد على تشخيص أبعاد الظاهرة المدروسة ، وبإدراك واع لمسبباتها ومظاهرها من وجهة نظر المتأثرين بها (٣٧) ٠

٤/ ٢ - مجتمع البحث والعينة المستخدمة ٠

اجريت الدراسة الميدانية فى قرية نواج وهى إحدى القرى النموذجية التابعة لمركز طنطا فى محافظة الغربية ، نظراً لما تتمتع به من قسط وافر من الخدمات التعليمية المختلفة فضلاً عن وجود فرع لكلية البنات جامعة الأزهر بها ، وتتوافر بها الخدمات الصحية والترفيهية والثقافية كما تضم مساكن حضرية على أحدث طراز معمارى من حيث بنائها ، وآثارها ، كما أن الشوارع الرئيسية بالقرية ممهدة ومنظمة ومدخلها الرئيسى مرصوف ، كما تتعدد فيها المهن والحرف بجانب الزراعة حيث تنتشر فيها المحلات التجارية والورش الصناعية كورش الخراطة وتصليح السيارات والجرارات والمواصلات على جانبى الطريق الرئيسى للقرية . كما يوجد بالقرية العديد من العيادات الطبية الخاصة والصيدليات ومحلات حديثة للحلاقة والبقالة ، وكى الملابس ٠

أما عن العينة المستخدمة ، فقد راعى الباحث بعض الإجراءات المنهجية التى ينبغى اتباعها ، وتتحدد هذه الإجراءات فى ضرورة تحديد وحدة التحليل المستخدمة فى الدراسة وحجم العينة ، وكيفية اختيارها ٠

١/ ٤/ ٢ وحدة التحليل المستخدمة فى الدراسة ٠

الأسرة هى الوحدة الأساسية لتحليل التأثيرات التبادلية بين ظاهرة العولمة وثقافة الاستهلاك فى القرية المصرية ، ويرجع اختيارنا للأسرة على أساس أنها وحدة أساسية تعكس تأثيرات اجتماعية متعددة وشاملة وعن طريق دراستها يستطيع الباحث أن يكتشف السلوك الاستهلاكى للأسرة فضلا عن أن رب الأسرة فى القرية يتمتع بشخصية تتسم بالنفوذ والتأثير وبالتالى فهو معبر " عن الحاجة الأسرية نظرا لتأثيراته الواضحة على باقى أعضاء الأسرة ٠

٢ / ٤ / ٢ حجم العينة ونوعها ٠

لقد تم اختيار عينة الدراسة بالاعتماد على التركيب الحيازى فى القرية حيث بلغ عدد الحائزين بين (١٦٥٠ حائزاً) وأن عدد من يمتلك أقل من فدان قد بلغ ١١٧٥ حائزاً ، وفى ضوء

الخصائص العامة المطلوب توافرها فى مفردات البحث وهى الإقامة فى القرية ، فقد تمت الاستعانة بمعادلة تحديد حجم العينة مباشرة والتى تراعى درجة تمثيل العينة للمجتمع ودرجة الدقة المطلوبة ، وذلك عند معامل ثقة قدره (٩٥ ٪) حدود خطأ (٥ ٪) ونسبة توافر خصائص المجتمع فى العينة (٥٠٪) وبتطبيق المعادلة وصل حجم العينة (٢٤٠) حالة . ونظراً لتوافر إطار بأسماء وعناوين مفرداته تم الاعتماد على عينة عشوائية ، وتم اختيار مفردات العينة باستخدام الجداول العشوائية •

وجاء توزيع مفردات العينة على النحو التالى :

فمن حيث متغير السن ، فقد بلغ متوسط السن لأفراد العينة ما يقرب من (٤٠ عاماً) ويتركز العدد الأكبر فى فئتى العمر من (٣٠ – ٣٩) ومن (٤٠ – ٤٩) حيث بلغت النسبة فى هاتين الفئتين (٥٨٫٧٪) ويتوزع الباقى على فئات السن الصغرى والكبرى بنسب متضائلة •

ومن حيث المستوى التعليمى تشير معطيات الدراسة الميدانية على توزع أفراد العينة على المستويات التعليمية المختلفة لكن ترتفع نسبة أصحاب التعليم المتوسط والجامعى بنسبة (٣٧٫٥ ٪) أما نسبة الأميين وأشباه الأميين من فئة يقرأ ويكتب فقد بلغت (٣٤٫٢٪) ومن حيث البناء المهنى فقد اتضح أن فئتى الموظفين قد بلغت (٤٤٫٢ ٪) وفئة المزارعين نسبة (٣٤٫١ ٪) ويتوزع باقى أفراد العينة على مهن مختلفة بنسب صغيرة •

أما من حيث الحالة الزواجية فأغلب أفراد العينة من المتزوجين حيث بلغت (٨٠٪) ومن حيث نمط الأسرة فنجد أن نمط الأسرة النووية هو النمط الغالب فى القرية بنسبة (٥٧٫٥٪) فى مقابل (٤٢٫٥ ٪) من الأسرة الممتدة •

وكذلك فمن حيث النوع اتضح أن أغلب العينة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (٨٤٫٢ ٪) فى مقابل (١٥٫٨٪) من الإناث ولا شك أن هذا الفارق الكبير يرجع إلى أن الوحدة الرئيسية للعينة كانت تتمثل فى رب الأسرة •

هذه هى الخصائص الأساسية لعينة الدراسة من حيث النوع والمستوى التعليمى وفئات السن ، ثم البناء المهنى والحالة الزواجية ونمط الأسرة السائد ، وهى تمثل متغيرات أساسية تم تحليل علاقتها إحصائيا بالمتغيرات الخاصة بتوصيف النمط الاستهلاكى •

٥- تحليل النتائج ومناقشة تساؤلات البحث •

٥ / ١ – النمط الاستهلاكى العادى وغير العادى فى القرية المصرية •

يستهدف هذا الجزء من الدراسة الميدانية تقديم بيانات ومعطيات ميدانية عن قرية الدراسة تتصل بالإجابة عن التساؤل الأول الذى مؤداه " هل تؤثر الثقافة العالية على تجاوز أنماط الاستهلاك

العادية وغير العادية فى القرية المصرية وظهور أنماط جديدة من الاستهلاك ؟

وللإجابة على هذا التساؤل سوف نعرض لنوعين من الاستهلاك :

أ - الاستهلاك العادى الذى يتعلق بالمسكن والأثاث ومجالات الانفاق على الطعام والملابس ، وتعليم الأبناء ، والعلاج والكهرباء والمياه والتليفونات .

ب - الاستهلاك غير العادى الذى يتصل بالمناسبات التى يزيد فيها الاستهلاك كالأعياد الدينية والزواج والولادة ونجاح الأولاد وأعياد الميلاد .

وربما كان المسكن هو أفضل المداخل الممكنة للتعرف على نمط الاستهلاك العادى خاصة وأن اتجاهات القرويين إلى الاستهلاك وأنماطهم الاستهلاكية قد تغيرت ، وبدأ القرويون تحت تأثير الانفتاح على العالم الخارجى وارتفاع دخولهم فى إيقاف جانب كبير من الدخل على إقامة المساكن الجديدة المبنية بالطوب الأحمر ، والأسمنت المسلح ، كما بدأو فى تجهيزها من الداخل بالأثاث الجديد والإنفاق على أبنائهم فى مراحل التعليم المختلفة ، وذلك إلى جانب الإنفاق على الطعام والملابس ، هذا فضلا عن محاولة اقتناء أجهزة الترفيه الحديثة ولذا فقد حاولت الدراسة التعرف على أنماط المساكن التى يعيشون فيها ، فحصلت على توزيع يعبر عنه الجدول التالى .

جدول رقم (١)

توزيع المبحوثين طبقا لأنواع المساكن التى يقيمون فيها

نوع المسكن	ك	٪
فيلا	١٢	٥ر-
منزل كبير	٥٨	٢٤ر٢
بيت صغير	٦٥	٢٧ر١
شقة	١٠٥	٤٣ر٧
المجموع	٢٤٠	١٠٠

وبتأمل معطيات الجدول السابق يتضح أن الشقة تمثل النمط السكنى الجديد الذى يقيم فيه غالبية أفراد العينة (٤٣ر٧ ٪) بينما يعيش فى البيت الفلاحى الصغير ما يقرب من (٢٧ر١٪) من المبحوثين فى حين يعيش فى نمط المنزل الكبير ما يقرب من ربع عينة البحث حوالى (٢٤ر٢ ٪) لكن بلغت نسبة الذين يعيشون فى الفيلا على الطراز الغربى حوالى (٥ ٪) فقط وبهذا نلاحظ بروز ظاهرة جديدة وهى شيوع نمط سكنى جديد وهى " الشقة " ويمكن تفسير ذلك بسبب رغبة القرويين وخاصة المتعلمين نحو الاستقلال عن الأسرة الكبيرة فضلا عن ارتفاع أسعار الأرض المبانى فى القرية المصرية بشكل كبير ، وإن كانت البيانات توضح أيضا أن المنزل الكبير والبيت الصغير اللذين هما فى طريقهما الآن إلى الانقراض هما السكن التقليدى الأكثر

شيوعا فى الريف المصرى كما أوضحت المعطيات الميدانية ميل الريفيين إلى امتلاك المساكن التى يقيمون فيها ، فلقد تبين أن حوالى نصف المبحوثين (٤٩٫٢٪) يمتلكون المساكن التى يقيمون فيها ، بينما لا تتجاوز نسبة الذين يستأجرون مساكنهم (١٧٫٥ ٪) من المبحوثين ، وهناك حوالى ثلث أفراد العينة (٣٣٫٣٪) يقيمون فى مساكن مشتركة وفى معظم الأحيان فإن هذه الإقامة تكون غالبا مؤقتة لحين وجود فرصة لتغيير هذا المسكن ، والرغبة فى إقامة مسكن مستقل •

كما حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على العلاقة بين التعليم ومدى الرغبة فى تغيير المسكن الحالى ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢) •

التعليم ومدى الرغبة فى تغيير المسكن الحالى

الرغبة فى تغيير المسكن الحالى	الحالة التعليمية							العدد	٪
	أمى	يقرأ ويكتب	ابتدائى	أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل جامعى	فوق الجامعى		
نعم	٧	١٤	٦	١٧	٢٣	٢٦	١١	١٠٤	٤٣٫٣
لا	٤٠	٢١	١٢	١٥	٢١	٢٠	٧	١٣٦	٥٦٫٧
المجموع	٤٧	٣٥	١٨	٣٢	٤٤	٤٦	١٨	٢٤٠	١٠٠

كا٢ = ٢٤٫٢٧

وبتأمل معطيات هذا الجدول يتضح أن (٥٦٫٧٪) أجابوا بأنهم لا يرغبون فى تغيير مساكنهم الحالية فى مقابل أقل من نصف العينة بقليل اجابوا أنهم يرغبون فى تغيير مساكنهم الحالية بنسبة (٤٣٫٣ ٪) من المبحوثين وهذه نسبة مرتفعة تدل على زيادة التطلعات الاستهلاكية فى القرية المصرية،لكن أوضحت التحليلات الإحصائية أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين متغير التعليم والرغبة فى تغيير المسكن الحالى ومعنى هذا أن هناك علاقة وثيقة بين المستوى التعليمى والرغبة فى تغيير المسكن الحالى . ولقد تتبعت الدراسة بعد ذلك أولئك الذين أبدوا رغبتهم فى تغيير المسكن للتعرف على الأسباب التى وراء هذه الرغبة، فأشارت النتائج أن (٣٩٫٤ ٪) منهم يرجعون ذلك إلى الرغبة فى الاستقلال بينما نجد (٣٠٫٨٪) منهم يذهبون إلى أن ضيق المسكن الحالى هو الدافع وراء هذه الرغبة للتغيير ، فى حين أجاب (٢٦٫٩ ٪) إلى الرغبة فى المسكن الواسع . وهكذا يتضح أن الدافع الأساسى لتغيير المسكن يكمن فى العيش فى مسكن أكثر اتساعاً والتطلع نحو تحقيق الاستقلال الأسرى عن العائلة كما أنه يمكن تفسير هذه التطلعات نحو تغير المسكن فى إطار الأبعاد الاجتماعية حيث أن المنزل الواسع والمستقل يمثل

بالنسبة للقرويين قيمة اقتصادية ورمزاً من رموز المكانة الاجتماعية المتميزة .

وارتباطاً بذلك حاولت الدراسة إلقاء الضوء على نوعية الأثاث الموجود داخل البيت الريفى خاصة وأن القرويين كانوا فى الماضى لا يهتمون بتأثيث بيوتهم حيث كان الأثاث يتكون من سرير فى حجرة النوم وحجرة لاستقبال الضيوف وحجرة للمعيشة كما كان هناك بعض الأسر الريفية تكتفى بافتراش بساط أو حصيرة على الأرض عندما يحل عليهم الليل غير أن القرويين أصبحوا الآن يهتمون بتأثيث بيوتهم على أحدث طراز حيث كان من نتائج الانفتاح الاقتصادى والسفر إلى الخارج ظهور رموز استهلاكية عديدة تعبر عن دلالات اجتماعية وثقافية ، ومن بين هذه الرموز نوعية الأثاث الموجودة بالمنزل ، وهنا تكشف المعطيات الميدانية عن ارتفاع ملحوظ فى عدد الراغبين فى تجديد هذا الأثاث واستبدال أثاث جديد بدلا من الأثاث القروى التقليدى ، فلقد بلغت نسبة الأسر التى تملك حجرة نوم (٥ر١١٧ ٪) أى أن هناك أسراً تملك أكثر من حجرة للنوم ، ثم الأسر التى لديها مطبخ حقيث بنسبة (٩ر٩٧ ٪) والملاحظ أن هذه النسب المئوية تبدو طبيعة خاصة وأنها تعبر عن نوعين من الأثاث الضرورى لكل أسرة ، لكن من اللافت للنظر أن الأسر التى لديها حجرة استقبال (صالون) بلغت (٣ر٨١ ٪) كما نجد نسبة أقل قليلا (٢ر٤٤٪) لديها أنتريه ، أما الأسر التى لديها حجرة للطعام بلغت (٨ر٢٥٪) وهذا ما يوضح أن هذه النوعية من الأثاث من الأنواع الجديدة المصاحبة للأنماط الاستهلاكية الجديدة التى ظهرت فى العقود الثلاثة الأخيرة .

ولكن ما صلة الأثاث الريفى القديم أو الجديد بعملية العولمة ؟

فى الحقيقة أن استبدال الأثاث القديم بالأثاث الجديد فى الريف المصرى يعد نتيجة انتشار وسائل الاتصال واعلانات التليفزيون والقنوات الفضائية وفخاخ العولمة ومحاولات ادماج دول العالم الثالث فى دائرة وهم بأن العالم قرية واحدة ، فكما أن هذه الوسائل تقرب بين دول العالم ، وتزيل الفروق بين الريف والمدينة ، فإنها جعلت القرية تشهد إختفاء موروثات القرية من الأثاث التقليدى بدء من الطبلية رمزاً للمائدة المستديرة لرب الأسرة وأفراد أسرته ومروراً بالفرن البلدى وانتهاءً بالمطرحة التى تحمل الغذاء الساخن لكل فم والتى تحولت الآن فى كثير من قرى الريف المصرى إلى أفضل نوعية من الأثاث الجديد الذى أصبح يأخذ ليس الشكل الحضرى بل أصبح يأخذ شكل الطراز الغربى سواء من ناحية النوعية أو التصميم .

واستكمالا لما سبق فقد وجهنا تساؤلا للمبحوثين عن أهم الأشياء التى يحبون اقتنائهـا فـى المنزل ، باعتبار أن الميل إلى اقتناء بعض الأشياء الثمينـة يعبر عن رمز من رموز الثقافة الاستهلاكية التى أصبحت منتشرة فى المجتمع الريفـى فـى الوقـت الحالى ، وهنا تكشف المعطيات الميدانية أن الغالبية العظمـى مـن المبحوثـين تفضل اقتناء الأدوات المنزليـة الحديثـة بنسبة (٨ر٤٥٪) وهو اتجاه جديد بدأ يظهر مع دخول الكهرباء فى الريف المصرى ، وارتفاع مستوى الدخل فى القريـة . كما يأتى اقتناء الذهب والمجوهرات فى الترتيب الثانى بنسبة (٣٠٪) للأشياء التـى يحب القرويـون اقتنائها ، ويلاحظ من هذا أن الذهب الذى كان يحتل قديماً القيمـة الأولى لـدى الريفيـين بدأ يحتل الترتيب الثاني لديهم الآن ومع هذا فالانفاق على شراء الذهب ليس فقط رمز يـدل علـى المستوى الاجتماعى والاقتصادى المرتفع وإنما يشير أيضـا إلى نـوع مـن الأوعيـة الادخاريـة التـى يلجأ الريفيون إلى بيعه وقت الحاجة . كما يشكل الإنفـاق علـى النباتات المنزليـة بنـداً أقـل مـن بنـود الاستهلاك فـى المجتمع الريفـى حيـث بلـغ (٨ر١٥٪) وبدرجـة أقـل قليـلا اقتناء اللوحات والتحف المنزلية حيث بلغـت (٤ر١٠٪) ثم ذكر بعض المبحوثين أشياء أخرى . ثـم حاولت الدراسة التعرف على أهم المجالات التى ينفقـون عليهـا دخولهـم مـن وجهـة نظرهـم للتعرف على أنماط الاستهلاك العادى ، وهنا تكشف البيانـات الميدانيـة عـن بعـض الـدلالات الهامـة .

فلقد أجاب (٣ر٢٧٪) أن الطعـام والمعيشـة يمثـل المجـال الأول للإنفـاق ، ثـم يـأتى مجـال الإنفاق على الملابس بنسـبة (٢٣٪) ، ولا شـك أن هـذه النسـب تبـدو طبيعيـة باعتبـار أن هـذه المجالات تعبر عن الحاجات الإنسانية الأساسية (الطعام والملابس) لكن يـأتى العـلاج فـى الـترتيب الرابع بنسبة (٢ر٢١ ٪) .

أما الكهرباء والمياه لا تحصل على نصيب ملحوظ فى التكرارات حيث بلغت نسبتها (٩ر١٦٪) مـن بنـود الانفـاق وأخـيـرا تأتـى التليفونـات بنسـبة ضئيلـة بلغـت (٢ر٨٪) كبنـد مـن بنـود الاستهلاك العادية .

ومما يؤكد صحة مجالات الإنفاق كما أوضحهـا المبحوثـون وفقـا لتصوراتهم ما حصلت عليه الدراسة من بيانات خاصة بتوزيع المبحوثـين طبقـا لمقـدار الإنفاق الشهرى على بنود الاستهلاك

الأساسية كما يوضحها الجدول رقم (٣) ٠

فئات الإنفاق / بنود الإنفاق		الطعام والمعيشة	الملابس	تعليم الأبناء	العلاج	الكهرباء والمياه	التليفون
أقل من ٥٠ جنيه	ك	٢	١٢٠	٨٨	١٢٥	١٧٦	٢٢٢
	٪	٨ر–	–ر٥٠	٣٦ر٧	٥٢ر١	٧٣ر٣	٩٢ر٥
٥٠–٧٥	ك	٤٦	٩٣	٣٤	٤٢	٣٥	١٨
	٪	١٩ر٢	٣٨ر٨	١٤ر٢	١٧ر٥	١٤ر٦	٧ر٥
٧٥–١٠٠	ك	٤٤	١٢	٤٢	٤١	٢٩	
	٪	١٨ر٢	–ر٥	١٧ر٥	١٧ر١	١٢ر١	–
١٠٠–١٢٥	ك	٤٢	٧	٤٤	١٨		
	٪	١٧ر٥	٢ر٩	١٨ر٣	٧ر٥	–	–
١٢٥–١٥٠	ك	٢٨	٥	١٨	١٤		
	٪	١١ر٧	٢ر١	٧ر٥	٥ر٨	–	–
١٥٠ فأكثر	ك	٧٨	٣	١٤			
	٪	٣٢ر٥	١ر٢	٥ر٨	–	–	–
المجموع	ك	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتكشف هذه البيانات الموضحة فى هذا الجدول مدى الاتساق الداخلى فى استجابات المبحوثين ففى فئات الإنفاق العليا يأتى الطعام والمعيشة والملابس بين أولويات الاستهلاك الأساسية حيث نجد أن (٣٢ر٥ ٪) من أفراد العينة ينفقون على الطعام أكثر من (١٥٠) جنيها شهريا فأكثر ويمكن تفسير عدم ارتفاع معدل الإنفاق على الطعام بشكل كبير نتيجة أن القرويين يعتمدون على أسلوب التخزين للمواد الغذائية الأساسية كالأرز والقمح والذرة ورغم ذلك فإن معدل الإنفاق على الطعام يمثل أعلى المعدلات جميعا ٠

ثم يأتى تعليم الأبناء حيث بلغت نسبة من ينفقون على بند التعليم (من ١٠٠ – ١٥٠ جنيها شهريا) حوالى (٣٠ر٦٪) ثم الملابس فيأتى من ينفقون عليها من (٥٠ – ٧٥) جنيه شهريًا حوالى (٣٨ر٨ ٪) ٠

أما العلاج والكهرباء والمياه والتليفونات فكانت غالبية الإنفاق تتحدد فى فئة أقل من (٥٠ جنيها شهريا) حيث بلغت على التوالى (١ر٥٢٪) ، (٣ر٧٣٪) (٥ر٩٢٪) وهذا ما يبين أن هناك بنوداً استهلاكية جديدة أصبحت تأخذ نصيباً متزايداً من الدخل الأسرى فى القرية المصرية كالعلاج والكهرباء والمياة والتليفونات وذلك بسبب ارتفاع مستوى الخدمات ورفع الدعم عنها من قبل الدولة .

وإذا كانت هذه بعض مجالات الإنفاق لدى الأسر الريفية مثل الطعام والملبس وتعليم الأبناء والعلاج والكهرباء والمياه والتليفونات وهو نمط من الاستهلاك له صفة الدوام والانتظام فإن هناك نوعاً آخر من الاستهلاك يسمى (بالاستهلاك غير العادى) ويتصل بمناسبات اجتماعية ودينية وأسرية معينة ، وفى محاولة التعرف على نوعية هذه المناسبات فقد طرحنا سؤالا عن أهم المناسبات التى يزيد فيها استهلاك الأسرة ، وهنا توضح المعطيات الميدانية أن هناك عدداً من المناسبات التى يزيد فيها إنفاق الأسرة عما هو معتاد ، وتأتى فى مقدمة هذه المناسبات زواج أحد الأبناء بما يزيد عن ربع التكرارات قليلا بنسبة (٩ر٢٦ ٪) فالزواج من المناسبات الاجتماعية التى ينبغى على الأسرة الاستعداد لها وخاصة من جانب الأسرة التى ينتمى إليها العريس فإلى جانب تجهيز البيت، وتأثيثه ، يدفع العريس الشبكة ، ويقدم الهدايا للعروس من ملابس وذهب وإقامة الولائم ، وهنا تلعب مظاهر التقليد الذى تتبعه كثير من الأسر الريفية دوراً مهما فى زيادة عمليات الإنفاق والمبالغة فيها بشكل كبير ، ثم تأتى الأعياد الدينية فى الترتيب الثانى من حيث مناسبات الاستهلاك غير العادى لما يرتبط بها من الاستعدادات سواء فى عيد الفطر وعيد الأضحى من شراء الملابس الجديدة وعمل الكحك وشراء الحلوى واللحوم ومصاريف الأولاد وذبائح الأضحية عند بعض الأسر مما جعل هذه الاستعدادات مصاحبة ببعض مظاهر الإنفاق والاستهلاك حتى أصبحت أمراً تقليدياً مرتبطاً بحلول هذه المناسبات الدينية وبالإضافة إلى هذه المناسبات الهامة ، هناك مناسبات أخرى حظيت بنسب أقل مثل حلول شهر رمضان بنسبة (٩ر١٣٪) ثم الولادة بنسبة (٤ر١٣٪) حيث تعد مناسبات يزيد فيها استهلاك الأسرة عما هو معتاد ، وقد يرتبط ذلك فى معظم الأحيان بإقامة الولائم والزيارات خلال هذا الشهر تعبيراً عن الرغبة فى زيادة أعمال البر والخير إلى جانب ذلك زيادة الإنفاق على شراء المكسرات واللحوم والفواكه ، وما يرتبط بها من مظاهر التفاخر والوجاهة الاجتماعية فى المجتمع .

ومن بين تلك المناسبات أيضا مناسبة اعلان نتائج نجاح الأولاد بنسبة (٤ر١٠٪) ثم أعياد الميلاد بنسبة (٥ر٨٪) وهى من المناسبات الدخيلة على مجتمع القرية والوافدة من المجتمع الغربى وبنسبة أقل مناسبة الحج بنسبة (٥ر١٪) من إجمالى أفراد العينة .

ويرتبط بالمناسبات غير العادية مناسبة قدوم طفل جديد حيث كان قدوم الطفل شيئاً عادياً ولكنه أصبح الآن يحظى باهتمام الأسرة الريفية •

ولذا حاولت الدراسة التعرف على أهم الترتيبات التى تتخذها الأسرة فى حالة قدوم مولود جديد ، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٤) •

وتوزيع المبحوثين حسب الترتيبات التى تقوم بها الأسرة
فى حالة قدوم مولود جديد

الترتيبات	ك	٪
شراء ملابس للطفل	١٨٥	٧٧ر١
تأثيث غرفة لـــه	١٥	٦ر٢
شراء لعب لـــه	٣٠	١٢ر٥
أخرى تذكر (عمل عقيقه)	١٠	٤ر٢
المجموع	٢٤٠	١٠٠

وبتأمل المعطيات الميدانية الموضحة فى هذا الجدول يتضح أن شراء ملابس للطفل يعد أحد الترتيبات الأساسية التى تقوم بها الأسرة الريفية فى حالة قدوم المولود الجديد حيث تبلغ نسبتها (٧٧ر١٪) فى حين ذكر (١٢ر٥٪) من المبحوثين بأنهم يشترون لعب للطفل بينما لم تتجاوز نسبة الذين أقروا بتأثيث غرفة للمولود (٦ر٢٪) ويرجع تضاؤل هذه النسبة لوجود هذه العادة فى الأسرة القادرة ماديا والتى يكون المولود فيها ذكراً وليس الذكر كالأنثى حيث أن الأسرة الريفية ما زالت تفضل انجاب الذكور على الإناث ، وكذلك حينما يكون المولود الأول للأسرة •

وهناك بعض الترتيبات الأخرى مثل عمل عقيقة للمولود الجديد وتمثل حوالى (٤ر٢٪) من المبحوثين وترتبط هذه الظاهرة بالأسر الموثرة والتى تتمسك بإقامة الشعائر الدينية بشكل خاص .

وإذا كان قدوم طفل يعد مناسبة أسرية تقتضى بعض الالتزامات التى تقوم بها الأسرة فإن مناسبة الزواج من المناسبات الأساسية التى يقوم فيها الأهل والأقارب والمعارف بتقديم هدايا للعروسين ، وهنا توضح البيانات الميدانية أن (٨١ر٧٪) أفادوا بأنهم اعتادوا على تقديم هدايا فى هذه المناسبة للتعبير عن مشاركتهم الوجدانية بالفرحة ، ويفضل غالبية هؤلاء أن تكون الهدايا المقدمة للزوج نقدية بنسبة (٥٤ر١٪) فالنقود رمز من رموز المساعدة المادية التبادلية بين الأسر الريفية فى تكاليف الزواج التى أصبحت مرتفعة ومغالى فيها فى هذه الأيام ولعل هذا ما يتسق مع ما أشار إليه ما رسيل موس فى دراسته الشهيرة عن الهدية *the Gift* من أن الهدية بالرغم من كونها تطوعية وتدل على الكرم فهى فى الواقع ذات طابع جبرى ومصلحى حيث يقتضى ضرورة .

الالتزام بدفع الهدايا إلى أصحابها فى المستقبل ، وهذه الظاهرة ترتبط بالكثير من البناءات الاجتماعية المختلفة خاصة من الهدايا والتى يختلف عملية حدوثها عن طريق تسليم الهدايا بين أفراد المجتمع (٣٨) ٠

أما أولئك الذين يفضلون تقديم هدايا عينية فيشكلون ما يقرب من ربع عدد المبحوثين تقريبا (٢٤٪) بينما الذين يجمعون بين الهدايا النقدية والعينية معا فيمثلون (٩ر٢١٪) من المبحوثين ٠

٢/٥ – الانفتاح على الثقافة العالمية وأثره على عملية الاستهلاك ٠

يعتبر الانفتاح على الثقافة مظهراً من مظاهر الحداثة ومؤشراً من مؤشراتها ، ولقد نجحت وسائل الأعلام الغربية وصناعة الإعلان فيها على خلق ثقافة عالمية جديدة تنتشر من المراكز الرأسمالية المتقدمة إلى كافة المجتمعات الإنسانية بحيث أدت هذه الثقافة على إخضاع الثقافات المحلية لمتطلباتها وتلبية احتياجاتها حتى أدت إلى إزالة الموانع والحدود بين دول العالم من خلال نشر ثقافتها الاستهلاكية بصورة أساسية ويتخذ الانفتاح على هذه الثقافة الاستهلاكية فى المجتمع الريفى شكلين يتحدد أولهما : فى الانفتاح الاستهلاكى الذى شهدته هذه المجتمعات للسلع الأجنبية والمستوردة ٠ وثانيهما فى الانفتاح الفيزيقى (المكانى) والذى يعنى به هجرة العمالة الريفية إلى دول النفط العربية ٠

ويقاس الشكل الأول من خلال مؤشرى شراء القرويين للسلع المستوردة وأسباب تفضيلها ، ومدى الوعى بالعوامل المؤثرة فى شرائها ، بينما يقاس الشكل الآخر من خلال التعرض لمدى تأثير الهجرة الخارجية على زيادة التطلعات الاستهلاكية فى القرية المصرية ، وبناء على ذلك يحاول هذا الجزء من الدراسة الميدانية الإجابة على هذا التساؤل هل يؤثر الانفتاح على الثقافة العالمية والتى هى فى جوهرها استهلاكية على تشكيل ثقافة استهلاكية خاصة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل نسعى فى البداية إلى الوقوف على اتجاهات المبحوثين نحو السلع المستوردة الأكثر انتشاراً فى القرية المصرية ، وهنا توضح استجابات المبحوثين أن الأجهزة الكهربائية هى أكثر السلع الأجنبية انتشاراً ، فقد حظى هذا النوع على (٩ر٣٠٪) من اجابات المبحوثين ثم الملابس الجاهزة على (٨ر٢١٪) من اجابات المبحوثين ثم السلع الغذائية على (٢ر١٩٪) من اجابات المبحوثين ثم لعب الأطفال على (٨ر١٣٪) من اجابات المبحوثين والمحقق لهذه النتائج يجد أن حوالى (٧ر٨٥٪) من هذه السلع المستوردة هى فى غالبيتها سلع استهلاكية ترفيه وليست سلعاً رأسمالية إنتاجية سواء كانت هذه السلع تتعلق بالاستهلاك اليومى مثل السلع الغذائية ولعب الأطفال والملابس الجاهزة التى أصبحت على الطراز الغربى سواء من ناحية الشكل واللون أو التفصيل أو كانت سلعاً معمرة مثل الأدوات الكهربائية . فى حين تتضاءل نسبة الأدوات والماكينات

الزراعية إلى (٣ر١٠٪) ، والأجهزة الالكترونية إلى (٦ر٢٪) من استجابات المبحوثين .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على علاقة التعليم بالاتجاه نحو شراء السلع المصنعة محلياً أم السلع المستوردة، لمعرفة مدى تسلل السلع التى تنتجها المجتمعات الغربية إلى القرية المصرية ومدى استخدامها فى الحياة اليومية وهذا ما يوضحه الجدول رقم(٥).

العلاقة بين التعليم والاتجاه نحو شراء السلع المصنعة محليا أم السلع المستوردة

الاتجاه	الحالة التعليمية							العدد	٪
	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	أقل من المتوسط	متوسط	جامعي	فوق الجامعي		
السلع المصنعة محليا	١٠	٤	٦	٧	٥	٩	٦	٤٧	٦ر١٩
السلع المستوردة	١٩	١٢	٨	١٣	٢٦	٢٠	٤	١٠٢	٥ر٤٢
الاثنين معا	١٨	٩	٤	١٢	١٣	١٧	٨	٩١	٩ر٣٧
المجموع	٤٧	٣٥	١٨	٣٢	٤٤	٤٦	١٨	٢٤٠	١٠٠

كا٢ = ٣٨ر١٩

توضح البيانات الموضحة بهذا الجدول أن غالبية المبحوثين يفضلون استخدام السلع المستوردة بنسبة (٥ر٤٢٪) بشكل عام مقابل (٦ر١٩٪) يستخدمون السلع المصنعة محليا فى حين أشار (٩ر٣٧٪) بأنهم يستخدمون السلع المحلية والأجنبية معا ، وهذا ما يوضح تفضيل القروى للسلع المستوردة فى المرتبة الأولى ثم الجمع بين المستورد والمحلى فى المرتبة الثانية بينما تأتى السلع المصنعة محليا فى المرتبة الثالثة وهذا يعنى أن نمط الاستهلاك السائد فى المجتمع الريفى يعتمد معظمه على استخدام السلع المستوردة من العالم الخارجي، ولذا فقد أوضحت المعالجات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متغير التعليم والاتجاه السائد نحو استخدام السلع المستوردة مما يعنى أن الاتجاه نحو استخدام السلع المستوردة اتجاه عام بين كافة المبحوثين بغض النظر عن مدى ارتفاع المستوى التعليمى وانخفاضه .

لذا فقد وجهنا سؤالاً عن أسباب تفضيل السلع المستوردة فعبرت الاستجابات الميدانية عن وجود عدد من الأسباب المتعددة يأتى فى مقدمتها أن تفضيل السلع المستوردة يرجع إلى شهرتها وسمعتها بنسبة (٢ر٤١٪) من المبحوثين ، وهذا ما يعبر عن أن استهلاك هذه السلع المستوردة يعبر

لدى القرويين عن معانى ورموز اجتماعية تتعلق بشهرتها وسمعتها لتحقيق تمايزات اجتماعية معينة مما يجعل غالبية القرويين يسعون إلى شراء هذه السلع والحصول عليها ، ثم يأتى عامل الجودة والمتانة فى الترتيب الثانى بنسبة (٣ر٣٥٪) فى حين تتضاءل أهمية العوامل الأخرى مثل كثرة أنواعها المتعددة بنسبة (٧ر١٣ ٪) وملائمة أسعارها بنسبة (٩ر٦٪) ولعل هذا ما يؤكد ما ذهبت إليه بعض الدراسات السوسيولوجية من أن السلعة المنتجة محلياً تبقى فى نظر المستهلك المحلى ومهما كان مستوى جودتها أقل قدراً وجودة من السلعة المنتجة فى الغرب والفرق بينهما فى الأساس هو هذه الشحنة الرمزية التى ترافق عملية شراء سلعة غربية المنشأ ، أو غربية التصنيع فقط ، حيث أننا نشترى رموزاً قبل شراءنا ماديات معينة (٣٩) .

ولارتباطاً بذلك فقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على العوامل التى تدفع القروى إلى شراء السلع المستوردة باعتبار أن العملية الاستهلاكية تؤثر فيها مجموعة متفاعلة من المتغيرات والعوامل التى يعيش فى إطارها المستهلك القروى ، وبالتالى تشكل لديه الرغبة والدافع نحو شراء هذه السلع . وتوضح الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من العوامل : يأتى فى مقدمتها أسلوب الإعلانات فى التليفزيون والصحف وتمثل (١ر٢٠٪) ويلى ذلك فى الأهمية بفارق نسبى ضئيل عامل التخفيضات الموسمية بنسبة (١٩٪) وهذا ما يبين الدور الذى تلعبه الإعلانات والتخفيضات فى زيادة العملية الاستهلاكية للسلع وازدياد الاقبال على السلع الرديئة لانخفاض أسعارها حيث أن من أهم أهدافها هو امتصاص دخل المستهلك خاصة وكما تشير الدراسات العلمية (٤٠) إلى فاعلية الدور الذى تلعبه الإعلانات عن هذه التخفيضات فى التأثير على نفسية المستهلك، حيث نعرض أسعار البيع للسلع ذات النوعية الرديئة وذات الموديلات القديمة بطريقة يخيل بموجبها للمستهلك أن أسعارها مناسبة ومنخفضة المستوى بالنسبة للأسعار السائدة لنفس الأنواع والموديلات من السلع المعروضة بالسوق عموما والتى تجعل الميل لدى المستهلك على شراء سلع لا يحتاج إليها نتيجة تقليد الآخرين قوياً لهذا فقد حظى عامل تقليد الآخرين الترتيب الثالث بنسبة (٢ر١٧٪) بينما يحتل عامل التردد على الأسواق الترتيب الرابع بنسبة (٦ر١٦٪) أما العوامل الخاصة بكثرة الأنواع من السلع ، وتفضيل الأفراد لها ثم طريقة العرض فى المحلات فقد حظيت على التوالى بمعدلات أقل . واستكمالا لما سبق حاولت الدراسة التعرف على علاقة المهنة بالاتجاه نحو شراء السلع فى أوقات التخفيضات لمعرفة ما إذا كان نوع الحرفة أو المهنة يؤثر على عملية الشراء أم لا .

جدول رقم (٦)

" المهنة والاتجاه نحو الشراء فى أوقات التخفيضات "

المتغيرات	الحالة المهنيـة						العدد	٪
	مزارع	موظف	تاجر	حرفى	أعمال الحرة	لا يعمل		
نعـــم	٥٥	٨٤	٤	٦	٩	٤	١٣٤	٨ر٥٥
لا	٢٧	٢٢	٨	٤	١٥	٢	١٠٦	٢ر٤٤
المجموع	٨٢	١٠٦	١٢	١٠	٢٤	٦	٢٤٠	١٠٠

كا٢ = ٨٢ر٣٣

وتكشف البيانات الموضحة فى هذا الجدول أن أكثر من نصف أفراد العينة بقليل بنسبة (٨ر٥٥٪) أقروا بأنهم يذهبون إلى شراء السلع فى أوقات التخفيضات فى مقابل (٢ر٤٤٪) أجابوا بعدم الذهاب بشكل عام ، لكن توضح التحليلات الاحصائية أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين المستوى المهنى والميل نحو شراء السلع فى أوقات التخفيضات الموسمية أى أن نوع المهنة يرتبط ارتباطاً ايجابياً أو سلبياً بالميل نحو عملية الشراء فى أوقات التخفيضات . وتفسر النتائج التى أسفرت عنها المناقشات الجماعية .. " أن المحلات التجارية تعلن عن التخفيضات فى فترات يكون فيه عملية الشراء مرتبطة بمواسم معينة كبداية العام الدراسى ، وأوقات الأعياد ، ومع حلول شهر رمضان ، ولذلك يكون الإقبال شديداً على هذه المحلات ، ورغم أن المحلات التجارية تتلاعب فى أسعار السلع وتخدع المستهلك وتعرض السلع الردئية إلا أن الناس تقبل على الشراء وأحيانا يشترون أشياء غير مطلوبة لهم فى الفترة الحالية وليسوا فى حاجة إليها ولكن طمعا فى السعر المنخفض حتى أن بعض الناس يلجئون إلى الاقتراض لمحاولة شراء المزيد من السلع " .

وهذا ما يتأكد مع ما ذهبت إليه بعض التحليلات السوسيولوجية والاقتصادية من أن المستهلك يفتقد قدرته على التصرف الاقتصادى أو العقلانى عند الإنفاق داخل السوق ، ويعجز فى الوقت ذاته على المقارنة بين منفعة السلعة التى اشتراها متعجلاً بسعر منخفض ومصطنع وبين منفعة النقود التى أنفقها على شراء تلك السلع على الرغم أن استهلاك تلك السلع يتم غالبا فى أوقات ليست آنية وإنما عادة ما تكون مستقبلية (٤١) .

وفى محاولة التأكد من فاعلية الدور الذى تلعبه الإعلانات التجارية فى دفع القرويين نحو شراء السلع وعلاقة ذلك بالمستوى التعليمى طرح السؤال الآتى : إذا أعلن عن سلعة ما فى التليفزيون فهل تذهب لشرائها ؟ جاء موضوع الجدول رقم (٧) .

" التعليم ومدى الاستجابة نحو شراء السلع عند مشاهدتها فى الاعلانات التجارية "

المتغيرات	الحالة التعليمية							العدد	٪
	أمى	يقرأ ويكتب	ابتدائى	أقل من المتوسط	متوسط	جامعى	فوق الجامعى		
نعم	١٣	٩	٩	١١	٢٤	٢١	٧	٩٤	٢ر٣٩
لا	٢٠	١١	٦	٧	١٢	١٠	٦	٧٢	-ر٣٠
أحيانا	١٤	١٥	٣	١٤	٨	١٥	٥	٧٤	٨ر٣٠
المجموع	٤٧	٣٥	١٨	٣٢	٤٤	٤٦	١٨	٢٤٠	١٠٠

كا٢ = ٤٤ر١٨

من هذا الجدول يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة يذهبون إلى شراء السلع عند مشاهدتها فى الإعلانات التجارية وذلك بنسبة (٢ر٣٩٪) مقابل الثلث تقريبا أقروا بعدم الذهاب بينما أشار مثلهم بأنهم يذهبون فى بعض الأحيان غير أن اللافت للنظر أن المعالجات الإحصائية أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المستوى التعليمى ومدى الاستجابة فى شراء السلع عند مشاهدتها فى الإعلانات التجارية ! ـ المستهلك بغض النظر عن مستواه التعليمى ومما يؤكد ذلك ما أسفرت عنه المناقشات الجماعية من أن " الإعلانات الآن رغم أثرها السلبى على الناس إلا أنها تساعدنا فى معرفة أنواع السلع الجديدة ومميزاتها ومعرفة أماكنها والبلاد التى تصنعها وبالتالى فعندما نشاهد الإعلانات فى التليفزيون أو نقرأها فى الصحف والمجلات نذهب لمشاهدة هذه السلعة والسؤال عنها ثم نشتريها فى غالب الأحيان " ويؤكد هذا الجدول أن العلاقة وثيقة بين الإعلان الحديث والمستهلك فى عالم الواقع ، حيث أن الإعلان هو السند الوحيد فى عالمنا المعاصر الذى يجد المستهلك إلى جانبه لحظة احتياجه إلى النصيحة ولذا يخاطب الإعلان – الذى يقف وراءه المعلنون – عقلية المستهلك بعناصر ثقافته المميزة ، ويحاول أن يقنعه بالوسيلة التى يستطيع من خلالها بلوغ الهدف الأمثل الذى يطمح إليه (٤٢) .

هذا عن تأثير الإعلانات التجارية ، فماذا عن تأثير هجرة العمالة الريفية فى زيادة التطلعات الاستهلاكية على أساس أن الهجرة لعبت دوراً رئيسياً فى تغذية روح الاستهلاك الترفى فى القرية المصرية ولتوضيح ذلك فقد حاولنا معرفة مدى تأثير الهجرة إلى بلدان النفط فى زيادة التطلعات الاستهلاكية .

جدول رقـــم (٨)

" السن والاتجاه نحو تأثير الهجرة إلى بلدان النفط فى زيادة التطلعات الاستهلاكية "

المتغيرات	فئات السن						العدد	%
	أقل من ٢٠	٢٠-٢٩	٣٠-٣٩	٤٠-٤٩	٥٠-٥٩	٦٠ فما فوق		
نعم	١	٢٦	٧١	٦٠	٣١	٢٥	٢١٤	٨٩ر٢
لا	٢	٩	٧	٣	٣	٢	٢٦	١٠ر٨
المجموع	٣	٣٥	٧٨	٦٣	٣٤	٢٧	٢٤٠	١٠٠

كا٢ = ٢١ر٧٨

وبتأمل المعطيات الميدانية الموضحة فى هذا الجدول يتضح أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٨٩ر٢٪) يؤكدون على أن الهجرة قد لعبت دوراً واضحاً فى زيادة التطلعات الاستهلاكية فى مقابل (١٠ر٨) فقط يرون عكس ذلك .

غير أن المعالجات الإحصائية أوضحت أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متغير السن ودور الهجرة فى زيادة التطلعات الاستهلاكية مما يعنى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين فئات السن وبين الوعى بتأثير الهجرة على تغذية التطلعات الاستهلاكية فى القرية المصرية ومما يؤكد ذلك ما أسفرت عنه المناقشات الجماعية من أن هجرة العمالة الريفية إلى الدول النفطية أدت إلى إغراق القرية بالسلع المستوردة والأجنبية من الملابس الجاهزة والأجهزة الكهربائية والأدوات المنزلية والسجاجيد والأقمشة ، مما أدى إلى انتشار هذه السلع بصورة لا مثيل لها من قبل ، وجعلت الناس فى القرية يقلد بعضها البعض الآخر ،حتى أن الناس الذين لم تتح لهم فرصة السفر للخارج كانوا يحاولون تقليد المهاجرين فى شراء السلع المستوردة ". وهذا يوضح أن السلع الأجنبية تأتى إلى القرية إما من خلال المهاجر القادم إلى القرية من بلاد الغربة ويقدمها لأهله كهدية . أو عرضها للبيع سواء من العامل المغترب إذا ماتعثر ماليا أو المهدى إليه لعدم ملاءمتها له وخاصة الملابس المستوردة .

ولعل هذه النتائج تؤكد ما ذهبت إليه بعض الدراسات التى أُجريت على هجرة العمالة العربية من أن الهجرة لعبت دورا كبيرا فى تغذية أنماط الاستهلاك ، إذ أن تحويلات العاملين فى البلدان النفطية ساهمت فى تشكيل معالم النمط الاستهلاكى الجديد ، والذى أصبح متحيزاً بدرجة أكبر نحو عناصر الاستهلاك الترفى الأمر الذى أدى إلى التحول التدريجى عن شراء السلع المنتجة محليا بشراء السلع المستوردة " (٤٣) .

وإذا كان هناك اتفاق عام على أن هجرة العمالة الريفية إلى بلدان النفط أدت إلى زيادة التطلعات الاستهلاكية وغذت روافد الاستهلاك فى القرية المصرية ، فإنه يصبح من الضروري

معرفة أهم السلع التي يهتم بشرائها المهاجرون . وهنا تكشف الدراسة الميدانية عن وجود ثلاثة أنماط رئيسية التي يشتريها المهاجرون وهي :

النمط الأول : ويتمثل فـي شـراء السـلـع الكهربائية المعمـرة كالتليفزيون والمروحة والفيديـو ، والثلاجـة والغسالة ،والمكنسه والبوتوجاز ، والمسجلات ،وذلك بنسبة (٧ر٥٥٪) من المبحوثين .

النمط الثاني : ويتضـح في شـراء الملابس والأقمشـة بنسبة (٩ر٢٤٪) والسـجاد والموكيـت (٤ر٢٪) من أفراد العينة .

النمط الثالث : ويبرز في شراء الذهب بنسبة (٣ر١٤٪) ثم السيارات بنسبة (٨ر٢٪) من إجمالي المبحوثين .

وهذا ما يوضح أن الهجرة أثرت بشكل بالغ في صياغة أنماط استهلاكية جديدة ذات طبيعة ترفيه في أغلبها ، وأن الجزء الأكبر من مدخراتها اتجه نحو أسواق السلع والخدمات العالميـة القائمـة على استيراد كل ما هو أجنبي . الأمر الذى أدى إلى ربط المجتمع المصرى بآليات السوق الرأسمالى العالمى ودخول القرية طرفا غير متكافىء في تقسيم العمل الدولى ؛ وهذا ما جعل ظاهرة الهجرة بتوجهاتها الاستهلالية والتضخمية تساهم – كما تشير بعض الدراسات-إلى إبراز أوجه التمايز الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية ومن ثم عملت على تشوية معالم الخريطة الطبقية نتيجة الحراك الاجتماعى الزائف الذى كان منفصلا لا متصلا مع العملية الانتاجية الحقيقية (٤٤) .

٣/٥ – الرموز الثقافية المصاحبة للعملية الاستهلاكية .

إن عملية الاستهلاك عملية اقتصادية مادية ذات جوانب معنوية وثقافية أيضا ، ولذا لا ينبغى أن ندرك الاستهلاك باعتباره استهلاكا للسلع القيمة أو ذات المنفعة المادية ، ولكن باعتبـاره استهلاكا للرموز أساساً وإذا كانت العناصر الثقافية مرتبطة أشد الارتباط بكل العناصر المادية للاستهلاك ، فإن الرموز – وهى لب الثقافة وأصلها – هى أكثر الجوانب ارتباطاً بثقافة الاستهلاك خاصـــة وأن المجال الثقافى للطبقة التى تنتج الرموز الثقافية يمر فـى وقتـنا الحاضـر بتوسع كبير لدرجة أن هـذا المجال أصبح يطغى على كل مجالات الحيـاة الاجتماعيـة الحديثة ، فلقـد توسـع المجال الثقـافى إلى درجة أنه حطـم الحواجـز التى كانت فـى السـابـق تحتويه ضمن حدود معلومة (٤٥) .

ولـذا تحاول الدراسة طرح سؤال عن – ما هى الجوانب الرمزية المصاحبة لعملية الاستهلاك فى المجتمع الريفى ؟

ولمحاولة الإجابة على هذا التسـاؤل راعينا أهميـة دراسـة عمليـة الاستهلاك من جانب القوة الرمزية للسلع الاستهلاكيـة حيث أن ميزة المجتمـع الاستهلاكـى الحديث يكمن فى فائض القيمة الرمزية ، ولنبدأ أولا بدراسة عملية التسوق وأسبابهـا علـى أسـاس أن عملية التسوق تتضمن إلى جانب السلوكيات المادية فى شراء السلع وبيعها على معانى ورمـوز وصور ثقافيـة مثل الاستمتاع

بمشاهدة المعروضـــات الجديـــدة من السلع ، وقضاء وقت الفراغ فضلا عـــن القدرة الشرائية للمستهلك حينما يتسوق فـى الأسـواق وبخاصة التي تتميز بالسلع الراقية •

وفى اطار ذلك تكشف المعطيات الميدانية أن غالبية المبحوثـين تعودوا الذهاب إلى سـوق المدينة فـــى أواخـر الأسـبوع وذلك بنسبـــة (٧ر٤٦٪) ثم يلى ذلك الذين أقروا بالذهاب إلى سـوق المدينة عند الضرورة بنسبة (٣ر٣٤) من المبحوثين فى مقابل (١٩٪) لا يذهبون إلى الســوق وعلى هذا حاولت الدراسـة التعرف على أسباب الذهاب إلى السـوق ، فكشـفت المعطيـات الميدانية وجود عاملـين أساسيين لعملية التسوق وهما :

العوامل المادية وهى التى تتعلق بشراء السـلع وحظيت على نسبة (٤ر٣٨٪) من استجابات المبحوثين والعوامـل غير المادية للذهاب إلى السـوق وهى تتمثل فى مشاهدة البضائع والسـلع الجديدة، والاستمتاع بالمعروضات الجديدة وقضاء وقت الفراغ وتمثل مجتمعة (٦ر٦١٪) وهـذا ما يبين تفوق الجوانب المعنوية لعملية الذهاب إلى السوق على العوامل المادية الخاصـة بالشـراء ويؤكـد أن عملية التسوق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستهلاك الخاص بالصور والمعانى الرمزية . وهـذا ما يتفق مع ما أسفرت عنه نتائج المناقشات الجماعيه من أن " الذهاب إلى سوق المدنيـة بالرغم من الدافع الرئيسى لنا هو شراء السـلع التى نحتاجها إلا أنه يمثل متعة جذلية لمشاهدة الأنواع المختلفة من السـلع ومعرفة الأنواع الجديدة التى توجد فى المحلات التجارية ، والمقارنة بينها ثم اكتساب معرفة بالسـلع الأفضل والأجود والتى تكون أسـعارها ملائمة لنا ، لدرجة أننا نذهب إلى الســوق عدة مرات للمعرفة دون الشراء بالإضافة إلى قضاء وقت مسلى بعيداً عن الجلوس فى الشوارع والتهاوى والبعد عن الكلام عن الأخرين " •

ولمحاولة معرفة علاقـة المبحوثين بعالم السوق فـى إطـار متغـير النوع طرحنا سؤالاً عن عـدد مرات الذهـاب إلى السوق فـى الشهـر

جدول رقم (٢) •

النوع وعدد مرات الذهاب

عدد مرات الذهاب إلى السوق فى الشهر	النوع		العدد	٪
	ذكر	أنثى		
مرة واحدة	٨٢	١٥	٩٧	٤ر٤٠
مرتـان	٥٦	٦	٦٢	٨ر٢٥
ثلاث مـرات	٣٣	٥	٣٨	٩ر١٥
لا أذهب مطلقا	٣١	١٢	٤٣	٩ر١٧
المجمـوع	٢٠٢	٣٨	٢٤٠	١٠٠

كا ٢ = ٦ر٦٠

وتشير البيانات الموضحة فى هذا الجدول أن غالبية المبحوثين يذهبون مرة واحدة إلى السوق فى الشهر بنسبة (٤ر٤٠٪) بينما تصل نسبة الذين يذهبون إلى السوق مرتين إلى ما يقرب من ربع أفراد العينة (٨ر٢٥٪) فى حين تتضاءل نسبة الذين يذهبون ثلاث مرات إلى (٩ر١٢٪) وفى مقابل ذلك قرر (٩ر١٧٪) أنهم لا يتسوقوا مطلقا ، ثم أظهرت التحليلات الإحصائية أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠٥ر) مما يبين أن الذهاب إلى السوق ظاهرة جديدة لم يكن القرويون يعرفونها فى مجتمع القرية . بغض النظر عما إذا كان رجلا أم امرأة مما يبين أن جميع المبحوثين على علاقة دائمة ومستمرة بالسوق على اختلاف أنواعهم ، بحيث أصبح التسوق جزءا من نشاطهم اليومى .

ولذلك حاولت الدراسة أن تتبع سلوكيات المستهلك أثناء عملية التسوق . فطرحت سؤالاً عن الأشياء التى تلفت الانتباه فى السوق غير عملية الشراء .

وهنا تكشف استجابات المبحوثين عن وجود ثلاثة أنماط للاستهلاك البصرى جاءت مرتبة على النحو التالى :

النمط الأول : مادى يتعلق بأسلوب عرض السلع ، وجمال المحلات التجارية وطريقة تزيينها .

النمط الثانى : اجتماعى تفاعلى ويتمثل فى مشاهدة المساومات التجارية ، وان السوق مكان للتعارف بالآخرين .

النمط الثالث : نفسى ترويحى يتعلق بمتعة التسوق وهنا تلقى المناقشات الجماعية الضوء على سلوكيات الأفراد حينما يذهبون إلى السوق بغير هدف الشراء فيقولون بأن " الذهاب إلى السوق فى حد ذاته فرصة لنا للالتقاء بالأصدقاء والمعارف خاصة عندما نسافر إلى المدينة واكتساب خبرات كثيرة فى الحياة لأن السوق يعلمنا كيف نتعامل مع الآخرين ويعلمنا السلوك التجارى من خلال متابعة عملية المساومة على الأسعار بين الزبائن والتجار بالإضافة إلى المتعة عند مشاهدة السلع وطرق عرضها فى المحلات ، والتعرف على البضائع الجديدة التى تصل إلى السوق " .

ونستخلص من هذا بأن عملية التسوق تؤدى إلى جانب وظيفتها الاقتصادية المعروفة فى شراء السلع وظيفة أخرى تتعلق بالجوانب النفسية والجمالية والاجتماعية وارتباطاً بذلك ألقت الدراسة الضوء على جانب آخر يتعلق بالتفاعل مع الآخرين ، ويعبر عنه بالسؤال التالى :

من الشخص الذى تحب أن تصطحبه عند الذهاب إلى السوق ؟

وجاءت استجابات المبحوثين لتبين أن عملية التسوق ذات جانب اجتماعى أساساً فى المجتمع الريفى حيث احتلت الزوجة الترتيب الأول فى حالة الرغبة لاصطحاب أحد الأفراد أثناء التسوق وذلك بنسبة (٤ر٤٠٪) أو أحد الأصدقاء بنسبة (٤ر٢٨٪) أو أحد الأولاد بنسبة (٣ر١٣٪) فى

مقابل (٨ر١٥٪) يرغبون فى التسوق بمفردهم . وهذا ما يبين أن عملية التسوق تساهم فى تقوية الوشائج الاجتماعية والعلاقات القرابية بين الأفراد داخل المجتمع الريفى ، ويفسر ذلك ما أسفرت عنه المناقشات الجماعية " من أننا حينما نتسوق لشراء جهاز للعروسة أو مواشى من السوق فى المدينة أو حتى شراء احتياجات البيت فإننا نذهب سويا ونجمع الأهل والأصدقاء لأن الجماعة اثناء التسوق تكون فرصة لتبادل الخبرات وتقديم النصيحة ويكون ذلك متعة وإحنا صحبة ومتجمعين مع بعضينا أثناء الذهاب إلى السوق " .

وأخيراً تعرض الدراسة لتصورات الناس حول ما إذا كان معرفة السلعة أو اقتناؤنا يجعل الفرد يحتل مكانة اجتماعية متميزة ، وهنا كشفت التحليلات الكمية أن المعرفة بالسلعة يضفى على الفرد مكانة اجتماعية متميزة بنسبة (٨ر٣٨٪) كما قررت نسبة وصلت إلى (٢ر٣٦٪) بأن ذلك يحدث فى بعض الأحيان فى مقابل ما يقرب من ربع العينة (٢ر٢٤٪) أجابوا بأن ذلك ليس بالضرورة غير أن نسبة الذين أقروا بأن اقتناء السلعة الثمينة يضفى على صاحبها مكانة اجتماعية متميزة قد ارتفعت إلى (٥٥٪) من أفراد العينة . والذين أجابوا بأن ذلك يحدث فى بعض الأحيان خمس أفراد العينة ويمكن تفسير ذلك فى ضوء أن وسائل الإعلام والإعلانات التجارية خاصة بعد انتشار أجهزة التلفاز والقنوات الفضائية قد جعلت الناس أكثر معرفة بأنواع متنوعة وكثيرة من السلع الثمينة دون امتلاكها وبالتالى فالمعرفة وحدها ليست دليلا على التميز الاجتماعى فى المجتمع الريفى وانما تلعب الثقافة السائدة فى المجتمع الريفى وبخاصة الثقافة التقليدية دوراً مهماً فى اضفاء المكانة الاجتماعية على الذين يمتلكون السلع الثمينة منذ فترات طويلة ، على أساس أن ملكية الأفراد للسلع الثمينة أو وراثتها من الآباء والأجداد تمنح صاحبها رصيدا ثقافيا رمزيا ، ومما يدعم ذلك ما أسفرت عنه نتائج المناقشات الجماعية " من أن اقتناء السلع المادية وملكيتها منذ القدم غالبا ما يجعل للأفراد مكانة مرتفعة بين الناس فى القرية لأنهم ينحدرون من أصول اجتماعية عريقة ، وأنهم طوال عمرهم أصحاب عز وجاه ، أما الناس اللى ظهروا فى هذه الأيام ويركبون السيارات الفخمة وأقاموا البيوت الحديثة وأشتروا الأدوات الكهربائية المعمرة فإنهم معرفون للناس بأنهم محدثى نعمة ، والناس عرفة أصلهم كويس ومهما كان عندهم فوضعهم الاجتماعى ما يتغيرش " (٤٦) .

ونستخلص من هذا أن هناك تأكيداً شبه عام على أن اقتناء السلع الثمينة منذ القدم وليس معرفتها أو حتى اقتنائها حديثا هو الذى يضفى على الأفراد المكانة الاجتماعية المتميزة فى المجتمع الريفى . وهذا يبين أن عمليات وظواهر التجانس الثقافى العالمى التى تفرزها العولمة عبر آلياتها ووسائلها المختلفة لا يمكن أن تخترق خصوصية الثقافة المحلية التقليدية المحافظة التى لا يزال

المجتمع الريفي يتصف بها بدرجات متفاوتة ؛ بالرغم من التغير الهائل الذي طـرأ فـي حياة الناس على المستويات المادية والاستهلاكية " .

٥ / ٤ – إستراتيجية مواجهة خطر العولمة على زيادة عملية الاستهلاك . كشف التحليل النظرى للبحث أن العولمة أصبحت ظاهرة كونية كبرى ، أدت إلى نقل الاقتصاد والثقافة والتجارة والاتصال من الدائرة المحلية الضيقة إلى الساحة الكونية الواسعة للعالم كله ، بحيث جعلت العالم كله كياناً واحداً ، وثقافة عالمية واحدة ، ولذا تأتى خطورة العولمة هنا من أنها المحاولة الأكثر تطوراً التى تضمن للغرب أمركة نمط الحياة بالثقافة الغربية فى كافة الدول والمجتمعات الإنسانية من خلال اختراق الخصوصيات الثقافية ، وتهميش وإضعاف الدول النامية ، من خلال فرض نمط استهلاكى محدد وثقافة استهلاكية عالية ، ونمط انفتاحى تنافسى غير متكافىء ، وفى ضوء ذلك حاولت الدراسة طرح سؤال أساسى مفاده كيف يمكن رسم سياسات وإستراتيجيات أكثر عملية لدرء خطر العولمة على عمليات الاستهلاك وضبطها فى القرية المصرية .

ولما كان من الصعوبة تناول مدى وعى القرويين بظاهرة جديدة مثل العولمة ومضمونها ومخاطرها من الناحية الكمية ولذا فإننا سوف نلجأ بشكل أكثر تفصيلا إلى نتائج المادة الكيفية التى كشفت عنها المناقشات الجماعية التى جرى اختيارها من صفوة القرية المستنيرين والمدركين لمثل هذه الظواهر الجديدة ، ونعرض لأهم هذه النتائج على النحو التالى :

ولما كان من الطبيعى أن يبدأ التحليل بالتعرف على الوعى بكلمة العولمة ومضمونها ومخاطرها ، وهنا تكشف نتائج المناقشات الجماعية أن الغالبية بدأت تسمع عن كلمة العولمة فى هذه الأيام لأنها أصبحت تتردد فى وسائل الإعلام والأحاديث اليومية للمثقفين وبالتالى فأصبحت منتشرة ومتداولة لكن انقسمت المناقشات إلى فريقين فيما يتعلق بمضمون كلمة العولمة :

الفريق الأول : وهو الذى يرى أن العولمة هى الانفتاح على المجتمعات الأخرى وعدم الانغلاق وبالتالى ضرورة تبنى النظام الرأسمالى لأنه هو الذى أثبت نجاحه اقتصاديا فى كل المجتمعات ، ولذا فلا نخاف من الدخول فى نظام العولمة ولا نخشى على مجتمعاتنا منها فهى ظاهرة إيجابية والمجتمعات التى لا تدخل فيها سوف تتخلف عن التطور الحضارى والتقدم الحديث .

الفريق الآخر : وهو الذى يرى أن العولمة هذه هى قيادة أمريكا للعالم بعد ما انهار النظام الاشتراكى وبالتالى جعلت الدول تخضع لسيطرتها ولثقافتها فى كل شىء ولذا يرى هذا الفريق خطورة هذه الظاهرة على مجتمعاتنا ومستقبلها ولابد من التصدى لها وعدم الدخول فيها على الاطلاق .

ومن خلال ذلك يتضح أن هناك اتجاهاً غالباً بالوعى بمفهوم العولمة ومضمونها بشكل عام لكن

هناك اختلاف حول المخاطر الناجمة عنها وربما يرجع ذلك إلى انبهار الناس بالنجاحات التى حققتها المجتمعات الرأسمالية اقتصادياً والانتصارات التى انجزتها على مستوى العالم . وهذا ما يعنى أن القضية الآن ليست فى أن ندخل فى العولمة أو نتجنبها ونقاومها بل فى كيفية اللحاق بها بأقل ضرر وذلك من خلال تفادى مخاطرها وتعظيم فوائدها وتحويل الآثار السلبية الناجمة عنها لمصلحتنا ومصلحة مجتمعاتنا . ولهذا حاولت الدراسة الكيفية أن تطرح سؤالا آخر عن دور العولمة فى زيادة ميل الناس للاستهلاك فى القرية ، وهنا تكشف نتائج المناقشات الجماعية " أن الانفتاح على العالم المتقدم ، وانتشار التوكيلات التجارية الأجنبية عمل على إغراق الأسواق المصرية بأنواع كثيرة من السلع والبضائع المستوردة لدرجة إننا نلاحظ أن الناس أصبحوا يستخدمون الأشياء الحديثة لحظة ظهورها فمثلا كنا زمان نسمع عن السلع الحديثة ولا نشتريها فورا لكن فى هذه الأيام كل اللى يقدر على حاجة يشتريها على طول ، لدرجة أنك لو دخلت أى بيت فى القرية تلاحظ فيه الأدوات الكهربائية الحديثة والمستوردة والأثاث الحديث والملابس المستوردة زى ما هو موجود فى المدينة بالضبط " .

ونستخلص من هذا أن الانفتاح على السوق العالمى أدى إلى دفع سلع الاستهلاك بأنواعها المختلفة التى تنتجها البلدان المتقدمة إلى مجتمعاتنا بصورة لا مثيل لها فى التاريخ ولقد تحقق ذلك من خلال وسائل الإعلام والإعلانات التجارية التى تصور الحياة الغربية بأنماطها الاستهلاكية الترفية لاقناع الناس باستهلاك السلع الجديدة باستمرار لزيادة التطلعات الاستهلاكية لديهم وتقليص قدراتهم الإنتاجية .

مما يترتب على ذلك تزايد الميل العام للاستهلاك فى مجتمع القرية ، وللوقوف على أسباب هذا الميل ، توضح الدراسة الميدانية أن هناك أسباباً عديدة لعل أبرزها عاملان أولهما : الهجرة إلى البلدان النفطية ، حيث أن هذا العامل يؤدى إلى زيادة الدخل ، وزيادة القدرة الشرائية للناس فى القرية فتزايد القدرة على شراء السلع والاحتياجات مما يؤدى إلى تفشى أنماط استهلاكية جديدة .

وأما العامل الآخر فيتمثل فى التقليد والمباهاه ، اللذين يلعبان دوراً كبيراً فى انتشار نمط الحياة الاستهلاكى فى القرية ، فأصبح بناء البيوت الأسمنتية الفسيحة ، وفرشها بالأثاث الحديث واستخدام مختلف السلع المعمرة واليومية مطالب ضرورية لدى الجميع تدفع الناس إلى تقليد سلوك المهاجرين الاستهلاكى وخاصة من خلال إغراقهم للقرية بسلع مستوردة تغرى الناس لتقليدهم ومحاكاتهم ، ولعل تفشى هذا السلوك الاستهلاكى يؤدى إلى تكدس التبعية للاقتصاد الرأسمالى العالمى عن طريق انتشار النمط الاستهلاكى المتجدد فى حياة الناس اليومية ولذلك برزت الدعوة فى الوقت الحالى إلى أهمية وضع سياسات وإستراتيجيات لدرء مخاطر العولمة على عملية

الاستهــلاك ، وأهميــة ترشيد الاستهلاك والتقليل من حدته ، وفى محاولة التعرف على علاقة التعليم بأهمية ترشيد الاستهلاك فى القرية جاء موضوع الجدول رقم (١٠) ٠

التعليم والاتجاه نحو أهمية ترشيد الاستهلاك

المتغيــرات	الحالة التعليميــة							العدد	٪
	أمى	يقرأ ويكتب	ابتدائى	أقل من المتوسط	متوسط	جامعى	فوق الجامعى		
مهــم	٣٣	٢٤	١٦	٢٩	٤٤	٤٦	١٨	٢١٠	٨٧ر٥
غير مهم	١٠	٩	٢	٣	–	–	–	٢٤	–ر١٠
لا أعرف	٤	٢	–	–	–	–	–	٦	٢ر٥
المجموع	٤٧	٣٥	١٨	٣٢	٤٤	٤٦	١٨	٢٤٠	١٠٠

كا٢ = ٤٢ر٦٠

ومن قراءة معطيات هذا الجــدول يتضــح أن الغالبيــة العظمــى مــن المبحوثين (٨٧ر٥٪) تؤكـد أهمية ترشيد الاستهلاك ، وهذا يعنى أن هناك إدراكاً شبه عام بمخاطر الاستهلاك فى القرية وبالتالى أصبحت هناك ضرورة لضبطة وتنظيمه . لكن أوضحت المعالجات الإحصائية أن هنـاك علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠١ر٠) بين متغير التعليم وأهمية ترشيد الاستهلاك مما يعنى أنـه توجد علاقة وثيقة بين ارتفاع المستوى التعليمى للأفراد وبين الوعى بأهمية أسـلوب الترشيـد . ولما كـان هناك ادراك عام بأهمية الترشيد رأينا أن نتعرف على أسباب هذا الترشيد فتبين وجود مجموعـة مـن العوامل التى تدفع الناس وراء إدراك أهمية الترشيد يـأتى فـى مقدمتهـا أن الإسـراف حرام بنسـبة (٢٧ر٥٪) والادخار لزواج الأولاد بنسـبة ٢٧٪ من العينة ككل . ثم تأمين مسـتقبل الأولاد بنسـبة (٢٣ر٣٪) بينما الذين أشاروا بشراء قطعة من الأرض بلغت نسبتهم (٢١ر٤٪) مـن إجمالى أفـراد العينة ٠

وهذا يعنى أن الوعى بأهمية الترشيد تنحصر فى عاملين أساسيين :

الأسباب الأولى : دينيـة مرتبطـة بالخـوف مـن مخالفة أوامر الدين ، فكمـا يقـول تعالى : " إن المبذرين كانوا أخـوان الشياطين " ويقـول تعالى " ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسورا ".

والأسباب الأخرى : اقتصادية مرتبطـة بالادخـار للمسـتقبل وارتباطاً بذلـك حـاولت الدراسـة التعرف على أهم الأشياء التى يمكـن أن يرشـد القرويـون فيهـا أنمـاط اسـتهلاكهم . وهنـا تكشـف استجابات المبحوثين عن أنواع كثيرة ومتنوعة يجـب أن يرشـد النـاس فيهـا اسـتهلاكهم ويـأتى فـى مقدمتها السـلع الكهربائية المعمرة بنسبة (٣٤ر٩٪) حيث يلاحظ أن المنزل الريفـى أصبح يزخـر بالعديد من السـلع الكهربائية والأجهزة المنزليـــة الحديثـة . ثم يأتى بعد ذلك بناء المسـاكن الجديدة

المبنية بالطوب الأحمر المفروشة بالأثاث الحديث حيث أكد على ذلك (٥ر٢٢٪) خاصة وأن الريف شهد فى الفترة الأخيرة طفرة عمرانية لا مثيل لها فى التاريخ امتدت إلى تآكل الرقعة الزراعية حتى أصدرت الحكومة مرسوما بحظر البناء خارج حدود القرى وفرض غرامة مالية كبيرة وإزالة المبانى المقامة فوراً ، ثم يأتى فى الترتيب الثالث السلع اليومية كالملابس الجاهزة ، والأغذية المجففة وغير المجففة بنسبة (١ر٣٠٪) ثم أشارت نسبة (٤ر١٠٪) بأهمية ترشيد الكهرباء والملاحظ أن ترشيد الاستهلاك هنا يتضمن جانبين ، استهلاك يتعلق بالسلع الكمالية ، والجانب الآخر يتعلق باستهلاك السلع الأساسية المباشرة، وهذا ما يعنى ضرورة تقليل الإنفاق العام الذى ينم عن تنامى ثقافة استهلاكية واضحة كما أنه يوضح إلى أن القرية المصرية تحولت من انتاج الغذاء مثل تربية الطيور والمواشى وصناعة الألبان والخبز إلى الاعتماد على السوق .وحاولت الدراسة التعرف على أهم الوسائل والأساليب التى تساعد على ترشيد الإستهلاك سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الأفراد ، على أساس أن نجاح أى إستراتيجية للترشيد يعتمد ليس فقط على فاعلية دور الدولة فى ضبط الاستهلاك وتنظيمه وإنما ينبغى كذلك أن يقوم على اقتناع الأفراد بها فهم الذين يقومون بتنفيذها ، وحينما تكون نابعة منهم فإنهم يكونون أكثر التزاما بها .

واستناداً إلى ذلك فقد كشفت المعطيات الميدانية عن وجود مجموعتين من الوسائل :

الوسيلة الأولى : وسائل تتصل بالدولة وتتمثل فى تشجيع الصناعات الوطنية ، ثم فرض رقابة على السلع المستوردة ثم تقليل الاستهلاك على مستوى الدولة وأخيرا توعية الناس بأهمية ترشيد الاستهلاك ، الوسيلة الأخرى تتصل بالأفراد مثل الابتعاد عن التقليد والمباهاه ، والاقتصار على شراء السلع الضرورية وأهمية المسئولية الفردية ، غير أن الذى تجدر الإشارة إليه أن الناس لا يتجهون إلى الاستهلاك الرشيد إلا إذا شعر عدد متزايد منهم بالرغبة فى تغيير أنماطهم الاستهلاكية وأساليبهم الحياتية . ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا عرض على الناس نمط استهلاكى أكثر جاذبية واقناعا من النمط الذى اعتادوا عليه ، ولن يحدث هذا بين ليلة وضحاها ، كما لن يحدث بمرسوم أو تشريع وإنما الأمر يتطلب عملية تربوية وتعليمية طويلة الأمد ، هذا مع عدم إغفال أهمية الأساليب الإيحائية شبه التوعية المستخدمة فى إعلانات التليفزيون التجارية من أثر سمعى وبصرى على جمهور المستهلكين بحيث أن إيقاف سموم هذه الأساليب الإيحائية سيكون له أثر إيجابي على انسحاب جمهور المستهلكين من ضغوط النزعة الاستهلاكية البذخية (٤٧) . وهذا يؤكد الدور الذى تلعبه الإرادة الذاتية والتوجيهات الأسرية والتربوية فى ترشيد الاستهلاك الخاص وتنظيمه والتقليل منه .

الخاتمه

حاول هذا البحث من خلال استمارة الاستبيان المقننة والمناقشات الجماعية المحورية أن يتعرف على دور عملية العولمة فى تشكيل ثقافة استهلاكية محددة عبر المجتمعات المحلية الأخرى وذلك من خلال إشاعة نمط استهلاكى معين ، وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم ، من خلال دراسة ثقافة الاستهلاك فى قرية مصرية ، ومدى تأثرها بمجمل التغيرات والتيارات الثقافية والاقتصادية للعولمة على فرض أنماط استهلاكية جديدة ، وبروز ثقافة استهلاكية ترفية فيها ، وقد أظهرت الدراسة أن الثقافة العالمية للاستهلاك قد نجحت فى اختراق الثقافة المحلية التقليدية حيث فرضت عليها أنماطاً جديدة من الاستهلاك كإقامة المبانى الجديدة من الخرسانة المسلحة ، وتجهيزها من الداخل بالأثاث الحديث ، وشراء الملابس المستوردة ، والترتيبات التى تقوم بها الأسرة بقدوم مولود جديد ، والانفاقات المصاحبة فى مناسبات الزواج والخطوبة والاحتفالات الدينية والاجتماعية المختلفة،كما أوضحت الدراسة تأثير الثقافة العالمية على عملية الاستهلاك من خلال عاملين أساسيين هما ، الانفتاح الاستهلاكى الذى شهده المجتمع الريفى عقب سياسة الانفتاح الاقتصادى من سيادة نمط الانتاج إلى شراء السلع المستوردة والأجنبية حيث أوضحت التحليلات الاحصائية أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المستوى التعليمى والاتجاه نحو استخدام السلع المصنعة محليا أم المستوردة مما يبين أن الظاهرة عامة بذاتها ويتضح ذلك من الإقبال المتهافت على شراء الأدوات الكهربائية المعمرة وغير المعمرة ، والملابس الجاهزة ، والسلع الغذائية المعلبة وغير المعلبة ، ولعب الأطفال واستخدام بعض الأدوات الزراعية والأجهزة الإلكترونية مثل الكومبيوتر. وإما الشكل الأخر وهو الانفتاح الفيزيقي والذى يتمثل فى الدور الذى تلعبه هجرة العمالة الريفية فى زيادة التطلعات الاستهلاكية فى القرية المصرية وتشكيل معالم النمط الاستهلاكى الجديد الذى أصبح متحيزاً للاستهلاك المظهرى وتغلبة روح الاستهلاك الترفى .

- أوضحت الدراسة أن للاستهلاك طابعة الرمزى واتضح ذلك فى أن عملية التسوق لها جوانب متعددة من الاستهلاك البصرى يتمثل احدها فى الجانب المادى الذى يتعلق بأسلوب عرض السلع وجمال المحلات وطريقة تزينها ، والجانب الثانى اجتماعى تفاعلى يتصل بمشاهدة طريقة المساومات التجارية والتعارف بالآخرين والجانب الأخير نفسى ترويحى يتعلق بمتعة التسوق وقضاء وقت الفراغ .

كما أوضحت الدراسة أن المعرفة بالسلع داخل مجتمع القرية قد يضفى على الفرد مكانة اجتماعية متميزة ، لكن اقتناء السلع الثمينة يضفى على صاحبها مكانة اجتماعية أكثر تميزاً خاصة إذا كان المقتنى للسلع من أصحاب المكانة المميزة فى القرية ولم يكتسب هذه المكانة منذ فترة جديدة .

- كشفت الدراسة المتعمقة على عينة من المستنيرين بالقرية أن هناك اتجاهاً عاماً بالوعى بمفهوم العولمة ومضمونها بشكل عام ولكن هناك اختلافاً حول مخاطرها حيث انقسم المبحوثون إلى فريقين أحدهما يرى أن للعولمة مخاطرها نتيجة الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وتؤثر سلباً عل مجتمعاتنا وبالتالى فلابد من التصدى لها وعدم الدخول فيها ، وأما الفريق الآخر فيرى عدم

الخوف من العولمة فهي ظاهرة ايجابية ولابد من الدخول فيها وعدم التخلف عن مواكبتها .

وأخيراً كشفت الدراسة بروز الدعوة في الوقت الحالي لوضع سياسات لدرء الآثار الاقتصادية للعولمة على عملية الاستهلاك وضرورة التقليل من حدته ، حيث أكدت الدراسة تأكيد غالبية المجتمع على أهمية ترشيد الاستهلاك وتنظيمه ، وإن كان زيادة المستوى التعليمي للفرد أدى إلى زيادة الوعي بأهمية الترشيد بدرجة عالية،وارتباطاً بذلك أوضحت الدراسة أن هناك أسباباً عديدة طرحها المبحوثون لترشيد الاستهلاك أهمها الأسباب الدينية ثم الأسباب الاقتصادية وطرحت الدراسة أن آليات ترشيد الاستهلاك تعتمد على مستويين أساسيين،المستوى الأول يتصل بالدور الذي تلعبه الدولة في ضبط الاستهلاك عن طريق فرض قيود على السلع المستوردة وبخاصة الاستهلاكية منها ، وتشجيع الصناعات المحلية ثم تقليل الاستهلاك العام على مستوى الدولة ، والمستوى الآخر يتصل بالأفراد من خلال الابتعاد عن التقليد والمباهاة،وتقدير أهمية المسئولية الفردية والاقتصار على شراء السلع الضرورية والإقلال من الوجود على الأسواق كلما أمكن ذلك.

٧- المراجع والحواشي

1- Bauman, z., *Globalization : The human consequen.ces, columbia uni-press, 1998.*

٢ – أنظر في هذا الصدد ما يلي :

- *The Workshop, on The Sociology and cultures of Globalization, uni-of Chicago, Dec. 2, 1998.*
- *World Congress of the international institute of sociology, Multiple Moder-nities in Era of Globalization, Is raeli, July 11-15 1999.*

– ندوة " العرب والعولمة " التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – في بيروت بتاريخ ١٨ – ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧م.

– مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية ، الذي عقد في القاهرة – جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٢ – ١٦ ابريل ١٩٩٨م.

3- *Robertson, R., Mapping the global condition in Featherstone, M., (ed) Global culture Nationalism, Globalization and Modernity, london, Sage publication, 1990, P. 220.*

٤- صادق جلال العظم ، ما هي العولمة ، مجلة الطريق ، بيروت ، العدد الرابع ، السنة السادسة والخمسون ، يوليو ، ١٩٩٧ ، ص ٣٠ .

٥- إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة الطريق ، بيروت ، العدد الرابع ، السنة السادسة والخمسون،يوليو ١٩٩٧، ص ٤٦ – ٤٧ .

٦- أحمد عبد الرحمن أحمد ، العولمة : المفهوم ، المظاهر ، والمسببات ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، مجلد ٢٦ ، العدد (١) ربيع ١٩٩٨ ، ص ٦٠ .

٧- السيد يسين ، في مفهوم العولمة ، سلسلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٢٢٨) ، المجلد (٢) ، ١٩٩٨ ، ص ٧ .

٨ – راشد البراوى ، الموسوعة الاقتصادية،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،الطبعة الثانية،١٩٨٧،ص٤٢ ٠

٩– خضير عباس المهر ، المجتمع الاستهلاكي وأوقات الفراغ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢ ٠

10- Featherstone, M.,perspective on consumer Culture, V. 24, N.L, Feb, 1990, pp. 2 - 22.

١١– أحمد زايد وآخرون ، الاستهلاك في المجتمع القطرى : أنماطه وثقافته ، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية جامعة قطر ، الدوحة ١٩٩١ ، ص ٢٩٠ ٠

12 - Robertson, R., and lechner, F., Modernization , Globalization and the problem of culture in world system theory, theory, culture and society, V.I. N.3, 1985.

13- Epitropulos, et al, lifestyle and Consumer Culture in a peripheral Society, youth Culture in post- ww11 , Greece, A. S.A. 1994.

14- Firat, A.F., Consumer Culture Or Culture Consumed ? sage publications, inc, 1995, PP. 105 - 125.

15- Featherstone, M., Consumer Culture : An introduction, in Journal theory, Culture and Society, U.K., 1983. PP. 4 - 9.

16- Tashner, G., The Complex assimillation of post Modernity , The Case of Consumer protection in Brazil, U.S. A., 1994.

17- Choe, S.et al, Acculturation, ethnic consumers and food Consumption patterns, Journal of food products Marketing, V.l, N.4, 1993, PP. 1o -79.

١٨ – هانس بيترمارتين، وهارلد شومان،فخ العولمة (الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية)،ترجمة عدنان عباس علي ، مراجعة رمزى زكي،سلسلة عالم المعرفة،الكويت العدد (٢٣٨) ، أكتوبر ، ١٩٩٨م٠

19- Warde, A., introduction to the Sociology of Consumption , Journal of Sociology, V. 24, N, L, Feb, 1990, PP. 1 - 4.

20- Holton, B., First international Conference of the Sociology of Consumption, uni - of oslo, January, 1988.

٢١– سليمان نجم خلف – العولمة والهوية الثقافية : تصور نظرى للدراسة نموذج مجتمع الخليج والجزيرة العربية المجلة العربية للعلوم الإنسانية،جامعة الكويت.الكويت،العدد٦١،١٩٩٨ ، ص ٥٤ – ٩٣ ٠

٢٢– عدنان سليمان ، مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربى ، الفكر العربى معهد الإنماء العربى ، بيروت ، لبنان ، العدد (٩٣) صيف ١٩٩٨ ، ص ١٤٢ – ١٧٦ ٠

٢٣– أحمد زايد وآخرون ، الاستهلاك في المجتمع القطرى : أنماطه وثقافته ، مرجع سابق ٠

24- Zayed, A., Popular Culture and Consumerism in underdeveloped urban areas, in G.Stauth and S. Zubida, Mass Culture, popular Culture and Social life in Middle East, Frakurt, 1987, PP. 287 - 312.

٢٥– سليمان نجم خلف ، مرجع سابق ، ص ٥٩ ٠

26- Featherstone, M., Global Culture in Featherstone (ed) Global Culture, Nationalism, Globlization and Modernity, london, Sage publication 1990, PP. 1- 14.

27-O'donnell,M.,introduction to Sociology,thomas Nelson and sons ltd,Surrey 1997,PP.598. 599.

28- Ibid, P. 599.

29- Ibid, P. 601.

٣٠ – عدنان سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ – ١٤٧ ٠

٣١ – مصطفى النشار ، ضد العولمة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص ١١ – ١٢ ٠

٣٢ -هانس بيتر مارتين ، وهارالد شومان، فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع سابق، ص٥٧ .

33- Fukuyama,F.,the end of History, National interest, 16 Summer 1989,PP.3 - 18.

٣٤- المرجع قبل السابق ، ص٦٩ - ٧٠ .

٣٥- سليمان نجم خلف ، العولمة والهوية الثقافية : تصور نظرى للدراسة نموذج مجتمع الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص ٦٥- ٦٧ .

٣٦- خضير عباس المهر ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

37- Fontana, A., And Frey, I., interviewing, the Art of Science : in Denzin, and lincolon, (eds) Collecting and interpreting Qualitative Materials, Sage publication, london, New de lhi, 1998, P. 55.

- Morgan, D.L., Focus groups as q qualitative research 2 nd edition, london, Sage publications, 1997, P. 12.

38- Swedberge, R., economic Sociology past and present, Current Sociology. Sage publication, V. 35, N.L., Spring. 1987, P. 49.

٣٩- فردريك معتوق.المعرفة ، المجتمع،التاريخ ، منشورات جروس برس ، لبنان ، ١٩٩١ ، ص ٢٥٧ .

٤٠- خضير عباس المهر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

٤١- نفس المرجع السابق ، ص ٤١ .

٤٢ - فردريك معتوق ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ ، ٢٦٨ .

٤٣ - إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المشاكل الآثار السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يونيه . ١٩٨٣ ، ص ٩٢ .

٤٤- شحاته صيام ، من النفط إلى القحط : دراسة ميدانية للآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة العائدة فى قرية مصرية فى كتاب دراسات فى علم الاجتماع الاقتصادى والتنمية الاجتماعية إشراف محمد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ٣٤٦ .

٤٥- ايان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ترجمة محمد حسين غلوم ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت العدد ٢٤٤ ، إبريل ١٩٩٩ ، ص ٢٨٣ .

٤٦- انظر فى هذا الصدد ، ما أكد عليه جورج هومانز فى كتابة " بناء نظرية علم الاجتماع " من أن أعضاء الجماعات الذين يشغلون مراكز عالية أو مراكز متدنية هم أقل الأعضاء احتمالا للتوافق داخل الجماعات لأن أصحاب المكانة العليا لن تفقد تقديرا كبيرا إلا أن لديها فائض من التقدير والمكانة ومن المحتمل أن يوفر لديها ما يكفى لأن تلاعب به وتفكر فيه ، وأن أصحاب المكانة المتدنية فإنهم لن يخسروا تقديرا كثيرا لأنهم ليسوا لديهم ما يفقدونه بينما الاعضاء الذين يشغلون مكانة وسطى هم الأكثر إحتمالا للتوافق لأن أى نجاح لهم سيكسبهم مكانة أعلى وأى خسارة لهم ستؤدى بهم إلى الدرك الأسفل . انظر كتاب :

- جوناثان تيرنر ، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد سعيد فرح ، منشأة المعارف ، الاسكندرية، ١٩٩٩ ، ص ٣١٧ - ٣٢٢ .

٤٧- سمير عبده ، المجتمع الاستهلاكى العربى وتنمية ثقافة الحياة اليومية ، سلسلة الوحدة ، المجلس القومى للثقافة العربية ، الرباط ، السنة التاسعة ، العدد ٩٢ ، مايو ١٩٩٢ ، ص ٦٤ - ٦٥ .

الفصل السادس

التحولات العالمية الجديدة
وواقع البلدان العربية
مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى

التحولات العالمية الجديدة وواقع البلدان العربية مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى

تقديم

تشير التغيرات السريعة الشاملة التى شهدها العالم خلال النصف الأخير من القرن العشرين ظهور نظام عالمى جديد بدأت تتشكل ملامحه بصورة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب التى تركت العالم ينقسم إلى قطبين عالميين، ونشأت قوة الدول النامية لتدور رحاها فى إطار هذين القطبين العملاقين، لكن منذ مطلع الثمانينات من القرن الحالى ظهرت أفكار جديدة لتعبر عن نوعية النظام الاقتصادى والسياسى العالمى الجديد خاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتى، وتراجع الاشتراكية كمذهب فكرى، واختفاء النظام العالمى القائم على الثنائية القطبية، ثم بدأت معالم عملية اعادة تشكيل العلاقات الدولية داخل النظام الرأسمالى العالمى الجديد[1] .وفى اطار ذلك سوف ينطلق البحث الراهن من افتراض أساسى مؤداة «أن هناك تأثيراً واضحاً للتحولات العالمية الجديدة على الوحدات المكونة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد، سواء أخذت هذه الوحدات شكل نظم دولية أو تكتلات اقتصادية ضخمة ، أو شكل دول تابعة» على أساس أنه من المتصور أنه فى كل نظام عالمى جديد فإن فرصاً ومخاطرً سوف تحدث وتتولد بالنسبة للوحدات الفرعية بل وأحياناً قد تتاح للوحدات أو للنظم الفرعية أرحب للمساهمة فى إعادة تشكيل ملامح النظام العالمى الجديد.

أولها : تقديم رؤية نظرية لتأصيل نظرية النسق الرأسمالى العالمى فى تحليلاتها للنظام العالمى، والنظام الاقليمى والعلاقة بينهما.

ثانيها : تطبيقى يتعرض للتعرف على ملامح التحولات العالمية الجديدة وأثرهما على الواقع العربى الراهن .

ثالثها : يعود إلى المجتمع المصرى ويدرس واقع المجتمع المصرى الراهن فى ظل التغيرات العالمية الجديدة.

ثانياً : نظرية النسق الراسمالى العالمى .

تتخذ نظرية النسق الرأسمالى العالمى موقفاً راديكالياً من النظريات والسياسات

الاقتصادية التى قامت على افتراض إمكان تحقيق التنمية فى ظل الارتباط بالسوق الرأسمالى العالمى، بل إن كتاب هذه النظرية لم يقصروا اهتمامهم على كشف عجز هذه النظريات وتمركزها حول الذات الاوربية، بل حاولوا ايضاً طرح منظور فكرى بديل نابع من العالم الثالث، ويشكل فى الوقت نفسه بدايات نظرية تنموية بديلة لا تستطيع فهم وتحليل وتفسير مشكلات الدول النامية وبالتالى لا تتلائم أساساً مع اوضاع هذه الدول وبالتالى لاتصلح لصياغة استراتيجية تنموية ملائمه لها(٢) .

ولذا فإن نظرية النسق الرأسمالى العالمى تدور حول استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، وأن من الضرورى النظر إلى العالم بوصفه نسقاً أو نظاماً واحداً خصوصاً وأن العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول - والمقصود بها علاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول النامية - قد تشكلت وتطورت فى إطار السوق العالمى (٣).

ومن ثم فقد عكس الادب النظرى لنظرية النسق الرأسمالى العالمى غياب إمكانية تحقيق التنمية المستقلة للدول الاقل نمواً نتيجة « التشوهات البنائية» الناجمة عن الشروط غير المتكافئة للتجارة بينهم وبين الدول المتقدمة، والتأثير السلبى للشركات متعددة الجنسيات، وطابع العنف البنائى السائد فى هذه التفاعلات(٤) .

وفى هذا الصدد يقول فورتادوا فى وصفه ولادة ظاهرة التبعية «تتجلى ظاهرة التبعية فى بادئ الأمر بتبنى انماط استهلاكية تفرضها البلدان الخارجية؛ ويتم ذلك باستعمال الفائض الناتج عن التجارة الخارجية ولكن ديناميكية القطاع الاستهلاكى فى الداخل هى التى تحول هذه التبعية إلى سيرورة يصعب الفكاك عنها (٥). وثمة قضايا إضافية هامه من منظور نظرية النسق العالمى يجب التركيز عليها فى هذا الاطار هى:

القضية الأولى : تتعلق بضرورة تحليل ديناميات وميكرترمات النسق الرأسمالى فى إطار دورته الاقتصادية الكاملة بما يتخللها من أزمات دورية مستمرة

القضية الثانية : تتمثل فى تأثير الازمات الدورية على العلاقة بين الدول المتقدمة

والرأسمالية وغير الرأسمالية من جانب، وبين الدول المتقدمة والمجتمعات النامية من جانب آخر .

القضية الثالثة : وتركز على التراكم غير المتكافئ بين المراكز والمحيطات بمعنى تأثير استراتيجية النسق الرأسمالى العالمى القائمة على محور الاستغلال المفرط للدول النامية فى سبيل تفادى الازمة إلى الإبقاء على العلاقة غير المتكافئة حتى يتم التراكم الرأسمالى capital accumulation فى الجزء المتقدم ويترسخ التخلف فى الجزء الآخر من العالم النامى (٦) أى أن التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة فالتنمية فى مراكز النظام الرأسمالى يقابلها بالضرورة تخلف فى المجتمعات المحيطة أو التوابع.

وفى ضوء هذه الرؤية تكون وحدة التحليل الاساسية هى النظام العالمى برمته، فلا يمكن فهم عمليات التخلف الداخلى فى البلدان الخارجية عن نطاق المركز الرأسمالى إلا فى ضوء فهم العلاقة التاريخية التى ربطت هذه البلدان بالرأسمالية العالمية. ويعد جون آندرفرانك، ودوسانتوس، وسمير أمين، وايمانويل والرشتين من أظهر الذين قدموا مفهوم النظام العالمى واتجهوا بفكرهم نحو العالمية، وابتعدوا كثيراً عن المحلية، وفى ضوء هذا المنظور العالمى يقسم النظام الاقتصادى العالمى وفقاً لمبدأ تقسيم العمل، كما يشير فرانك إلى مراكز، وتوابع، اشباه توابع وبأن هناك سلسلة من التبعية تتجة من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة فى العالم أو هو تسلسل يتجة من خلاله الفائض الاقتصادى حتى يصل إلى «الميتروبوليس» مروراً بمن يخضعون لهذا المركز(٧).

أو أنه كما يقول – والرشتين – يضم ثقافات متنوعة ونظاماً اقتصادياً واحداً تتدرج فيه الدول أو مجموعات الدول فى شرائح تحتوى بعضها إلى أن تصل إلى مراكز العالم الرأسمالى التى تحتوى الجميع .

أو إنه – كما يقول سمير أمين – يضم مجموعات من الدول تحكمها علاقات غير متكافئة واشكال من التطور اللامتكافئ (٨).

وهذا يعنى أن النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى قد تضن فى داخله علاقة

استقطابية ثنائية متمركزة حول طرفين أو قطبين، القطب الجاذب الموجب أو الفاعل ويتمثل فى النظام الرأسمالى العالمى المركزى، والقطب المنجذب السالب أو المنفعل ويتمثل فى البلدان المتخلفة اقتصادياً والمرتبطة عضوياً بعلاقة تقسيم العمل الدولى مع المركز، وقد تركزت، وتمركزت مصادر التطور والنمو الاقتصادى فى العالم الرأسمالى الصناعى المتقدم للاسباب التاريخية المعلومة، بينما حرمت البلاد المتخلفة اقتصادياً من هذه المصادر لأسباب الاستعمار والإرث الاستعمارى ومن طبيعة النمو ذى الطبيعة الاستقطابية وتكون النتيجة تعاظم النمو وتعميق الركود حول طرفى العلاقة الاستقطابية(٩) .

ووفقاً لهذا التصور فان العامل الجوهرى فى عملية التخلف المستمرة التى تشهدها وتعايشها معظم الدول النامية هى فى جوهرها نتاج لعلاقة تبعية هذه الدول للرأسمالية العالمية أو بعبارة أخرى هى نتاج للعلاقة غير المتكافئة بين دول العواصم والتوابع، وهى علاقة يحكمها تناقض تراكم معدلات التنمية الاستثمارية التى تحدث فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وتكوين معدلات التخلف فى المحيطات التابعة، ومن ثم فإن تنمية النسق الرأسمالى يعنى وفى نفس الوقت تطوير التخلف فى دول العالم، إذن فالترابط العضوى بين النسق الرأسمالى العالمى والدول التابعة هو لب المشكلة لعمليتى التنمية والتخلف، وعلى هذا فإن العلاقة اللامتكافئة تفرض على الدول التابعة أن تظل متخلفة بحكم استغلال المراكز لها ، وأن السبيل الوحيد لتجاوز ذلك هو أن تكسر البلاد التابعة علاقتها بالسوق العالمية، وأن توقف امتصاص فائضها الاقتصادى ، وأن تناضل من أجل تحقيق الاعتماد الذاتى، ولكى يتحقق ذلك ذلك لابد من إحداث تحول سياسى ثورى، وهنا يلعب الصعيد السياسى دوراً قيادياً، وعندما تزال العقبات الخارجية فإن التنمية الذاتية تصبح متاحة وممكنة (١٠).

فى حين يذهب كل من - كاردسو وفاليتو - إلى تقديم تصور أكثر شمولاً لظاهرة تخلف الدول النامية ليس فقط على أساس القوى الخارجية وحدها (المتمثلة فى الدول الرأسمالية الغربية) بل أيضاً فى ضوء ترابط المصالح بين القوى الاجتماعية الداخلية (المتمثلة فى الطبقات الاجتماعية الداخلية) المسيطرة والمهيمنة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالطبقات الرأسمالية العالمية (١١).

ومن القضايا التى كشفت عنها نظرية النسق الرأسمالى العالمى فى هذا الصدد ظاهرة تعايش اشكالية إنتاجية متناقضة فى بنية المجتمع التابع، فبالرغم من أن النمط الرأسمالى يمثل قطاعاً مسيطراً فى الاقتصاد التابع سواء فى قطاعى الزراعة أو الصناعة إلا أنه يتعايش مع هذا النمط (الرأسمالى) انماط غير رأسمالية أو اللارأسمالية non-capitalist فى المجال الزراعى ، وفى المجال الحرفى و فى مجال الصناعات الصغيرة، وأن هذه الانماط اللارأسمالية تعيش متمفصلة مع النمط الرأسمالى الذى يخضعها لمتطلباته، ويمتص فائضها ويحوله إلى قيمة تبادلية يتم تداولها عبر قنوات امتصاص الفائض فى النظام الرأسمالى العالمى (١٢).

وأن هذا التحليل يكشف عن أن الانخراط فى النظام الرأسمالى العالمى لايلغى تماماً الاشكال التقليدية، وانما يضمها جميعاً فى نمط جديد مختلف، وتعد تحليلات كرستوفر دين dunn من أهم التحليلات التى ظهرت حول تميز النظام الاقتصادى العالمى بأنماط الإنتاج الرأسمالى، ولكنه يؤكد أن مكونات النظرية الرأسمالية يجب أن تتعدل عن واقعها التقليدى لتشمل أنماط الإنتاج المتعدد (١٣).

وبالرغم من تعدد أنماط الانتاج، فإن تطور التشكيلية الاجتماعية - الاقتصادية فى البلدان النامية يسير فى اتجاه نمو دور علاقات الانتاج الرأسمالية المتمثلة فى القطاع الرأسمالى - الخاص والاجنبى - وبعناصر رأسمالية الدولة (١٤).

ويشكل عام فان كتاب نظرية النسق الرأسمالى العالمى قد طرحوا ثلاثة اشكال من التفاعلات الرئيسية داخل هيكل النظام الرأسمالى العالمى الجديد يمكن إيجازها على النحو التالى:

أولها : علاقات الاعتماد المتبادل interdependence وهى التى تتسم بالعلاقات المتكافئة بين الدول الداخلة فيها بحيث تستفيد كل منها بشكل مساو بدرجة أكبر أو أقل .

ثانيها : علاقات الاعتماد dependence وهى التى تقوم على الاعتماد المتبادل ولكن يستفيد منها الطرف الأقوى بدرجة أكبر من الأطراف الأقل قوة وغنى.

ثالثها : عـلاقات التبعـية dependency وهى التى تـقوم على علاقـات غير متكافئة بحيث يستفيد منها الطرف الأقوى ، والأغنى ويحدث ضرراً سلبياً بالطرف الأقل والأضعف (١٥).

ووفقاً لهذا التقسيم السالف فاننا نلاحظ أن الشكل الثالث من هذه العلاقات هو الذى يسود بين الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية ومنها الدول العربية، لأن التقسيم الدولى للعمل الذى تقترحه بلدان المركز اليوم على بلدان الاطراف مازال يفتقر إلى العدالة، وعدم المساواة لأنه يجعل دول الأطراف كمورد للموارد الأولية، كما أنه يعد مسئولاً عن إنتاج السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة من أجل تصديرها إلى بلدان المركز المتقدمة التى تحتفظ لنفسها بالمنتجات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا.

وهذا التقسيم يعمل أيضاً بدرجة أكبر فى خدمة الشركات متعددة الجنسيات التى سيكون باستطاعتها التعويض عن معدلات الربح المنخفضة التى تحفظها البلدان الغنية بمعدلات أعلى بكثير فى البلدان الفقيرة. يضاف إلى ذلك أن بلدان الأطراف تسود فيها الطبقة الكومبرادورية التى تتطابق مصالحها مع مصالح بلدان المركز، وعن طريق هذا التطابق تنتفع تلك الطبقة من العلاقة القائمة مع البلدان الأخيرة، وهذه القيادة تفرض نموذجاً للتنمية يخدم مصالحها الخاصة، ومصالح بلدان المركز ويلحق الضرر بسكان العالم الثالث(١٦).

وفى ضوء وجهة هذه النظرية يتبين أن تخلف الدول الهامشية لايمكن ارجاعه فقط إلى بنية النسق الرأسمالى العالمى التى تقوم على علاقات الاستغلال والقهر الخارجية بل ينبع من مصالح الطبقات الاجتماعية المسيطرة المحلية والدولية أيضاً.

ثالثاً : التحولات العالمية الجديدة وأثرها على واقع الوطن العربى

١- شهد الاقتصاد العالمى تغيرات عميقة خلال العقدين الماضيين، وكان لذلك تأثيراته على امكانيات التنمية وحدودها والبلاد العربية على وجه الخصوص، ولعل أول هذه التغيرات وأهمها جميعاً هو التطورات بعيدة المدى التى جرت فى الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية فى أوربا الشرقية، التى شكلت نهاية طبيعية للنظام العالمى القديم الذى كان أساساً نظاماً

ثنائى القطبية، كذلك شكل استفراد الولايات المتحدة الراهن بالشأن العالمى بداية بروز النظام العالمى الجديد، الذى تؤكد كل المعطيات أنه اساساً نظام أحادى القطب. بيد أن استفراد الولايات المتحدة ليس هو السمة الوحيدة المميزة للنظام العالمى الجديد. فبالإضافة إلى ذلك هناك البروز المفاجئ لكل من اليابان واوربا والصين كقوى كبرى جديدة، لقد ازداد مؤخراً حضور اليابان كقوة اقتصادية ومالية وتكنولوجية عملاقة، كما ازداد ادراك العالم بجدية مشروع الوحدة الاقتصادية الاوربية التى أصبحت حقيقة من حقائق هذا العصر. كذلك أخذت الصين تبرز فجأة ليس كقوة بشرية ضخمة فحسب وانما كقوة اقتصادية متنامية تتطلع للقيام بدور سياسى على الساحة الدولية، إن لدى كل قوة من هذه القوى الكبرى الجديدة مشروعها المستقبلى وطموحها الحضارى الخاص بها[(١٧)]. وهى تسير سريعاً نحو نظام اقتصادى وسياسى يختلف عن النظام الذى ساد فيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بكل ما ينطوى عليه ذلك من آثار وانعكاسات سوف تتردد اصداؤها فى عقد التسعينات وما بعد ذلك، فضلاً عن هيمنة الرأسمالية العالمية وكأنها الايدلوجية العالمية الملائمة لعالم المستقبل.

وهذا ما يؤكد - ما ذهب إليه بعض الباحثين - أن النظام الرأسمالى الذى استوعب العالم منذ القرن السادس عشر ما يزال باقياً قادراً على الضم والاتساع والاحتواء والمناورة، وطرح نفسه كبديل تنموى دائم [(١٨)].

فضلاً عن ظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة، كالولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ومن ورائها امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية وتكتل اليابان والدول الصناعية الغنية فى جنوب شرق آسيا ومن ورائها الصين والهند والقارة الآسيوية ذاتها التى تشكل أكبر قارات العالم سكاناً وسوقاً، وأوربا الموحدة فى عام ١٩٩٢م وما ستسفر عنه من امكانيات اقتصادية هائلة يمكن أن تزداد تدعيماً بانضمام اوربا الشرقية إليها بعد نجاحها فى عملية اعادة التكييف الهيكلى لاقتصادها طبقاً لقوانين التطور الرأسمالى، وما من شأن ذلك كله التأثير على المنظومة الدولية الجديدة، ذلك أن أوربا الشرقية سوف تحصل فى ظل تلك التحولات على مكانة الدول الأولى بالرعاية والاهتمام[(١٩)]. وبالتالى سوف تتعرض مكانة الدول العربية للتدهور.

٢ - ومن التغيرات الجديدة التى ظهرت فى النظام العالمى الجديد ما يعرف بنظام تحرير التجارة الدولية من كافة القيود التعريفية وغير التعريفية فى إطار الاتفاقية العالمية للتعريفات والتجارة (Gatt) التى تم توقيعها بالفعل فى مدينة مراكش فى ابرايل ١٩٩٤م وبمقتضاها أنشئت منظمة جديدة للتجارة العالمية Wto، تلك الاتفاقية التى سوف تستفيد منها الاقتصاديات الحديثة والمتقدمة أكثر من الاقتصاديات فى الدول الفقيرة. وفى ذلك تشير دراسات معهد التخطيط القومى بأن الدول النامية فى اسيا هى الأولى بين دول العالم النامى من حيث التمتع بفوائد تحرير التجارة تليها بلدان امريكا اللاتينية وتأتى الدول النامية الافريقية فى المرتبة الاخيرة. وتقدر الدراسات المبدئية التى أجرتها سكرتارية الجات ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المكاسب الصافية للاتحاد الاوربى بنحو (٨٠ بليون) دولار يقابلها خسارة صافية للدول الافريقية تقدر بحوالى (٦ر٢ بليون دولار)[٢٠].

٣- ولا يقل أهمية عن تحرير التجارة والمال ما حدث من تقدم تكنولوجى سريع ، فلقد شهدت تلك الفترة ثورة تكنولوجية لاتقل فى آثارها عن الثورة الصناعية، ولعل التقدم الهائل الذى حدث فى عالم المواصلات، والاتصالات والمعلومات من أهم معالم تلك الفترة، وانعكس ذلك فى السرعة الفائقة التى يتم بها تجميع المعلومات واسترجاعها، وانتقالها من أقصى الارض إلى أقصاها، وكان هذا التقدم التكنولوجى من أهم العوامل فى تحقيق عالمية الأسواق، فلم تعد هناك سوق وطنية متفرقة، بل اندمجت جميعاً فى سوق واحد، ويبدو ذلك على وجه الخصوص فى الاسواق المالية حيث توجد سوق عالمية تضم فى سوق واحدة المراكز المالية فى نيويورك، ولندن، وزيورخ، وسنغافورة، وهونج كونج. وكل مركز من هذه المراكز يرتبط بشبكة من الاتصالات والمعلومات مع أسواق مالية أخرى منتشرة فى كل أجزاء العالم، وقد استطاعت عدد من البلاد النامية التى يطلق عليها البلاد حديثة التصنيع (كوريا، وسنغافورة، وهونج كونج وغيرها) أن تشق طريقها وأن تقطع لنفسها مكانة مرموقة فى الاسواق العالمية [٢١].

ولقد ترتب على الثورة التكنولوجية كذلك ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، فلقد كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولى تتمثل فى تخصيص بعض البلاد فى المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية، وتخصيص أخرى فى المنتجات الصناعية لكن

نتيجة لما احدثته الثورة التكنولوجية من امكانيات جديدة للتخصص، فلقد ظهر ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد فى جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة. وقد انعكس ذلك سلبياً على بعض البلاد النامية المصدرة للمواد الخام كالقطن، والجوت، والنحاس فضلاً عن تقليص كمية المادة الخام المستخدمة فى كل وحدة منتجة وفى تدوير المواد التى سبق استخدامها(٢٢).

٤- ومع التحولات العالمية المتسارعة فقد تعززت الاتجاهات المستخلصة من سجل الانماط الجديدة لتقسيم العمل ببيانات توزيع الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر الذى تقوم به الشركات عابرة الجنسيات، فحسب بيانات تقرير الاستثمار العالمى عام ١٩٩٣م والذى تنشره الامم المتحدة، يتضح أن الاستثمارات قد تركزت فيما بين الدول المتقدمة وبعضها البعض ويذهب النصيب الأقل إلى البلاد النامية ومن بين الدول الأخيرة تستأثر منطقة شرق وجنوب آسيا بنصيب الاسد، فمن اجمالى حجم الاستثمار عام ١٩٩٢م والذى بلغ ٣٥٣ر١٤٨ مليون دولار استأثرت الدول المتقدمة بمبلغ ٧٩٣ر١٠٧ مليون دولار، بينما أخذت الاقاليم والبلاد المسماة بالنامية مبلغ ٧٦٨ر٣٨ مليون دولار، وقد استأثرت المنطقة الاسيوية بحوالى نصف الاستثمارات الاجمالية للمجموعة النامية يليها منطقة امريكا اللاتينية والكاريبى ولم يبق إلا الفتات لتأخذه القارة الأفريقية ويذهب معظمها إلى البلاد الافريقية المصدرة للبترول (٢٣).

وفى إطار هذا التمايز الاستثمارى الواضح، فقد تمايزت البلاد النامية فيما بينها بدرجة كبيرة، وأصبحت البلاد النامية تضم مجموعات تختلف فيما بينها اختلافاً يجاوز ما بين البلاد النامية ، والبلاد تامة النمو فشتان ما بين البلاد الإفريقية جنوب الصحراء، وبلاد شرق آسيا وأمريكا اللاتينية من ناحية أخرى وشتان ما بين البلاد النفطية وغيرها من البلاد غير النفطية ولاشك أن هذا التباين يعكس ضرورة إعادة النظر فى النماذج التنموية التقليدية التى تفترض أن الاقتصاد العالمى يتكون من مركز هامش وأن المركز قوامه البلاد الصناعية المستغله، والهامش قوامه البلاد النامية المستغله لانها لا تعكس التغيرات التى طرأت على الاقتصاد العالمى خلال ربع القرن الأخير، كما يجب البحث عن أسباب التباين بين هذه المجتمعات، هل

يرجع إلى ظروف خارجية أن أنه يرجع إلى اختلاف فى الإدارة الاقتصادية والسياسات الداخلية التى ساعدت البعض على إستغلال الفرص المتاحة فى الاقتصاد العالمى، وسرعة التكيف مع التغيرات العالمية الجديدة فى حين لم تتمكن بلاد أخرى بسبب سياساتها الداخلية من تحقيق هذه المزايا ووجدت نفسها وقد تخلفت فى هذا المضمار (٢٤) .

لذا فقد رأى جونار ميردال أن البلاد النامية لاتستطيع أن تنقل نموذج المجتمع الرأسمالى الغربى فى التنمية، لأن لكل بلد ظروفه الخاصة، وعلى هذا الاساس يجب دراسة هذه الظروف الملموسة بدقة وموضوعية حيث تكون النتيجة ولادة اشكال إجتماعية مختلفة، وتتجسد هذه الاشكال الاجتماعية الجديدة فى التكامل الاقتصادى العالمى والتى تتخذ شكل الرأسمالية الجديدة التى تأخذ فى الاعتبار الخصائص الوطنية والتاريخية والدينية لشعوب البلدان النامية (٢٥).

٥- وكان من أهم معالم تلك الفترة أيضاً أن الاستراتيجية الدولية للتنمية التى وضعت على أساس افتراض أن تنمية العالم الثالث سوف تتحقق عن طريق اندماجه فى النظام الاقتصادى العالمى، فقد اثبت الواقع خطأ هذا الاتجاه، فقد زاد الاندماج من النظام العالمى من تبعية البلدان النامية، ونال من استقلالها الذاتى، من حيث أنه دفعها إلى إنتاج ما يريده النظام العالمى منها بدلاً من انتاج ما كانت تحتاج إليه هى نفسها، واليوم يعتبر هذا النوع من التنمية عن طريق التقليد الاعمى أمراً مرفوضاً وهذا ما يكشف عن التناقض القائم بين الديناميات التى ينهض عليها النظام الدولى، ومحوره البلدان المتقدمة والاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية (٢٦).

لذا فقد ذهب - بييرجاليه - إلى أن تخلف التنمية فى العالم النامى إنما يأتى بفعل التقسيم الدولى للعمل المتسم بالطابع الامبريالى الذى يكرس هذه الامم فى دور الدول الموردة للمنتجات الغذائية الرئيسية وللمواد الأولية وللبترول إلى الدول المسيطرة، على حين تدخر هذه الدول لنفسها التصنيع الذى يضاعف ثرواتها، وهكذا فان نصفاً من العالم ينتج من أرضه ويستخرج من باطن أرضه كل ما يكون من الممكن إنتزاعه لكى يرضى حاجات هذا الخمس من العالم الذى يمسك به تحت نير عبوديته (٢٧).

وفى معرض تقييم هذه التحولات العالمية المختلفة من منظور تفاعلها وتأثيرها على المجتمع العربى يبدو أن بعض هذه التحولات والتغيرات قد تركت آثارها الواضحة على المجتمع العربى أكثر من غيره باعتباره يشكل جزءاً أساسياً من الدول النامية، ويمثل أحد الأقاليم الرئيسية فى التنافس بين الأقطاب الدولية الثلاثة فى النظام العالمى الجديد، لذا فاننا سوف نحاول أن نرصد أهم الآثار الايجابية التى حصلت عليها البلدان النامية ومنها الدول العربية بصفة عامة، وعدداً آخر من النتائج والآثار البعيدة المدى على واقع ومستقبل البلدان العربية بصفة خاصة وكان من أهم الآثار الايجابية التى استفادت منها على الأقل بعض الدول النامية والبلدان العربية فى العقدين الماضيين . تبنى بعض سياسات التنمية الصناعية التى أعلنتها الامم المتحدة ومنظماتها المختلفة التى سعت خلال زيادة الإنتاج الصناعى العالمى، ومشاركة نصيب الدول النامية من هذا الإنتاج بنسبة (٢٥٪) حتى عام (٢٠٠٠) وقد اسهمت هذه السياسة بالفعل فى تطوير بعض الصناعات الوطنية وزيادة حجم الصناعات التصديرية ولاسيما فى دول شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. كما استفادت بعض الدول النامية أيضاً من ميادين التعاون الدولى بشأن القواعد الخاصة بنقل التكنولوجيا سواء عن طريق الشركات متعددة الجنسيات أو الوسائل الأخرى لعمليات النقل والتكنولوجيا إلى الدول النامية، وهذا ما نتج عنه تطوير بعض الدول العربية من أنماط التكنولوجية المنقولة وتعديلها إلى تكنولوجيا ملائمة.

كما استفادت أيضاً الدول النامية ومنها العربية فى الوقت الحاضر من السياسات المالية أو الائتمانية الجديدة فى ضوء برنامج النظام الاقتصادى العالمى الجديد، وتم جدولة وشطب جزء كبير من هذه الديون، كما أصرت عدد من الدول على ضرورة مساهمتها فى إدارة المؤسسات والتنظيمات المالية العالمية[٢٨]. لذا فقد ظهرت مؤشرات الديون تحسناً طفيفاً عام ١٩٩٠م ومن بين العوامل التى أحدثت ذلك عمليات كبيرة للتخفيف المباشر لأعباء الديون وقد استفادت من هذه الاجراءات مصر وبعض الدول الصغيرة فى امريكا اللاتينية، إضافة إلى دول شرق أفريقيا، إضافة إلى شروط أيسر لاعادة جدولة الديون الرسمية فى إطار نادى باريس حيث وافق نادى باريس عام ١٩٩٠م على مد آجال الاستحقاق، وفترات السماح للديون المعاد

جدولتها، كما وافق على إمكانية إجراء عمليات مبادلة الديون ومن المرجح أن تساعد هذه المساندة الدولية فى ظل النظام العالمى الجديد بعض هذه الدول على استئناف نمو أوفر صحة وأن تخفف من الضغوط على ميزان المدفوعات(٢٩).

وفى عام ١٩٩٠ نما حجم صادرات الدول النامية والعربية بمعدل أسرع من معدل صادرات الدول الصناعية، ومن بين الدول النامية كان نمو الصادرات قوياً بنوع خاص فى مجموعة كبرى من الدول الأسيوية المصدرة للمنتجات المصنعة، وقدكانت اتجاهات أسعار المنتجات الأولية القوة الدافعة وراء نمو الصادرات فى كثير من الدول النامية (٣٠).

وعلى صعيد المسار الديمقراطى يظهر الواقع العربى حدوث تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالحرية السياسية التى تبقى مقيدة بمبدأ تداول السلطة وهو مبدأ رئيسى فى النظرية الديموقراطية بمختلف مدارسها، ومن مظاهر هذا الوضع عملياً السماح بانتقاد «الحكومة» وتغييرها فقط ومع ذلك فانه ستظل هناك عوامل رئيسية تؤثر فى مستقبل المسار الديموقراطى فى النظام العربى هى :

١- ضعف مؤسسات المجتمع المدنى فى الأقطار العربية وغيابها الفعلى كلية فى بعض الحالات .

٢- أزمة المصداقية عند الكثير من القوى السياسية التى تحمل شعارات الديمقراطية نظراً إلى ارتباطها أو ممارساتها السياسية السابقة عند وجودها فى السلطة.

٣- طبيعة التطور التاريخى للنظام العربى فى بيئة نزاعية وتسخير نسبة مرتفعة من الأمكانيات الوطنية (على صعيد الدولة) لمسائل قومية وسيادية مثل مناهضة الاستعمار، وتحقيق الوحدة، وبناء الاستقلال الوطنى، تحرير فلسطين، وتهميش موضوع الديموقراطية باعتبارها مسألة ثانوية وهدفاً يمكن أن ينتظر(٣١) .

وترتيباً على ما سبق فانه يتضح أن أمام الأقطار العربية والنامية الآن فرصاً عديدة للإفادة من النظام العالمى الجديد إلا أن باستطاعة بعضها للافادة بصورة أكثر من غيرها وذلك باستثمار دورها الاقليمى وقدرتها على التعبير عن نموذج ديموقراطى رائد، فضلاً عن الدور

الذى يمكن أن تلعبه فى أية ترتيبات أمنية مقبلة ، فضلاً عن ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا العالمية، وثورة المعلومات والاتصالات، على أن يواكب ذلك عمل نشط من أجل حل معضلة التكنولوجيا وخلقها وليس مجرد نقلها، إن هذا الانتقال هو خطوة أساسية وضرورة ملحة. على طريق التنمية الحقيقية (٣٢).

وبعد أن أوضحنا أهم الآثار الإيجابية التى إستفادت منها على الأقل بعض الدول العربية والنامية يبقى أن ترصد الجانب الآخر من النتائج والآثار البعيدة المدى للتحولات العالمية الجديدة على واقع ومستقبل الأمة العربية. وذلك باعتبار أن المجتمع العربى جزء لايتجزأ من النظام العالمى يؤثر فيه أحياناً ويتأثر به فى غالب الأحيان من جهه أخرى بمعنى آخر فان المجتمع العربى يمكن أن يشكل إحدى المرايا العاكسة لعلاقات القوى والمتغيرات الهيكلية فى النظام العالمى ككل. ومن هذا المنطلق فان هذه النقطه سوف تهتم برصد أهم النتائج التى أثرت على الواقع البنيوى للمجتمع العربى من خلال بعدين أساسيين هما :

أولاً : البعد الاقتصادى :

يتسم البعد الاقتصادى بالعالم العربى منذ العشرين سنه الأخيرة - كما تشير الاحصائيات إلى تدهور كبير فى الانتاج الزراعى بصفه عامة حيث تقلصت الاهمية النسبية لهذا القطاع الحيوى داخل الانتاج المحلى الاجمالى من (٧ر١٧٪) فى المتوسط فى بداية السبعينات إلى أقل من (١٠٪) فى بداية الثمانينات، فى حين زاد الانتاج الاستخراجى خلال السبعينات والثمانينات، بوتيرة سنوية تقدر بحوالى (٤١٪) وهذا يعنى أن العالم العربى يزيد من انتاج المواد الاستخراجية التى يصدرها والتى يشكل تصديرها نقصاً من ثرواته، باعتبار أنه يستحيل إعادة توليدها من جديد فى حين أن المنتجات الزراعية التى لها قدرة التوالد تعرف جموداً وتدهوراً يتدعم سنة بعد أخرى، وأن اتساع الفجوة بين القطاعين من شأنه أن يكون أحد عناصر التسوية البنيوى التى تطبع الاقتصادى العربى، ويحدث ارتباطاً عضوياً بين التبعية الغذائية والتبعية التكنولوجية(٣٣).

مما أفضى ذلك إلى تفاقم التبعية الغذائية فى العالم العربى خلال النصف الأول من الثمانينات عما كان عليه فى النصف الثانى من السبعينات، فقد انخفضت نسبة الاكتفاء

الذاتى العربى من السلع الغذائية خلال الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) مقارنة بالفترة من (١٩٧٥-١٩٧٩) من (٦٠٪) إلى (٤٩٪) فى الحبوب الاستراتيجية عامة ويزيد على ذلك أنه لم يزد متوسط النمو السنوى للإنتاج من الحبوب خلال الفترة من (١٩٧٥ - ١٩٨٤) عن (٩٠ر٪) سنوياً، وهذا الوضع اذا استمر سيؤدى إلى مزيد من الانكشاف الغذائى العربى بالنسبة للسلع الغذائية الاساسية(٣٤) .

وحتى بعض الاقطار العربية التى كانت تعتمد على إنتاجها الزراعى فى توفير الاحتياجات الاساسية من البقول والقمح واللحوم أصبحت تعتمد فى أكثر من الضعف إلى ثلثى غذائها على الخارج وكان من بين الاثار ذات الطابع الاقتصادى المباشر هو تركيز استثمارات النظام الرأسمالى العالمى الجديد فى الوطن العربى فى انتاج السلع الأولية، وفى الصناعات الاستخراجية، ثم التحويلية بنسبة ضئيلة، وفى قطاع الخدمات، ولقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً واضحاً فى تحجيم التصنيع العربى وتحديد تكلفته، والتقنية المستخدمة فيه فقد زادت تكلفة إقامة بعض الصناعات العربية ما بين (٢٠٠٪) إلى (٣٠٠٪) بالمقارنة بالأسعار الدولية، وبعض الصناعات التى كانت تتم « بتسليم المفتاح» لقد أفضى هذا إلى عدم القدرة على المنافسة على مستوى السوق المحلى مع الصناعات المستوردة، بسبب الاسعار والجودة، واذا كانت السياسات الرأسمالية قد اتجهت منذ الستينات إلى نشر الصناعات فى الدول النامية، ومنها الوطن العربى، وبالذات بعض الصناعات التجميعية - بعض السيارات والمعدات - فقد كانت صناعات كما ذهب جالبريت صناعات قديمة ومريضة هدفت إلى تصنيع بعض الخامات فى الوطن العربى لاستغلال رخص الايدى العاملة، وتفادى تلوث البيئة فى المركز(٣٥).

فضلاً عن الاحتكار التكنولوجى معرفة Know How وتشغيلا Do How والسعى لزرع بعض انماط مفروضة على الوطن العربى من التقنية تقوم على التقنية كثيفة رأس المال ترفع التكلفة الصناعية، وتصاحبها صور من البطالة يعززها الاصرار على مرافقة خبرات أجنبية عالية الأجر، لذا فيكاد يجمع جميع الباحثين العرب على أن التبعية التكنولوجية العربية قد تعمقت خلال السبعينات والثمانينات رغم التنامى الرهيب فى الطلب على

التكنولوجيا، والتنامى الكمى للقاعدة العلمية والمعرفية فى الوطن العربى ، وبالرغم من ذلك فانه حتى منتصف الثمانينات لم يكن الوطن العربى قادراً على خلق التكنولوجيا وانتاجها معتمداً فى ذلك اعتماداً كاملاً على الشركات ، والبيوت الاستشارية الاجنبية مفضلاً دائماً اسلوب تسليم المفتاح، فى بناء مشروعاته ، واهمة أن ذلك يؤدى إلى اختصار الفجوة الزمنية بين التخلف والتقدم(٣٦).

يضاف إلى ذلك تفاقم عملية التبعية المالية للوطن العربى خلال عقد الثمانينات، فلقد وصل حجم الدين العام الخارجى للدول العربية المقترضة حوالى (١٤١) مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٩م، كما بلغ حجم خدمة الدين حوالى (١٤٫٥ مليار) دولار أو حوالى (٣٣٫٤٪) من الصادرات السلعية والخدمية لهذه الدول، واذا أخذنا فى الاعتبار أن هذه الارقام لا تأخذ فى اعتبارها الديون العسكرية الناجمة عن استيراد السلاح عن مصادر اجنبية تصورنا فداحة الدين العام العربى(٣٧).

وهكذا فإن الاقتصاد العربى فى ظل التحولات العالمية الجديدة أصبح يعانى من التبعية بأشكالها المختلفة، الغذائية والصناعية، والتكنولوجية، والمالية، تلك التبعية التى جعلت الوطن العربى يدور دائماً فى فلك النظام الرأسمالى العالمى، وموضوعاً لتحكمه وسطوته ولعل ذلك يؤكد التصور النظرى الذى ذهبت إليه نظرية النسق الرأسمالى العالمى حول تزايد سيطرة دول المركز الرأسمالى على دول الاطراف فى العالم النامى ومنها الدول العربية. ويثبت مقولة الاندماج الاقتصادى العربى فى السوق الرأسمالى العالمى.

ثانياً : البعد الثقافى والقيمى :

فى ظل التحولات العالمية المعاصرة التى اشرنا إلى أهم ملامحها ومعالمها يتضح مدى هيمنة النظام الرأسمالى على مستوى عالمى، منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين واتخاذه مرحلة جديدة تتميز بما يمكن أن نسميه دولية الانتاج، أو بتعبير أفضل عالمية الانتاج، داخل المشروع الرأسمالى ، تتم داخل حدود الدولة، وانما على المستوى العالمى، بحيث أصبح الاقتصاد العالمى يحل تدريجياً محل الاقتصاديات القومية المختلفة كاطار لعملية الانتاج الرأسمالى(٣٨). وبالتالى افتقار نماذج تنموية أخرى مؤثرة، واذا استمر هذا الوضع سوف

يفرض ضغوطاً متزايدة على الاقطار النامية والعربية من أجل إختزال التاريخ، وتجاوز الخصوصية الثقافية والاجتماعية، لأن سيطرة الرأسمالية العالمية لن تقتصر على فرض أنماط عالمية فى التفكير والسلوك، بل ستؤدى - بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى طمس كثير من الثقافات الشعبية فى مناطق مختلفة من العالم النامى، ويكفى الاشارة إلى مجال الاستهلاك لندرك مدى تأثير الثقافة الرأسمالية عليه، من نمط انتاج السلع إلى طريقة استخدامها وتلوقها، إلى الارتباط بها واعتبارها رمزاً للحداثة والمعاصرة (٣٩).

بل وساهمت التطورات العالمية الجديدة فى خلق ثقافة عالمية جديدة تنتشر من مراكز الانتاج الصناعى فى الدول المتقدمة وتنشر فى بقاع المعمورة، وهى إذ تنتشر تحاول أن تخضع الثقافات المحلية لمتطلباتها وأن تلبى حاجات مختلف فئات المجتمع (النساء، والرجال، والكبار، والصغار) وهى بهذه الاستراتيجية تعمل على دمج أنماط الحياة اليومية المختلفة لدى الشعوب المختلفة والطبقات المتباينة فى بوتقة واحدة، بحيث تزال الحدود والحواجز بين الشعوب، والطبقات، وهذه الثقافة فى جوهرها ثقافة استهلاكية أو جماهيرية تنتقل من خلال شبكة للاتصالات العالمية، فالنظام الاقتصادى العالمى الجديد تصاحبه ثقافة عالمية جديدة، ونظام اتصالى عالمى جديد(٤٠) .

وقد نجحت الصناعات الاعلانية ووسائل الاتصال الغربية - وخاصة الامريكية فى أن تهيمن على العالم بأسره ولقد إرتبط نجاحها فى هذا الصدد بالاستراتيجية التى اتبعتها والتى تقوم بتصوير الحياة الاستهلاكية الحرة على انها عالم سحرى جميل، ولقد نجحت هذه الصناعة فى أن تدخل هذه الثقافة الاستهلاكية إلى العالم النامى ومنها المجتمع العربى حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان فى حياة لا توفر لهم أسلوب حياة مثل ذلك الذى تصوره ثقافة الاستهلاك ويصبح عليهم أن يتمثلوها على مستوى التصور فحسب(٤١).

وفى هذه الحالة يلعب العامل الثقافى دوراً بارزاً فهذا لا يظهر فقط فى تقليد العالم العربى للعادات والتقاليد وللغة وشكل الاستهلاك وانما يظهر فى طريقة التفكير بالذات والغير أيضاً، وفى هذا الوضع يفقد الانسان العربى التمييز بين الصديق والعدو، كما يفقد امكاناته الذاتية فى حل مشاكله، ويبقى ينتظر الحلول المستوردة فالمستهلك يطلب البضاعة الأجنبية،

ويقيس على اساسها البضاعة الداخلية، واصحاب رؤوس الاموال والعلماء يرون محيط عملهم غير آمن ولذلك يتحينون الفرص للهرب بأموالهم وعقولهم وإمكاناتهم إلى الخارج عند ذاك تكون الرأسمالية العالمية قد اصبحت حالة داخلية، وان كفاحها يعد أمراً فى غاية الصعوبة والتعقيد، وكما أنه أمر شاق وطويل(٤٢). خاصة فى ظل احتكار الدول الرأسمالية الصناعية للتقنية والانتاج الاعلامى على المستوى العالمى وهيمنتها على وكالات الانباء العالمية (الاسوشيتدبرس، واليونايتدبرس، و رويتر، ووكالات الانباء الفرنسية) حيث تتحكم فى الانباء التى تراها عالمية وتوزعها على نطاق عالمى، بل إن التسعينات سوف تشهد قفزة كيفية فى البث التيلفزيونى العالمى، بعد أن ظل لفترة طويلة ظاهرة محلية ومن المتوقع أن تختفى أو تضعف القيود القومية على رسائل شبكات التليفزيون العالمية من أمثال CBS CNN حيث سيصبح فى مقدورها الوصول إلى المشاهد أينما كان وحيثما وجد على هذا الكوكب(٤٣).والواقع أن المخاطر الاعلامية المترتبة على هذا التفاوت الملحوظ بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول العربية لاتقتصر على المجالات الاعلامية فحسب، بل تحمل آثارها أكثر خطورة تتمثل فى السيطرة الثقافية التى تتخذ شكل الاعتماد (من جانب الدول النامية ومنها العربية) على النماذج المستوردة التى تعكس القيم واساليب الحياة الاجنبية مما يهدد الذاتية الثقافية لشعوب العالم العربى(٤٤).

وإذا تتبعنا هذا التفاوت والاختلال الاعلامى فى المجالات الثقافية لوجدنا أن الدراسة التى اجراها اليونسكو فى الثمانينات عن التداول الدولى للبرامج التيلفزيونية، فانها تشير إلى أن التيلفزيونات العربية تستورد ما متوسطه (٤٢٪) من البرامج الاعلامية من الغرب، وأن هذه النسبة ترتفع فى حالة بعض الاقطار إلى أكثر من (٧٥٪) وأن حوالى (٣٢٪) مما يستورد من الولايات المتحدة الامريكية، (١٣٪) من فرنسا، (٧٪)من بريطانيا، (٦٪) من اليابان ، (٥٪) من المانيا وأما عن مضامين البرامج المستوردة فكانت (٧٢٪) للبرامج الترفيهية (٥٠٪) لبرامج الاطفال والاعلانات (١٢٪) لمواد اعلامية أخبارية ومعلومات(٤٥).

ولابد أن يؤدى هذا التبادل الثقافي إلى الحاق اضراراً فادحة بالثقافة القومية العربية،

لأن القانون الاساسى الذى يحكم عملية التبادل الثقافى هو القانون التجارى الذى يعامل الثقافة كسلعه تباع وتشترى، هذا ولقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دوراً واضحاً فى نقل المنتجات الثقافية والكتب والافلام، والمواد التعليمية وذلك من خلال حرصها على فرض الاذواق الاجتماعية الاجنبية على شعوب العالم مستهدفة خلق نمط ثقافى عالمى واحد من حيث الذوق، والاسلوب، المضمون، ومع ذلك فان الشركات متعددة الجنسيات لايمكن أن تتحمل المسئولية بمفردها ما لم تكن الصفوة السياسية والثقافية فى الدول النامية والعربية على إستعداد لمعاونتها واقتسام الفوائد معها. على أن تدفق الثقافات الاجنبية داخل الدول العربية لايؤدى فحسب إلى إعاقة نمو الثقافة الوطنية بسبب إنتشار الانماط الدولية الموحدة للثقافة، بل كثيراً ما يضع المثقفين، والمبدعين العرب فى منافسة غير عادلة مع المنتجات الثقافية الأخرى(٤٦).

واذا كان ذلك كله يشير إلى التبعية الثقافية العربية واندماجها فى إطار النظام العالمى الجديد المتسم بالقيم الغربية أساساً فان هناك عاملين مترابطين أثرا فى تعميق أزمة القيم فى الوطن العربى : -

أولها : الثروة النفطية التى تدفقتا على الوطن العربى خلال السبعينات وعمقت من القيم الاستهلاكية وبالذات فى إطار السلع ذات الاتصال الوثيق بالنظام القيمى والاعلامى العالمى.

ثانيهما: عامل العمالة المهاجرة، فقد تدفقت إلى الوطن العربى وبالذات فى منطقة الخليج أعداد ضخمة من العمالة الاسيوية بلغت فى عام ١٩٧٥م فى دولة الامارات العربية (٦٥٪) من العمالة المهاجرة (٥٦,٧٪) فى البحرين، (٨٣٪) فى عمان ، (٦٢,٣٪) فى قطر، (١٦,٢٪) فى الكويت، ومن المتصور أن هذه النسب لم تتغير - إلا هامشياً - فى منتصف الثمانينات(٤٧) .

إن هذين العاملين دفعا إلى زيادة الرغبة فى استهلاك القيم الغربية خاصة الاستهلاكية والفردية والمادية إلى ساحة الثقافة العربية مضيفة رافداً ثقافياً آخر، بالاضافة إلى الثقافتين الغربية والعربية مما قد يفضى ذلك - كما يقول احد الباحثين - إلى حدوث صراع ثقافى بين

الاجيال واحيانا على مستوى قيم الشخص الواحد مما قد يؤدى إلى فوضى قيمية ويشيع انماط الخواء الخلقى واختلال المعايير الثقافية (٤٨).

مما يزيد من حالة الاغتراب القيمى والتبعية الثقافية العربية.

رابعاً : واقع المجتمع المصرى فى ظل التحولات العالمية الجديدة :

كشفت التحليلات السالفة أن الوطن العربى شأنه شأن دول العالم الثالث يرتبط بصورة أو بأخرى بمتغيرات ومتطلبات الواقع الاقتصادى والسياسى : العالمى الراهن، كما أوضحت التحليلات أيضاً المظاهر والآليات، والنتائج التى جعلت المجتمعات العربية تابعة بصورة أساسية لنوعية النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

وهذا ما ظهر جلياً بعد أزمة الخليج الثانية فى اغسطس ١٩٩٠م ولكن ما هى نتائج التحولات العالمية الجديدة على المدى القريب والبعيد على واقع المجتمع المصرى بصفة خاصة؟ وفى اطار ذلك فان هذا الجزء سوف يسعى إلى استقراء النتائج التى اسلفنا - التوصل إليها من واقع الوطن العربى - على وضعية المجتمع المصرى، بمعنى أن يكون المجتمع المصرى مجال دراسة حالية لهذه النتائج وذلك من خلال بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادى والآخر ثقافى وقيمى .

أولاً : البعد الاقتصادى :

لقد شهدت الاقتصاد المصرى تغيرات بنائية هائلة منذ بداية السبعينات من هذا القرن الحالى حتى الأخذ بسياسة الاصلاح الاقتصادى أو التى تسمى ببرنامج التكيف الهيكلى و التصحيح الاقتصادىE.R.S.A.P. فى الوقت الحالى ويرجع ذلك إلى السرعة التى تم بها احداث تحولات هيكلية فى بنية المجتمع المصرى منذ تدشين الحكومة المصرية لسياسة الانفتاح ورغم كثرة ما كتب حول انتهاج هذه السياسة على الاقتصاد المصرى بصفة خاصة والاثار الناجمة عنها(٤٩).

فان الذى لاشك فيه أن هذه السياسة تعنى إعادة دمج الاقتصاد المصرى فى اطار النسق الرأسمالى العالمى، أى فتح باب الاقتصاد المصرى على مصرعية للاستثمارات الاجنبية وما

يصاحب ذلك من تغيرات لأن فتح الاقتصاد المصرى بدون ضوابط أمام رأس المال الاجنبى (الذى تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات) يحمل فى طياته خطر تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد القومى، حيث تعمل هذه الشركات على تغيير السياسات التنموية بما يخدم اغراضها الاستثمارية بالدرجة الأولى، كما تسطيع أن تقلل من حجم الضرائب والارباح الاستثمارية فى حين تحصل على خدمات العمل والطاقة بأقل الاسعار، وهذا يؤثر على العائد الاجتماعى من وجود هذه الشركات، والاستثمار الاجنبى عن طريق معدلات التضخم وارتفاع الاسعار وزيادة انماط الاستهلاك (٥٠).

فضلاً عن ربط الاقتصاد المصرى بالسوق العالمى، وبالتالى تصبح السوق العالمية هى المتحكمة فى آليات الاقتصاد المصرى مثال ذلك أن الاسعار فى مصر أصبحت محكومة بالاسعار العالمية، ليس هذا فحسب، بل أصبحت القطاعات الرائدة فى الدخل القومى جميعها من النوع الخاضع للسوق الرأسمالية العالمية، وجعل مفاتيح الاقتصاد المصرى بأسره تحت رحمة القوى الرأسمالية بحيث تملك فى أى لحظة - اذا ما تعارضت مصالحها الخاصة مع المصالح المصرية - احداث أنهيار فى هذا الاقتصاد وضرب الانجازات التنموية التى تحققت(٥١).

وفى إطار هذا فإن أى تنمية تحدث فى مصر لابد وأن تكون تنمية تابعة تؤدى إلى ترسيخ التخلف وتراكمه، ومن ثم فمن خلال تنظيم عملية التجارة الخارجية عن طريق إتاحة الفرصة لسيطرة القطاع الخاص المحلى والاجنبى على هذه التجارة فقد تحدد الاستيراد باعتبارات المكسب والربح فقط، وعلى هذا فمن المتوقع أن يزداد التعامل مع السلع الاستهلاكية فى الواردات أكثر من السلع الاستثمارية، والوسيطة ، ولاشك أن هذا الوضع يشكل ضرراً بالغاً على معدلات نمو الاقتصاد المصرى .

ويعمل على حدوث عجز فى ميزان المدفوعات، ومعدل الاستثمار فى المدى القريب والبعيد، وبتأمل البيانات الاحصائية المتاحة يتضح تزايد وتنامى معدل العجز فى مصر فلقد زادت نسبة العجز إلى الناتج المحلى الاجمالى من (٦ر١٨٪) فى المتوسط خلال النصف الثانى من السبعينات إلى (٦ر٢٢٪) مع بداية النصف الثانى من الثمانينات ثم إلى (٤ر٣٧٪) مع أوائل حقبة التسعينات، وفى نفس الوقت نما العجز بمعدل سنوى ثابت خلال

الفترة (٧٦/٧٥-٩٠/١٩٩١) حتى بلغ (٢٤٪) إلا أن الوضع المالى يظهر تحسناً خلال السنوات (٩١/١٩٩٣م) حيث انخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلى إلى (١٨٪) عام (٩١/١٩٩٢) ثم إلى (٧٪) عام (٩٢/١٩٩٣م)[٥٢]. وقد يرجع ذلك إلى تبنى الاقتصاد المصرى لسياسات تصحيحية هيكلية ناجحة منذ الأخذ ببرنامج التكيف الهيكلى وسياسات التصحيح الاقتصادى فى السنوات القليلة الماضية .

الفترة (٧٦/٧٥ - ٩٠/١٩٩١) حتى بلغ (٢٤٪) إلا أن الوضع المالى يظهر تحسناً خلال السنوات (٩١/١٩٩٣م) حيث انخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلى إلى (١٨٪) عام (٩١/١٩٩٢) ثم إلى (٧٪) عام (٩٢/١٩٩٣م) [٥٢]. وقد يرجع ذلك إلى تبنى الاقتصاد المصرى لسياسات تصحيحية هيكلية ناجحة منذ الأخذ ببرنامج التكيف الهيكلى وسياسات التصحيح الاقتصادى فى السنوات القليلة الماضية .

يضاف إلى ذلك أنه فى ضوء معدلات النمو فى مصر يتضح انخفاض معدل النمو السنوى فى الناتج القومى بصورة تنذر بالخطر من (٩ر٣٪) عام ٨٧/١٩١م ثم انخفض بصورة شديدة إلى (٥ر١٪) فى عام ٩١/١٩٩٢م [٥٣].

وهذا يعنى قصورا واضحا فى معدلات نمو الانتاج؛ وفقدان القدرة على تحقيق الامن الاقتصادى؛ وزيادة الاعتماد على الخارج (التبعية) نتيجة لاضطرار المجتمع للخضوع لشروط السوق العالمى لتعويض العجز فى معدلات الانتاج فى ظل التزايد السكانى الرهيب.

واذا انتقلنا إلى تأثير هذه السياسات الاقتصادية الجديدة على القطاعات الانتاجية فاننا نلاحظ أن تأثيرها على القطاع الصناعى والزراعى كان شديدا؛ وتمثل ذلك فى انهيار الصناعات الحرفية الصغيرة؛ وتدهور الصناعات فقد تمثل فى عدم الاهتمام بالمحاصيل الاساسية التى تتعلق بالاقتصاد المعيش للقطاعات الشعبية العريضة؛ والتحول إلى زراعة المحاصيل النقدية من فاكهة وخضروات؛ وحدائق وقد ساعد على هذا التحول تلك التغيرات التى احدثتها الدول فى التركيب المحصولى من خلال دعم القدرات التصديرية؛ واطلاق العنان للقطاع الزراعى لكى يؤدى دوره فى هذه المهمة؛ أو قد تكون هذه السياسات غير معلنة وذلك عندما تغمض الدولة عينها عن التجاوزات التى تحدث فى اطار المساحات المحصولية [٥٤].

مما أدى هذا بدوره إلى ضآلة معدلات الناتج الزراعى وتدهور وزنه النسبى من الناتج الاجمالى من (١ر٤٪) إلى (٥ر٣٪) فى الفترة من (١٩٨٢- ١٩٨٦)(٥٥).

فترتب على ذلك ارتفاع اسعار المحاصيل الغذائية وتزايد الاعتماد على الخارج فى سد الفجوة الغذائية بين الانتاج الفعلى من الغذاء واحتياجات الاستهلاك المحلية فضلاً عن زيادة الاندماج بين الوحدات الانتاجية الأساسية ومتغيرات السوق الاقتصادى العالمى .

واذا كان الانفتاح الاقتصادى الرشيد يعنى التعامل مع السوق العالمى تعاملا واعيا؛ ومن مظاهر وعية تنويع مصادر الاستيراد والتصدير للتفاوض من اجل اسعار أفضل وتخفيف حدة غلواء السوق الرأسمالى العالمى الذى يصطنع أزمات لفرض شروطه فى البيع والشراء فان الواقع بين عكس ذلك؛ فالانحياز واضح نحو السوق الرأسمالى دون الاشتراكى من (٤٥٪) (عام ١٩٦٠م إلى (٢٥٪) عام ١٩٧٧)؛ وبالمقابل زدات الصادرات مع الدول الرأسمالية من (٢٦٪) عام ١٩٦٠م إلى (٦٢٪) عام ١٩٧٧م كما انخفضت نسبة الصادرات مع الدول النامية من (٢٧٪) عام ١٩٦٠ إلى (١١٪) عام ١٩٧٧م (٥٦).

بل ان حركة التجارة الخارجية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية (التى هى مركز الرأسمالية العالمية) خلال التسعينات تشير إلى أنها تعمل فى غير صالح الاقتصاد المصرى؛ حيث بلغ عجز الميزان التجارى المصرى الامريكى مليارين ، ٣٩ مليون دولار امريكى(٥٧).

ارتبط ذلك كله بميل الواردات من السلع الاستهلاكية والكمالية ومن النوع التفاخرى التى حكمت زيادة انماط الاستهلاك دون زيادة مقابلة فى قدرة المجتمع على الانتاج وتكون نتيجة ذلك استشراء سرطان التضخم inflation فى نسيج المجتمع المصرى حيث أكدت البيانات الاحصائية الرسمية إلى ارتفاع معدلات التضخم من (١٤٪) فى عام ١٩٩١/٩٠م إلى (٢١٪) فى عام ١٩٩٢/٩١م (٥٨).

مما يعنى تضاعف أسعار السلع والخدمات الاساسية بصورة مستمرة كل خمس سنوات والتى تنعكس بشكل سلبى على تدهور أوضاع الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل والمعدمة فضلا عن تفشى بعض الامراض الاجتماعية والنفسية التى تؤدى بالضرورة إلى تغيير القيم

الايجابية التى كانت تمجد العمل المنتج وقيم التعاون والتكافل الاجتماعى إلى قيم الربح السريع والثراء الطفيلى وقيم الفهلوة والشطارة وقيم الاستغلال والاثراء على حساب الآخرين؛ وزيادة حدة التفاوت الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع بل داخل الطبقة الاجتماعية ذاتها .

ثانياً : البعد الثقافى القيمى :

ساعدت التحولات العالمية الجديدة على هيمنة الثقافة العالمية للنظام الاقتصادى الرأسمالى على الثقافات القومية والمحلية؛ وأسهمت بطريقة أو بأخرى فى احداث تحولات خطيرة في تشوية معالم الثقافة المصرية الأصيلة وادماجها فى إطار الثقافة العالمية للقيم الغربية؛ وبخاصة تقديم الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية نفسها باعتبارها الخيار الوحيد القادر على اشباع الحاجات الثقافية للناس مستخدمة فى ذلك بعض الآليات الموجهة والمصنعة فى المركز الرأسمالى؛ والبعض الأخر أفاد من الاحتياطى المؤسسى ومن الشرائح الاجتماعية المحلية لجعلها اكثر تباينا وتبريرا ونشرا للثقافة الرأسمالية الاستهلاكية (٥٩) .

كما ساهمت بعض العوامل فى تدعيم هذه الثقافة الاستهلاكية فى المجتمع المصريك وكان من أهمها :

الاول : العاملون فى البلاد العربية البترولية ؛ والذين رجعوا بجزء من مدخراتهم على هيئة سلع استهلاكية ذات طبيعة تكنولوجية متقدمة بحيث لعبوا دورهم فى التبشير بهذه التوجيهات الاستهلاكية والقيم التى تدعمها .

ويمثل الاعلام العامل الثانى الذى روج لثقافة الاستهلاك وقيمها ففى محاولة الترويج لبعض السلع تارة أو ابراز الرخاء واحتمالات الإشباع باعتبارها وعود الانفتاح الاقتصادى تارة أخرى؛ وجد أن الاعلام قد لعب دورا لاينكر خلال هذه الفترة فى اشاعة روح الاستهلاك فى المجتمع .

ويتمثل العامل الثالث فى السلع الاستهلاكية التى بدأت تشهدها الاسواق المصرية والتى استجلبت أساسا لاشباع حاجات البرجوازية؛ ثم انتشرت بعد ذلك عن طريق التقليد إلى

بقية الشرائح الاجتماعية بحيث برز هناك ميل لازدهار ثقافة الاستهلاك أو بالاصح ثقافة البوتيك (٦٠).

كما توافدت فى الوقت نفسه تيارات فكرية وثقافية لاتتلائم مع الواقع الاصيل للمجتمع المصرى؛ فتغيرت ملامح أنساق القيم وتحولت إلى مزيج من القيم السلبية والايجابية؛ وانتشرت القيم المضادة بين جميع فئات المجتمع؛ فقيم الفهلوة والمعلمة والشطارة هى سمات مميزة لأنشطة قطاعا السمسرة؛ وتجارة الشنطة فى عصرنا الحديث؛ كما أن قيمة العمل المنتج أصبحت عبثا لاطائل من ورائه سوى الانعزال عن الواقع المادى الذى واكب العصر؛ فقد تحللت هذه القيمة فى ظل التغيرات والاوضاع الاقتصادية الحرة والمشوهة؛ واختفى شعار العمل حق؛ والعمل واجب، وسادت قيم الفساد والرشوة والاختلاس فى مجال الممارسات الاجتماعية والسلوكية ذلك أن المال اصبح هو القيمة العليا وبالتالى أصبحت قيم الثراء السريع على حساب الغير هى القيمة المثلى لدى معظم الفئات الاجتماعية (٦١).

وفى إطار هذا المناخ أصبح المجتمع المصرى يعيش حالة من الاغتراب القيمى والعضوى؛ بلغت اقصاها لدى الشباب المصرى؛ واذا ما عرفنا أن الشباب - معرفا بالشريحة العمرية التى تقع بين سن ١٥: ٣٠ عاما - يصل عددهم إلى حوالى (٥٨٪) من عدد السكان فى المجتمع المصرى وهو واقع موجود فى كافة المجتمعات العربية(٦٢).

فاننا نصبح أمام شريحة عريقة من البشر بالغة الحيوية والفعالية ولذلك فانه داخل هذه الشريحة اصبحت أكثر الردود مقاومة ورفضا للتغير الجوهرى فى القيم الموروثة؛ ولذلك فلم يكن مستغربا أن معظم الاحداث الكبرى التى حدثت خلال العقد الممتد فى نهاية السبعينات حتى نهاية الثمانيات والتى اتسمت بالعنف الشديد قام بها الشباب من ذلك اغتيال الرئيس السادات؛ واحداث المنيا واسيوط؛ واغتيال رئيس مجلس الشعب والاعتداء على رئيس الوزراء؛ ووزير الداخلية والاعلام تحت مسميات ومنظمات اسلامية مختلفة مثل جماعة الجهاد والتكفير والهجرة؛ وتنظيم الجهاد؛ والناجون من النار؛ والدعوة. وحدثت مصادمات كبرى بين هذه الجماعات والسلطات السياسية فى مصر؛ وكان الغالبية العظمى منهم تنتمى إلى فئة الشباب؛ حيث اتضح أن أعمار اعضاء تنظيمى التكفير والهجرة؛ وجماعة تنظيم الجهاد تتراوح ما بين (١٨-٣٧عاما) وبالنسبة لجماعة الجهاد التى سعت إلى السيطرة على اسيوط

عقب اغتيال الرئيس السادات قد بلغ عددها (٨٤ شابا) تروإحت اعمارهم جميعاً ما بين (١٨- ٢٦ عاما) وجماعة "الناجون من النار" (المنشقة عن الجهاد) تراوحت اعمارهم ما بين (٢٥- ٣٠) عاما(٦٣).

ولم يكن الشباب وحدهم فى هذه المواجهة وإن كانوا آداتها الصدامية، فقد نما تيار عارم داخل الجماهير الشعبية يميل نحو التدين والعودة إلى السلف والأصول ورفض المستورد من الأفكار الغربية، وأخذ هذا التيار فى بناء ما يسمى بالاقتصاد الاسلامى، فأخذ شكل البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال ودور النشر الاسلامى، والاعلام الاسلامى، بل والحرص على إرتداء الملابس البيضاء واطلاق اللحى والمناداة بالتمسك بالأصولية الاسلامية. كل هذه الاشكال من محاولات الاحياء الاسلامى تمثل إحدى الاستجابات القوية للتحدى الثقافى والقيمى الغربى، لذا فقد جاءت الفترة ١٩٧٧ - حتى عام ١٩٨١، لتشهد أحداثا جديدة إكتوى الشباب بنارها، تلك الأحداث التى كانت بداية التعبير الصارخ والعنيف عن رفض الممارسات الانفتاحية - والقيم الغربية، وماخلفته فى المجالات السياسية (والتبعية بكل أشكالها) والاقتصادية (الأزمات الطاحنة والغلاء الفاحش والبطالة السافرة بين الشباب) والاجتماعية تدهور القيم الأصيلة للمجتمع المصرى)(٦٤).

وهذا ما يؤكد أن المجتمع المصرى يعيش حالة حادة من الاغتراب القيمى والتبعية الثقافية أو بشكل أكثر تحديدا يعانى كل المعاناة من أزمة قيمية عارمة.

الخاتمة والاستخلاصات الأساسية :

ساعدنا الإطار التصورى للبحث وما يشتمل عليه من مفهومات التبعية والنسق الرأسمالى العالمى وما يحتويه من دول المركز، ودول الهامش وتقسيم العمل الدولى، والسوق الرأسمالية العالمية، وبروز النظام الاقتصادى العالمى الجديد ذو النزعة القطبية الواحدة على صياغة قضايا البحث وتساؤلاته وتوجيه عملية تحليل البيانات وإستخلاص النتائج وإذا أتينا إلى بعض الاستنتاجات الأساسية حول هذا الموضوع يمكن أن نوجزها فى النقاط التالية:

أولاً : ميل النظام الرأسمالى العالمى بحكم طبيعته الهيكلية إلى تعميق مركزه فى النظام الرأسمالى أى تأكيد تفوقه المطلق والنسبى فى المعرفة العلمية والتكنولوجيا والتجارة الدولية مقابل تهميش مواقع الدول التابعة أو بالأخرى تعميق وضعية هذه الدول الهامشية الواقعة على أطراف النظام الرأسمالى .

ثانياً : أن المركز الرأسمالية خططت ولا تزال تخطط لجعل البلدان العربية سوقا كبيرا تعرض فيها منتجاتها السلعية والاستهلاكية وتروج لها فضلا عن إشاعة القيم الغربية القائمة على القيم الحسية والفردية والغرائزية وتدعيم التوجهات الاستهلاكية وفرض هيمنتها الثقافية باعتبارها النموذج الامثل وبالتالى إحكام عملية التبعية الثقافية على البلدان العربية وهذا ماظهر جليا فى محاكاة المجتمع المصرى للنمط الاستهلاكى الغربى - خلال حقبة الانفتاح - فى الأذواق والاتجاهات والقيم والترفيه، بل واتجهت إلى تلوين الواقع المصرى بثقافة سطحية مزيفة .

ثالثاً: مع السيطرة العالمية للنظام الرأسمالى العالمى وافتقار نماذج تنموية أخرى مؤثرة خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية وبالتالى حدوث إنتكاسة شديدة فى النظرية والممارسة الإشتراكية، يفرض على البلدان العربية ضرورة إتباع إستراتيجية بديلة تقوم على التوازن والإعتماد العربى الجماعى على الذات، والتوازن يعنى إقامة علاقات متنوعة ومتكافئة تبدأ بعد الأزوع إلى العالم النامى، والبلدان الصناعية الجديدة فضلا عن إقامة علاقات توازن بين البلدان العربية والدول الغربية والاشتراكية على حد سواء، أما الإعتماد الجماعى القائم على الذات فيعنى تعبئة الجهود الفكرية والعلمية والسياسية والاقتصادية لتحقيق الاستقلال الحضارى والذى لايعنى الانغلاق وإنما يعنى فهم الذات والآخر والتفاعل معه.

رابعاً : تحتم التغيرات العالمية الجديدة ضرورة الاستفادة من التنافس داخل الغرب الرأسمالى ذاته بين اليابان، واوربا الغربية والولايات المتحدة خاصة وأن البلدان العربية تمتلك موارد بشرية ومادية يمكن أن تحسن من شروط تعامله مع النظام العالمى الآن، وفى المشتقبل فضلاً عن الاستفادة من استثمار الدور الاقليمى المتميز للبلدان العربية عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة، والدور الذى يمكن أن تلعبه فى أى ترتيبات أمنية مقبلة.

وحتى نتهيأ فى نهاية هذا البحث لحوار يفنده وينقحه ويثريه يمكن طرح مجموعة من القضايا الفرعية والتساؤلات الاخرى التى ظهرت إلى السطح فى اثناء التحليل ولم تؤخذ فى الاعتبار منذ البداية وكلها قضايا وتساؤلات نطرحها على بساط البحث، ،نوجة الانظار نحو أهمية دراستها فى المستقبل وهى :

١- هل الموقع السابق للوطن العربى كما أشارت إليه الصفحات السابقة - هو موقعه الحقيقى فى منظومة النظام الاقتصادى العالمى ام انه بدأ يحتل موقعاً أفضل فى ظل التحولات العالمية الجديدة؟

٢- كيف يمكن تحسين وضع الوطن العربى عامة والمجتمع المصرى خاصة من شروطه إزاء العلاقة مع النظام العالمى الجديد، ويقلل من تبعياته الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية؟

٣- اين تسير الازمة القيمية، وما هو مستقبلها، وهل هناك فرص أرحب للخروج من هذه الازمة المستحكمة؟

٤- هل يمكن السير فى طريق التطور الرأسمالى العالمى من أجل تحقيق تنمية عربية شامله تلحق بركب دول جنوب شرق آسيا ام أن السير فى هذا الطريق يزيد من هامشية المجتمعات العربية وتبعيتها؟

خامساً : المراجع الأساسية للبحث :

(١) سلوى شعراوى جمعه. مصر والنظام الدولى سيناريو التسعينات فى مصر وتحديات التسعينات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١م.

(2) Cockroft J.,etal, (eds) Dependence and Underdevelopment Latin Americal Economy, N.Y 1972 PP. 308-309.

(٣) عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤، ص ٣٦ .

(٤) عبدالمنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٠.

(٥) جورج قرم، التبعية الاقتصادية (مأزق الاستدانة فى العالم الثالث فى المنظار التاريخى)، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢ ، ص ١٣٢ - ١٣٧.

(٦) أحمد مجدى حجازى وشادية قناوى، الاقتصاد السياسى وقضايا العالم الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٣٤- ١٣٥ .

(٧) إندروويستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة وتعليق عبدالهادى والى والسيد الزيات، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٩٢، ص ٥٥، وحول وجهة نظر فرانك أنظر مايلى:-

Frank G.A., Capitalism and Underdevelopment, in Latin America, London, 1967.

Frank G.A., Latin America: Underdevelopment, or Revolution, Monthly Review press, London 1969.

(٨) اعتمادعلام وأحمد زايد وآخرون، التحولات الاجتماعية وقيم العمل فى المجتمع القطرى، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة ١٩٩٥، ص ص ١١١- ١١٢،

وحول آراء عمانويل والرشتين . انظر ما يلى :

Wallerstein E., modern world system Academic press, N.Y. 1974 .

(٩) محمد عبدالشفيع عيسى، النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقالية (دراسة فى الاقتصاد السياسى الدولى مع إشارات إلى الوطن العربى" مجلة السياسة الدولية"، العدد ١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص ٢٠٢.

(١٠) السيد الحسينى، التبعية الفكرية والاستقلال المعرفى (تحليل نقدى لرؤى وطنية من داخل العالم الثالث) حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية (العدد السابع عشر)، جامعة قطر، ١٩٩٤، ص ١٢٠.

(11) Cardoso F. and Fellitto E., dependency and Development in latin America. Uni- of California press, Berkely, 1979, pp. 8 - 9 .

(١٢) اعتماد علام وأحمد زايد وآخرون، مرجع سابق، ص ١١٤.

(١٣) انظر فى هذا الصدد :

Chase- dunn C., Global Formation structure the world economy, com-bridge, 1989.

(١٤) طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث (فى المنهج) دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٨١، ص ٦٨.

(15) Caporaso A. j., Dependence, Dependency and power in the global System : Astructural Behavioral Analysis, International Organization vol 32, 1978, P.P. 18-19.

(١٦) جاك لوب ،"العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٠٤ أغسطس ١٩٨٦، ص ٣٥٨ .

(١٧) عبدالخالق عبدالله، النظام العالمى الجديد (الحقائق والأوهام) سلسلة السياسة الدولية،

العدد ١٢٤، القاهرة، ابريل ١٩٩٦، ص ٤٦.

(١٨) انظر فى هذا الصدد : -

- السيد الحسينى، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الجديدة فى مجتمعات العالم الثالث، حولية كلية الانسانيات، العدد الخامس عشر، جامعة قطر، ١٩٩٢،ص ١٤٧.

- فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٤٧، الكويت، مارس ١٩٩٠.

(١٩) السيد الحسينى، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الجديدة فى مجتمعات العالم الثالث، (مرجع سابق) ص ١١٣.

(٢٠) محمد عبدالشفيع عيسى، النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقالية، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢١) سعيد النجار، الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينات، دار الشروق القاهرة، ١٩٩١، ص ص ١٤ -١٧.

(٢٢) سعيد النجار، مرجع سابق ، ص ص ١٨-١٩.

(٢٣) محمد عبدالشفيع، النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقالية، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٢٤) سعيد النجار، مرجع سابق ، ص ١٩- ٢٠.

(٢٥) طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، نحو عالم الغد (تأملات فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد) اليونكسو، باريس ١٩٧٦، ص ٣٤- ٣٥.

(٢٧) بيير جاليه، العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى (الاستغلال الامبريالى) ترجمة ذوقان قرقوط ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣،ص ص ١٤٩- ١٥٠.

(٢٨) عبدالله عبدالرحمن، علم الاجتماع الاقتصادى (الجزء الثانى) فى ضوء النظام

الاقتصادي العالمي الجديد الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤، ص ٧٥٥- ٧٥٦.

(٢٩) البنك الدولى (التقرير السنوى ١٩٩١) نظرة عامة على الاقتصاد العالمى، واشنطن، ١٩٩١) ص ص ٣٩- ٤٢.

(٣٠) نفس المرجع السابق مباشرة ص ٤٤- ٤٥.

(٣١) ناصيف يوسف حتى، التحولات فى النظام العالمى والمناخ الفكرى الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمى العربى، سلسلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢، العدد ١٦٥، ص ٥٠.

(٣٢) السيد الحسينى، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمات البحثية الجديدة فى مجتمعات العالم الثالث ، مرجع سابق ص ١٥٦.

(٣٣) فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربى والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، الطبعة الاولى، ٢١٩٨ ص ص ٢٧١- ٢٧٢.

(٣٤) عبدالمنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمى، مرجع سابق، ص ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٣٥) عبدالباسط عبدالمعطى، التبعية الثقافية فى الوطن العربى (فى الآليات والمجالات والتفسير) ندوة الثقافة العربية: الواقع وآفاق المستقبل، ١٢-١٥ ابريل ١٩٩٣، كلية الانسانيات جامعة قطر، ١٩٩٣، ص ١٢.

(٣٦) عبدالمنتعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمى، مرجع سابق، ص٢٣١-٢٣٣.

(٣٧) انظر فى هذا الصدد التقرير الاقتصادى العربى الموحد (١٩٩١) تحرير صندوق النقد العربى، جامعة الدول العربية، القاهرة، الأمانة العامة، ١٩٩٢،ص ١٢، ص ٢٥.

(٣٨) حسام محمد عيسى، الناصرية والنظام الاقتصادى العالمى الجديد، ندوة باريس دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ص ١٠١-١٠٢.

(٣٩) السيد الحسينى، التحولات العالمية المعاصرة و الاهتمامات البحثية الجديدة فى مجتمعات العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٤٠) أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك فى المجتمع القطرى أنماطه وثقافته ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر ، الدوحة ١٩٩١، ص ٨١.

(٤١) أحمد زايد وآخرون، مرجع سابق ، ص ٧٩.

(٤٢) على الاشرفى، الرأسمالية ووسائل السيطرة الاستعمارية، على العالم، مجلة التوحيد، العدد ٨٠، السنة الرابعة عشر، بيروت، ١٩٩٦، ص ٩٨، ٩٩.

(٤٣) السيد الحسينى، التحولات العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٤٤) عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الاعلامية والثقافة فى العالم الثالث، مرجع سابق ص ٦٩.

(٤٥) عبدالباسط عبدالمعطى، التبعية الثقافية فى الوطن العربى، مرجع سابق،ص ٢٧.

(٤٦) عواطف عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٤٧) عبدالمنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمى، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٤٨) ابراهيم سعد الدين ومحمود عبدالفضيل، انتقال العمالة العربية (المشاكل، الآثار، السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ١٩٨٣) ص ١٥٣.

(٤٩) انظر حول هذا الموضوع ما يلى : -

محمد ياسر الخواجة، الاصول الاجتماعية للاستثمار فى الريف المصرى (دراسة ميدانية فى محافظة الغربية) رسالة دكتوراة غير منشورة، مودعة بكلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩١م، خاصة الفصل السادس.

- عبدالخالق فاروق حسن، الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى : دراسة فى نسق القيم والمفاهيم، مجلة شئون عربية، تونس، العدد ٩ نوفمبر ١٩٨١، ص ١٠٥ وما بعدها.

- جودة عبدالخالق جودة، الانفتاح الاقتصادى والنمو فى مصر (٧١- ١٩٧٧) فى كتاب مصر فى ربع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٨٥ وما بعدها.

(٥٠) عبدالله عبدالرحمن، علم الاجتماع الاقتصادى فى ضوء النظام الاقتصادى العالمى

الجديد (الجزء الثانى) مرجع سابق ، ص ٥٨٠.

(٥١) فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤.

(٥٢) ونيس فرج عبدالعال، عجز الموازنة العامة فى الكويت ومصر (الاسباب وطرق العلاج، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الاول، الكويت، الربيع ١٩٩٦، ص ٦٨.

(53) United Nation Economic and Social Council Octobre 1993,- P.47.

(٥٤) فوزى عبدالرحمن، انماط التفاعل بين وحدات المعيشة واقتصاد السوق فى قرية مصرية، حولية كلية الانسانيات، جامعة قطر، العدد السابع عشر، الدوحة ١٩٩٤، ص ص ١٥٢- ١٥٣ .

(٥٥) ابراهيم العيسوى ، المأزق والمخرج : ازمة الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها ، القاهرة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، ١٩٨٧، ص ٢٥.

(٥٦) عبدالباسط عبدالمعطى، التغير فى النمط الاجتماعى والتكوين الاجتماعى، فى كتاب علم الاجتماع الاقتصادى، تأليف د. غريب سيد أحمد وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ٣٢٥.

(٥٧) حنان البيلى، تقارير الشركة المصرية الامريكية، سلسلة السياسات الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٢٤، ابرايل ١٩٩٦، ص ١٩٦.

(58) United Nationeconmic and Social Council October 1993, P. 45 .

(٥٩) عبدالباسط عبدالمعطى، التبعية الثقافية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٣٠.

(٦٠) هناء محمد الجوهرى، الاعمال الاضافية غير الرسمية لدى العاملين بالحكومة (تحليل سوسيولوجى للظاهرة، وعلاقتها بعملية التنمية فى المجتمع المصرى فى كتاب دراسات فى علم الاجتماع الاقتصادى والتنمية الاجتماعية اشراف د. محمد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩١ ، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٦١) أحمد مجدى حجازى وشادية قناوى، الاقتصاد السياسى وقضايا العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٦٢) محمد ياسر الخواجة، الشباب الجامعى ومشكلاته المعاصرة فى المجتمع المصرى بحث مقبول للنشر، فى ندوة عاطف غيث العلمية السادسة فى الفترة (من ٢٦-٢٨ ابريل ١٩٩٥، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٥) ص ١،٤.

(٦٣) سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى، فى كتاب الدين فى المجتمع العربى، مركز دراسات الوحدة العربية لعلم الاجتماع، بيروت ،١٩٩٠، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٦٤) محمد ياسر الخواجة، الشباب الجامعى ومشكلاته المعاصرة فى المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص ٢٤.